المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة الإقتصاد و المالية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ

# مشروع قانون المالية لسنة 2015

# التقرير الإقتصادي و المالي

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

" لقد بلغ نموذجنا التنموي مرحلة من النضج، تجعله مؤهلا

للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة. إلا أن

السنوات القادمة ستكون حاسمة لتحصين المكاسب،

وتقويم الاختلالات، وتحفيز النمو والاستثمار "

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى ال61

لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2014

# فـهـــرس


مقدمـــة عامـــة ..... 1

الجزء الأول :المغرب في محيطه الدولي والجهوي: الفرص والتحديات ..... 2

1. النمو الاقتصادي العالمي: انتعاش تدريجي في ظل شكوك ومخاطر متعددة ..... 3

1.1.ديناميةالاقتصاد في الولايات المتحدة وانتعاش النشاط في أوروبا وتراجع النمو في البلدان الناشئة مقارنة مع السنوات الماضية ..... 3

2.1.منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: آفاق الانتعاش مع استمرار الشكوك الجيوسياسية ..... 6

3.1.إفريقيا جنوب الصحراء: استمرار التوسع الاقتصادي ..... 6

2. تحسن تدريجي للتجارة العالمية وانخفاض أسعار المواد الأولية وتأثيره على الميزان التجاري المغربي. 7

1.2.انتعاش طفيف للتجارة العالمية في 2014 مع تحسن مرتقب سنة 2015 والتأثير المرتقب على الطلب الخارجي الموجه للمغرب ..... 7

2.2.تطور الأسعار العالمية للمواد الأولية وتأثيره على الميزان التجاري المغربي ..... 9

1.2.2. سوق النفط: تحسن العرض وارتفاع معتدل للطلب ..... 9

2.2.2. الفوسفاط ومشتقاته: رهان الأسعار ..... 12

3.2.2. أسواق المواد الغذائية: توقعات تحقيق محاصيل جيدة ..... 12

3.تطور أسواق العملات وأسواق السندات العالمية وتأثيره على الاقتصاد الوطني ..... 13

1.3. تأثير تقلبات سعر الأورو بالنسبة للدولار على الدرهم ..... 13

2.3. تراجع معدلات الفائدة في سوق السندات وخروج مالي ناجح للمغرب في سوق الأورو ..... 15

4.أي تموقع للمغرب في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي؟ ..... 17

1.4.الأداء التجاري الخارجي للمغرب والآثار الناجمة عن اتفاقيات التبادل الحر ..... 18

1.1.4. الأداء التجاري الخارجي للمغرب : مستوى دون الإمكانات المتاحة ..... 18

2.1.4. عدم استفادة المغرب بشكل كافي من اتفاقيات التبادل الحر ..... 21

2.4. تقوية الاندماج الاقتصادي الإقليمي وتحسين جاذبية المغرب: فرص تقدم كبرى أمام المغرب ..... 23

1.2.4. تعزيز الشراكات الاستراتيجية والبحث عن آفاق تعاون جديدة ..... 23

2.2.4. تحسن جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر: نمو قياسي رغم انخفاض التدفقات نحو شمال أفريقيا ..... 26

3.2.4.تموقع الاقتصاد المغربي من منظور بعض التقارير الدولية ..... 28

الجزء الثاني : توطيد وإغناء النموذج التنموي الوطني: نحو نمو شامل منتج لمناصب الشغل يمكن من تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ..... 30

1. التطور الهيكلي للاقتصاد الوطني ..... 31

1.1.تعزيز وتيرة النمو وتنويع مصادره ..... 32

2.1.مساهمة مهمة للطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الخام ..... 32

3.1.تطور المبادلات الجارية ..... 34

2. الاستراتيجيات القطاعية بين إلزامية تسريع التفعيل والتقويم وضرورة رفع التحديات ..... 34

1.2.حتمية تسريع التحول الهيكلي للنسيج الإنتاجي الوطني ..... 34

1.1.2. تحول هيكلي للفلاحة المغربية : إنجازات واعدة لمخطط المغرب الأخضر وتحديات يجب رفعها ..... 34

2.1.2.إلزامية معالجة اختلالات قطاع الصيد البحري ونهج سبل جديدة لتنميته ..... 36

3.1.2. تعزيز اندماج الصناعة الوطنية في سلاسل القيمة العالمية ..... 38
4.1.2. تسريع إعادة التموقع الاستراتيجي لقطاع الفوسفاط ومشتقاته ..... 42
5.1.2. إلزامية إنعاش قطاع العقار وضرورة رفع التحديات الكبرى ..... 43

**2.2. تعزيز أداء قطاع الخدمات وتقوية قطاعات الدعم ..... 45**

1.2.2. دينامية مؤكدة للقطاع السياحي مع وجود هوامش مهمة للاستغلال ..... 45
2.2.2. ضرورة إعادة تموقع قطاع ترحيل الخدمات "الأوفشورينغ" واستغلال فرص نموه ..... 47
3.2.2. تعزيز نجاعة الخدمات اللوجستيكية بهدف تحسين تنافسية ونمو الاقتصاد الوطني ..... 48
4.2.2. ضرورة تعزيز قطاع الاتصالات : نحو استكشاف أفضل لمحركات نمو جديدة ..... 50
5.2.2. التجارة و التوزيع : ضرورة تسريع الإصلاح وآفاق الانفتاح على السوق الإفريقية ..... 51

**3.2. البيئة والتنمية المستدامة ..... 52**

**4.2. البحث والتطوير في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب ..... 57**

**5.2. القطاع المالي دعامة للنمو ..... 59**

9.5.2. فرص تطور القطاع البنكي المغربي في إفريقيا ..... 65

**3. مساهمة الجهات في النمو الاقتصادي الوطني ..... 66**

**1.3. انبثاق أقطاب جهوية جديدة ..... 67**

**2.3. التوزيع الجهوي والقطاعي للصادرات ..... 67**

**3.3. الناتج الداخلي الخام المتاح لكل فرد: سبع جهات من بين 16 تجاوزت المعدل الوطني ..... 68**

**4.3.التركيبة القطاعية للقيمة المضافة الجهوية ..... 68**

**4. إنجازات مهمة على الصعيد الاجتماعي رغم احتدام الفوارق والعجز الاجتماعي ..... 71**

**1.4.تقدم ملحوظ في محاربة الفقر مع استمرار الفوارق ..... 71**

1.1.4. انخفاض كبير في معدلات الفقر ..... 71
2.1.4.استمرار الفوارق ..... 72

**2.4. تعزيز النمو الاقتصادي الشامل كأساس للإستراتيجية الوطنية للتشغيل ..... 72**

**3.4.التربية والتكوين: رهان التنمية البشرية في المغرب ..... 76**

1.3.4. التنمية البشرية في المغرب: مستوى التعليم من أهم أسباب التأخر المسجل ..... 76
2.3.4. قطاع التعليم: نتائج كمية مشجعة، لكن تظل ضعيفة من حيث الجودة ..... 76

**4.4. أهم إنجازات القطاع الصحي ..... 78**

1.4.4.العرض الصحي: تحديات مهمة لا تزال قائمة ..... 78
2.4.4. تحسن مهم في مؤشرات الوفيات وأمد الحياة عند الولادة ..... 79
3.4.4.أهم التدابير المتخذة في إطار الاستراتيجية القطاعية للصحة ..... 79

**5.4.المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: رافعة للتنمية البشرية المستهدفة ..... 80**

**6.4.نحو اقتصاد اجتماعي وتضامني حداثي وفعال ..... 81**

**7.4. الحوار الاجتماعي: وسيلة مثلى لترسيخ السلم الاجتماعي ..... 82**

**8.4. أهداف الألفية للتنمية والأولويات لما بعد 2015 ..... 82**

1.8.4. الأهداف التي تم تحقيقها ..... 82
2.8.4. أهداف احتمالات تحقيقها جيدة ..... 83
3.8.4. المرامي التي تحتاج لبذل جهود إضافية من أجل تحقيق الهدف ..... 83
4.8.4. أولويات التنمية لما بعد 2015 ..... 83

**9.4. ضرورة التسريع بإصلاح قطاع التقاعد ..... 84**

**5. تحسين مناخ الأعمال لدعم النمو ..... 84**

1.5.البدء في تنفيذ مقتضيات ميثاق إصلاح العدالة ..... 84
2.5. تعزيز مناخ الأعمال: ضمان جاذبية الاستثمارات الوطنية والخارجية ..... 85
3.5.الجودة المؤسساتية والتنمية الاقتصادية: ما موقع المغرب؟..... 87

الجزء الثالث : المالية العمومية..... 89

1.التطورات الأخيرة على مستوى المالية العمومية ..... 89

1.1. تطور الموارد العادية..... 91

1.1.1. تطور الموارد الجبائية ..... 91
2.1.1. المداخيل غير الجبائية..... 93

2.1. نفقات الدولة ..... 94

1.2.1. نفقات السلع والخدمات ..... 95
2.2.1. نفقات المقاصة..... 95
3.2.1. فوائد الدين..... 96
4.2.1. نفقات الاستثمار ..... 96

3.1. مستوى مديونية متحكم فيه بفضل المجهودات المبذولة على مستوى التقليص من عجز الميزانية..... 97

1.3.1. تمويل الخزينة ..... 97
2.3.1. استدامة مديونية الخزينة ..... 97

2. آفاق تحسن مسار المالية العمومية نتيجة الاصلاحات المتخذة ..... 98

1.2. إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ..... 98

1.1.2. الإطار العام للإصلاح..... 98
2.1.2. التقدم المحرز للإصلاح..... 98

2.2. الإصلاح الجبائي..... 99

1.2.2. الإطار العام..... 99
2.2.2. آثار تدابير إصلاح الضريبة على القيمة المضافة..... 99

3.2. إصلاح نظام المقاصة ..... 100

1.3.2. مواصلة الإصلاح..... 100
2.3.2. أثر المقايسة الجزئية على كلفة المقاصة..... 100

4.2. إصلاح منظومة الصفقات العمومية ..... 100

3.مشروع قانون المالية 2015 ..... 101

1.3.السياق الماكرواقتصادي لمشروع قانون المالية 2015 ..... 101

1.1.3. السياق الدولي والفرضيات المعتمدة لسنة 2015 ..... 101
2.1.3. نمو متواصل للاقتصاد الوطني خلال سنة 2015..... 102

2.3. الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية 2014 ..... 107

1.2.3. تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته ودعم الاستثمار والمقاولة ..... 107
2.2.3. تسريع تنزيل الدستور والاصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية المتقدمة..... 108
3.2.3. دعم التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنعاش التشغيل..... 109
4.2.3. مواصلة المجهودات لاستعادة التوازنات الماكرواقتصادية تدريجيا ..... 109

3.3. توقعات مداخيل ونفقات الدولة برسم سنة 2015..... 110

1.3.3. مداخيل الدولة..... 110
2.3.3. نفقات الدولة..... 111

خاتمـــة عـــامة ..... 113
ملحـقـات إحصائية ..... 115

# لائحة الرسوم البيانية


مبيان 1 : تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي..... 4
مبيان 2 : تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة..... 5
مبيان 3: نمو حجم مبادلات البضائع في 2013 حسب المناطق..... 8
مبيان 4: تطور نمو حجم مبادلات البضائع ..... 8
مبيان 5 : تطور الطلب الأجنبي الموجه نحو المغرب..... 9
مبيان 6: أسعار النفط البرنت (دولار/ برميل) ..... 10
مبيان 7: تطور فاتورة الطاقة عند نهاية غشت ..... 11
مبيان 8: فارق السعر بين البرنت والبرميل المستورد ..... 11
مبيان 9: تطور صادرات الفوسفاط ومشتقاته (مع نهاية غشت 2014)..... 12
مبيان 10: تطور أسعار المواد الغذائية ..... 13
مبيان 11: تطور واردات الحبوب (نهاية غشت)..... 13
مبيان 12 : تطور صرف الأورو بالنسبة للدولار خلال 2013- 2014 ..... 14
مبيان 13: تطور صرف الدرهم إلى غاية شتنبر 2014..... 15
مبيان 14: تأثير تطور صرف الدرهم مقابل الأورو والدولار على مبادلات البضائع بين يناير وغشت 2014..... 15
مبيان 15: معدل فائدة السندات الحكومية لأجل 10 سنوات (بنسبة مئوية) وعلاوات المخاطر المطلوبة على القروض السيادية 16
مبيان 16: تطورحصة المغرب في السوق العالمية..... 18
مبيان 17: تطور حصة المغرب في السوق العالمية حسب القطاعات المهمة..... 19
مبيان 18: المحتوى التكنلوجي للصادرات المغربية..... 20
مبيان 19: تطور صادرات المغرب نحو الشركاء التجاريين الرئيسيين ..... 20
مبيان 20: مساهمة اتفاقيات التبادل الحر في العجزالتجاري ..... 21
مبيان 21: حصة الصادرات والواردات المنجزة في إطار اتفاقيات التبادل الحر..... 21
مبيان 22: معدل استعمال اتفاقيات التبادل الحر حسب مجموعات مواد الاستعمال..... 22
مبيان 23 : حصص الشركاء الرئيسيين في السوق الإفريقية..... 24
مبيان 24 : تطور رصيد الاستثمارات المغربية المباشرة بالخارج حسب الوجهة (مليون درهم)..... 25
مبيان 25: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي والقطاعي ..... 27
مبيان 26: تطور نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة ..... 31
مبيان 27 : تطور استهلاك الأسر..... 33
مبيان 28 : تطور القدرة الشرائية للأسر..... 33
مبيان 29 : دينامية الجهات ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1998-2012 ..... 67
مبيان 30: بنية الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام المتاح للفرد حسب الجهات خلال الفترة 1998-2012..... 67
مبيان 31 : الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد حسب الجهات خلال الفترة 1998-2012..... 68
مبيان 32 : إسقاط الجهات على المستوى التركيبي للقيم المضافة الجهوية والقطاعية ..... 70
مبيان 33 : تطور النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة 1999-2013..... 73
مبيان 34 : توزيع مناصب الشغل المحدثة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ما بين 2002 و2013 (بالآلاف) ..... 73
مبيان 35: تطور معدل البطالة: حسب وسط الإقامة بين 2000 و2013 ..... 74
مبيان 36 : العلاقة بين الحكامة الجيدة، النمو على المديين المتوسط و الطويل و سرعة الإلتقائية..... 88
مبيان 37 : تطور رصيد الميزانية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام..... 90
مبيان 38: تفكيك تطور رصيد الميزانية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام..... 90
مبيان 39: تطور الموارد الجبائية..... 91
مبيان 40: تطور تركيبة الموارد الجبائية ..... 93
مبيان 41: تطور الرصيد العادي ومعدل تغطية النفقات بالمداخيل..... 94
مبيان 42: تطور نفقات المقاصة ورصيد الميزانية..... 96

# مقدمة عامة

يندرج إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015 في سياق إقليمي ودولي يتسم بانتعاش النشاط الاقتصادي الدولي، إلا أنه يظل مع ذلك هشا، بالنظر إلى استمرار المخاطر على مستوى القطاعين المالي والاقتصادي بمنطقة الأورو وإلى الشكوك المرتبطة بالتوازنات الميزاناتية وبسقف الدين في الولايات المتحدة الأمريكية وبالنظر كذلك إلى معدل البطالة المرتفع في العديد من البلدان وإلى المخاوف التي تفرضها التقلبات الجيوسياسية التي تعرفها منطقتنا على الخصوص...

وفي خضم هذه الظرفية، يستعرض التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2015 أهم تطورات الاقتصاد العالمي، وذلك من أجل تحديد الأبعاد التي تفرضها التحولات المحتملة والتحديات والفرص الحقيقية التي قد تهم الاقتصاد الوطني في أفق تحديثه وتعزيز تموقعه في محيطه الإقليمي المتوسطي والإفريقي والعالمي مقارنة مع القوى الاقتصادية الناشئة على الخصوص.

وعلى الصعيد الوطني، يهتم الجزء الثاني من هذا التقرير برصد تحليل معمق للنموذج التنموي المغربي من خلال تقييم تحليلي لسلامة واستدامة النمو وذلك بتسليط الضوء على المنطق الذي كان وراء الدينامية المصاحبة للتنويع القطاعي للنمو وعلى توزيعه الجهوي وتأثير هذه الدينامية على مؤشرات التنمية البشرية.

ومن هذا المنظور، سيتم استعراض مختلف الإصلاحات القطاعية والهيكلية التي أعطيت انطلاقتها على مدى العقد المنصرم والرامية إلى تحديث نسيج الإنتاج الوطني وإلى تكيفه مع التغيرات التي تؤثر على سلاسل القيمة العالمية والتي تعيد هيكلتها من جديد في إطار دينامية غير مسبوقة ينجم عنها، في آخر المطاف، بروز جغرافية جديدة للنمو العالمي. وسيمكن القياس الحقيقي لهذه التحديات من تقييم التقدم المحرز والإشكالات المطروحة وكذا مواطن الهشاشة التي يجب تداركها ومعالجتها سواء من حيث تسريع الإصلاحات وإعادة النظر في توزيع نظم الإنتاج المحلية أو من حيث إدخال التغييرات اللازمة.

وعلى الرغم من نضج النموذج التنموي المغربي فإنه لا يزال يواجه محدودية قدراته في بناء اقتصاد لازال في حاجة ماسة إلى تحسين محتوى النمو من حيث خلق فرص الشغل اللائق وتقليص الفوارق وتحقيق المساواة بين الأجيال وبين الجنسين وبين مختلف المناطق، والتي لا زالت تؤثر سلبا على مؤشراته في مجال التنمية البشرية. ومن هذا المنظور، سيخصص الجزء الثاني من هذا التقرير لتحليل تقدم الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وذلك بغية تقييم تأثيراتها الحقيقية على الساكنة المستهدفة مع جرد سبل التطوير والتقدم التي يمكن للسياسات الاجتماعية اتخاذها.

في خضم هذه الاشكالات، وعلى ضوء الأهمية القصوى لمواصلة الإصلاحات الأساسية والتحكم في مسارها، بات من المفروض الوقوف عند الظروف التي تصاحب تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي سبق اعتمادها وتلك التي سيتم مباشرتها مع اعتماد الدستور الجديد. وفي هذا الإطار، يقدم التقرير عرضا تحليليا لتطور الأوراش الكبرى المرتبطة بالإصلاحات المؤسساتية والقانونية والمالية، خاصة تلك التي تلبي متطلبات تحسين آليات الحكامة وضمان الكفاءة والمساءلة الديمقراطية.

كل هذه عناصر من شأنها وضع مشروع قانون المالية لسنة 2015 في إطاره الشامل، إذ يحاول الجزء الثالث من هذا التقرير مناقشة أولوياته ومضمونه والتوازنات التي يستوجب مراعاتها وكذا التدابير التي تفرض نفسها، على أمل أن يساهم هذا التقرير، بصفة إجمالية، في إغناء النقاش الديمقراطي حول قضايا التنمية المستدامة والشاملة والمنصفة التي طالما دعا إليها جلالة الملك.

# الجزء الأول :المغرب في محيطه الدولي والجهوي: الفرص والتحديات

تترسخ التغيرات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بشكل كبير في اتجاه إعادة التوازن للقوى الاقتصادية في عالم يواجه تحديات كبيرة، نتيجة أزمة عالمية ذات طبيعة جديدة والتي تتمثل في آثارها الكبيرة مقارنة مع الأزمات السابقة. فقد خلفت الأزمة العالمية الأخيرة تغييرا جوهريا تولدت عنه أنماط جديدة لضبط وتنظيم الاقتصاد، مما أدى إلى انبثاق صناعات حديثة رائدة، وأشكال جديدة لتنظيم العمل، وأنماط استهلاك جديدة، وأقطاب صاعدة للاقتصاد العالمي. وقد عزز التطور الاقتصادي الكبير للدول الناشئة وعلى رأسها الصين، والضغط الذي تشهده سوق المواد الأولية، خاصة النفط والغاز، مكانة الدول المنتجة مرورا بدول الشرق الأوسط ووصولا إلى روسيا، والتحول الاقتصادي في إفريقيا، مما ساهم في تعزيز التنمية في الشرق وفي الجنوب، وفتح آفاق استراتيجية جديدة في العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من بداية تراجع الآثار الأولى للأزمة المالية، لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه مخاطر حقيقية تؤثر على توازن العلاقات الدولية. فغالبا ما يتزامن الظهور التدريجي للتجديد بمرحلة طويلة من النمو ومكاسب كبيرة للإنتاجية لفائدة الدول التي كانت مهيئة للتكيف مع التغيرات الهيكلية الكبرى من خلال اعتماد نماذج جديدة للتنمية مع توفير شروط نجاحها. ويتعلق الأمر هنا بالدرجة الأولى بالأقطاب الإقليمية الكبرى التي نجحت في تحقيق اندماج اقتصادي متطور مثل "الآسيان" و"الميركوسور" عكس ما يميز حوض البحر الأبيض المتوسط الذي لازال يعاني من ضعف مستويات اندماجه.

وبالفعل فإن الاتحاد من أجل المتوسط الذي يضم 43 دولة، قد سجل أضعف معدل نمو متوسط للناتج الداخلي الخام للفرد مقارنة مع باقي المناطق الإقليمية الأخرى وأقل أيضا من متوسط المعدل العالمي (63,5%، ما بين سنتي 1996 و2012، بالنسبة للاتحاد من أجل المتوسط، مقابل 78% "للنافتا"، و129% "للميركوسور" و152% "للآسيان" و93% كمعدل متوسط عالمي)[1]. كما أن دينامية المبادلات التجارية ما بين دول هذا الاتحاد بقيت ضعيفة، حيث ظلت حصة المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و15 دولة متوسطية شريكة في مجموع التجارة العالمية منخفضة جدا، حيث لم تتجاوز 0,2% فقط سنة 2012 مقابل 0,7% بالنسبة لدول الميركوسور(10 دول) و1,9% بالنسبة لدول "الآسيان" (10 دول)[2].

وإجمالا، بدأ الاقتصاد العالمي يتعافى تدريجيا في ظل هذه التحولات الهيكلية. غير أن الانتعاش الاقتصادي ظل متواضعا ومتفاوتا في الاقتصاديات المتقدمة، كما تراجع نمو العديد من البلدان الناشئة والنامية، إلا أن هذه الأخيرة لا زالت تحقق القسط الأوفر من النمو العالمي. وفي المقابل، لا زالت العديد من البلدان الإفريقية تحقق نموا اقتصاديا متميزا يتجاوز 5% سنويا، لتصطف مباشرة بعد المستويات التي تحققها بعض دول آسيا، بالرغم من أن بعض المخاطر المرتبطة بالظروف الجيوسياسية وظهور بعض الأوبئة لا زالت تلقي بظلالها على آفاق النمو في بعض الأقطار الإفريقية.

موازاة مع ذلك، تشهد التجارة العالمية تغيرات ملحوظة. فقد أحدث التقدم التكنولوجي، بما يعنيه من تكثيف لإمكانيات التواصل وانخفاض لتكاليف النقل إضافة إلى التحرير المتنامي للمبادلات تغيرات عميقة في أنماط إنتاج السلع والخدمات. إن الهيكلة الجديدة لسلاسل القيم الدولية قد أثرت بدورها في التجارة العالمية وأفرزت فرصا جديدة للتبادل وأصبح التطور الاقتصادي مرتهنا بالانفتاح والاندماج الاقتصاديين من جهة والتموقع في مستويات متقدمة ضمن حلقات سلاسل القيم الجديدة من جهة أخرى.

لذلك، فإن أمام المغرب فرص حقيقية للاستفادة من التطورات الجارية. من هنا فإن اختيار الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني يوفر إمكانية الاستفادة من البنية الجديدة للاقتصاد الدولي عبرالتوقيع على اتفاقيات التبادل ضمن الإطار المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات التبادل الحر المبرمة خصوصا مع فاعلين رئيسيين في الاقتصاد العالمي (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) والدول الناشئة النامية ذات إمكانات نمو عالية (تركيا والإمارات العربية المتحدة ودول إعلان أكادير...)، ومكنت من تطوير العديد من الاتفاقيات التجارية مع بلدان أخرى.

[1] التقرير الإستشرافي حول اندماج دول الاتحاد من أجل المتوسط ودور الأمانة العامة، من إعداد "جولوي ريفيدز" و"باتريس أوجيني".
[2] نفس المصدر.

وفضلا عن الجهود المبذولة للاندماج في الاقتصاد العالمي، انخرط المغرب في مسلسل من التغييرات الهيكلية الكبرى، التي عززتها السياسات القطاعية المعتمدة ونجاحه في تطوير المهن ذات المواصفات العالمية، خاصة في مجال قطاعات السيارات والطيران والإلكترونيك.

وعلى الرغم من ذلك، يتبين من خلال تحليل الحسابات الخارجية لبلادنا، أن المغرب يعرف عجزا هيكليا لميزانه التجاري مما يجعله مطالبا بضرورة القضاء على أوجه الضعف والهشاشة، والتي تنعكس بشكل خاص على استقرار حصته التجارية في السوق العالمية، وضعف بنية صادراته وعرضه التصديري. كما يشكل عدم تنويع الأسواق الخارجية ضعفا كبيرا في أداء الصادرات المغربية، التي تظل مركزة بدرجة كبيرة على سوق الاتحاد الأوروبي، وأساسا على فرنسا وإسبانيا.

في ظل هذه التطورات، يبقى التوجه نحو مواصلة الانفتاح التدريجي والمدروس على السوق العالمية بما يقتضيه ذلك من حصر دقيق للإمكانيات التي توفرها تحولات الاقتصاد العالمي واعتبار للقدرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد الوطني. وهو ما يجب استحضاره في مقاربة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاق كامل وشامل، سعيا نحو تعزيز فرص الاندماج والتكامل الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على اسس جديدة.

وبالموازاة مع ذلك، فإن التقدم في الورش الواعد لعلاقاتنا مع قارتنا الإفريقية يقتضي تفعيلا حقيقيا للاتفاقيات المبرمة في هذا الإطار، مع إضفاء الطابع المؤسساتي على اللجنة المختلطة (بين القطاعين العام والخاص) اعتبارا لدورها المحوري كمدخل لتفعيل الرؤية الملكية حول تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب وتكريس البعد الإفريقي للمملكة دون تجاهل البعد المغاربي. وانسجاما مع طموح المغرب في تنويع علاقاته الخارجية مع أقطاب المنتظم الدولي، فإن الاهتمام بتطوير المبادلات مع الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية والفدرالية الروسية سيحضى بأهمية خاصة.

## 1. النمو الاقتصادي العالمي: انتعاش تدريجي في ظل شكوك ومخاطر متعددة

تعزز النشاط الاقتصادي العالمي في مجمله وسيستمر في النمو خلال سنتي 2014-2015. ومن المتوقع أن تعرف نسبة النمو الاقتصادي للدول المتقدمة تسارعا تدريجيا مدعوما بسياسة نقدية جد ملائمة. وسينتعش الاقتصاد الأميركي سنة 2015 ، بالارتباط مع زيادة استهلاك الأسر الناتج عن تحسن السوق العقارية وسوق الأسهم وسوق الشغل. وسيعرف النشاط الاقتصادي لمنطقة الأورو تحسنا تدريجيا، ولكن بوتيرة بطيئة وغير كافية لتحقيق نمو مهم لسوق الشغل وتخفيض الديون.

ومن المتوقع أن تسجل الدول الصاعدة والنامية نسب نمو معتدلة، لكنها تبقى دائما قوية. وتختلف معدلات النمو حسب البلدان والمناطق. وتظل نسبة النمو قوية نسبيا في البلدان الصاعدة بآسيا وخاصة بالصين.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيعرف النمو تصاعدا تدريجيا سنتي 2014 و2015 بالارتباط مع عودة مناخ الاستقرار الاقتصادي في بعض البلدان، والزيادة في تدفقات رؤوس الأموال وانتعاش الطلب الخارجي. كما سيتعزز النمو الاقتصادي في دول إفريقيا جنوب الصحراء في ظل التطور الإيجابي للعرض الداخلي وانتعاش النشاط الاقتصادي العالمي.

إلا أن شكوك ومخاطر كبيرة قد تعوق توقعات النشاط الاقتصادي العالمي. ويتعلق الأمر خصوصا باستمرار هشاشة القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي في منطقة الأورو، والشكوك المتعلقة بالمستوى الكبير للدين الخاص والعام، وبارتفاع معدلات البطالة في العديد من الدول والمناطق، إضافة إلى الظروف الجيوسياسية غير المستقرة.

### 1.1.دينامية الاقتصاد في الولايات المتحدة وانتعاش النشاط في أوروبا وتراجع النمو في البلدان الناشئة مقارنة مع السنوات الماضية

وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2014)، من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 3,3% سنة 2014 وإلى 3,8% سنة 2015 مقابل 3,3% سنة 2013. ويعزى هذا إلى انتعاش الاقتصادات المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة، التي تستفيد من ظروف مالية ملائمة، في حين يظل النمو في البلدان الناشئة معتدلا ومحفوفا بالمخاطر السلبية والمرتبطة بمواطن ضعف داخلي وبآثار ناجمة عن ضبط السياسة النقدية الأمريكية. ويتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار المواد الأولية إلى انتعاش نمو البلدان المستوردة.

مبيان 1 : تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي

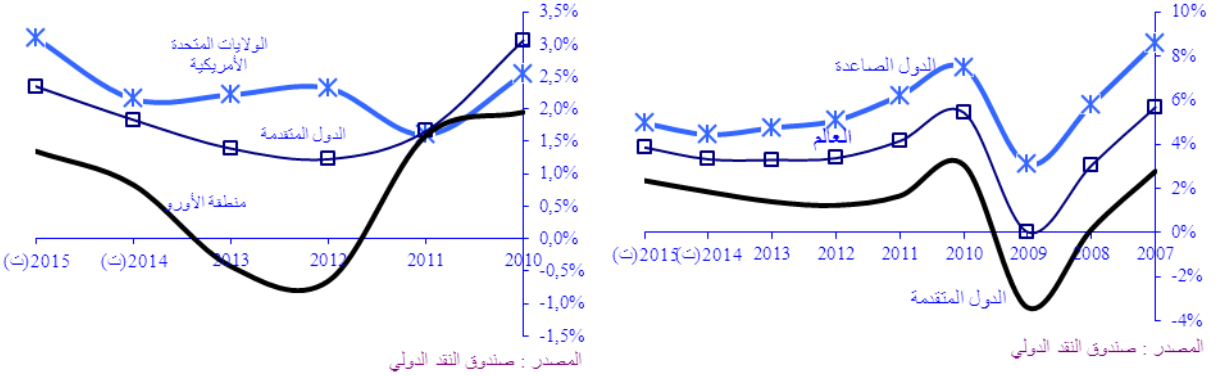


ويتوقع أن يتسارع نمو الدول المتقدمة تدريجيا ليصل إلى 1,8% سنة 2014 وإلى 2,3% سنة 2015 بعد تباطؤ بحوالي 1,4% سنة 2013. فقد دعمت التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية النمو في هذه الدول وقللت من المخاطر السلبية.

ففي الولايات المتحدة، من المتوقع أن يستقر معدل النمو في 2,2% سنة 2014 (كما كان عليه سنة 2013). فبعد ضعف الأداء خلال الربع الأول من السنة بسبب الظروف المناخية غير الملائمة، تعزز النمو خلال الربع الثاني من السنة ليرتفع الناتج الداخلي الخام بنسبة 4,6% بإنحدار سنوي مقابل تراجع بحوالي 2,1% خلال الثلاث أشهر الأولى من السنة الجارية. وتظل جل مؤشرات الظرفية الاقتصادية مشجعة بما في ذلك انخفاض معدل البطالة إلى أدنى مستوى له خلال ست سنوات (5,9% في شتنبر الماضي). وسيتعزز النمو الاقتصادي الأمريكي سنة 2015 ليسجل 3,1% مدعوما بارتفاع استهلاك الأسر المرتبط بانتعاش سوق العقارات وسوق الأوراق المالية وسوق الشغل في سياق يتميز باستمرار تبني سياسة نقدية ملائمة.

وفي اليابان، من المتوقع أن يستمر النمو بشكل بطيء ليسجل 0,9% سنة 2014 و0,8% سنة 2015 مقابل ارتفاع بنسبة 1,5% سنة 2013، متأثرا بارتفاع الضريبة على القيمة المضافة وبإجراءات إعادة التوازن للمالية العمومية.

وفي منطقة الأورو، لا يزال النشاط الاقتصادي يسجل انتعاشا تدريجيا، حيث يتوقع أن يرتفع الناتج الداخلي الخام للمنطقة بنسبة 0,4% سنة 2014 و1,3% سنة 2015، بعد سنتين متتاليين من الركود (-0,4% سنة 2013 و-0,7% سنة 2012)[3]. وستقود ألمانيا هذا الانتعاش الاقتصادي (1,4% سنة 2014 و1,5% سنة 2015) وكذلك إسبانيا (1,3% و1,7% على التوالي). وسيظل الانتعاش بطيئا نسبيا في فرنسا (0,4% و1% على التوالي) في حين ستعود إيطاليا لتسجل معدلات نمو إيجابية سنة 2015 (0,8% بعد تراجع بنسبة 0,2% سنة 2014). وتبقى توقعات نمو الاقتصاد الأوربي مهددة بأخطار الكساد وآثار تدهور الأزمة الأوكرانية.

[3] خلال شتنبر2014، راجعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توقعات نمو منطقة الأورو نحو الانخفاض لتصل إلى 0,8% سنة 2014 و1,1% سنة 2015 مقابل 1,2% و1,7% على التوالي خلال توقعات ماي 2014. كما خفض البنك المركزي الأوربي توقعات نمو المنطقة إلى 0,9% سنة 2014 و1,6% سنة 2015 مقابل 1% و1,7% على التوالي خلال توقعات يونيو 2014.

## مبيان 2 : تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة

نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 2015-2010

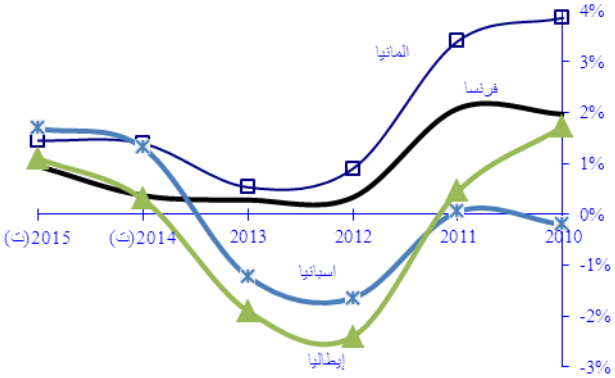


المصدر : صندوق النقد الدولي

معدل البطالة

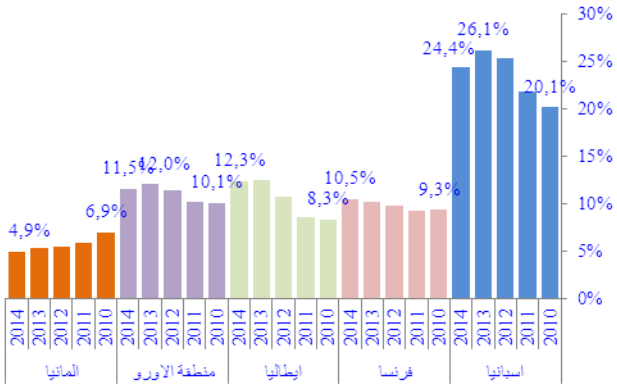


المصدر : أوروستات

وتؤكد أحدث مؤشرات الظرفية الاقتصادية سيناريو الانتعاش التدريجي في منطقة الأورو. فحسب "مؤشر مديري المشتريات المركب"[4]، سجل نشاط القطاع الخاص في منطقة الأورو سنة 2014 أسرع وتيرة له منذ ثلاث سنوات.

وبالإضافة إلى تزايد الطلب الخارجي، يظل النمو في منطقة الأورو مدعوما بارتفاع الطلب الداخلي في سياق عدم التزام دول المنطقة بضبط الميزانية. إلا أن هذا الانتعاش قد يتباطأ من خلال عملية تقويم حصيلة الأزمة واستمرار ارتفاع مستوى البطالة. فوتيرة تقويم سوق العمل لا تزال بطيئة في منطقة الأورو مع انخفاض طفيف لمعدل البطالة الذي يتوقع أن يسجل 11,7% سنة 2014 و11,4% سنة 2015، حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، ينبغي على البنك المركزي الأوروبي الحفاظ على سياسته النقدية الملائمة لدعم الاقتصاد واحتواء خطر الانكماش (معدل التضخم تراجع إلى 0,3% خلال شهر شتنبر 2014). واعتمد البنك المركزي الأوروبي سلسلة من التدابير التوسعية منها تخفيض معدل إعادة التمويل مرتين ليصل إلى 0,15% خلال يونيو وإلى 0,05% في شتنبر (وهو أدنى مستوى تاريخي له). وسيؤدي تخفيض أسعار الفائدة في منطقة الأورو إلى وقف ارتفاع قيمة الأورو وإلى عدم تشجيع دخول الرساميل الأجنبية. فيما ستساعد الإجراءات الاستثنائية التي تبناها البنك المركزي الأوروبي لفائدة الأبناك على التخفيف من الضغط على القطاعات المصرفية والسيادية في منطقة الأورو.

ويتوقع أن تسجل الاقتصادات الناشئة والنامية نموا معتدلا (إلا أن مستواه يظل جيدا) بنسبة 4,4% سنة 2014 مقابل 4,7% سنة 2013، قبل أن يصل إلى 5% سنة 2015. إلا أن معدلات النمو تظل متباينة بين البلدان والمناطق. حيث سيظل النمو قويا نسبيا في بلدان آسيا الناشئة (6,5% سنة 2014 و6,6% سنة 2015)، خاصة في الصين (7,4% و7,1%) والهند ( 5,6% و6,4%).

وإجمالا، من المتوقع أن تسجل الدول الناشئة معدلات نمو أقل من التي حققتها خلال العقد الماضي. حيث تظل توقعات النمو في هذه الدول تحت تأثير المعيقات الهيكلية الداخلية فضلا عن آثار انخفاض ضخ السيولة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي. فقد يفاقم عدم استقرار الأسواق وخروج الرساميل في عدد من الاقتصادات الناشئة الكبرى من مستوى هشاشتها. ومن أجل احتواء انخفاض سعر الصرف ومخاطر التضخم، اضطرت البنوك المركزية في بعض الدول الناشئة لتشديد سياستها النقدية (البرازيل وروسيا والهند وتركيا وجنوب إفريقيا)، مما يحد من دعمها للاقتصاد.

[4] مؤشر PMI المركب المسمى بالإنجليزية « Purchasing Managers Index»

## 2.1.منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: آفاق الانتعاش مع استمرار الشكوك الجيوسياسية

من المتوقع أن يتسارع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليسجل على التوالي 2,6% سنة 2014 و3,8% سنة 2015 مقابل 2,3% سنة 2013. ويعزى هذا الارتفاع في النشاط إلى استعادة مناخ الاستقرار الاقتصادي في بعض البلدان، وزيادة تدفقات الرساميل وانتعاش الطلب الخارجي وتراجع بعض المشاكل التي كانت تؤثر على امدادات النفط. وسيكون النمو في البلدان المصدرة للنفط (2,5% سنة 2014 و3,9% سنة 2015) مماثلا للنمو المسجل في البلدان المستوردة (2,6% و3,7% على التوالي).

ومن المتوقع أن يتعزز النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط سنة 2014 بالمقارنة مع سنة 2013، نتيجة انتعاش الطلب العالمي والحفاظ على مستويات الاستهلاك والاستثمار، ليسجل 2,5% و3,9% على التوالي خلال سنتي 2014 و2015 مقابل 2,2% سنة 2013. وينتظر أن تحقق الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية معدلات نمو اقتصادي قوية بنسبة 4,3% و4,6% على التوالي سنة 2014 و4,5% (كلاهما) سنة 2015، بفضل زيادة عائدات النفط وارتفاع الاستهلاك والاستثمار. وفي المقابل، يتوقع أن يسجل الاقتصاد العراقي تراجعا خلال سنة 2014 (-2,7%) قبل أن يستعيد توازنه تدريجيا خلال سنة 2015 (+1,5%).

وفي المقابل، ينتظر أن تسجل البلدان المستوردة للنفط سنة 2014 معدل نمو اقتصادي مماثل للذي حققته سنة 2013 أي 2,6%. ويعزى هذا الأداء الضعيف إلى الشكوك المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي في هذه الدول، بالإضافة إلى العوائق الهيكلية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع النمو سنة 2015 إلى 3,7% تماشيا مع تزايد الصادرات، خاصة نحو أوروبا.

في مصر، من المتوقع أن يظل معدل النمو منخفضا سنة 2014 في حدود 2,2% قبل أن يتعزز سنة 2015 (3,5%). ويرتبط هذا الأداء الضعيف بمناخ عدم الاستقرار الذي لايزال يلقي بثقله على النشاط الاقتصادي مما يؤثر سلبا على السياحة والاستثمار. ويظل التحول الاقتصادي في تونس هشا بسبب التوترات السياسية والاجتماعية. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد التونسي نموا بنسبة 2,8% سنة 2014 ليتقوى بعد ذلك إلى حدود 3,7% سنة 2015 بفضل تجدد ثقة المستثمرين في أعقاب صدور الدستور الجديد، والانخراط في سلسلة من الإصلاحات قبل الانتخابات وتراجع التوترات الاجتماعية والسياسية.

ولازالت معدلات البطالة في المنطقة عالية جدا، خصوصا بين الشباب. وستسجل أعلى مستويات البطالة في تونس (15,3% سنة 2014 و15% سنة 2015)، وفي السودان (13,6% و13,3%) وفي مصر (13,4% و13,9%) والأردن (12,2% و12,2%).

كما ستظل معدلات التضخم مرتفعة في المنطقة، خاصة في إيران (19,8% سنة 2014 و20% سنة 2015) وفي السودان (38% و20,6%) وفي مصر (10,1% و13,5%)، وفي تونس (5,7% و5%) وفي العراق (4,7% و6,2%) والجزائر (3,2% و4%).

بالنسبة لبعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، كالمغرب وتونس، يتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري تدريجيا خلال سنتي 2014 و2015، نتيجة تراجع فاتورات النفط والمواد الغذائية والانتعاش التدريجي لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية، وعائدات السياحة والتحويلات المالية للعمال المهاجرين. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تتحسن تدريجيا وضعية الميزانية، خاصة في المغرب وتونس، جراء جهود تسوية الميزانية العمومية والإصلاحات المعتمدة. أما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، فسيساهم تراجع عائدات النفط في انخفاض فائض الحساب الجاري وفائض الميزانية.

## 3.1.إفريقيا جنوب الصحراء: استمرار التوسع الاقتصادي

أظهرت اقتصاديات إفريقيا جنوب الصحراء مقاومة ملحوظة تجاه الأزمات منذ سنة 2009، وهكذا سجلت المنطقة سنة 2013، في المتوسط، معدل نمو بنسبة 5,1% وهو مستوى يفوق نمو الاقتصاد العالمي (1,8 نقطة إضافية). وأصبحت مصادر النمو الاقتصادي أكثر تنوعا، حيث ساهم الطلب الداخلي والاستثمار في الموارد الطبيعية والبنية التحتية ومبادلات المواد المصنعة المتزايدة عبر أنحاء القارة في دعم النمو.

وانخفض معدل التضخم إلى 6,6% سنة 2013 نتيجة استقرار أسعار الطاقة وتراجع أسعار المواد الغذائية. كما تحسن رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية في العديد من البلدان .

ومن المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي للمنطقة إلى 5,1% سنة 2014 قبل أن يتسارع إلى 5,8% سنة 2015 نظرا للتطور الإيجابي للعرض الداخلي وانتعاش الاقتصاد العالمي. وسيواصل الاستثمار دعم الطلب الداخلي، ويتوقع أن يستقر في نسبة 23,2% من الناتج الداخلي الخام سنتي 2014 و2015. وسيكون الاستثمار أكثر دعما للنمو في البلدان ذات الدخل المنخفض والدول الفقيرة، حيث سيعزز من مستواه بفضل الاستثمارات الخارجية المباشرة في مجال الصناعات الاستخراجية والبنية التحتية.

غير أن إفريقيا جنوب الصحراء لا تشكل كتلة متجانسة. فبعض دول المنطقة تتمتع بدينامية اقتصادية ملحوظة. ويتعلق الأمر بالبلدان المصدرة للنفط التي يتوقع أن تسجل معدل نمو بنسبة 6,1% سنة 2014 وبحوالي 7% سنة 2015، وستحقق الدول ذات الدخل المنخفض نموا قدره 6,3% و6,6% على التوالي. في حين سيكون معدل النمو الاقتصادي في البلدان متوسطة الدخل أقل قوة ولن يتعدى 3% سنة 2014 و3,6% سنة 2015).

وحسب توقعات صندوق النقد الدولي، من المرتقب أن يشهد عجز ميزانية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تدهورا نسبيا لتسجل، في المتوسط، -3,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 و2015 مقابل -3,1% سنة 2013. في حين لا يرتقب انخفاض عجز الحساب الجاري (-2,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 و-3,2% سنة 2015) بسبب توقعات غير ملائمة لأسعار المواد الأولية (انخفاض أو استقرار) وطلب الدول الناشئة فضلا عن المستوى المرتفع للواردات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، من شأن مواصلة نهج سياسات نقدية توسعية والمستوى المعتدل لأسعار المواد الغذائية أن يساعد على الحد من ارتفاع مستوى التضخم.

## 2. تحسن تدريجي للتجارة العالمية وانخفاض أسعار المواد الأولية وتأثيره على الميزان التجاري المغربي

يرتقب أن يسجل نمو حجم المبادلات التجارية انتعاشا تدريجيا، وقد تسجل أسعار المواد الأولية انخفاضا أو استقرارا، خلال سنتي 2014 و2015، وفقا لتحسن عرض السلع الرئيسية، في ظل ظرفية تتسم بضعف الطلب الخارجي.

### 1.2.انتعاش طفيف للتجارة العالمية في 2014 مع تحسن مرتقب سنة 2015 والتأثير المرتقب على الطلب الخارجي الموجه للمغرب

بعد نمو ضعيف بنسبة 2,2% خلال سنة 2013، ينتظر ارتفاع حجم مبادلات البضائع[5] بنسبة 3,1% في 2014، وفقا لآخر توقعات منظمة التجارة العالمية لشهر شتنبر[6]. حيث سيكون مدعوما بالطلب المتزايد للواردات من طرف الدول المتقدمة، نظرا للتحسن المرتقب للاقتصاد الأمريكي ولتحسن الظروف الاقتصادية في أوربا.

ولقد شهد حجم صادرات البضائع خلال سنة 2013 نموا ضعيفا بنسبة 2,5%، يقارب النمو الذي حققه في 2012، حيث سجلت الاقتصاديات المتقدمة ارتفاعا في صادراتها بنسبة 1,5% مقابل زيادة متوسطة بنحو 3,9% في باقي أنحاء العالم. وبخلاف باقي المناطق، شهدت إفريقيا انخفاضا في صادراتها بحوالي 2,4%، نظرا للتدهور الحاد لشحنات الدول المصدرة للنفط، بما في ذلك ليبيا والجزائر.

من جهتها، تراجعت واردات الدول المتقدمة بنحو 0,3%، مع انخفاض بنسبة 0,9% في الاتحاد الأوربي، مقابل ارتفاع بنسبة 5,3% في الدول النامية وبلدان رابطة الدول المستقلة، حيث حقق حجم الواردات نموا بنسبة 9,9% في الصين، و6,2% في الشرق الأوسط وبنسبة 4,1% في إفريقيا. بينما تراجعت الواردات الخارجية للاتحاد الأوربي، والتي تمثل 15% من مجموع الواردات العالمية، على امتداد سنة 2013.

[5] معدل الصادرات والواردات.

[6] يتوقع صندوق النقد الدولي نموا لمبادلات البضائع بحوالي 3,8% سنة 2014، مقابل 3% سنة 2013 (تقرير توقعات الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2014).

مبيان 3: نمو حجم مبادلات البضائع في 2013 حسب المناطق

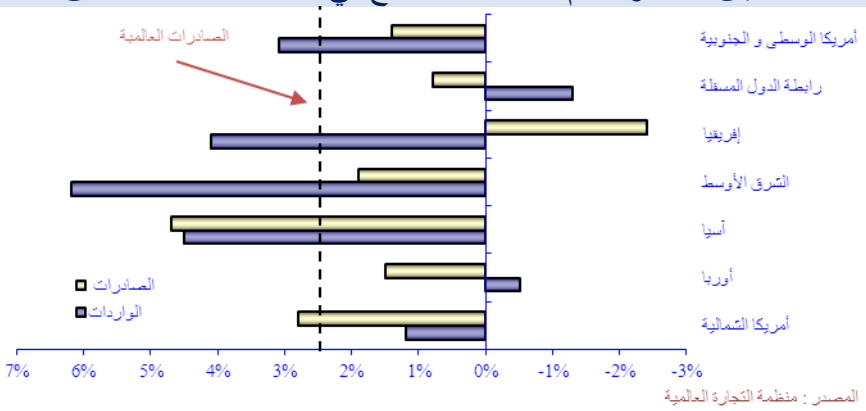


وسجلت قيمة مبادلات البضائع ارتفاعا بنسبة 2,0%، أقل مستوى من نمو حجمها (2,5%)، لتصل إلى 18,8 تريليون دولار في 2013. ويعزى هذا الفارق إلى تراجع أسعار السلع المتبادلة كالمشروبات (-12%) والمعادن (-4%). كما انخفضت أسعار المواد الطاقية بنحو 2% بعد ارتفاع طفيف بنسبة 1% في 2012، في حين تزايدت أسعار المواد الخام الفلاحية والمواد الغذائية بنسبة 2% و1% على التوالي مقابل انخفاض بنسبة 13% و2% سنة 2012.

كما حققت صادرات الخدمات التجارية ارتفاعا بنحو 5,6% لتستقر في 4,6 تريليون دولار. وقد سجلت الأسفار أعلى نسبة نمو(7%)، متبوعة بالخدمات التجارية الأخرى (6%)، والتي استفادت من الأداء الجيد للخدمات الأخرى الموجهة للشركات (6%)[7]، في حين ارتفعت خدمات النقل بنسبة 2% نتيجة ركود مبادلات السلع.

ومن المرتقب أن يسجل حجم المبادلات التجارية نموا أفضل خلال سنة 2014، وذلك بنسبة 3,1% وفقا لتوقعات منظمة التجارة العالمية[8]، ارتباطا خصوصا بنمو الصادرات الآسيوية (5,0%)، نتيجة للطلب المتزايد للواردات من طرف الدول المتقدمة (3,4%)، خاصة أمريكا الشمالية (3,9%) وأوربا (2,5%). وتظل غالبية المخاطر سلبية في ظل نمو غير منتظم وتصاعد التوترات الجيوسياسية.

وبالنسبة لسنة 2015، تتوقع منظمة التجارة العالمية نموا للمبادلات الخارجية بنسبة 4,0%، مع تزايد لصادرات الدول النامية بنحو 4,5% مقابل 3,8% في الدول المتقدمة. ومن جهتها، من المنتظر أن تحقق الواردات نموا بنسبة 4,5% و3,7% على التوالي.

مبيان 4: تطور نمو حجم مبادلات البضائع

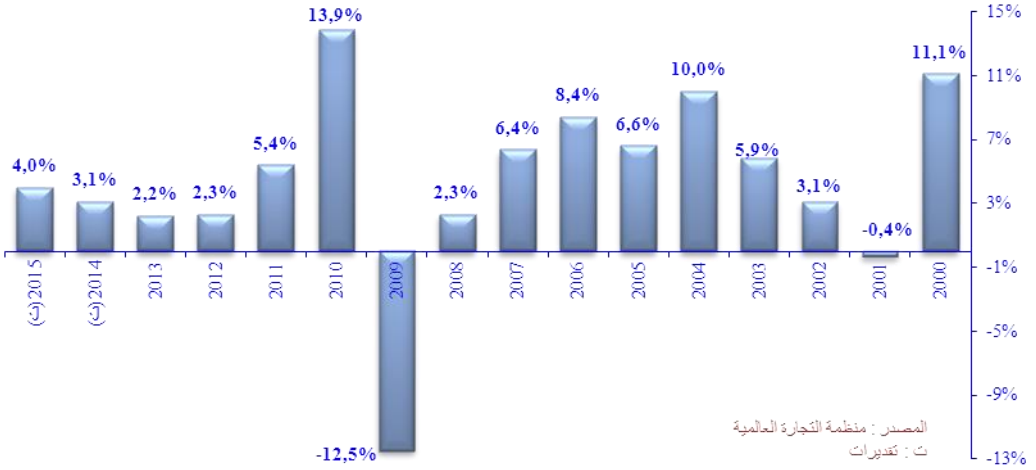


وفي ظل هذه التطورات، يتوقع أن يسجل حجم الطلب الخارجي على البضائع الموجه نحو المغرب نموا بحوالي 3,5% سنة 2014 و4,1% سنة 2015 ، بعد تسجيل نسبة 0,8% سنة 2013. وتعزى هذه الوضعية بالأساس، إلى التحسن في حجم الطلب الخارجي الموجه من طرف دول الاتحاد الأوروبي والذي يتوقع أن ينتقل

[7] والتي تشمل الخدمات الهندسية، والخدمات القانونية والمحاسبة، وخدمات الإرشاد في التسيير، وخدمات الإعلان والخدمات ذات الصلة بالتجارة
[8] حسب البلاغ الصادر في 23 شتنبر 2014.

من 0,4% سنة 2013 إلى 3,3% سنة 2014، و3,5% سنة 2015، ارتباطا بتجاوز الركود الاقتصادي في منطقة الأورو.

أما فيما يخص الطلب من خارج دول الاتحاد الأوروبي، فسيسجل نموا بنسبة 4,1% و6% على التوالي خلال سنة 2014 و2015، مقابل تسجيل نسبة 2,3% سنة 2013، ارتباطا بتحسن النشاط الاقتصادي في الهند، بمعدل نمو 5,6% سنة 2014 و6,4% سنة 2015 مقابل 5% سنة 2013.

مبيان 5 : تطور الطلب الأجنبي الموجه نحو المغرب

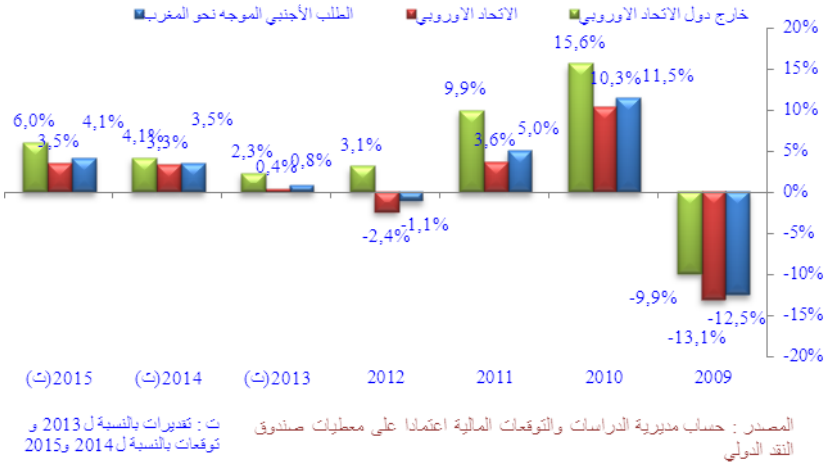


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي

ت : تقديرات بالنسبة ل 2013 و توقعات بالنسبة ل 2014 و2015

ومن جهة أخرى، فإن تطور الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب دون احتساب الفوسفاط يعرف نفس اتجاه نمو الطلب الإجمالي الموجه نحو المغرب، حيث من المتوقع أن ينمو بنسبة 3,4% سنة 2014 و3,6% سنة 2015 مقابل 0,8% سنة 2013. ويعكس هذا التطور اعتماد الصادرات المغربية بشكل أقل حدة على منتجات الفوسفاط، حيث شهدت الصادرات المغربية تنوعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، لتشمل قطاعات جديدة (السيارات، الطيران،...)، بالإضافة إلى المنتجات التقليدية.

وتجدر الإشارة، إلى أن صناعة السيارات عرفت نموا مضطردا خلال سنة 2013، خصوصا على مستوى "تركيب السيارات" الذي سجل نموا بأكثر من 75%، وصناعة الألياف الكهربائية التي ارتفعت بنسبة 11%. فبالنسبة لتركيب السيارات، يصدر المغرب بالدرجة الأولى إلى فرنسا متبوعة بتركيا ومصر. أما بالنسبة للألياف الكهربائية، يصدر المغرب أساسا إلى إسبانيا وفرنسا (70% من مجموع صادراته). وقد تواصلت هذه الدينامية في النصف الأول من سنة 2014 مسجلة زيادة بنسبة 84% من مبيعات السيارات، وبنسبة تناهز 8% من صناعة الألياف الكهربائية و26% بالنسبة للصناعة الإلكترونية. أما فيما يخص صادرات الأسمدة المغربية، فمن المتوقع أن تعرف تحسنا في ظل تحسن الطلب العالمي، الذي من المرتقب أن ينمو في المتوسط بين سنتي 2014 و2015 بنسبة 2,1%، وفقا لآخر التقديرات التي نشرتها منظمة الأغذية والزراعة FAO[9] .

## 2.2.تطور الأسعار العالمية للمواد الأولية وتأثيره على الميزان التجاري المغربي

بعدما شهدت عدم استقرار خلال السنوات السابقة، تراجعت أسعار المواد الأولية خلال 2013-2014 بسبب تحسن عرض المنتجات الرئيسية، في سياق اتسم بتقلص الطلب العالمي نتيجة ضعف اقتصاد منطقة الأورو وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وغيرها من الاقتصاديات الناشئة الكبرى. وعلى الرغم من تراجعها خلال الفترة الأخيرة، لاتزال أسعار معظم السلع الأساسية تتجاوز مستوياتها التاريخية. وعموما، يتوقع أن تنخفض أو تظل أسعار المواد الأولية مستقرة خلال سنتي 2014-2015 كما يتضح من أسعار المعاملات على المدى المتوسط.

### 1.2.2. سوق النفط: تحسن العرض وارتفاع معتدل للطلب

بلغت أسعار نفط البرنت حوالي 107 دولار في المتوسط خلال اللأشهر التسع الأولى من سنة 2014، وهو مستوى أقل مما سجلته سنة 2013 (109 دولار) وسنة 2012 (112 دولار). وتراجعت أسعار النفط إلى حدود 90 دولار بداية شهر أكتوبر 2014، وهو أدنى مستوى لها منذ سنتين. ويشهد سوق النفط زيادة حادة في

[9] توقعات سوق الأسمدة 2014-2018، ماي 2014.

إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة والنمو المعتدل للطلب العالمي. ومع ذلك، يشكل استمرار التوترات الجيوسياسية في بعض دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط عامل ضغط على الأسعار نحو الارتفاع.

مبيان 6: أسعار النفط البرنت (دولار/ برميل)

ووفقا للوكالة الدولية للطاقة، يستمر العرض العالمي من النفط في الارتفاع، حيث بلغ 91,4 مليون برميل يوميا، في المتوسط، خلال سنة 2013، أي بزيادة 0,5 مليون برميل يوميا مقارنة مع سنة 2012. وقد تم تعويض انخفاض إنتاج النفط الخام لمنظمة الأوبك (-0,8 مليون برميل يوميا) المقدر بنحو 30,5 مليون برميل يوميا، بشكل كبير بارتفاع العرض من خارج الأوبك بحوالي 1,4 مليون برميل يوميا ليصل إلى 54,7 مليون برميل يوميا، نظرا لاستغلال الصخر النفطي في الولايات المتحدة (+1,2 مليون برميل يوميا). وسيستمر إنتاج النفط في الولايات المتحدة في الارتفاع ليصل إلى 1,4 مليون برميل يوميا سنة 2014 ومليون برميل يوميا سنة 2015.

وحسب الوكالة الدولية للطاقة، من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بوتيرة معتدلة سنة 2014 (+0,9 مليون برميل يوميا بعد +1,2مليون برميل يوميا سنة 2013)، قبل أن يتعزز سنة 2015 (1,2 مليون برميل يوميا ليصل إلى 93,8 مليون برميل يوميا). وينتظر أن ينخفض طلب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نسبيا (-0,3 برميل يوميا سنة 2014 و-0,1 مليون برميل يوميا سنة 2015) بعد زيادة طفيفة سنة 2013 (+0,1 مليون برميل يوميا)، نتيجة التأثير المشترك للانتعاش الاقتصادي المعتدل وتحسن الكثافة الطاقية، خاصة في قطاع النقل. ولايزال الطلب على النفط من خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يهيمن على الطلب العالمي (+1,2 مليون برميل يوميا سنة 2014 و+1,3 مليون برميل يوميا سنة 2015 بعد مليون برميل يوميا سنة 2013). ومن المتوقع أن يتجاوز، للمرة الأولى، طلب الدول من خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (46,8 مليون برميل يوميا) الطلب الصادر عن دول المنظمة (45,8 مليون برميل يوميا)، مما يعكس الأهمية المتزايدة للأسواق الناشئة.

وتظل توقعات أسعار النفط معتدلة عموما، إلا أن تجدد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط قد يخلق ضغوطا قد تفضي إلى ارتفاع أسعار النفط.

***الآثار على الميزان التجاري المغربي (نهاية غشت 2014)***

مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، تراجعت قيمة واردات الطاقة بنسبة 2% لتسجل 65,5 مليار درهم، وهو ما يمثل 25% من إجمالي واردات السلع مقابل 26% سنة 2013 و27% سنة 2012.

مبيان 7: تطور فاتورة الطاقة عند نهاية غشت

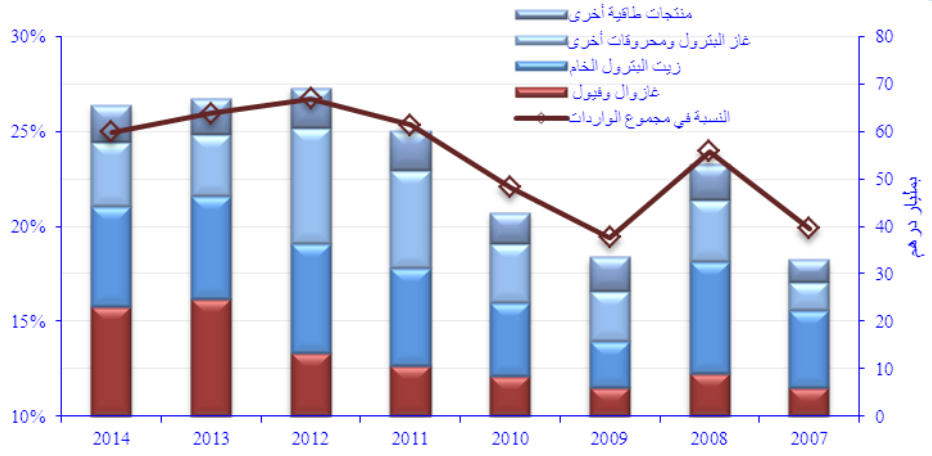


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

وانخفضت قيمة واردات الغازوال والفيول بنسبة 6% لتستقر في 23,2 مليار درهم، نتيجة تراجع الحجم المستورد بنسبة 3,5%، مع انخفاض السعر المتوسط للاستيراد بنسبة 3%. وارتفعت مشتريات غاز البترول الأخرى بنسبة 6% لتصل إلى 13,7 مليار درهم، نتيجة ارتفاع الحجم المستورد بنسبة 4% والسعر المتوسط للاستيراد بحوالي 2%.

فيما تقلصت فاتورة الواردات النفطية (زيت النفط الخام) بنسبة 4% لتستقر في 20,9 مليار درهم، بالرغم من ارتفاع الحجم المستورد بنسبة 5%، وذلك بسبب انخفاض السعر المتوسط للاستيراد بنسبة 8% ليصل إلى 5944 درهم للطن.

وبالعملة الأجنبية، سجل السعر المتوسط للبرميل المستورد من طرف المغرب انخفاضا قدره 6%، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، (تأثير سعر) ليصل الى 99 دولار مقابل 105 دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2013[10]. وبلغ الفارق مع متوسط سعر خام البرنت حوالي 9 دولارات مقابل 6 دولارات سنة 2013. وكان أثر صرف العملات الأجنبية على الفاتورة الطاقية مفيدا، نظرا لانخفاض قيمة الدولار مقابل الدرهم (-3% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية).

مبيان 8: فارق السعر بين البرنت والبرميل المستورد

فارق السعر بين البرنت والبرميل المستورد

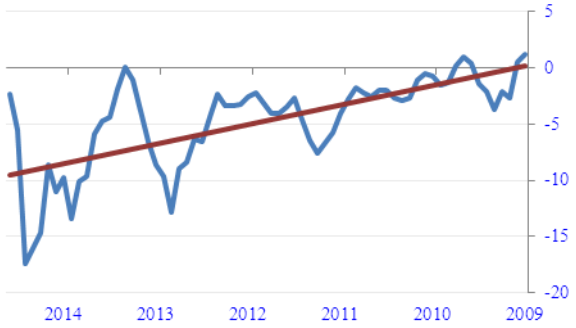


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف, بنك المغرب, البنك الدولي

سعر الدولار مقابل الدرهم

المصدر : بنك المغرب

نتج عن انخفاض أسعار واردات المنتجات النفطية إضافة إلى تبني الحكومة لنظام المقايسة الجزئية لتحديد السعر، تراجع في قيمة الدعم المقدم لهذه المنتجات. وهكذا، فخلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014، انخفضت نفقات المقاصة بنسبة 20%، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، لتسجل 24 مليار درهم، وهو ما يمثل 17% من النفقات العادية مقابل 21% عند نهاية غشت 2013.

[10] سجل متوسط سعر برميل خام البرنت استقرارا في نفس الفترة حيث بلغ 108 دولار.

### 2.2.2. الفوسفاط ومشتقاته: رهان الأسعار

استقرت الأسعار العالمية للفوسفاط الخام، في المتوسط، في حدود 109 دولار للطن الواحد خلال الأشهر التسع الأولى من سنة 2014، مما يمثل انخفاضا بنسبة 32% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وفي المقابل، سجلت أسعار الأسمدة الفوسفاطية ارتفاعا طفيفا بنسبة 1%، خلال نفس الفترة، لتبلغ 477 دولار للطن.

وعلى الرغم من الزيادة في حجم الصادرات، تأثرت قيمة صادرات المغرب من الفوسفاط ومشتقاته نتيجة انخفاض الأسعار العالمية. فمع نهاية شهر غشت سنة 2014، بلغت صادرات الفوسفاط ومشتقاته 25,3 مليار درهم، بانخفاض 6% مقارنة مع سنة 2013 و11% مقارنة مع متوسط السنوات الأربع الماضية، بسبب انخفاض متوسط الأسعار بحوالي 12%، على الرغم من زيادة حجم الصادرات بنسبة 6%. وبالتالي، انخفضت حصتها في إجمالي صادرات السلع إلى 19% مقابل 22% سنة 2013 و27% سنة 2012.

وتفتح التطورات القيمة لبرنامج التصنيع الذي اعتمده المكتب الشريف للفوسفاط آفاقا جديدة لتموقعه في السوق العالمية، كما ستكون لها آثار ايجابية على بنية عرضه التصديري وعلى عائداته المالية.

مبيان 9: تطور صادرات الفوسفاط ومشتقاته (مع نهاية غشت 2014)

### 3.2.2. أسواق المواد الغذائية: توقعات تحقيق محاصيل جيدة

بعد الارتفاع القوي الذي سجلته خلال سنتي 2011-2012، عرفت أسعار المواد الغذائية انخفاضا حادا سنة 2013، في سياق تميز بتحسن شروط العرض وضعف الطلب. ويعزى ذلك إلى اعتدال النمو الاقتصادي في الصين وغيرها من البلدان الناشئة. ووفقا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، سيستمر انخفاض أسعار المواد الغذائية، خاصة القمح والذرة والسكر، خلال سنتي 2014 و2015. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تتراجع أسعار المواد الغذائية، في المتوسط، بنسبة 4% سنة 2014 و بحوالي 8% سنة 2015.

وقد بلغ سعر القمح الأمريكي اللين 247 دولار للطن الواحد، في المتوسط، خلال الأشهر التسع الأولى من سنة 2014، منخفضا بنسبة 11% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، نتيجة تحقيق محاصيل عالمية كبيرة. ويتوقع أن يبلغ الإنتاج العالمي للقمح خلال موسم 2014/2013 حوالي 713 مليون طن، أي بزيادة 9% عن موسم الحصاد السابق، وفقا للتقرير الشهري الصادر عن المجلس العالمي للحبوب نهاية شتنبر 2014. وعليه، يتوقع أن ترتفع مخزونات القمح بنسبة 17 مليون طن لتصل إلى 187 مليون طن مع نهاية موسم 2014/2013، وهو ما يمثل 27% من الاستهلاك المتوقع مقابل 25% الموسم السابق.

مبيان 10: تطور أسعار المواد الغذائية

أسعار الحبوب بالدولار للطن

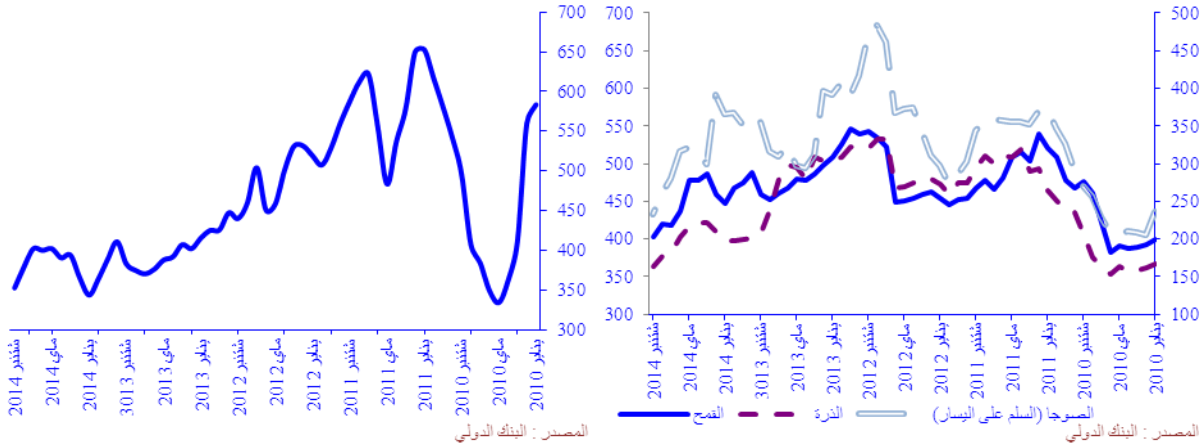


سعر السكر بالدولار للطن




بلغ سعر السكر الخام 382 دولار للطن ، في المتوسط، خلال الأشهر التسع الأولى من سنة 2014، أي بانخفاض بنسبة 2% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى ذلك أساسا إلى المحاصيل الجيدة للبلدان الرئيسية المنتجة للسكر، خاصة البرازيل، أكبر منتج ومصدر في العالم. ووفقا للمنظمة الدولية للسكر، يتوقع أن يعود التوازن للأسواق خلال موسم 2014-2015 بعد أربع سنوات من الإفراط في الإنتاج.

وخلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014، ارتفعت فاتورة المواد الغذائية للمغرب بنسبة 16% لتصل إلى 29,3 مليار درهم، نتيجة لتزايد الواردات من القمح (+32%) والذرة (+11%) والشعير (+118%) والشاي (+25%) ومنتجات الألبان (+54%) إثر الارتفاع الحاد للكميات المستوردة على الرغم من انخفاض في متوسط أسعار الاستيراد. وهكذا، تدهور الميزان التجاري المغربي للمواد الغذائية، (والذي يعرف عجزا هيكليا) بحوالي 3,6 مليار درهم مع نهاية شهر غشت، في ظرفية تميزت بضعف نسبي للمحصول الفلاحي الوطني.

مبيان 11: تطور واردات الحبوب (نهاية غشت)

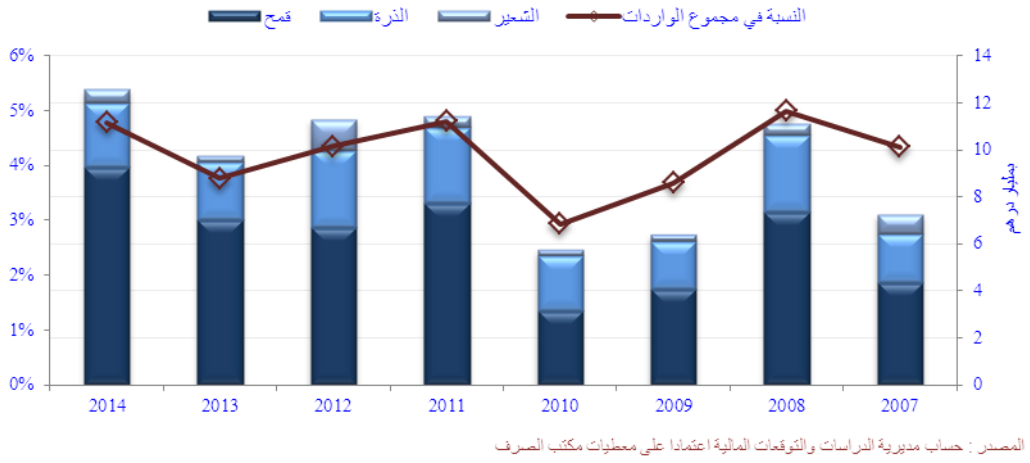


## 3.تطور أسواق العملات وأسواق السندات العالمية وتأثيره على الاقتصاد الوطني

### 1.3. تأثير تقلبات سعر الأورو بالنسبة للدولار على الدرهم

بعدما بلغ الأورو ذروته خلال 30 شهرا بقيمة 1,40 دولار في السادس من ماي 2014، تراجع سعره ليستقر في 1,26 دولار عند متم شهر شتنبر2014. ورغم هذا الانخفاض، سجل الأورو ارتفاعا بنسبة 2,9% في المتوسط مقابل الدولار، خلال الأشهر التسع الأولى لسنة 2014، حيث بلغ 1,35 دولارا في المتوسط، مقابل 1,32 دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013.

مبيان 12 : تطور صرف الأورو بالنسبة للدولار خلال 2013- 2014

فقد سجل الأورو في بداية 2014 وتيرة تصاعدية مقابل الدولار، رغم ترقب إجراء نقدي من شأنه تحفيز اقتصاد منطقة الأورو، ورفع نسبة التضخم المتدنية، وكذا تفادي التأثير السلبي لمستوى مرتفع للعملة الأوربية على الميزان التجاري الأوربي.

ويعزى هذا الارتفاع للعملة الأوروبية مقابل الدولار، خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2014، لرفع وزارة الاقتصاد الألمانية من توقعاتها للنمو الاقتصادي لسنة 2014، مدفوعا بدينامية السوق المحلي، وكذا الإعلان عن تحقيق الاقتصاد الإيطالي لنمو إيجابي خلال الفصل الأخير من 2013[11]، بعد 8 فصول متتالية من الانكماش متبوعة بفصل من الاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، رفع البنك المركزي الأوروبي من توقعاته للنمو الاقتصادي لمنطقة الأورو لسنة 2014[12]، كما حافظ على مستوى أسعار فائدته إلى غاية شهر يونيو، على الرغم من المخاوف بخصوص المخاطر المحتملة لمواصلة انخفاض التضخم في منطقة الأورو.

بينما تفسر الوتيرة التنازلية الملاحظة على مستوى الأورو، ابتداء من شهر ماي، والتي أدت الى انخفاض قيمته بنسبة 10% مقابل الدولار إلى غاية شتنبر، بالإعلان عن تحسن الناتج الداخلي الخام الأمريكي بنسبة 4,6% خلال الفصل الثاني[13] من 2014، ومواصلة تقليص الدعم المالي للاقتصاد الأمريكي من طرف الاحتياطي الفدرالي، بين دجنبر 2013 وشتنبر 2014[14]، مع احتمال إنهاء برنامجه لشراء الأصول المالية في أكتوبر 2014. وبالموازاة مع ذلك، خفض البنك المركزي الأوربي من سعر فائدته الرئيسي من 0,25% الى 0,15% في الخامس من يونيو 2014، ومن تم إلى 0,05% في الرابع من شتنبر 2014. كما قلص من سعر فائدة الإيداع من 0% إلى -0,10% ثم إلى -0,20% في الخامس من يونيو والرابع من شتنبر 2014 على التوالي. كما أعلنت المؤسسة على إطلاق برنامج لشراء الأصول[15].

وفي هذا السياق، سجل سعر الدرهم انخفاضا بنسبة 0,5% مقابل الأورو وارتفاعا بنسبة 2,4% مقابل الدولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، خلال الأشهر التسع الأولى من 2014. كما ارتفعت قيمته اتجاه الين الياباني بنسبة 8,4%، لكنها تراجعت مقابل الجنيه الاسترليني بنسبة 5,5%.

[11] تم الإعلان عن ذلك في فبراير 2014.
[12] في مارس 2014.
[13] مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية ، حسب بيان وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ 30 شتنبر 2014.
[14] حيث انخفضت مساهمته الشهرية من 85 مليار دولار إلى 15 مليار دولار.
[15] يتعلق الأمر بمحفظة واسعة من أصول متعلقة بأصول الديون وكذا السندات المؤمنة المقومة بالأورو والتي تصدرها المؤسسات المالية في منطقة الأورو.

مبيان 13: تطور صرف الدرهم إلى غاية شتنبر 2014

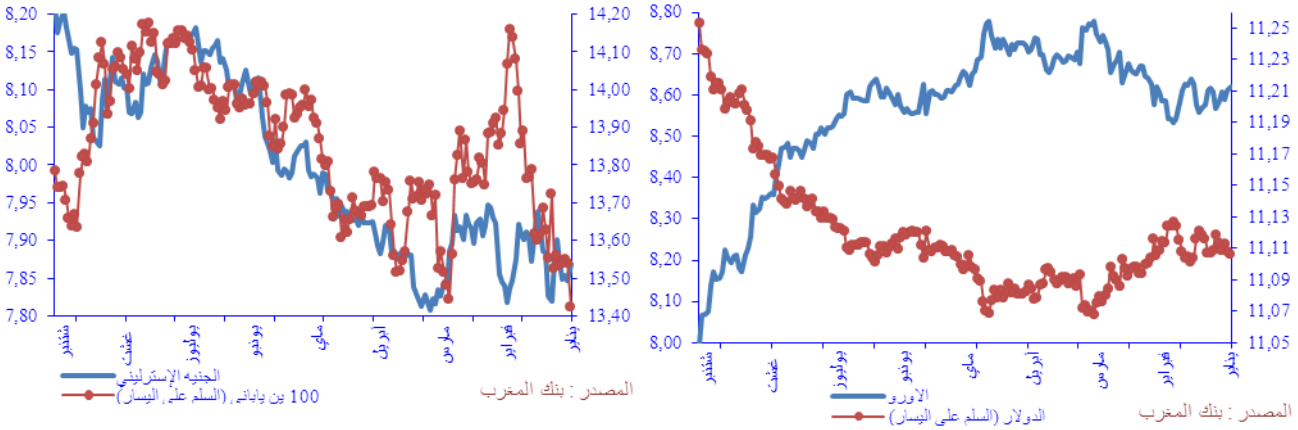


ومن المفترض أن يؤدي تطور الدرهم مقابل الأورو والدولار الأمريكي، مع اعتبار ثبات العوامل الأخرى، إلى التخفيف من العجز التجاري للمغرب بحوالي 2,4 مليار درهم ما بين يناير وغشت 2014 [16]. حيث تساهم المواد الطاقية لوحدها زهاء 74% من هذا التخفيف.

وتفسر هذه النتيجة بالحساسية المرتفعة للدرهم مقابل الدولار، وكذا الحصة الكبيرة للدولار في فوترة كل من الصادرات (47%) والواردات (56%)[17]، وهيمنة الواردات في بنية التجارة الخارجية، وكذا الحصة المرتفعة للمواد الطاقية، والتي تتم فوترة معظمها بالدولار، من ضمن مجموع الواردات (25%)[18].

مبيان 14: تأثير تطور صرف الدرهم مقابل الأورو والدولار على مبادلات البضائع بين يناير وغشت 2014

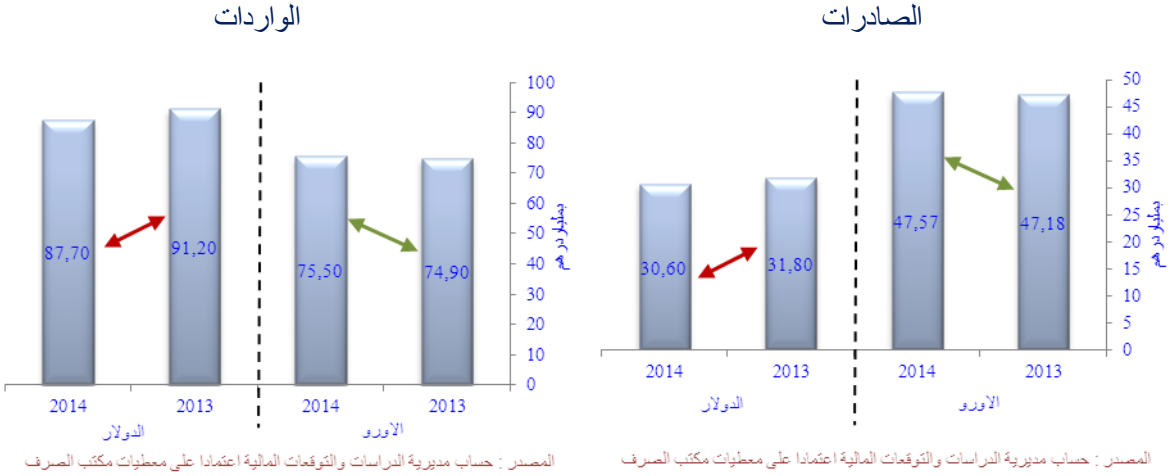


وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2013، أدى ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار بنسبة 3,4% إلى التخفيف من العجز التجاري للمغرب بحوالي 2,8 مليار درهم، في حين أدى انخفاضه في سنة 2012 تجاه العملة الأمريكية بنسبة 7,6% إلى تدهور العجز التجاري المغربي بنحو 6,2 مليار درهم.

## 2.3. تراجع معدلات الفائدة في سوق السندات وخروج مالي ناجح للمغرب في سوق الأورو

شهدت معدلات الفائدة في سوق السندات انفراجا منذ بداية سنة 2014. وحققت معدلات الربح على السندات الأمريكية عند متم شتنبر 2014 (2,52%) والألمانية لأجل 10 سنوات (0,96%) انخفاضا بحوالي 52 نقطة أساس و98 نقطة أساس، على التوالي، مقارنة مع بداية يناير.

[16] بناء على آخر معطيات للمؤشرات الشهرية للمبادلات الخارجية.
[17] يتعلق الأمر بآخر المعطيات المتوفرة لسنة 2012.
[18] المصدر : مكتب الصرف، نهاية غشت 2014.

ويعزى هذا الانفراج إلى السياسات التوسعية التي اعتمدها كل من البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، والتي تم على إثرها الاحتفاظ بأسعار الفائدة عند مستويات منخفضة أي 0,25% و0,15% على التوالي، ثم خفضت إلى 0,05% من قبل البنك المركزي الأوروبي في شتنبر 2014، في سياق تميز بتزايد التخوفات وارتفاع مستوى البطالة في منطقة الأورو مع انتعاش ضعيف للنشاط الاقتصادي.

وسجلت علاوات المخاطر المطلوبة لاقتناء سندات بالدولار، تم إصدارها من طرف الدول الناشئة، انخفاضا بحوالي 22 نقطة أساس مقارنة مع مستوياتها في السنة الماضية لتصل إلى 334 نقطة أساس عند متم شتنبر من سنة 2014.

مبيان 15: معدل فائدة السندات الحكومية لأجل 10 سنوات (بنسبة مئوية) وعلاوات المخاطر المطلوبة على القروض السيادية

علاوات المخاطر المطلوبة على القروض السيادية

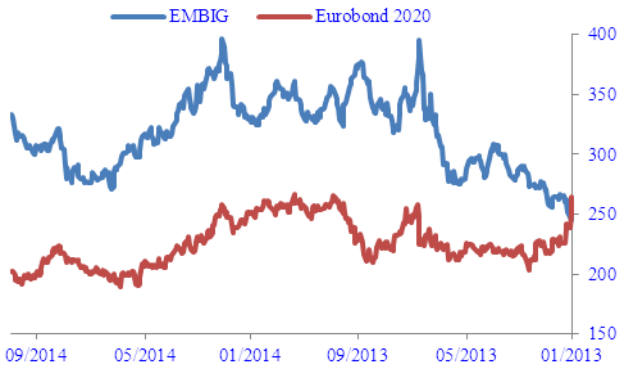


المصدر : Bloomberg

معدل فائدة السندات الحكومية

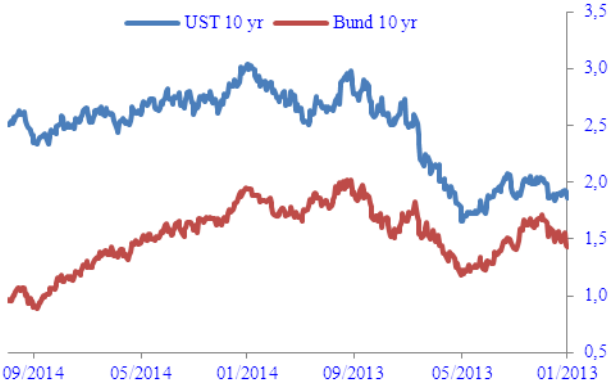


المصدر : Bloomberg

وقد سجلت علاوات المخاطر المطلوبة لاقتناء السندات المغربية (سندات الأورو 2020)، عند متم شتنبر 2014 أدنى مستوياتها خلال أربع سنوات لتصل إلى 202 نقطة أساس، بانخفاض قدره 50 نقطة أساس مقارنة مع بداية السنة و63 نقطة أساس مقارنة بالسنة الفارطة. ويعكس هذا الانخفاض ثقة المستثمرين الأجانب في استدامة الاقتصاد المغربي، بفضل الاستقرار الاقتصادي والسياسي والإصلاحات المعتمدة لاحتواء عجز الميزانية.

ويعد المغرب البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي استفاد من خط الوقاية والسيولة من صندوق النقد الدولي بقيمة 6,2 مليار دولار في غشت 2012. ولم يستخدم هذا الخط الذي يمنح لمواجهة احتمال تدهور ميزان الأداءات. وقد تم تمديده لمدة 24 شهرا في غشت 2014 بقيمة 5 مليارات دولار.

وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل المجهودات المبذولة، تمكن المغرب من الحفاظ على مستوى درجة الاستثمار لدى وكالات التصنيف الرئيسية، كستاندارد آند بورز وفيتش في - BBB مع آفاق مستقبلية مستقرة.

**الجدول 1: التصنيفات السيادية لبعض الدول سنة 2014**

| البلد | فيتش | ستاندرد آند بورز | موديز |
|---|---|---|---|
| **ايطاليا** | BBB+ \ سالبة | BBB \ سالبة | Baa2 \ مستقرة |
| **اسبانيا** | BBB+ \ مستقرة | BBB \ مستقرة | Baa2 \ موجبة |
| **المغرب** | **BBB- \ مستقرة** | **BBB- \ مستقرة** | **Ba1 \ مستقرة** |
| **تركيا** | BBB- \ مستقرة | BB+ \ سالبة | Baa3 \ سالبة |
| **البرتغال** | BB+ \ موجبة | BB \ مستقرة | Ba2 \ مستقرة |
| **تونس** | BB- \ سالبة | B \ سالبة | Ba3 \ سالبة |
| **مصر** | B- \ مستقرة | B- \ مستقرة | Caa1 \ سالبة |
| **اليونان** | B \ مستقرة | B- \ مستقرة | Caa3 \ مستقرة |
| **قبرص** | B- \ سالبة | B \ موجبة | Caa3 \ موجبة |

المصدر : قاعدة المعطيات بلومبرغ

ومن أجل الاستفادة من انخفاض أسعار الفائدة في سوق الأورو ومن الثقة المتزايدة للمستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني، أصدر المغرب في يونيو 2014، سندات بالأورو في السوق العالمية بمبلغ 1 مليار أورو، لأجل 10 سنوات وبمعدل فائدة 3,5% مقابل 4,5% سنة 2007. ويعد سعر الفائدة الذي اعتمد لهذا القرض الأدنى مقارنة بمعدلات فائدة الست عمليات السابقة، وذلك بفضل انخفاض أسعار الفائدة في سوق الأورو وتراجع علاوة المخاطر الخاصة بالمغرب.

**الجدول 2 : أهم خصائص آخر إصدارات للسندات السيادية المغربية في السوق المالية العالمية**

| تاريخ | مبلغ | سعر | الاستحقاق | الفرق مع أسعار الفائدة المرجعية (نقطة أساس) |
|---|---|---|---|---|
| **شتنبر 2010** | 1 مليار أورو | 4,50% | 10 سنوات | 200 |
| **نونبر 2012** | 1 مليار دولار | 4,25% | 10 سنوات | 275 |
| | 250 مليون دولار | 5,50% | 30 سنة | 290 |
| **ماي 2013** | 500 مليون دولار | 4,30% | 10 سنوات | 220 |
| | 250 مليون دولار | 5,50% | 30 سنة | 237,5 |
| **يونيو 2014** | 1 مليار أورو | 3,50% | 10 سنوات | 200 |

المصدر : قاعدة المعطيات بلومبرغ

## 4.أي توقع للمغرب في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي؟

اختار المغرب منذ ثلاثة عقود، وبشكل ملحوظ، مقاربة تحرير وانفتاح اقتصاده. وفي هذا السياق، وإضافة إلى انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، وقع المغرب مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع مختلف البلدان والمناطق.

وقد أثر هذا الانفتاح على التجارة الوطنية من خلال تسهيل ولوج مدخلات أكثر تنوعا وجودة وأقل تكلفة، مع تحفيز المنافسة بين الموردين المحليين والأجانب. كما أثر على الإنتاجية وأداء الصادرات. وتمركز الاقتصاد المغربي، على نحو متزايد، كمنصة للإنتاج والتصدير، خاصة نحو الدول التي أبرم معها اتفاقيات التبادل الحر والاستثمار. وقد صنف المغرب سنة 2014، حسب مؤشر تسهيل التجارة، في المرتبة 44 مقابل الرتبة 75 سنة 2010 .

وقد رافق الانفتاح الاقتصادي للمغرب مسلسل من التحولات الهيكلية الكبرى، التي عززتها السياسات القطاعية المعتمدة ونجاحه في تطوير المهن العالمية، خاصة في مجال قطاعات السيارات، والطائرات والإلكترونيات. وتجدر الاشارة في هذا الإطار إلى التحسن الملحوظ للمحتوى التكنولوجي لبعض المواد المصدرة.

ونظرا لكل هذه المجهودات، شهد المغرب تحسنا في معدل انفتاح اقتصاده[19]، حيث سجل 64,7% سنة 2013 مقابل 51,2% سنة 2000. كما شهدت حصته في السوق العالمية، خلال السنوات الأخيرة، تحسنا طفيفا، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة مع حصة المنافسين الرئيسيين، مع ضعف تنوع أسواق صادراته وعرضه التصديري.

علاوة على ذلك، وفي سياق ركود المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، تتواصل الاتفاقيات التجارية الإقليمية حيث توجد قيد التفاوض اتفاقيتان من مجموع الاتفاقيات التجارية الإقليمية الكبرى، والتي تغطي معظم التجارة العالمية : اتفاقية الشراكة ما بين ضفتي الأطلسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، واتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، والتي تضم 12 بلدا، بما في ذلك اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تفضي هذه التطورات الى زيادة تهميش الدول النامية والتأثير على قدرتها التنافسية .

وبذلك، يصبح الاندماج الاقتصادي اختيارا سديدا عند تفعيله من خلال "ميثاق إقليمي" لنمو شامل يسمح بإعادة بلورة استراتيجية للتنمية المشتركة تكون مفيدة لجميع الشركاء، منبثقة عن رؤية مشتركة ناجمة عن إرادة قوية للتضامن الإقليمي، والذي من شأنه أن يضع لبنات منطقة ازدهار مشتركة في حوض المتوسط.

وبانتمائه القوي لجذوره الإفريقية، فالمغرب مطالب بتعزيز التزامه الواضح في عملية التعاون والانفتاح الاقتصادي على البلدان الإفريقية التي توفر فرصا حقيقية للتطور تستوجب تعبئة شمولية حول أهداف مشتركة ومجهودات ملموسة لترسيخ آفاق مستقبلية جديدة للتعاون المثمر والمسؤول.

[19] يقاس معدل الافتتاح بحاصل مجموع الواردات والصادرات على الناتج المحلي الإجمالي

## 1.4.الأداء التجاري الخارجي للمغرب والآثار الناجمة عن اتفاقيات التبادل الحر

عرفت الصادرات المغربية دينامية ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذا التحسن كان بمعدل أقل من نسبة نمو الواردات. وقد تفاقمت هذه الوضعية ببروز الأزمة، لا سيما في منطقة الاورو، وكذا بارتفاع أسعار المواد الاولية، الشيء الذي أماط اللثام عن هشاشات مهمة على مستوى الحسابات الخارجية للمغرب. وهكذا، فقد استمر العجز التجاري للمغرب في التفاقم ليصل إلى 22,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013 مقابل 11,1% سنة 2000. كما تدهور معدل تغطية الصادرات للواردات ليبلغ 48,6% سنة 2013، مقابل 64,3% سنة 2000.

وهكذا لم تكن الأرصدة الإيجابية المحصلة من تجارة الخدمات والتحويلات الجارية كافية لتغطية التدهور الحاد للميزان التجاري، الشيء الذي أثر على الحساب الجاري الذي انتقل من رصيد إيجابي بما يعادل 4,3% من إجمالي الناتج الخام سنة 2001 إلى -0,1% سنة 2007 ليعرف منذ ذلك الحين انخفاضا حادا بلغ 7,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013، غير أنه سجل تحسنا مقارنة مع سنة 2012 التي تميزت بعجز بلغ 9,7% من الناتج الداخلي الخام.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يستفيد المغرب بالشكل الكافي من مختلف اتفاقيات التبادل الحر المبرمة، حيث انتقل العجز المسجل في إطار اتفاقيات التبادل الحر من 58 مليار درهم سنة 2008 إلى 67 مليار درهم سنة 2013، وهو ما يمثل 34% من العجز التجاري الإجمالي.

### 1.1.4. الأداء التجاري الخارجي للمغرب : مستوى دون الإمكانات المتاحة

على الرغم من كل المجهودات المبذولة من أجل تحرير وتطوير النظام الإنتاجي وتعزيز التجارة الخارجية، خاصة من خلال تنفيذ استراتيجيات قطاعية طموحة وكذا تحسين مناخ الأعمال، لا تزال دينامية الصادرات المغربية دون مستوى نسبة نمو الحاجيات من الواردات، وكذا مستوى نمو الواردات العالمية الشيء الذي أثر على حصة المغرب التجارية في السوق العالمية، حيث لم تعرف التطور المنشود .

***تحسن طفيف في حصة المغرب في السوق العالمية خلال السنوات الأخيرة لكن لايزال ضعيفا بالمقارنة مع المنافسين الرئيسيين***

ظلت حصة المغرب في السوق العالمية مستقرة في حدود 0,11% في المتوسط خلال الفترة 2000-2013. وتجدر الاشارة إلى التحسن الذي شهده هذا المؤشر خلال الفترة 2007-2013، بعد أربع سنوات من الانخفاضات المتتالية. وقد بلغ هذا المعدل أعلى مستوى له سنة 2008 (0,124%) نتيجة للتزايد المهم الذي عرفته صادرات الفوسفاط ومشتقاته خلال هذه السنة. وسجلت حصة السوق أدنى مستوى لها (0,10%) سنة 2006، نتيجة ضعف دينامية نمو الصادرات المغربية بالمقارنة مع الواردات العالمية.

مبيان 16: تطورحصة المغرب في السوق العالمية

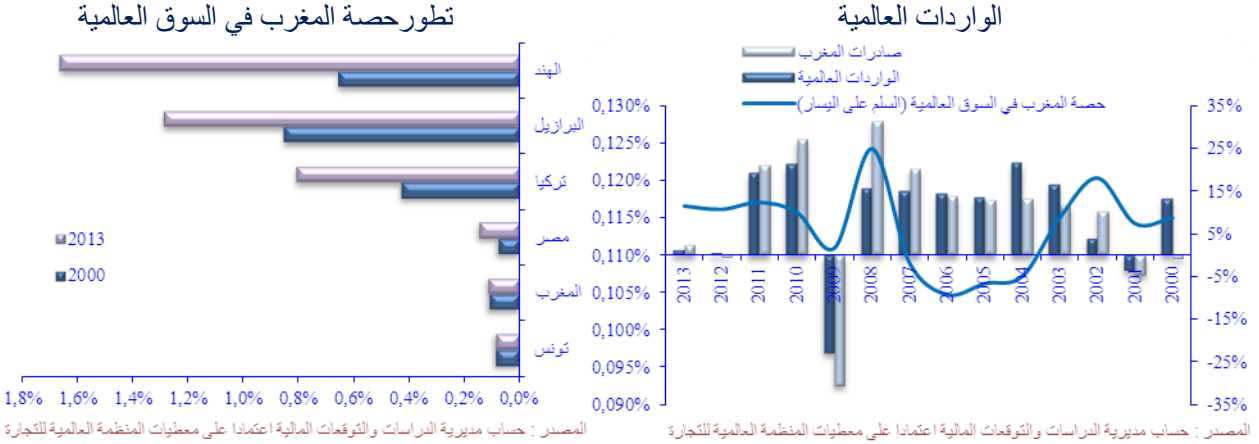


في الوقت الذي شهدت فيه حصة المغرب التجارية في السوق العالمية نوعا من الاستقرار، تحسن أداء الصادرات لدى بعض الدول المنافسة خلال هذه الفترة، خاصة بالنسبة للهند، التي انتقلت حصتها في السوق

العالمية من 0,7% سنة 2000 إلى 1,7% سنة 2013، وبولونيا (من0,5% إلى 1,1%) وتركيا (من0,4% إلى 0,8%) والشيلي (من 0,3% إلى 0,4%) ومصر (من 0,08% إلى 0,15%).

**يعزى التطور الإيجابي الطفيف المسجل خلال السنوات الأخيرة إلى أداء صادرات القطاعات الجديدة**

شهد قطاع الصناعات الميكانيكية بالمغرب ارتفاعا لحصته في السوق العالمية حيث انتقلت من 0,01% إلى 0,03%، مدعوما بالأساس بصناعة الطيران، والتي ارتفعت حصتها من 0,03% إلى 0,14% بين 2000 و2012. كما عرفت صناعة السيارات والصناعات الكهربائية تحسنا في حصتها على مستوى السوق العالمية، حيث انتقلت على التوالي، من 0,004% و0,08% سنة 2000 إلى 0,07% و0,28% سنة 2012. كما ارتفعت حصة قطاع المواد الكيميائية في السوق العالمية (من 0,19% إلى 0,26%)، نظرا لتوفر المغرب على أكبر احتياطي من الفوسفاط على المستوى العالمي. وفي المقابل، تراجعت حصة المغرب في السوق العالمية بالنسبة للقطاعات التصديرية التقليدية بما في ذلك النسيج والملابس، وكذا المواد الغذائية خلال نفس الفترة، حيث انتقلت من 0,63% إلى 0,51% ومن 0,33% إلى 0,28% على التوالي.

وقد مكنت هذه القطاعات الصاعدة ذات التكنولوجيا العالية من التدرج في سلسلة القيمة. وتتداخل الصناعة الكهربائية إلى حد كبير مع مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث استفادت قطاعات مثل الألياف والبطاريات الكهربائية من تطوير صناعة السيارات التي تجاوز انتاجها 167.450 سيارة سنة 2013 مقابل 18.546 سيارة فقط سنة 2003. وبذلك أصبح المغرب ثاني منتج للسيارات بإفريقيا بعد جنوب أفريقيا بحصة سوق تبلغ 26% سنة 2013 مقابل 5% سنة 2003، أي بمعدل نمو قطاعي يعتبر الأعلى على مستوى القارة. كما أن الصناعات الكيميائية شهدت خلال السنوات الأخيرة دينامية ملحوظة، نتيجة للخيارات الاستراتيجية لمجموعة المكتب الشريف الفوسفاط، من خلال تثمين الفوسفاط الخام وتوجيه الصادرات نحو الدول الزراعية ذات كثافة سكانية مهمة مثل الهند والبرازيل. وفي ظل ظرفية عالمية جد مناسبة على مستوى قطاع الطيران، سجل المغرب نتائج جيدة في هذا القطاع نتيجة تنفيذ مشاريع كبرى في إطار تفعيل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي.

مبيان 17: تطور حصة المغرب في السوق العالمية حسب القطاعات المهمة

حصة المغرب في السوق العالمية

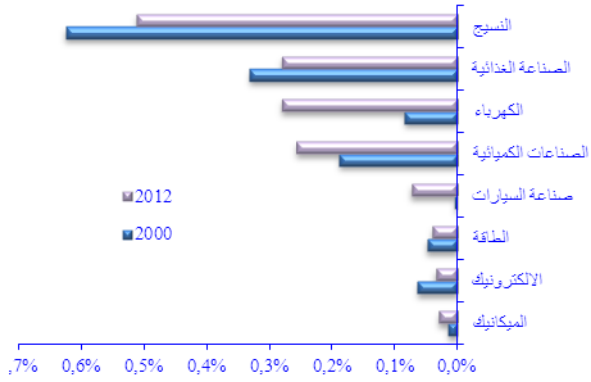


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات Chelem

تغير حصة المغرب في السوق العالمية

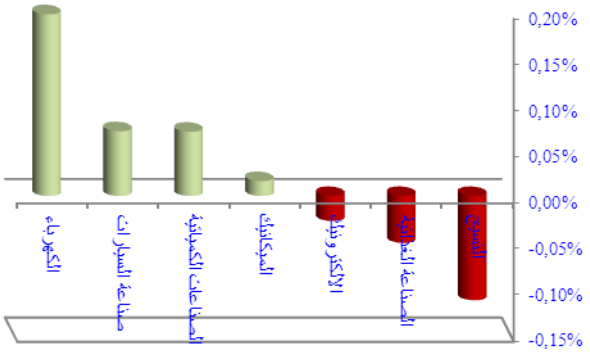


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات Chelem

ويبين تحليل المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية تطورا إيجابيا للمنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا العالية نسبيا، والمنتجات العالية التكنولوجيا. فقد عرفت حصتها ارتفاعا كبيرا على مدى السنوات الماضية، مسجلة 44,9% في الفترة 2009-2012 (مقابل أقل من 32% بين 2001 و2004) مقتربة بذلك من المتوسط الدولي الذي سجل 56,8% خلال نفس الفترة. وتعزى هذه الوضعية أساسا إلى الزيادة في صادرات السيارات، والأجهزة الكهربائية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تقلص حصتها خلال السنوات الأخيرة، يظل المغرب متخصصا في المنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة الانخفاض، بنسبة 55% في المتوسط بين 2009 و2012. إلا أن حصة منتجات التكنولوجيا المنخفضة تراجعت من 59,5% سنة 2000 إلى 37,9% سنة 2012، وتبلغ هذه النسبة 16%على الصعيد العالمي في المتوسط خلال نفس الفترة. ولا تمثل منتجات التكنولوجيا العالية سوى 6,3% من الصادرات المغربية بالمقارنة مع 23% على الصعيد العالمي، مما يتطلب الاسراع في تنفيذ عملية تنويع الانتاج.

مبيان 18: المحتوى التكنلوجي للصادرات المغربية

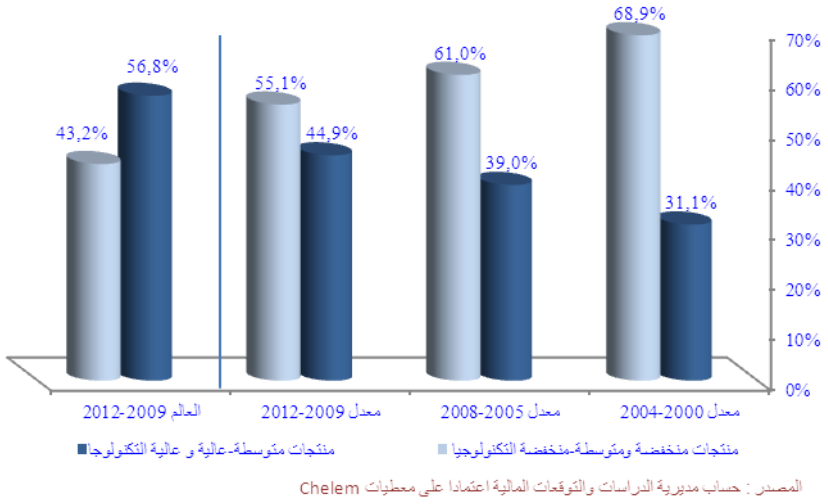


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات Chelem

**تركيز العرض المغربي للتصدير على بعض البلدان**

يبين تحليل بنية الصادرات المغربية، حسب الوجهة، أنه على الرغم من تزايد انفتاح المغرب على الاقتصاد العالمي، فإنه لا يزال يتركز بالأساس على الاتحاد الأوروبي كشريك رئيسي. إلا أن حدة هذا التركيز تراجعت، حيث بلغت حصة واردات الاتحاد الأوروبي 60% من إجمالي الصادرات المغربية سنة 2013، مقابل 74,1% سنة 1998.

مبيان 19: تطور صادرات المغرب نحو الشركاء التجاريين الرئيسيين

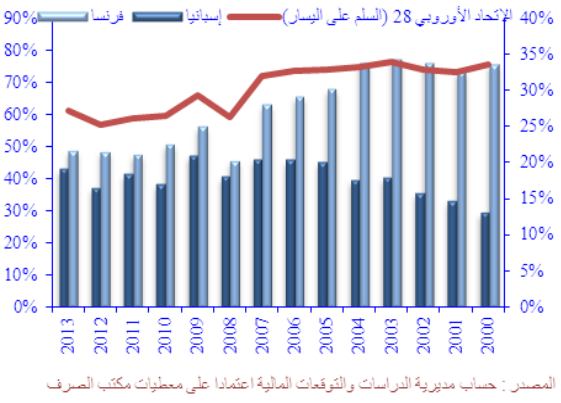


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

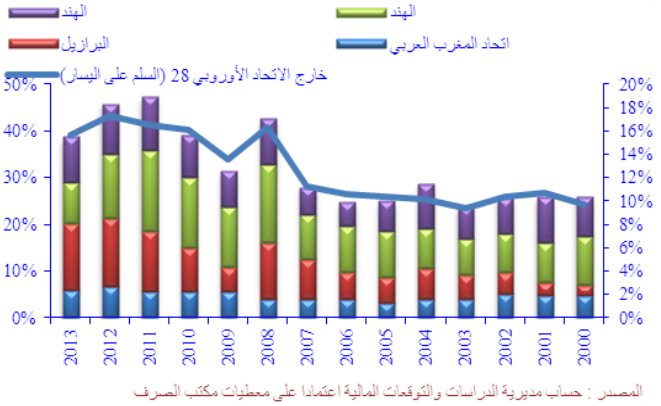


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

ويمثل كل من فرنسا وإسبانيا الشريكين الرئيسيين للمغرب بنسبة 21,4% و18,9%، على التوالي، من إجمالي الصادرات المغربية مقابل 30% و20% على التوالي سنة 2005. وبذلك، يعتمد مستوى نمو الصادرات المغربية بشكل كبير على تطور الوضعية الاقتصادية في هذين البلدين.

ومن جانب آخر، عرفت الصادرات إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي، خاصة البرازيل والولايات المتحدة الامريكية والهند وباكستان، زيادة ملموسة في حصتها حيث بلغت 6% و4,2% و3,7% و1,1% على التوالي سنة 2013، مقابل 1,8% و3,1% و3,3% و0,3% سنة 2002، وذلك نتيجة لتحسن مبيعات الفوسفاط ومشتقاته.

وفي نفس السياق، عرفت الصادرات المغربية نحو أسواق دول إفريقيا جنوب الصحراء تزايدا ملموسا، مع تسارع في الوتيرة خلال السنوات الأربع الماضية، غير أن قيمة هذه الصادرات لا تزال منخفضة، حيث لم تتجاوز 12 مليار درهم سنة 2013 أي ما يعادل 6,4% من إجمالي الصادرات مقابل 1,8% سنة 2000. وتعد السنغال ونيجيريا وموريتانيا وغانا أهم زبناء المغرب، حيث استحوذت هذه البلدان الأربعة على 43% من مجموع الصادرات المغربية نحو المنطقة سنة 2013.

### 2.1.4. عدم استفادة المغرب بشكل كافي من اتفاقيات التبادل الحر

ارتفعت المبادلات التجارية المغربية في إطار اتفاقيات التبادل الحر من 107 مليار درهم سنة 2008 إلى 167 مليار درهم سنة 2013. وقد نمت الصادرات المغربية خلال هذه الفترة بنسبة 16% سنويا تقريبا لتصل إلى 50 مليار درهم. في حين ارتفعت الواردات من 82 مليار درهم سنة 2008 إلى 117 مليار درهم سنة 2013 بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 7%، مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري المغربي، المسجل في إطار اتفاقيات التبادل الحر، من 58 مليار درهم سنة 2008 إلى 67 مليار درهم سنة 2013، أي حوالي 34% من العجز التجاري الإجمالي. ويمثل العجز التجاري المسجل سنة 2013 في إطار اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي 82,6% من العجز التجاري المسجل في إطار اتفاقيات التبادل الحر.

مبيان 20: مساهمة اتفاقيات التبادل الحر في العجزالتجاري

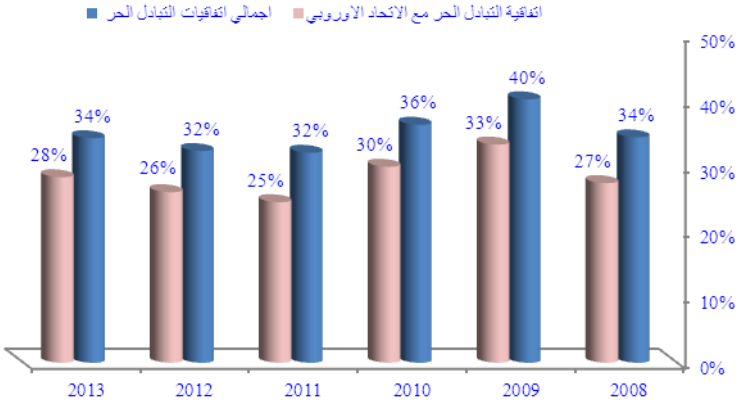


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

وقد شهدت حصة الصادرات، في إطار اتفاقيات التبادل الحر، في إجمالي الصادرات تحسنا ملحوظا حيث بلغت نسبة 86,8% في إطار اتفاقية التبادل الحر مع تركيا، و78,3% مع الجمعية الأوربية للتبادل الحر و66,3% مع الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن هذه النسبة تبقى منخفضة في إطار اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي (35,1%) واتفاقية أكادير(28,6%).

أما بالنسبة للواردات التي تستفيد من الإطار التفضيلي، فتبلغ حصتها 67% في إطار اتفاقية التبادل الحر مع تركيا، و65% مع الجمعية الأوربية للتبادل الحر و61% مع دول اتفاقية أكادير، في حين تمثل نسبة الواردات المسجلة في إطار اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي نصف إجمالي الواردات من المنطقة ولا تتجاوز هذه النسبة 31% في إطار اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

مبيان 21: حصة الصادرات والواردات المنجزة في إطار اتفاقيات التبادل الحر

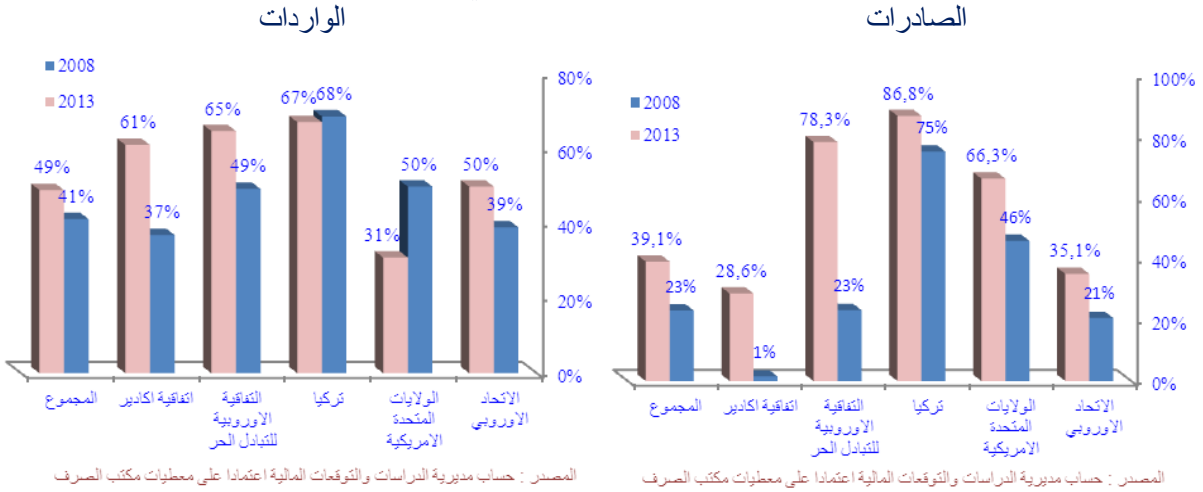


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

وتستفيد صادرات المواد الخام والمواد النصف المصنعة، على الخصوص، من الإطار التفضيلي، حيث تبلغ نسبة 72% من إجمالي صادراتنا إلى البلدان الموقعة لاتفاقيات التبادل الحر مع المغرب. كما تستفيد 53% من

صادرات المواد الغذائية من هذا الإطار، في حين تمثل صادرات مواد الاستهلاك ومواد التجهيز المسجلة في إطار اتفاقيات التبادل الحر 33% و17% فقط من إجمالي صادراتنا.

وتفسر النسبة المرتفعة للمواد الخام من الإطار التفضيلي بكون إجمالي صادرات الفوسفاط تتم في إطار اتفاقيات التبادل الحر. كما أنه بالنسبة للمواد نصف المصنعة، تستفيد 100% من صادرات الحامض الفوسفوري و88% من الأسمدة الطبيعية والكيميائية من هذا الاطار. في حين تعتبر صادرات المواد الاستهلاكية الاقل استفادة من هذا الإطار نظرا لضعف نسبة صادرات الملابس الجاهزة والملابس المحبوكة المسجلة في إطار اتفاقيات التبادل الحر وخصوصا مع الاتحاد الأوروبي (9% و15% على التوالي من إجمالي صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي). ويفسر ضعف هذه النسبة خصوصا بقواعد المنشأ التي يفرضها الاتحاد الأوروبي للاستفادة من التفضيلات الجمركية. وتوضح هذه الوضعية ضعف الاندماج القبلي للقطاع خاصة على مستوى الغزل والنسيج.

وتواجه شركات قطاع النسيج والألبسة المغربية المصدرة صعوبات متعلقة بالإجراءات التقنية ومساطر تقييم المطابقة وقواعد المنشأ المفروضة من قبل البلدان الشريكة. وحسب البحث الميداني لمركز التجارة العالمية حول التدابير غير الجمركية في المغرب[20]، تواجه المصدرين المغاربة صعوبات في الامتثال لقواعد المنشأ، نظرا لتعقيد عملية الحصول على شهادة المنشأ. كما أكد البحث أن العقبة الرئيسية لصادرات الآلات تخص قواعد المنشأ التي تفرضها البلدان الشريكة.

أما في ما يخص الواردات المسجلة في الإطار التفضيلي، فتستفيد منها تحديدا المواد الخام والمواد نصف المصنعة، حيث تشكل 67% و62% على التوالي من إجمالي وارداتنا من الدول الموقعة على اتفاقيات التبادل الحر مع المغرب. كما أن 55% من واردات المغرب من السلع الاستهلاكية تستفيد من نسب جمركية تفضيلية، في حين أن أقل من نصف الواردات المغربية من مواد التجهيز والمواد الغذائية من هذه البلدان تتم في إطار اتفاقيات التبادل الحر، حيث يتم استيراد العديد من المواد الخام والمواد نصف المصنعة بنسب عالية في إطار اتفاقيات التبادل الحر وخصوصا الأسلاك والقضبان وصفائح الحديد والصلب (98%)، والخشب الخام (93%) والبلاستيك (76%) في إطار اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، ويتم استيراد أكثر من 70% من واردات المواد نصف المصنعة في إطار اتفاقية التبادل الحر مع تركيا (من الأسلاك والقضبان وصفائح الحديد والصلب الغير الممزوج، ...).

ويمكن تفسير ضعف نسبة استفادة الواردات المغربية من مواد التجهيز من إطار الاتفاقيات بصعوبة الحصول على شهادات المنشأ من طرف الموردين، وخصوصا في حالة استيراد بعض الآلات والأجهزة الإلكترونية. أما بخصوص استيراد المواد الاستهلاكية والتي تستفيد 55% منها من هذا الإطار، فقد يؤدي ارتفاعها الى الإضرار بتنافسية قطاعات الفلاحة والصناعة في السوق الداخلية. ولهذا صار من الضروري تشجيع الصناعات الاستبدالية واعتماد تدابير الحماية التجارية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مشروع القانون الجديد حول التجارة الخارجية، ومع استمرار اعتماده لمبدأ تحرير المبادلات التجارية، قد أدمج مقتضيات إضافية تهم تقييد التجارة وحماية الإنتاج الوطني، وذلك في توافق مع الالتزامات الدولية للمغرب.

مبيان 22: معدل استعمال اتفاقيات التبادل الحر حسب مجموعات مواد الاستعمال

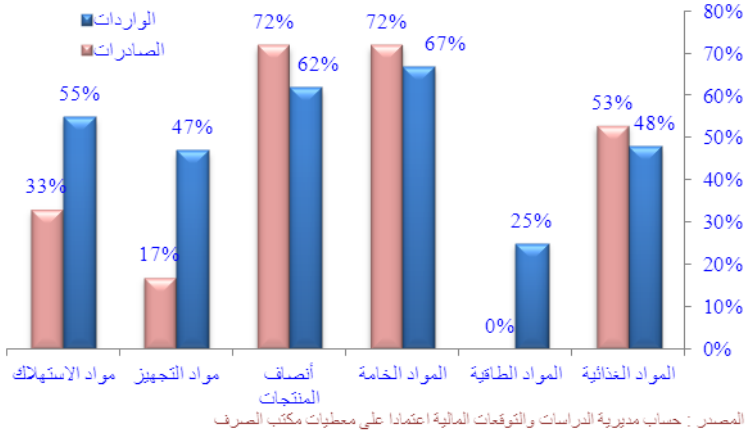


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

[20] يمثل مركز التجارة العالمية وكالة مشتركة بين المنظمة العالمية للتجارة والأمم المتحدة.

وإجمالا، يفسر ضعف نسب الاستفادة من التفضيلات الجمركية بالنسبة لبعض المواد، إلى حد كبير، بتطبيق قواعد المنشأ بصفة أكثر تقييدا. ولهذا يبدو انطلاق المفاوضات لتسهيل وتبسيط قواعد المنشأ أمرا ضروريا لاستفادة أفضل من هذا الإطار.

## 2.4. تقوية الاندماج الاقتصادي الإقليمي وتحسين جاذبية المغرب: فرص تقدم كبرى أمام المغرب

### 1.2.4. تعزيز الشراكات الاستراتيجية والبحث عن آفاق تعاون جديدة

***تعزيز الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي***

تعد العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي قوية وقديمة، حيث يمثل الشريك الاقتصادي الأول لبلادنا. فالاتحاد الأوروبي هو أول زبون تجاري للمغرب بحيث يستوعب 60% من صادراته ويعد أول مورد بحصة 50% من إجمالي وارداته في المتوسط بين سنتي 2008 و2013. كما يعتبر الاتحاد مصدرا لحوالي 79% من مداخيل الأسفار و78% من تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج و64% من الاستثمارات المباشرة في المملكة.

وقد ساعد تنفيذ الاتفاقيات التجارية والتعاون، المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، في تعزيز التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات البينية وتوسيع الدعم التقني والمالي من طرف الاتحاد الأوروبي.

وهكذا، وبعد تحرير المبادلات الصناعية في مارس 2012 والفلاحية في أكتوبر 2012، فإن فتح المفاوضات في مارس 2013 بهدف التوصل لإبرام اتفاق للتبادل الحر شامل ومعمق بين الطرفين، يعد خطوة جديدة في تعزيز العلاقات التجارية بين الطرفين. وينبغي أيضا التنويه بتوقيع اتفاق الشراكة من أجل حرية التنقل في 7 يونيو 2013، واتفاق الصيد البحري في 18 نونبر 2013.

ومن المتوقع أن يكمل اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق، المزمع ابرامه مستقبلا، آلية التبادل التجاري الحر التقليدية. وسوف يتضمن الجوانب الهامة المتعلقة بقطاع الخدمات وقواعد منشأ المنتجات، مما سيسمح للمغرب بمواصلة تعزيز وجوده داخل السوق الأوروبية.

كما تمت مواصلة تعزيز التعاون بين الجانبين، سنة 2005، من خلال اعتماد خطة العمل بين المغرب والاتحاد الأوربي في إطار سياسة الجوار التي أطلقها الاتحاد سنة 2003. كما يولي الطرفان أهمية كبيرة إلى التدابير الرامية إلى الملاءمة التشريعية في إطار الوضع المتقدم المحرز سنة 2008. وعلى هذا النحو، فإن خطة العمل الجديدة بين المغرب والاتحاد الأوروبي (2013-2017) الرامية لأجرأة الوضع المتقدم، والمعتمدة في دجنبر 2013، تشكل خارطة طريق للعلاقات الثنائية من أجل تحقيق درجة عالية من الاندماج الاقتصادي وتعميق التعاون السياسي.

وفي هذا السياق، سيستفيد المغرب من دعم مالي من الاتحاد الأوروبي يتراوح بين 728 و890 مليون أورو على مدى الأربع سنوات المقبلة للفترة 2014-2017. ويستهدف هذا التمويل القطاعات ذات الاولوية التالية: الولوج إلى الخدمات الأساسية (30%) والحكامة الديمقراطية ودولة الحق والقانون وحرية التنقل (25%) والشغل والنمو المستدام والشامل (25%) والدعم التكميلي لخطة العمل ولاتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق وللمجتمع المدني (20%). وقد استفاد المغرب سابقا من تمويلين في إطار الآلية الأوربية للجوار والشراكة بغلاف مالي قدره 654 مليون أورو للفترة 2007-2010 و580 مليون أورو للفترة 2011-2013.

كما ستلعب أيضا قروض المؤسسات المالية الأوروبية دورا رئيسيا في تنفيذ هذه الخطة وخاصة التسهيلات الاستثمارية للجوار والتسهيلات الأورو-متوسطية للاستثمار والشراكة وتعبئة اعتمادات البنك الأوروبي للاستثمار. وعليه، فالمغرب مطالب بتعزيز مسلسل تحديث نظامه القانوني والمؤسساتي من خلال إعتماد "البرنامج الوطني للتقارب" لملائمته مع تشريعات الاتحاد الأوروبي وتقوية اندماجه في السوق الأوروبية.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمغرب الحصول على وضع "البلد الشريك" المزمع إحداثه من قبل مجلس أوروبا لفائدة الدول غير الأعضاء في الاتحاد، والمقرر أيضا في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة.

وتجدر الاشارة أن البرلمان المغربي حصل، في يونيو 2011، على وضع "شريك من أجل الديمقراطية " ليصبح أول برلمان يحظى بهذا التقدير الخاص. وسيمكن هذا الوضع من تعزيز التعاون المؤسساتي بين البرلمان المغربي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

***المغرب-إفريقيا جنوب الصحراء: إمكانات تجارية مهمة***

شكل التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي دائما رافعة مهمة لاستراتيجية المغرب تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء. وتنظم العلاقات الاقتصادية بين المغرب والبلدان الإفريقية من خلال الإطار القانوني الذي يشمل أكثر من 500 اتفاقية تعاون. وأعطت الزيارات الملكية للعديد من البلدان الإفريقية دفعة قوية فتحت آفاقا واعدة للتعاون جنوب-جنوب الذي توليه المملكة المغربية أهمية استراتيجية.

***تموقع المغرب في سوق إفريقيا جنوب الصحراء***

يظهر تحليل تطور واردات دول إفريقيا جنوب الصحراء أن الصين قد أصبحت أكبر شريك تجاري للمنطقة. فقد تجاوزت حصتها حصة فرنسا التي كانت، حتى سنة 2000، تفوق بأكثر من الضعف نظيرتها الصينية. فقد استحوذت الصين سنة 2013 على 17% من إجمالي واردات إفريقيا جنوب الصحراء مقابل 4,6% فقط سنة 2000. كما شهدت صادراتها إلى هذه المنطقة زيادة كبيرة حيث تضاعفت بحوالي 20 مرة لتمر من 3,6 مليار دولار سنة 2000 إلى 70 مليار دولار سنة 2013.

كما شهدت بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى أيضا انخفاضا لحصتها في سوق إفريقيا جنوب الصحراء، مثل ألمانيا والمملكة المتحدة (4,4% و3,1% على التوالي سنة 2013 بعد 7,1% و6,4% سنة 2000). ومن جهتها، شكلت الواردات من الولايات المتحدة واليابان فقط 5,8% و2,1% على التوالي سنة 2013، مقابل 7,4% و4,8% سنة 2000.

مبيان 23 : حصص الشركاء الرئيسيين في السوق الإفريقية

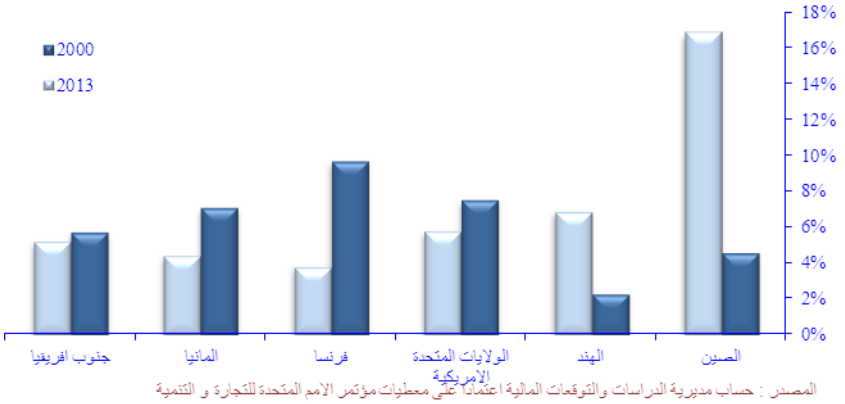


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية

بخصوص المغرب، وعلى الرغم من تزايد حصته في سوق أفريقيا جنوب الصحراء ما بين سنتي 2000 و2013، من 0,1% إلى 0,3%، يظل وزنه التجاري في المنطقة ضعيفا. إلا أنه يتموقع بشكل جيد نسبيا داخل هذه السوق مقارنة مع بلدان شمال أفريقيا الأخرى، خاصة الجزائر وتونس.

***الوزن التجاري للمغرب داخل سوق إفريقيا جنوب الصحراء لا زال ضعيفا مقارنة مع الإمكانات المتاحة***

خلال الفترة 2003-2013، ازداد المبلغ الإجمالي للمبادلات التجارية للمغرب مع إفريقيا بنسبة 13%، كمتوسط سنوي، ليصل إلى ما يقارب 36 مليار درهم سنة 2013، وهو ما يمثل حوالي 6,4% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية للمغرب مقابل 4,6% سنة 2003. غير أن الجزء الأكبر من تجارة المغرب مع دول القارة الافريقية يتم مع بلدان شمال أفريقيا (60% سنة 2013)، خاصة الجزائر (35%) أساسا فيما يتعلق بالطاقة، في حين مثلت التجارة مع إفريقيا جنوب الصحراء 40% سنة 2013.

ومع ذلك، سجلت التجارة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء ارتفاعا كبيرا خلال العقد الأخير لتبلغ 14,4 مليار درهم سنة 2013 مقابل 4,7 مليار درهم سنة 2003، بمتوسط نمو سنوي قدره 12%. وسجل الميزان التجاري، بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، فائضا كبيرا لفائدة المغرب منذ سنة 2008، حيث بلغ 8,9 مليار درهم سنة 2013.

وبلغت قيمة الصادرات المغربية إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 11,7 مليار درهم سنة 2013 مقابل 2,2 مليار درهم سنة 2003، وهو ما شكل نموا سنويا متوسطا قدره 18%. وهكذا انتقلت حصتها في إجمالي صادرات المغرب إلى 6,3% سنة 2013 مقابل 2,7% سنة 2003. وتتكون الصادرات المغربية إلى إفريقيا

جنوب الصحراء أساسا من الأغذية والمشروبات والتبغ (33% سنة 2013)، والمواد نصف المصنعة (22%)، والمنتوجات الطاقية (16%)، ومواد التجهيز الصناعي (14%). ويتشكل الزبناء الرئيسيون للمغرب في المنطقة من السنغال (بنسبة 17% سنة 2013) وموريتانيا (10%) وساحل العاج (8,1%) وغينيا (8%) ونيجيريا (7,7%).

وفي المقابل، ظلت واردات المغرب من دول أفريقيا جنوب الصحراء محدودة، حيث لم تتجاوز 2,8 مليار درهم سنة 2013 مقابل ذروة بلغت 4,5 مليار درهم سنة 2010 (ومعدل سنوي بلغ 3,6 مليار درهم خلال العقد الأخير)، وهو ما يمثل 0,7% فقط من إجمالي واردات المغرب سنة 2013 مقابل 1,8% سنة 2003. وتتكون واردات المغرب من دول المنطقة أساسا من الأغذية والمشروبات والتبغ (35% سنة 2013) والمواد الطاقية (31%) والمواد نصف المصنعة (13%) والمواد الخام ذات الأصل النباتي والحيواني (12%).

تنم التغيرات العميقة التي يشهدها الفضاء الاقتصادي الإفريقي والتقدم المحرز من حيث النمو عن آفاق مستقبلية إيجابية. فقد سجل معدل النمو الاقتصادي للقارة بأكملها خلال العقد الماضي 5% كمتوسط سنوي، ويتوقع أن يتعزز هذا الاتجاه في المستقبل. ويمكن للمغرب أن يندمج في هذه الدينامية من خلال تبنيه لاستراتيجية تعاون مع بلدان الجنوب أكثر ملاءمة تستهدف في المقام الأول جيرانه في أفريقيا جنوب الصحراء.

ولذلك، يجب الاستفادة من المكاسب التي تحققت وإزالة الحواجز التي تحول دون التحقيق الشامل لإمكانات التعاون الاقتصادي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء. ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للعلاقات التجارية والاستثمارية بين المغرب والدول الإفريقية. كما يتعين وضع إطار لشراكة القطاع الخاص بين الشركات المغربية والإفريقية، مما سيسمح بخلق تكامل بين الاقتصادات. وعلاوة على ذلك، سيمكن تعزيز البنية التحتية للنقل والاتصالات بين المغرب والدول الإفريقية من الاستفادة بشكل أفضل من إمكانات التجارة بين الطرفين.

بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إنشاء صندوق لدعم انتشار الشركات المغربية بالقارة رافعة مهمة لترسيخ مكانة المغرب كمركز لبناء شراكة جنوب-جنوب / شمال.

***المغرب: مصدر استثمارات متزايدة نحو إفريقيا جنوب الصحراء***

بلغت تدفقات الاستثمارات المباشرة للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء ما يناهز 1,6 مليار درهم خلال سنة 2013، حيث شكلت 54,3% من مجموع الاستثمارات المباشرة للمغرب بالخارج مقابل 45,6% في 2012.

وبلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء قيمة 7,6 مليار درهم إلى حدود نهاية سنة 2012، حيث تعززت حصة المنطقة في الاستثمار المغربي بالخارج من 17% فقط سنة 2003 إلى 42% سنة 2012. وفي المقابل، انخفضت حصة أوروبا في رصيد الاستثمارات المباشرة المغربية بالخارج من 62% سنة 2003 إلى 48% سنة 2012، كما تراجعت حصة كل من أمريكا وآسيا من 13% إلى 1% ومن 7% إلى 4% على التوالي بين سنتي 2003 و2012.

مبيان 24 : تطور رصيد الاستثمارات المغربية المباشرة بالخارج حسب الوجهة (مليون درهم)

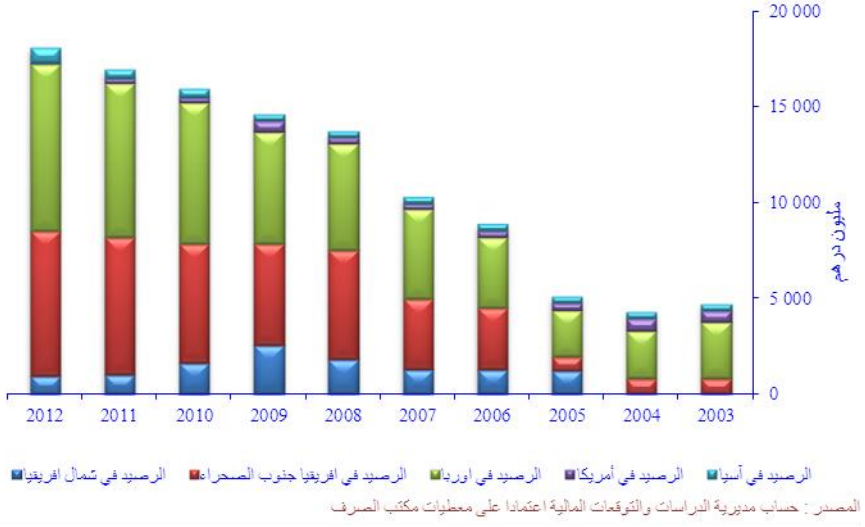


المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

وتعد مالي أول بلد مضيف للاستثمارات المغربية في إفريقيا، بنسبة 25,7% من الرصيد الإجمالي في هذه القارة سنة 2012، متبوعة بساحل العاج (20%) ثم الغابون (12,8%). ومن حيث القطاعات المستهدفة، همت الاستثمارات على الخصوص القطاع البنكي (بنسبة 50,5% من رصيد الاستثمارات المغربية في إفريقيا)، يليه قطاع الاتصالات (24,4%) وكذا قطاع الاسمنت (9,4%).

وتجدر الإشارة إلى أن الجولة الأخيرة التي أجراها الملك محمد السادس في مالي، وساحل العاج وغينيا والغابون قد مكنت من انفتاح الشركات المغربية على قطاعات مختلفة تستجيب للمتطلبات المستعجلة للاقتصادات في طور التغيير. فقد تم إطلاق عدة مشاريع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تهم مجالات الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي والفلاحة وتربية المواشي وكذا الصيد البحري.

كما يمكن للمغرب أن يلعب دورا هاما في المنطقة من خلال إنشاء استراتيجية للتعاون الثلاثي، والتي من شأنها تسخير خبرة وتجربة المقاولات المغربية لفائدة مشاريع التنمية بما في ذلك مشاريع البنيات التحتية مع شركاء آخرين.

***المغرب ومجلس التعاون الخليجي: شراكة استراتيجية***

تعتبر علاقات المغرب بدول مجلس التعاون الخليجي (CCG) عميقة وقوية وتتميز بتقارب كبير في وجهات النظر والمواقف حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. فمنذ سنة 2012، اعتمد المغرب والأردن كشركاء استراتيجيين لدول مجلس التعاون الخليجي مع تبني خطة عمل مشتركة لمدة خمس سنوات تمتد إلى غاية سنة 2017. وتتضمن هذه الخطة عدة برامج تهم مجموعة واسعة من القطاعات الإنتاجية والاجتماعية والثقافية. وتنص أيضا على تطوير الحوار والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية...

وتعززت المبادلات التجارية بين المغرب ودول الخليج بشكل كبير خلال العقد الأخير لتبلغ 29 مليار درهم سنة 2013 مقابل 7,3 مليار درهم فقط سنة 2000. وسجلت واردات المغرب من هذه الدول 27,9 مليار درهم سنة 2013 مقابل 6,5 مليار درهم سنة 2000، في حين أن صادراتنا إلى المنطقة لم تتجاوز 1,2 مليار درهم، مما أدى إلى عجز تجاري قدره 26,7 مليار درهم مع هذه الدول.

ويعزى هذا التطور إلى تزايد واردات المغرب من منتجات الطاقة القادمة من دول الخليج، خاصة من المملكة العربية السعودية، في حين لا تزال صادراتنا نحو دول مجلس التعاون الخليجي ضعيفة وقليلة التنوع، مع التركيز على المواد الكيميائية والمنتجات الغذائية.

وعرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول مجلس التعاون الخليجي نحو المغرب زيادة كبيرة خلال العقد الأخير، حيث ارتفعت بنسبة 36% سنة 2012 لتبلغ 10 مليار درهم مقابل 7,4 مليار درهم سنة 2011 وأقل من 242 مليون درهم سنة 2000. وقد سجلت هذه الاستثمارات تراجعا نسبيا خلال سنة 2013 إلى حدود 6,2 مليار درهم. وارتفعت حصتها في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 4,8% سنة 2000 إلى 31,3% سنة 2012 و15,7% سنة 2013. وبين سنتي 2000 و2013، راكمت الاستثمارات الخليجية المباشرة في المغرب حوالي 51 مليار درهم.

كما ارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين في دول الخليج بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة لتسجل 9 مليار درهم سنة 2013 مقابل 1,2 مليار فقط سنة 2000.

### 2.2.4. تحسن جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر: نمو قياسي رغم انخفاض التدفقات نحو شمال أفريقيا

وفقا لآخر تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «World Investment Report 2014»، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي بنسبة 9% سنة 2013، لتسجل ما يعادل 1.452 مليار دولار مقابل 1.330 مليار سنة 2012. كما ارتفع الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 9% ليصل إلى 25.500 مليار دولار. ومن جهته، استقطب المغرب، وفقا لهذا التقرير، 3,4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، بزيادة قدرها 23% مقارنة بسنة 2012. وهكذا فقد سجلت بلادنا نمواً قياسياً في الوقت الذي انخفضت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو شمال أفريقيا بنسبة 7% لتسجل مبلغ 15,5 مليار دولار سنة 2013، على أعقاب التوترات السياسية والاجتماعية التي تسود المنطقة.

**الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، تنوع تدريجي لفائدة القطاع الصناعي**

سجلت التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، زيادة قدرها 23% سنة 2013، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ليصل إلى 3,4 مليار دولار مقابل 2,7 مليار سنة 2012. وبذلك بلغت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الخام للرأسمال الثابت 10,2% وحصة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر 47,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 9,1% و47,1% على التوالي سنة 2012. وفيما يخص العائدات[21]، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب 39,6 مليار درهم سنة 2013، أي ما يعادل 4,6 مليار دولار، بزيادة 23,4%مقارنة مع 2012.

ووفقا لنفس المصدر، تم إنجاز 43 مشروعا جديدا (Greenfield) في المغرب سنة 2013 مقابل 63 مشروعا سنة 2012. وسجل المغرب أكثر عدد من المشاريع مقارنة بالأردن (16 مشروعا) والجزائر (16) وتونس (18) والكويت (37)، في حين سجل أقل عدد مقارنة بالشيلي (96 مشروعا) وكوريا الجنوبية (107) وتركيا (141) والبرازيل (359).

وشهد التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب في السنوات الأخيرة تغيرات مهمة. من ناحية، فإن الاتحاد الأوروبي لم يعد المستثمر الرئيسي الوحيد في المغرب، ومن ناحية أخرى، فقد أصبح قطاع الصناعة أكثر جاذبية من قطاعي العقار والسياحة.

وهكذا، يظهر التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر أن فرنسا تضل أكبر مستثمر في المغرب بنسبة 37% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية سنة 2013. كما شهدت الاستثمارات الواردة من فرنسا ارتفاعا بنسبة 19% سنة 2013، لتبلغ 14,6 مليار درهم. وعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة الإمارات العربية المتحدة، ثاني مستثمر أجنبي في المغرب (8,6% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر)، انخفاضا بنسبة 56% ليبلغ 3,4 مليار درهم سنة 2013، بعد أن سجل مبلغا قياسيا قدره 7,8 مليار درهم سنة 2012. ويلي هذين البلدين على التوالي سنغافورة (8,2% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر) وسويسرا (7%) وبريطانيا (6,5%) والسعودية (4,8%) ولوكسمبورغ (4,7%). أما إسبانيا، التي عرفت استثماراتها نحو المغرب تراجعا للسنة الثالثة على التوالي، فقد احتلت المرتبة 11، بمبلغ استثمار قدره 1,1 مليار درهم.

مبيان 25: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي والقطاعي

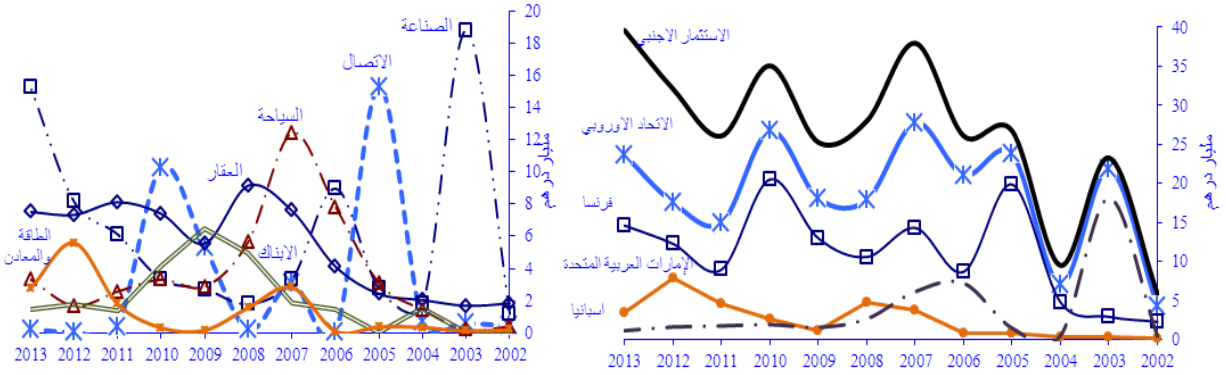


المصدر : مكتب الصرف

أما على المستوى القطاعي، فان الصناعات التحويلية (39% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر) كانت الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2013، بمبلغ قدره 15,3 مليار درهم، أي بزيادة تبلغ 88% مقارنة بسنة 2012. ومن بين الصناعات التحويلية، تعتبر صناعة الأغذية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (25% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2013)، تليها صناعة السيارات (6%). ويلي الصناعات التحويلية قطاعا العقار (19% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر) والسياحة (8%) التي استقطبت 7,5 و 3,3 مليار درهم على التوالي من الاستثمارات الأجنبية سنة 2013، أي بارتفاع قدره 2,5% و98% مقارنة بسنة 2012. وفيما يخص قطاع الطاقة، الذي شهد تضاعفا للاستثمار الأجنبي بأكثر من ثلاث مرات سنة 2012، فقد سجلت حصته انخفاضا بنحو 50% حيث بلغت 2,7 مليار درهم سنة 2013.

[21] المصدر: مكتب الصرف. وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ينشر بياناته عن الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صاف.

***آفاق إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب***

وتبقى الآفاق واعدة بالنسبة لاستقطاب استثمارات أجنبية جديدة في المغرب، ارتباطا بتسارع وتيرة الإصلاحات وتحسين مناخ الأعمال، إضافة الى تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والسياسات القطاعية التي مكنت من زيادة الفرص الاستثمارية في كل من القطاعات التقليدية (مثل الفلاحة والصيد البحري والتعدين)، والقطاعات المبتكرة (صناعة السيارات والطائرات والخدمات اللوجستيكية والطاقة المتجددة، ...).

ومن المتوقع أن يستقطب المغرب العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي ابتداء من سنة 2014، نذكر منها انطلاق إنشاء وحدة إنتاجية من طرف مجموعة "أيتون" الأمريكية للمكونات الكهربائية باستثمار قدره 12 مليون دولار، وإنشاء مصنع للإسمنت واستغلال مقلع في منطقة مكناس باستثمار قدره درهم 1,45 مليار درهم من طرف المجموعة البرازيلية "فوتورانتيم" وكذا إنشاء وحدة للمجموعة الصينية "شاندونغ شانغانغ"، الرائدة في مجال تصنيع منتجات الصلب، بمبلغ استثمار قدره 1,3 مليار درهم.

وبالإضافة إلى ذلك، وقع المغرب في يوليوز 2014، اتفاقيتي استثمار بقيمة اجمالية قدرها 45 مليون أورو مع شركتي "أيروليا"، فرع مجموعة "إيرباس" الفرنسية، والأمريكية "ألكوا" المتخصصة في إنتاج الألمنيوم، من أجل إنشاء وحدات جديدة للإنتاج في المنطقة الصناعية "ميدبارك".

كما يشير تقرير للجنة ما بين الوزارية للاستثمارات، الصادر في 30 دجنبر 2013، إلى المصادقة على أربعين مشروع اتفاقية استثمار بغلاف مالي يقدر بحوالي 42 مليار درهم. وتمثل الاستثمارات التي ستنجزها مشاريع برأسمال مختلط مغربي-أجنبي ما نسبته 63% من مجموع الاستثمارات المعروضة. ويمثل قطاع الطاقة أكبر حصة من هذه الاستثمارات، بما في ذلك اثنين من المشاريع الكبرى التي وافقت عليها اللجنة وهما بناء محطة للطاقة تشتغل بالفحم في مدينة آسفي، الذي يعتبر مشروعا مشتركا بين شركة ناريفا المغربية بنسبة 35% وشركة "جى دى إف سويز" (SUEZ GDF) الفرنسية (35%) وشركة ميتسوى (Mitsui & Co) اليابانية (30%)، بمبلغ استثمار قدره 22 مليار درهم، وكذا مشروع تازة للطاقة الريحية، وهو مشروع مشترك بين شركة كهرباء فرنسا للطاقات الجديدة (60%) وشركة ميتسوي اليابانية (40%) بمبلغ استثمار قدره 2,41 مليار درهم.

### 3.2.4.تموقع الاقتصاد المغربي من منظور بعض التقارير الدولية

يتطلب جذب استثمارات أجنبية جديدة، لا سيما في البلدان النامية مثل المغرب، مجهودات كبيرة ومتواصلة. ويتم تقييم هذه المجهودات من قبل عدد من المؤسسات الدولية التي تقيم وتصنف الدول باستخدام مؤشرات تمكن من تشخيص مواطن القوة والضعف في مختلف الاقتصاديات. وبالرغم من بعض الثغرات المنهجية، فإن هذه التقارير التي تنشرها هذه المؤسسات تمنح فرصة لتقييم الاقتصاد الوطني وتصنيفه بالنسبة لدول منافسة أو شريكة، وكذا تقييم أداء المغرب مقارنة بالمعايير العالمية والإقليمية فيما يخص إنجاز الإصلاحات في مختلف المجالات.

ووفقاً لتقرير البنك الدولي حول "ممارسة أنشطة الأعمال 2014 "، تقدم المغرب بثمان مراتب، حيث انتقل من المركز 95 إلى المركز 87 ضمن 189 دولة. كما تعتبر بلادنا من بين الاقتصاديات الخمسين التي قلصت المسافة الحدودية، منذ سنة 2005، والتي اعتمدت تدريجيا بعض أفضل الممارسات التي تنفذها البلدان الأحسن أداء في مجال مناخ الأعمال، حيث صنفت في المرتبة 28. ويعتبر تصنيف المغرب شهادة على تحسن مناخ أعماله كنتيجة للعديد من الإصلاحات. ومن أهم الإصلاحات التنظيمية المأخوذة بعين الاعتبار في هذا التقرير الأخير ما يلي:

- خلق المقاولة عن طريق الحد من رسوم تسجيل الشركات : اعتماد رسم ثابت قدره 1000 درهم بدلاً من واجب نسبي بمعدل 1% من أجل تشجيع إنشاء الشركات ودعم رأسمالها، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتجاوز رأس مالها المكتتب 500.000 درهم؛
- نقل الملكية عن طريق تقليص الوقت اللازم لتسجيل عقد الانتقال في مصلحة الضرائب؛
- دفع الرسوم والضرائب بالنسبة للشركات من خلال توسيع استخدام نظام التسجيل والأداء الإلكتروني لاشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وحسب أحدث تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2014-2015)، فقد عرف تصنيف المغرب تقدما من حيث القدرة التنافسية بخمسة مراكز، من الرتبة 77 إلى الرتبة 72 ضمن 144 دولة. ويرجع هذا التحسن،

وفقا للتقرير، إلى تراجع عجز الميزانية، فضلا عن بعض التقدم الذي سجل على مستوى التعليم الابتدائي والابتكار. كما تحسنت جوانب أخرى من الإطار المؤسساتي، وفقا للتقرير، مما يعكس الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والمجهودات المبذولة في السنوات الأخيرة لتحديث مناخ الأعمال، وخاصة المساطر الإدارية.

وفيما يخص الحرية الاقتصادية، تراجع المغرب بنحو 13 رتبة مقارنة مع السنة الماضية، ليحتل المرتبة 103 على المستوى العالمي والمرتبة 10 من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويعزى هذا التراجع، وفقا للتقرير، إلى تراجع على مستوى الحرية التجارية، وبشكل أقل، على مستوى الحرية النقدية ومستوى الرشوة وحرية الأعمال والنفقات العمومية. غير أن هذا الانخفاض يجب أن يؤخذ بحذر خاصة في مجال حرية التجارة وحرية الأعمال، نظرا للتقدم الكبير الذي أحرزه المغرب فيما يخص مناخ الأعمال والتخفيضات في التعريفات الجمركية في إطار تحرير المبادلات التجارية.

# الجزء الثاني : توطيد وإغناء النموذج التنموي الوطني: نحو نمو شامل منتج لمناصب الشغل يمكن من تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية

مكن تطور النموذج الاقتصادي من بلوغ المغرب مستوى نمو مستقر عند بداية سنوات 2000 بعد عقدين من النمو المنخفض نسبيا. حيث تعزز النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ ليستقر في حدود 4,7% في المتوسط خلال الفترة 2001-2013، مستفيدا من الدعم العمومي للاستهلاك والاستثمار. وإذا كان الاقتصاد المغربي قد أبان عن مرونته في إطار سياق دولي وإقليمي صعب، فإن الأزمة الاقتصادية والمالية قد أبانت عن هشاشات هيكلية قد تعيق تحقيق نمو مستدام وشامل على المدى المتوسط والبعيد. وتتعلق هذه الهشاشات، على وجه الخصوص، بالمساهمة السلبية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي والتي تؤشر على خلل في تنويع المبادلات التجارية، والاعتماد القوي على مصادر الطاقة الخارجية، وضعف مردودية منظومة التعليم الوطني، وضعف التوافق بين التكوين والتشغيل، وغياب التنسيق والالتقائية والتكامل بين الاستراتيجيات القطاعية مما قد يحد من فعاليتها وأثرها الفعلي على المواطن.

وفي هذا المحيط الذي يطبعه العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها والفرص التي يجب استغلالها، يندرج الجزء الثاني من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2015، والذي يهدف إلى التركيز على الإنجازات المحققة من طرف الاستراتيجيات القطاعية، مع محاولة استعراض التقدم المحرز والصعوبات المسجلة والثغرات التي يجب تداركها سواء من حيث تسريع وتيرة تطبيقها أو من حيث التعديلات اللازم إدراجها. وسيتم تناول الاستراتيجيات التي تخص القطاعات الإنتاجية التي تشكل أساس التحول البنيوي الضروري للنسيج الوطني لمسايرة التحولات القطاعية العالمية، من أجل تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته بعض الاستراتيجيات المهيكلة، مثل مخطط المغرب الأخضر الذي بلغ مرحلة متقدمة، مما جعله يواجه مجموعة من التحديات الكبيرة من حيث التقييم وتنظيم الأسواق والتسويق والابتكار ...

وستحظى الصناعة باهتمام خاص أيضا حيث تأتي في مفترق الطرق بإبرازها ازدواجية بين قطاعات تقليدية في تراخ، مثل قطاع النسيج والملابس الذي يسعى لتموقع جديد، وتخصصات ناشئة جديدة، ومنها خاصة صناعات السيارات والطيران، التي تطرح تحديات كبرى للاندماج المحلي، والتكوين ... وسيشكل تحدي ولوج الصناعة المغربية سلاسل القيمة العالمية المحور الرئيسي للتحليل. وعلاوة على ذلك، سيتم تحليل الإمكانات التي يتميز بها قطاع الصيد البحري مع تحديد اختلالاته على طول سلسلة قيمته، وكذلك نتائج إعادة التموقع الاستراتيجي لقطاع الفوسفاط ومشتقاته من خلال استراتيجيته الطموحة التي توجد في طور التفعيل.

كما سيهم هذا الجزء الثاني من التقرير تحليل الاستراتيجيات التي تخص أنشطة قطاع الخدمات والدعم والتي من المتوقع أن تعزز دورها المحوري في مواكبة مسلسل التحول الهيكلي للنسيج الإنتاجي للبلاد مع تسليط الضوء على أهمية التكامل بين هذين الشقين للاقتصاد الوطني. وهكذا ستتم مناقشة الاستراتيجية العامة للخدمات اللوجستيكية، إذ أن فعاليتها وأداؤها سيتعزان، لا محالة، من تنافسية المغرب وجاذبيته. وفي هذا الاطار، سيتم التطرق، إضافة إلى تموقع المغرب على المستوى العالمي والإقليمي من حيث أداء الخدمات اللوجستيكية، إلى النتائج المحققة وخصوصا الفجوات التي يجب تداركها في هذا المجال.

وبالمثل، سيحظى قطاع الاتصالات، الذي سجل نموا ملحوظا خلال العقد الماضي بالرغم من ظهور بعض المؤشرات حول صعوبة صمود النموذج الحالي، باهتمام خاص في هذا الجزء من التقرير، خاصة فيما يتعلق بتطوير محركات جديدة للنمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، ستتم مناقشة الخدمات المالية، على ضوء توجهها المتزايد نحو العالمية، وخاصة بالقارة الأفريقية التي توفر فرصا أكيدة سواء من حيث النمو الخارجي أو من حيث مرافقة الاستثمارات والصادرات المغربية الموجهة لهذه القارة ذات الإمكانات الكبيرة. وسيعتمد نفس المنطق لفهم الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع التوزيع كرافعة لإنعاش الصادرات المغربية، خاصة في السوق الإفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، يبقى قطاع السياحة مطالبا بمواجهة التحدي المتمثل في تطبيق المحاور المهيكلة لرؤية 2020 في سياق دولي وإقليمي مطبوع بمنافسة محتدمة.

وسيخص هذا التقرير أيضا إشكالية المياه والطاقة كتحدي حقيقي نظرا للآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذين الموردين. وإلى جانب تسليط الضوء على الإكراهات الهيكلية الحالية والمستقبلية المتعلقة بالعرض والطلب، سوف يركز التحليل على النتائج المحققة فيما يخص تنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة مع التطرق إلى العراقيل الرئيسية والسبل الممكنة لتحقيق التقدم.

وسيخصص محور آخر لتقييم نظام البحث في المغرب من أجل تحديد السبل الواعدة للتطور التي ستمكن هذا القطاع من لعب دوره في تحسين نظام الابتكار الوطني وبالتالي وضع أسس لنموذج تنمية قائم على الابتكار واقتصاد المعرفة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تمكن المغرب من تحقيق مجموعة من المكاسب المهمة. غير أن مجموعة من التحديات ما زالت قائمة، منها على وجه الخصوص، استمرار اللامساواة وأهمية الفوارق الاجتماعية مما يظهر تقسيما غير عادلا لثمار النمو ونتائج الإصلاحات. ويتطلب تقليص هذه الفوارق، التي تتجلى أكثر على المستوى الاقليمي، تسريع الإصلاحات الهيكلية وكذا إعادة توجيه السياسة الاجتماعية.

وبالنظر للتحديات التي تواجه تطور النموذج المغربي للتنمية ومنها، على وجه الخصوص، التوفيق بين نمو النشاط الاقتصادي وخلق مناصب للشغل وكذا تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، فإن التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2015 سيهتم، علاوة على عرض تطور المؤشرات الاجتماعية، بالتركيز أكثر على السياسات العمومية التي اعتمدت في هذا الاتجاه. ولذلك يرتكز التحليل على الخطوط التوجيهية للاستراتيجية الجديدة للشغل، وعلى الإصلاحات التي بدأ اعتمادها فيما يتعلق بتحسين نظام التعليم الوطني والتكوين المهني والولوج للخدمات الصحية والحماية الاجتماعية ...

وبالمثل، يتطلب تقليص الفوارق الاجتماعية والإقليمية، اعتماد آليات لتعزيز الحكامة. ولذلك، فمن المناسب تسليط الضوء على مدى تفعيل الآليات المعتمدة والمتوقعة من أجل تعزيز وبناء دولة حديثة مبنية على قيم العدل والتضامن الاجتماعي، ومنها سيرورة إصلاح القضاء وتعزيز مناخ الأعمال ...

## 1. التطور الهيكلي للاقتصاد الوطنـي

تمكن النموذج الاقتصادي التنموي الوطني، الذي يعتمد على تعزيز النمو الداخلي وتنويع قاعدته الإنتاجية، من الحفاظ على نمو متواصل للناتج الداخلي الخام طيلة العشر سنوات الأخيرة، مستفيدا من الإصلاحات الديمقراطية ومن مكاسب الحركات الكبرى للتحديث المؤسساتي ومن الرؤية التوافقية للتطور الاقتصادي المعتمدة والمترجمة الى استراتيجيات قطاعية.

وقد عرف النموذج التنموي المغربي نموا متواصلا و أكثر توازنا بعد عقدين من تسجيله لنمو ضعيف وغير منتظم. فقد سجل الاقتصاد الوطني نسبة نمو قدرها 4,5% في المتوسط السنوي منذ سنة 2000 مقابل 2,8% خلال التسعينيات وذلك بالرغم من تقلبات الاقتصاد العالمي والجفاف المتكرر. وقد ساهم تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والتزايد المستمر لحصة قطاع الخدمات في تقليص ملحوظ لتقلبات النمو الاقتصادي. حيث سجلت هذه التقلبات، التي يتم قياسها باستعمال الانحراف المعياري، انخفاضا ملحوظا من 6,6 خلال التسعينيات إلى 1,8 بين سنتي 2000 و2013.

مبيان 26: تطور نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة

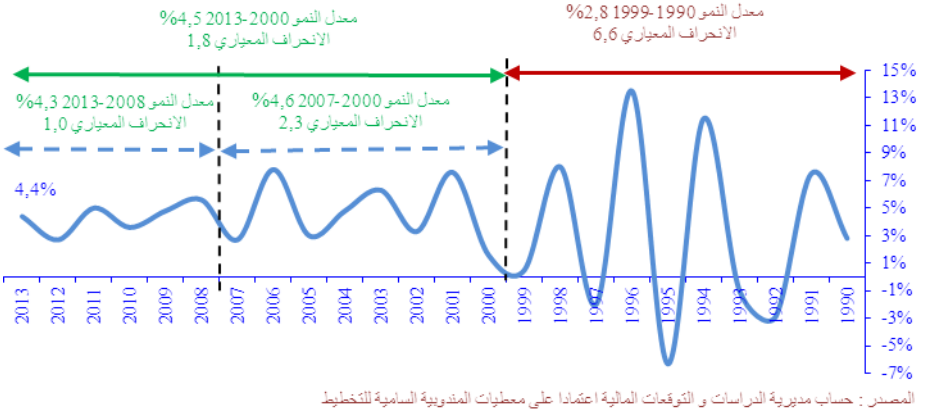


المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

## 1.1.تعزيز وتيرة النمو وتنويع مصادره

يرجع تسارع وتيرة النمو الاقتصادي الوطني أساسا إلى تعزيز الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي الذي تمكن من الاستفادة من الامتيازات التنافسية للمغرب والتأقلم مع التغيرات العالمية. وقد تعزز الناتج الداخلي الخام الفلاحي خلال العشر سنوات الأخيرة وأصبح أقل ارتباطا بالظروف المناخية بفضل الجهود الحكومية لتحديث هذا القطاع وإعادة هيكلة بنية إنتاجه التي شهدت ارتفاع حجم القطاعات الفلاحية، ذات قيمة مضافة عالية، خصوصا، زراعة الأشجار والخضروات وتربية الماشية.

وقد نتج عن الإصلاحات المتخذة، خلال العشر سنوات الأخيرة، تغيرات عميقة في البنية الاقتصادية وتحديث النسيج الإنتاجي الوطني. ويعد التعزيز المتواصل لحصة قطاع الخدمات من أبرز مظاهر التحول التدريجي للاقتصاد المغربي حيث انتقلت هذه الحصة من 52,8% من إجمالي القيمة المضافة خلال الثمانينيات الى 55,6% خلال العقد الأخير بزيادة 2,8 نقط نتيجة الإصلاحات الكبرى المعتمدة، لا سيما في قطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات والقطاع البنكي، الخ.

وبالموازاة مع عملية تعزيز قطاع الخدمات، يلاحظ ظهور تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة عالية تساهم بشكل كبير في تحديث النسيج الإنتاجي الوطني، ولا سيما من حيث التصدير والعمل المؤهل. فقد تعزز بروز هذه التخصصات كمحركات جديدة للنمو بتفعيل الاستراتيجيات القطاعية مثل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي الذي تركز أساسا على تطوير المهن العالمية نظرا لديناميتها في السوق العالمية وللامتيازات التنافسية التي يتمتع بها المغرب.

وحقق الناتج الداخلي الخام، خلال الفترة 2008-2013، معدل نمو سنوي بالأسعار الثابتة، قدره 4,3% مقابل 4,6% ما بين 2000 و2007. وقد ساهم القطاع الثالث، الذي سجل معدل نمو سنوي قدره 4,2% خلال الفترة الثانية مقابل 5,2% خلال الفترة 2000-2007، بشكل فعال في هذا النمو بمعدل 2,3 نقط بعد 2,9 نقط. وقد انتقلت حصة هذا القطاع في إجمالي القيمة المضافة من 55,5% في المتوسط السنوي خلال الفترة الأولى إلى 56,5% خلال الفترة الثانية.

وفيما يخص القطاع الثاني، فقد عرفت قيمته المضافة نموا بنسبة 1,8% في المتوسط السنوي خلال الفترة الثانية بعد 4,5% ما بين 2000 و2007. كما تحسنت حصته المتوسطة من القيمة المضافة الإجمالية بحوالي 1,7 نقطة مقارنة مع الفترة 2000-2007 منتقلة من 27,9% الى 29,6%. وبلغت مساهمته في النمو الاقتصادي 0,5 نقطة خلال الفترة 2008-2013 بعد 1,3 نقطة خلال الفترة الأولى. وقد عرف إنتاج هذا القطاع تنوعا أكثر نحو المهن ذات القيمة المضافة العالية، كقطاعي صناعة السيارات وصناعة الطائرات الذين سجلا تزايدا، خلال الفترة 2008-2013، على التوالي، بنسبة 18% و 17,5% على مستوى الصادرات وبنسبة 16% و14% فيما يخص تشغيل اليد العاملة العالية الكفاءة، مساهمة بذلك في توفير عرض تصديري أكثر تنافسية.

أما بالنسبة للقطاع الأول، فقد عرفت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة تزايدا بحوالي 0,9 نقطة منتقلة من 0,4 نقطة بين 2000 و2007 إلى 1,3 نقطة خلال 2008-2013، نتيجة نمو قيمته المضافة بنحو 9,2% في المتوسط السنوي خلال الفترة الثانية بعد 2,1% خلال الفترة الاولى.

وقد سجل الاقتصاد الوطني، خلال سنة 2013، معدل نمو قريب من امكاناته بلغ، بالأسعار الثابتة، نسبة 4,4% بعد 2,7% خلال 2012 مدعوما، بالخصوص، بالأداء الجيد للنشاط الفلاحي الذي تزايد بنسبة 19% بعد انخفاض بنحو 8,9% خلال 2012. وفيما يخص الأنشطة غير الفلاحية، فقد تحسنت بحوالي 2% رغم استمرار تباطؤ الظرفية الدولية خصوصا في أهم الدول الشريكة.

## 2.1.مساهمة مهمة للطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الخام

يعتبر الطلب الداخلي، من خلال الاستثمار والاستهلاك النهائي، الرافعة الرئيسية للنشاط الاقتصادي الوطني. وقد سجل التكوين الخام للرأسمال الثابت تحسنا في حصته المتوسطة من الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 31,1% خلال الفترة 2008-2013 مقابل ما يقل عن 27% خلال 2000-2007، مستفيدا من تحسن ظروف تمويل الاقتصاد. وقد حقق التكوين الخام للرأسمال الثابت نموا قدره 5,3% خلال الفترة 2000-2013 مقابل 3,8% في المتوسط خلال التسعينيات. فيما شهدت وتيرة نموه تباطؤا طفيفا بين 2008 و2013 بنسبة 2,9% بعد 7,2% في المتوسط السنوي خلال 2000-2007. كما انتقلت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام، في المتوسط، من 1,9 نقطة خلال الفترة الأولى إلى 0,9 نقطة خلال الفترة الأخيرة.

وقد ارتفعت مساهمة الاستهلاك النهائي الداخلي، كعنصر رئيسي للطلب الداخلي، خلال الفترة 2008-2013 إلى 3,6 نقط مقابل 2,9 نقط ما بين 2000 و2007. كما شهد الاستهلاك النهائي للأسر، والذي يمثل أكثر من 58% من الناتج الداخلي الخام، تحسنا خلال الفترة قيد الدراسة مسجلا معدل نمو سنوي قدره 4,6% خلال الفترة 2008-2013 مقابل 4% خلال الفترة 2000-2007، مستفيدا من الآثار الايجابية لتحسن دخل الأسر.

مبيان 27 : تطور استهلاك الأسر

تطور استهلاك الاسر( بالأسعار الثابتة)

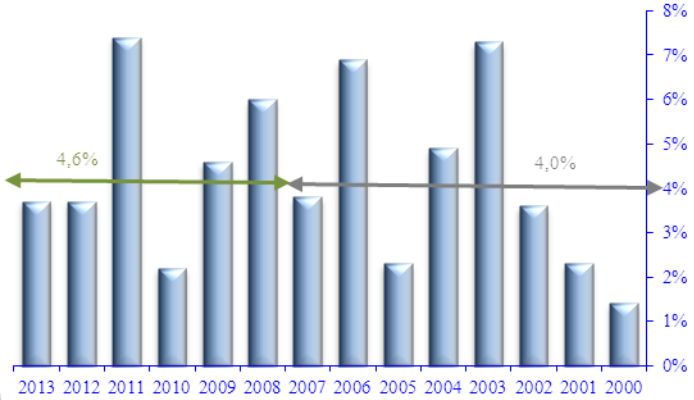


المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

حصة استهلاك الأسر في الناتج الداخلي الخام (بالأسعار الجارية)

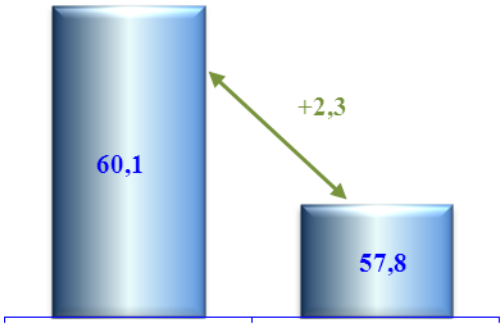


المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

ومن العوامل التي ساعدت على هذا التطور، الإجراءات المتخذة لدعم القدرة الشرائية للأسر[22] في علاقة مع رفع الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل والتحكم في مستوى الأسعار.

## إطار: تطور القدرة الشرائية للأسر المغربية

يولي النموذج الاقتصادي التنموي الوطني، الذي يعتمد على تعزيز النمو الداخلي وتنويع قاعدته الإنتاجية، اهتماما خاصا لدعم القدرة الشرائية للأسر. وقد تم تنفيذ مجموعة من التدابير في هذا الصدد، تسعى إلى رفع الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل والرفع من دينامية سوق الشغل بالإضافة إلى انتعاش قطاع القروض الصغيرة وتحسن المستوى المعيشي للمغاربة من خلال تحسن تمويل القطاعات الاجتماعية.

وقد سجلت القدرة الشرائية للأسر، بناء على الدخل الحقيقي المتاح للأسر(د.ح.م.أ)، زيادة بمعدل سنوي 4% ما بين 1999 و2011 و بنسبة 4,3% خلال الفترة 2005-2011، أي بزيادة 0,6 نقطة مقارنة مع الفترة 1999-2004.

مبيان 28 : تطور القدرة الشرائية للأسر

المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

ويعزى تطور القدرة الشرائية، أساسا، إلى تغير الدخل الحقيقي المتاح للأسر والرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، حيث ساهم د.ح.م.أ بنحو 5,7 نقط، في نمو القدرة الشرائية بين 1999 و2011، بينما ساهم التضخم في تراجع القدرة الشرائية بنحو 1,7 نقطة. ويرتبط تزايد د.ح.م.أ بنسبة 6,2% بين 2005 و2011 بعد 5,1% خلال 1999 و 2004،

[22] انظر الاطار اسفله.

بشكل كبير، إلى التطور الإيجابي للأجور التي ساهمت ب 50,8% في المتوسط خلال الفترة 2005-2011 مقابل 24,8% ما بين 1999 و2004. وتزايدت حصة الأجور في د.ح.م.أ ب 3,3 نقط منذ 1998 لتصل إلى 46,2% خلال سنة 2011.

ومن العوامل التي تعكس تحسن المستوى المعيشي للأسر، ارتفاع نفقات الاستهلاك للأسر، والتي تمثل أكثر من 80% من د.ح.م.أ، بنسبة 5,5% سنويا ما بين 1998 و2011، وكذا تغير أنماط الاستهلاك من خلال تراجع حصة النفقات الخاصة بالغذاء واللباس (عرفت حصة المواد الغذائية انخفاضا منتقلة من 43,1% إلى 40,6% وتراجعت حصة اللباس من 5,5% إلى 3,4%) مقابل ارتفاع حصة النفقات المخصصة للصحة والنقل والاتصالات والترفيه. ويضاف إلى هذه العوامل ارتفاع حظيرة السيارات ونفقات السياحة والحصول على ملكية السكن.

### 3.1.تطور المبادلات الجارية

سجلت المبادلات التجارية مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي خلال 2007-2013 رغم التحسن الملحوظ الذي عرفته خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث سجلت مساهمة إيجابية تقدر بنحو 0,9 نقطة خلال الفترة 2010-2013 مقابل 0,8- نقطة ما بين 2000 و2009.

وقد شهدت حصة واردات السلع والخدمات، التي تمثل 1,4 مرة الصادرات، تطورا ما بين الفترتين بنسبة 10,9 نقط لتصل الى 46,6% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة 2008-2013. وشكلت الصادرات 34,1% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة 2008-2013 مقابل 31% ما بين 2000 و2007، أي بزيادة قدرها 3,1 نقطة نتيجة التحسن المستمر للمجهود التصديري.

وقد عرف الرصيد الجاري، بعد الفائض الذي حققه بمعدل 2,8% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة 2001-2006، عجزا بمعدل 5,8% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2007-2013. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى العجز المستمر للميزان التجاري المرتبط خصوصا بأهمية الفاتورة الطاقية وكذا واردات مواد التجهيز والمواد الاستهلاكية.

## 2. الاستراتيجيات القطاعية بين إلزامية تسريع التفعيل والتقويم وضرورة رفع التحديات

في سياق عالمي يتسم بتحولات هيكلية، يواجه المغرب تحديا كبيرا يتجلى في تسريع مسلسل تحوله الهيكلي والاندماج في سلاسل القيم التي ما فتئت تعيد تشكيل جغرافية التجارة العالمية والتخصص القطاعي الدولي مع التمركز بشكل متزايد حول أهم المناطق الناشئة. في هذا السياق، أضحى لزاما اعادة قراءة مختلف الإصلاحات الهيكلية القطاعية التي تم نهجها على مدى العقد الأخير خصوصا في ظل التغيرات العميقة والسريعة التي يشهدها النظام العالمي وما يترتب عنها من انعكاسات مهمة على الاقتصاد المغربي في شقيه الداخلي والخارجي. ويصبو هذا التحليل الى تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته هذه الاستراتيجيات القطاعية، وتشخيص الاكراهات والنواقص، وكذا رصد سبل التقدم سواء من حيث تسريع وتيرة تفعيلها أو من حيث التعديلات الموجب اعتمادها.

### 1.2.حتمية تسريع التحول الهيكلي للنسيج الإنتاجي الوطني

يستلزم اعطاء دفعة قوية للتحول الهيكلي الحقيقي لنموذجنا التنموي، حتما، تطوير نسيج إنتاجي تنافسي، ومنتج للثروة والشغل اللائق. في هذا الإطار، يبرز تحليل تطور مساهمة مختلف فروع النشاط الاقتصادي في دينامية النمو والشغل المؤهل، حجم الفجوات الواجب تداركها لتحديث قاعدتنا الإنتاجية. وفي هذا السياق، وبالرغم من كون مختلف الاستراتيجيات التي أطلقت خلال السنوات الأخيرة قد مكنت من اعطاء دينامية جديدة للقطاعات الاستراتيجية على غرار الفلاحة، والصناعة...، لازالت هناك تحديات كبرى من اللازم رفعها، وتهم أساسا التدرج في سلسلة القيمة، والتثمين والتسويق، والتكوين، واللوجستيك... وذلك بغية اغتنام الفرص المتاحة على الصعيد الوطني، والجهوي، والدولي، وكذا للتصدي للمخاطر المرتبطة باحتدام المنافسة على مستوى السوقين الداخلي والخارجي.

#### 1.1.2. تحول هيكلي للفلاحة المغربية : إنجازات واعدة لمخطط المغرب الأخضر وتحديات يجب رفعها

منذ اعتماده سنة 2008، يواصل مخطط المغرب الأخضر اعطاء دينامية جديدة للقطاع الفلاحي عبر إرساء إصلاحات هيكلية، وتعبئة استثمارات منتجة تغطي مختلف السلاسل وكافة فئات الأنشطة الفلاحية. وهكذا، فقد

شرع في إنجاز عدة إجراءات بما فيها إصلاح وتعزيز منظومة الحوافز الفلاحية، وإرساء منهجية تعاقدية تهم التزامات كل من الدولة والقطاع الخاص في إطار عقود برامج السلاسل الفلاحية، وكذا اعتماد مقاربة التجميع لإدماج سلسلة قيمة القطاع. كما بذلت مجهودات أخرى لصالح تحسين تثمين وتوزيع وتسويق المنتجات الفلاحية.

***نتائج مشجعة لمخطط المغرب الأخضر***

لتحقيق أهدافه الطموحة المتمثلة في إعادة هيكلة وتحديث الفلاحة المغربية، عمد مخطط المغرب الأخضر لتعبئة استثمارات هامة، حيث تعززت التمويلات، العامة منها والخاصة، في الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2013 حيث انتقلت من 7,4 الى 13,8 مليار درهم. وقد مكنت الدينامية التي احدثها الاستثمار العمومي من رفع نسبة الاستثمارات الخاصة وكذا من تنويع مصادر التمويل، حيث تمت مضاعفة الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 10 مرات خلال نفس الفترة.

وقد شرع هذا الزخم الإيجابي الذي عرفه تمويل مختلف الإجراءات الاستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر، في تحقيق نتائج ملموسة على مستوى أداء القطاع. وبالفعل، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية (2008-2013)، تراوح متوسط معدل النمو السنوي للقطاع في نسبة 9,3% مقابل 4,3% لمجمل الاقتصاد الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، مكنت الجهود المبذولة من تحسين إنتاج مختلف السلاسل الفلاحية نظرا، على الخصوص، لدينامية المهنيين وللدعم العمومي في إطار صندوق التنمية الفلاحية. وقد شهد حجم إنتاج السلاسل النباتية الرئيسية نمواً مهما على غرار سلاسل الحوامض (بمعدل 77,7% ما بين سنتي 2008 و2014، أي بتحقيق 75,9% من الهدف المحدد لسنة 2020)، وزيت الزيتون (بمعدل 105,1% ما بين سنتي 2008 و2014، أي بتحقيق 62,8% من الهدف المسطر لسنة 2020). ومن جانبها، عرفت كذلك سلاسل الإنتاج الحيواني نمواً ملحوظا، خاصة، بفضل برنامج التحسين الوراثي الذي مكن من الزيادة في متوسط وزن القطيع بمعدل قدره 20%. وبالنسبة للإنتاج، كان الأداء إيجابيا عموما، خصوصا فيما يتعلق بالحليب واللحوم الحمراء والدواجن حيث بلغت معدلات زيادة الانتاج ما بين 2008 و2013 على التوالي 38,8%، 29,2% و14,3%، محققة بذلك معدلات تصل على التوالي 50%، و80,1% و62,2% مقارنة بالأهداف المسطرة لهذه السلاسل في أفق 2020.

***تسريع تفعيل الإجراءات الهيكلية لمخطط المغرب الأخضر***

شهد تنفيذ مخطط المغرب الأخضر تعزيزا للإجراءات الاستراتيجية الهادفة لتنشيط مختلف القطاعات الفلاحية على طول سلاسل قيمتها. وهكذا، وعلاوة على "الثمانية عشر عقد- برنامج" المبرمة خلال الفترة 2008-2013 من طرف الحكومة والمهنيين بهدف تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للسلاسل الفلاحية الرئيسية التي نذكر منها 13 سلسلة نباتية و5 سلاسل للإنتاج الحيواني، تم التوقيع على عقدين برنامجين جديدين يهم أولهما سلسلة اللحوم الحمراء على مدى المرحلة 2014-2020 ويهدف، بصفة خاصة، الرفع من مستوى جودة المذابح البلدية لتتوافق مع المعايير الصحية وكذا تكييف الإطار التنظيمي للسلسلة. وسيسمح ذلك بخلق أكثر من 80.000 فرصة عمل وبرفع معدل رقم معاملات السلسلة من 25 إلى 30 مليار درهم على مدى الفترة 2013-2020. ويهدف العقد برنامج الثاني (2014-2020) الذي يتعلق بزراعة الأرز الى الزيادة في متوسط الانتاجية من 70 الى 80 قنطار في الهكتار، وتحسين أوضاع السوق الداخلي للأرز وكذا الرفع من الهامش الصافي السنوي لمزارعي السلسلة بنحو 3.600 درهم للهكتار.

ومن جهة أخرى، تم اعتماد عدة إجراءات ترمي الى تدبير أمثل للموارد المائية، نذكر منها على وجه الخصوص، دعم تنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي مما مكن، الى حدود نهاية سنة 2013، من الزيادة في المساحة المجهزة بالتقنيات المقتصدة في الماء لتصل الى حوالي 360.000 هكتار. وقد أسهم ذلك في تحسين القيمة المحققة للمتر مكعب، حيث ارتفعت بنحو 82% بين سنتي 2008 و2013 بالنسبة لزراعات الخضروات. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع المساحة المسقية بحوالي 155.000 هكتار على مستوى السدود المنجزة أو في طور الانجاز، الشيء الذي سيمكن من تثمين ما قدره مليار متر مكعب من الماء. ومن ناحية أخرى، تم تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية وتدبير مياه السقي (من خلال عدة إجراءات كإطلاق مشروع جديد للسقي سنة 2013 في المنطقة الساحلية بين أزمور وبير الجديد وذلك بعد النجاح الذي شهده مشروع الكردان المعتمد على نفس نوعية الشراكة والذي دخل حيز الاستغلال سنة 2009).

وعلى صعيد آخر، فقد أدمج مخطط المغرب الأخضر تنمية الفلاحة التضامنية في صلب رؤيته الاستراتيجية بهدف ضمان الاستقرار وتحسين الدخل لهذه الفئة. ولأجل ذلك، تمت تعبئة موارد مهمة، موجهة خاصة، لدعم

الإنتاج وتسهيل ولوج الأسواق. وتبعا لذلك، بلغ العدد الإجمالي للمشاريع المنجزة منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر الى غاية أواخر سنة 2014، نحو 492 مشروعا للفلاحة التضامنية، مشكلا نسبة تقارب 90% من أهداف الدعامة الثانية للمخطط، وذلك باستثمار عمومي يقدر بنحو 13,3 مليار درهم لصالح 720.000 مستفيد. وقد سمح التقدم الفعلي لهذه المشاريع من تحقيق زيادة صافية في الدخل السنوي للمستفيدين تقارب 5.000 درهم.

***مواصلة الجهود لمواجهة تحديات تحديث سلسلة القيمة الفلاحية***

يرتبط النجاح الكامل لرؤية مخطط المغرب الأخضر ليس فقط بدعم الإنتاجية الفلاحية بعالية القطاع من خلال تعزيز المنظومة الوطنية للبحث والابتكار الفلاحي[23]، ولكن أيضا بتحسين فعالية القطاع خاصة على مستوى نظم تثمين وتوزيع وتسويق المنتجات الفلاحية. وتعد هذه الحلقة من سلسلة قيمة القطاع ذات أهمية قصوى في خلق القيمة المضافة وتحسين القدرة التنافسية. وفي هذا السياق، يعد تحديث وإعادة تنظيم المذابح من بين الإصلاحات الاستراتيجية التي اعتمدت والتي يجب الرفع من وتيرة تنفيذها. ولهذا، يتحتم التعجيل بتنفيذ البرنامج الذي أطلق سنة 2009 والذي يرمي الى إنجاز 8 مشاريع من طرف القطاع الخاص تتوافق مع معايير السلامة، فضلا عن تأهيل 12 مذبحة بلدية باعتماد مقاربة فعالة للتدبير.

وفيما يخص منظومة التوزيع والتسويق الداخلي للمنتجات النباتية عبر أسواق الجملة، فقد أضحى إصلاحها أكثر استعجالا وذلك لمواكبة النمو السريع الذي حققه مخطط المغرب الأخضر في عالية القطاع من حيث الإنتاج. وفي هذا الإطار، صار من الضروري الإسراع في تنفيذ هذا الإصلاح الذي يرمي، على الخصوص، الى إرساء توزيع مجالي متوازن لهذه الأسواق وتجهيزها ببنيات تحتية تتوافق مع المعايير الدولية (خدمات التكييف والمراقبة الصحية...)، وكذا تبني نموذج تشاركي للتدبير بين الجماعات المحلية وفعاليات القطاع الخاص. وفي هذا الإطار، تم الاتفاق على اعتماد مقاربة تدريجية وتشاركية لإنجاز ثلاثة مشاريع نموذجية في كل من مكناس والرباط وبركان، وذلك مع ضمان التكامل مع مختلف وسائل النقل (الطرق والسكك الحديدية...).

وبخصوص التسويق الخارجي للمنتجات الفلاحية، فإن المغرب مطالب بتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاته الفلاحية وتنويع أسواقه. ومن شأن هذا، دعم الإنجازات الهامة المحققة التي تشمل، على وجه الخصوص، منتوجي الطماطم (حيث بلغت حصة المغرب في السوق العالمي لهذه السلسلة 6,8% سنة 2012) ومعلبات الزيتون (7,6%). وفي هذا الإطار، ما زالت هناك عدة تحديات يتحتم رفعها تهم بالخصوص الحاجة إلى خفض التركز المزدوج للصادرات الفلاحية المغربية حيث يلاحظ، من جهة، استحواذ ثلاثة منتجات فقط (الحوامض والطماطم والخضار الطازجة أو المجمدة) على 78% من هذه الصادرات، ومن جهة أخرى، تركيز الصادرات على سوق الاتحاد الأوروبي الذي يمثل 77% منها. وعلاوة على ذلك، برز إكراه آخر من شأنه التأثير سلبا على آفاق تنمية الصادرات، والذي يكمن في النظام الجديد الذي اعتمد مؤخرا من جانب الاتحاد الأوروبي، سيتم بموجبه تعديل شروط ولوج الصادرات الفلاحية المغربية إلى هذه السوق. وهكذا، أصبح من الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى الدفاع عن المكتسبات التي حققها المغرب في هذه السوق والتي تم الحفاظ عليها في إطار الاتفاق الفلاحي المغربي-الأوروبي. وبالموازاة مع ذلك، أضحى لزاما التموقع بأسواق جديدة واعدة (روسيا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا، وأفريقيا، وأوكرانيا...)، فضلا عن الالتزام بمتطلبات الأسواق الخارجية من حيث احترام معايير الجودة (كتلك الخاصة بزيت الزيتون). وينبغي كذلك القيام بتنمية خدمات اللوجستيك عند التصدير لاغتنام الفرص المتاحة بالأسواق ذات المؤهلات الهامة، خاصة، على مستوى البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط والبلدان الأفريقية.

### 2.1.2. إلزامية معالجة اختلالات قطاع الصيد البحري ونهج سبل جديدة لتنميته

يعد قطاع الصيد البحري من القطاعات الواعدة ذات المؤهلات الهائلة في مجال التصدير، بإمكانه لعب دور محوري في التخفيف من العجز التجاري وتعزيز التموقع التنافسي للمغرب على مستوى سوق عالمية للمنتجات البحرية تتميز بتزايد مضطرد. ويعتبر كلا من وفرة المخزون السمكي على طول الساحل، والقرب من الأسواق وخاصة الأوربية منها، واتفاقيات التبادل الحر والاتفاقيات الجهوية المبرمة مع شركائنا الأجانب، وكذا الخبرة المتراكمة في مجال الصناعة التحويلية للمنتجات البحرية ببلادنا، من بين العناصر التي من شأنها أن تتيح

[23] مع ترسيخ المكتسبات المتمثلة، على وجه الخصوص، في زيادة إنتاج البذور المعتمدة للحبوب بنحو 69,1% بين سنتي 2009 و2013 بهدف تحسين نسبة استخدام هذه البذور لتنتقل من 27% حاليا إلى ما يقارب 45% سنة 2020.

للمغرب امتيازا تنافسيا حقيقيا للتموقع على مستوى السوق العالمية للمنتجات البحرية. بالإضافة إلى ما سبق، سيمكن تنفيذ استراتيجية آليوتيس أيضا من تحقيق هذا الهدف المتوخى.

وفي هذا الإطار، تم تفعيل مجموعة من الإصلاحات وتسريع وتيرة تنزيل العديد من إجراءات هذه الاستراتيجية خلال سنة 2014 نذكر منها تلك المتعلقة بالاستغلال المستدام للثروات البحرية، كاعتماد القانون 12-15 لمنع الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم، وتثبيت أجهزة الرصد على متن 2.159 سفينة صيد، وكذا تفعيل المراقبة الدائمة لسفن الصيد عبر الأقمار الاصطناعية. وبالإضافة إلى ذلك، شملت مخططات تهيئة المصايد الوطنية نسبة 75% من مجمل الأصناف السمكية المصطادة (خاصة الأسماك السطحية والأخطبوط والروبيان). وتهدف إجراءات أخرى الى تحديث وعصرنة وحدات الصيد عبر تخصيص دعم مالي مباشر للصيادين وكذا تحديث تجهيزات التفريغ والمناولة. وبخصوص النهوض بقطاع تربية الأحياء المائية، فبعد إحداث الوكالة الوطنية الخاصة بهذا القطاع، تم اتخاذ إجراءات استراتيجية تهم تنظيم وتهيئة الساحل (خاصة من خلال مشروع تربية الأحياء المائية بساحل جهة طنجة- تطوان).

وفي إطار تعزيز التعاون الدولي في مجال الصيد البحري، دخلت حيز التنفيذ، بتاريخ 15 يوليوز 2014، الاتفاقية الجديدة للصيد البحري المصادق عليها من طرف المغرب والاتحاد الأوروبي سنة 2013 والتي بمقتضاها يستفيد المغرب بمقابل مادي سنوي يناهز 40 مليون يورو[24]. وطبقا لهذه الاتفاقية تم تقليص عدد السفن الأوروبية المرخص لها بالصيد في المياه المغربية من 137 إلى 126، في مقابل الرفع من الحصص المرخص اصطيادها من الأسماك السطحية إلى 80.000 طن عوض 60.000 سابقا. وبالإضافة الى ذلك، تخول الاتفاقية الجديدة الزيادة في عدد فرص عمل البحارة المغاربة على متن السفن الأجنبية.

ومن أجل تحقيق طفرة حقيقية في تطوير قطاع الصيد بالمغرب وتعزيز التقدم المحرز، يلزم رفع مجموعة من الإكراهات، نذكر من بين أهمها على مستوى القطاع، الإشكالات المتعلقة بجودة المادة الأولية التي تبقى رهينة تقنيات الصيد المعتمدة وطرق حفظ الكميات المصطادة على متن السفن، مما يؤثر حتما على جودة وانتظام الإنتاج وبالتالي على الصادرات. يضاف إلى ذلك، ضعف القيمة المضافة على مستوى تحويل الإنتاج وكذا قلة عدد أنواع المنتجات المصنعة مع شبه غياب للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية كالمخللات والأطباق الجاهزة.

وتتركز الإكراهات الأخرى بسافلة القطاع وخاصة على مستوى التصدير حيث تتكون الصادرات المغربية للمنتجات البحرية أساسا من أربعة أنواع (الرخويات المجمدة والسمك السطحي المصبر المكون أساسا من السردين والسمك الأبيض الطازج وكذا الإربيان المجمد) ويتم توجيه غالبيتها إلى السوق الأوروبية (بنسبة 70%)، في حين توجد أسواق أخرى تتيح فرصا هائلة للرفع من الصادرات المغربية من المنتجات البحرية ونخص بالذكر منها السوق الإفريقية التي تشكل حاليا المنطقة الأكثر دينامية في العالم بعد آسيا. وهكذا، لا تمثل الصادرات الموجهة نحو إفريقيا سوى 13% من مجمل قيمة الصادرات المغربية من المنتجات البحرية، وتبقى متفرقة بين العديد من البلدان الإفريقية بحصص جد ضئيلة ونمو لا يتلاءم والدينامية القوية التي تشهدها هذه الأسواق .

ومن بين الإكراهات الخاصة التي ينجم عنها ضعف أداء الصادرات المغربية من المنتجات البحرية الى السوق الإفريقية، نذكر تلك ذات الطابع الخارجي والمرتبطة أساسا بعدد من الاشكالات المعيقة للتجارة بين البلدان الإفريقية نظرا لتعدد نقط الحدود فيما بينها، وللرسوم الجمركية المرتفعة ولغلاء التكاليف اللوجيستيكية، ولتركز الطلب الإفريقي على الأسماك الطازجة، ولضعف البنيات التحتية وكذا للمنافسة الحادة من قبل البلدان الأسيوية. أما بالنسبة للإكراهات ذات الطابع الداخلي، فيتعلق الأمر أساسا بضعف اللوجيستيك وقلة المعلومات عن العادات الغذائية للدول الإفريقية فضلا عن الحاجة إلى استراتيجية تجارية للمغرب خاصة بالمنتجات البحرية ومواكبة المقاولات المصدرة.

وبالرغم من ذلك، تجدر الاشارة إلى أن الجهود المبذولة مؤخرا[25] من طرف المغرب في مجال التعاون لتطوير التجارة مع إفريقيا، تنم عن إدراك لأهمية تنويع وجهات صادراته من المنتجات البحرية من الواجب تجسيده باعتماد إصلاحات تمكن من تخطي مختلف العقبات وتعزيز المبادلات مع الدول الإفريقية. ويلزم أن تشمل هذه الإصلاحات أساسا دعم الطاقة الإنتاجية (عن طريق حفظ الكميات المصطادة وتنمية تربية الأحياء المائية...)،

[24] ويتضمن هذا المبلغ 16 مليون يورو مخصصة لتغطية التعويض على الولوج إلى الموارد السمكية المغربية و14 مليون يورو لدعم السياسة القطاعية للصيد بالمغرب. ويضاف إلى ذلك 10 ملايين يورو أخرى يتحملها أرباب السفن الأوروبية.

[25] أبرم المغرب، خلال الزيارة الملكية لإفريقيا سنة 2014، عدة اتفاقيات مع مالي وساحل العاج والغابون وغينيا...، تهم التجارة والاستثمار والتي من شأنها تعزيز مبادلات قطاع الصيد.

وبلورة استراتيجية تصديرية خاصة بأفريقيا وإنشاء شبكات طرقية وبحرية جديدة تربط المغرب بباقي الدول الإفريقية، وملاءمة العرض التصديري المغربي مع المتطلبات الخاصة للسوق الإفريقية، وتكوين فيدرالية للفاعلين في مجال التصدير وكذا إنجاز استثمارات في البلدان الإفريقية تهم مجال الصناعة التحويلية للمنتجات البحرية.

### 3.1.2. تعزيز اندماج الصناعة الوطنية في سلاسل القيمة العالمية

نظرا لارتباطها الوثيق بالتحولات الجغرافية للثروة وبالأهمية المتزايدة للأسواق الناشئة (خاصة آسيا)، أضحت سلاسل القيمة العالمية وشبكات الإنتاج الدولية تنطوي على مؤهلات كبيرة لتعزيز فرص الشغل عالية الكفاءة والتحول الهيكلي للبلدان النامية.

وفي هذا السياق، تواجه الصناعة المغربية تحديا كبيرا للتموقع في دينامية التجزؤ الجغرافي للإنتاج، خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. ونظرا لتركيزها القوي على الأنشطة التقليدية إلى حدود متم التسعينات، ظلت مساهمة الصناعة في خلق الثروة جد محدودة بمعدل نمو لقيمتها المضافة في حدود 2,84%، فيما لم تتجاوز مساهمتها في النمو الاقتصادي الإجمالي 0,42 نقطة في المتوسط خلال الفترة 1999-2012. وقد سجلت حصة هذا القطاع في القيمة المضافة الإجمالية انخفاضا متواصلا خلال نفس الفترة، حيث انخفضت من 17,6% سنة 1999 إلى 14,5% سنة 2012.

#### 1.3.1.2. إدماج القطاعات الجديدة ذات قيمة مضافة عالية وحتمية إعادة تموقع القطاعات التقليدية

يعزى التحديث التدريجي للنسيج الصناعي الوطني وترسيخه الملحوظ مؤخرا في سلاسل القيمة العالمية بالأساس، إلى انبثاق تخصصات جديدة ذات مساهمة عالية في القيمة المضافة، وفي تشغيل اليد العاملة المؤهلة وكذا في تعزيز نمو الصادرات الصناعية. وقد ساهمت قطاعات السيارات، والطيران، والإلكترونيك، وترحيل الخدمات بحوالي 86% من إضافي الصادرات التي حققتها مجموع المهن العالمية للمغرب[26] بين سنتي 2008 و2013 (30 مليار درهم كمبلغ إضافي حيث ارتفعت هذه الصادرات من 75,43 مليار درهم سنة 2008 إلى 105,8 مليار درهم سنة 2013)، مؤكدة بذلك دورها الرائد في مجال التصدير. كما تميز هذا التحديث بالمساهمة الفعالة لهذه القطاعات في خلق فرص الشغل عالية الكفاءة بتحقيق متوسط نمو سنوي يقدر بحوالي 16%، و14%، و9% على التوالي بالنسبة لصناعة السيارات، والطيران، والإلكترونيك.

***صناعة السيارات : نحو تموقع تنافسي في سلسلة القيمة العالمية***

تشهد صناعة السيارات العالمية مرحلة إعادة هيكلة سلسلة القيمة والتي تتزامن مع التحول البنيوي الذي يعرفه كل من الطلب والعرض العالميين في اتجاه الدول الناشئة. وقد أسفرت الهيكلة الجديدة لسلسلة القيمة العالمية عن إعادة التوزيع الجغرافي للقدرات الإنتاجية لصالح القوى الناشئة، حيث ارتفعت حصة آسيا، من 36% سنة 2003 إلى 52% سنة 2013 وأمريكا الجنوبية (3% إلى 5%)، فيما تراجعت حصة الاقتصاديات المتقدمة من 33% إلى 23% في أوروبا، ومن 24% إلى 15% في أمريكا الشمالية.

وفي هذا السياق الجديد، عززت صناعة السيارات المغربية مكانتها في سلسلة القيمة العالمية للسيارات، مما انعكس إيجابا على النتائج التي حققها القطاع خلال السنوات القليلة الماضية، حيث فاق الانتاج 167.450 سيارة سنة 2013 مقابل 18.546 سنة 2003. وبذلك، أصبح المغرب ثاني منتج للسيارات على المستوى الإفريقي[27] بعد جنوب إفريقيا بحصة في السوق الافريقية بلغت 26% سنة 2013 مقابل 5% سنة 2003. ومن المرتقب أن تتعزز هذه الحصة مع دخول الشطر الثاني من مشروع رونو حيز الخدمة، رافعا بذلك قدرته الإجمالية إلى 340.000 سيارة.

وفي نفس السياق، شهدت صادرات صناعة السيارات نموا ملحوظا بمعدل 18% سنويا بين 2008 و2013 لتتجاوز سقف 30 مليار درهم، مما سيبوؤها صدارة الأنشطة الصناعية المصدرة انطلاقا من سنة 2014

---

[26] السيارات والطيران والإلكترونيك وترحيل الخدمات والنسيج والصناعة الغذائية.

[27] يلاحظ وجود تحسن ملحوظ في حصة إفريقيا في الإنتاج العالمي للسيارات من 0.65٪ إلى 0.73٪ بين سنتي 2003 و2013، وذلك بفضل الطفرة الجيدة لحصة المغرب في الإنتاج الأفريقي.

(النسيج والألبسة، والصناعة الكيماوية، وشبه الكيماوية). كما شهدت فرص الشغل المحدثة من طرف القطاع تطورا بمعدل 17% سنويا خلال نفس الفترة لتصل إلى ما يزيد على 80.000 فرصة شغل سنة 2013.

ويعزى هذا التموقع الجديد للمغرب في سلسلة القيمة العالمية للقطاع لمجموعة من الجهود المرتكزة حول عرض مغربي متماسك وجذاب، يرتكز بدوره على لوجستيك فعالة بموجب تفعيل ميناء طنجة المتوسطي، وعروض تكوين هادفة، وبنيات تحتية صناعية ملائمة، وتحفيزات لاستقطاب المستثمرين في القطاع. كما يشهد على ذلك، الانطلاق التدرجي لمشروع رونو طنجة المتوسطي (من بين أهم المواقع الصناعية العالمية من حيث احترام البيئة) والذي حقق إنتاجا فاق 200.000 سيارة متم 2013. ومن شأن هذا المشروع أن يحسن بشكل ملموس الميزان التجاري من خلال الرفع من قيمة الصادرات الصناعية (أكثر من 38,5 مليار درهم). وفي نفس السياق، فقد تم تسليم الدفعة الأولى (25,3 هكتار) من المنطقة الصناعية المندمجة لمدينة القنيطرة منذ مارس 2012 (احتضان العديد من الشركات العاملة في قطاع السيارات) والدفعة الأولى (55 هكتار) من المنطقة الصناعية المندمجة لمدينة طنجة سنة 2013. وعلى صعيد التكوين، وإلى جانب معهد التكوين في مهن صناعة السيارات (IFMIA) المسير من طرف رونو بموقع الشركة بطنجة المتوسط منذ 2012، فقد تم بدء العمل بمعاهد التكوين بالقنيطرة وبالدار البيضاء والتي تم إنجازها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والممولة بنسبة 100% من طرف الدولة. وينبغي لهذه المعاهد تلبية احتياجات مقاولات القطاع من المهارات، مع تطوير تخصصات وبرامج دقيقة وملاءمة المتطلبات الحقيقية لهذه الصناعة.

***صناعة الطيران: تعزيز تموقع المغرب على خريطة الطيران العالمية***

على غرار صناعة السيارات، تشهد صناعة الطيران العالمية نموا مضطردا بفضل تزايد طلبات القوى الكبرى الناشئة (آسيا، وأمريكا اللاتينية). كما أجبرت التطورات البنيوية، التي أصبحت تميز القطاع على المستوى العالمي، كبار الفاعلين في جميع أنحاء العالم على توجيه استراتيجياتهم إلى ترحيل الخدمات نحو الدول التي تقدم عروضا مندمجة وتنافسية.

وفي إطار هذا السياق العالمي الجديد، تمكنت صناعة الطيران الوطنية من تعزيز مكانتها في سلسلة القيمة العالمية للقطاع وذلك بتحقيق رقم معاملات للتصدير يفوق 8 مليار درهم سنة 2013 مقابل 3,4 مليار درهم سنة 2008، أي بمعدل نمو يناهز 17,5% كمتوسط سنوي. كما يشغل هذا القطاع حوالي 8.400 مستخدم من ذوي الكفاءات العالية مقابل 5.769 أجير سنة 2008 (3.900 مستخدم فقط سنة 2005).

وتعزى هذه الدينامية الملحوظة التي يشهدها القطاع، لإنجاز مجموعة من الأوراش المهيكلة والمتعلقة خاصة بالبنيات التحتية الصناعية (القطب الخاص بصناعات الطيران بالنواصر والمنطقة الصناعية المندمجة " MidParc ")، والتي تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات الهادفة إلى تعزيز جذب مجموعات دولية كبيرة كما هو الحال بالنسبة لاستقطاب الشركة العالمية [28] « Bombardier ». وفي نفس السياق، تم التوقيع سنة 2014 على مجموعة من اتفاقيات الاستثمار مع شركات عالمية كبرى في مجال الطيران كمجموعة Eaton (12 مليون دولار و 300 منصب شغل كمرحلة أولى) ومجموعتي Aérolia و Alcoa (45 مليون أورو و700 منصب شغل جديد).

وعلى مستوى التكوين والذي لعب دورا أساسيا في تطور القطاع، مكن افتتاح معهد مهن الطيران (IMA) في أبريل 2011 من تكوين 1013 متدرب. وتجدر الإشارة إلى مشروع توسيع معهد مهن الطيران في أفق 2015-2016، بقيمة استثمار تقدر ب 32 مليون درهم، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على تكوين المهارات. كما تم تعزيز هذه المنظومة من خلال الدعم المباشر للتكوين المستمر والتكوين من أجل التوظيف، والذي تشرف عليه الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل.

***صناعة النسيج والألبسة: حتمية إعادة هيكلة القطاع وتقويم نموذجه الإنتاجي***

بعد أن سجلت القيمة المضافة للصناعة الوطنية للنسيج والألبسة نموا مضطردا تجاوز 17% سنويا خلال الثمانينات و8% خلال التسعينات، شهد هذا القطاع تراجعا ملحوظا خلال العقد الأخير، حيث تراجعت حصته في مجموع القيمة المضافة للبلاد من 4,5% إلى 2,7% ما بين 2000 و2013. كما شهد عدد المقاولات الناشطة في هذا القطاع والتشغيل تقلصا بنسب معدل سنوي ناهزت 32% و17% على التوالي خلال نفس

[28] ثالث أكبر مصنع للطائرات في العالم بقيمة استثمارية تقدر ب200 مليون دولار (1,66 مليار درهم)، والتي يمكن أن تخلق 850 فرصة شغل مباشرة وأكثر من 4.000 فرصة شغل غير مباشرة.

الفترة. وبخصوص الصادرات، شهدت هذه الأخيرة، وفقا لتقلبات الظرفية العالمية ، تطورا غير منتظم خلال نفس الفترة، مع تسجيل أقصى مستويات الأداء سنتي 2007 و2012.

ويعزى هذا التراجع إلى مجموعة من الهشاشات الهيكلية على مستوى سلسلة الصناعة الوطنية للنسيج والألبسة، والتي تتجلى في ضعف اندماجية القطاع، وفي تركز صادراته على السوق الأوروبية، إضافة إلى ضعف الابتكار وأليات التمويل. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى افتقار القطاع إلى المهارات والخبرات التقنية، مما يؤدي إلى ضعف إنتاجية الشغل وتنامي أنشطة المناولة على حساب الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. وبالفعل، تساهم أنشطة المناولة بأكثر من 70% من رقم معاملات القطاع، والذي يرتبط بدوره بعدد محدود من الزبناء الأجانب.

ووعيا منها بالتحدي الواجب رفعه من طرف القطاع المغربي لصناعة النسيج والألبسة ومن أجل تموقع أمثل في سلسلة القيمة، ضاعفت السلطات العمومية بشراكة مع المهنيين مجهوداتهما خلال العقد الأخير من أجل إرساء الأسس لقطاع مغربي قوي وتنافسي. في هذا الإطار، تم التوقيع على مبادرة جديدة في أبريل من سنة 2014 في إطار المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية للفترة 2014-2020. ويتعلق الأمر بالاتفاقية الإطار الموقعة بين الدولة والجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة، والتي تنص على إنشاء وتنشيط منظومة صناعية مرتبطة بصناعة النسيج والألبسة. ويهدف هذا الميثاق الطموح أساسا إلى :

- تحقيق ناتج داخلي خام يعادل 19 مليار درهم، وتحقيق صادرات بقيمة 34 مليار درهم، وخلق فرص شغل تتراوح ما بين 230 و240 ألف منصب شغل في أفق 2025.
- تأمين وتطوير السوق المحلي عبر التعزيز الهيكلي للفاعلين المنظمين والملتزمين بشروط الشفافية. ويعتبر السوق المحلي، الذي تهيمن عليه المنتوجات الصينية ومنتوجات القطاع غير المنظم، مخزونا هاما لنمو القطاع يقدر بنحو 40 مليار درهم.
- تحسين تموقع القطاع على صعيد الأسواق الدولية عبر تطوير العرض وتكييفه مع المتطلبات الخاصة لهذه الأسواق مع التركيز على المنتوجات ذات قيمة مضافة عالية، وذلك في إطار منظومة صناعية تسعى إلى اندماجية القطاع.
- جذب فاعلين جدد ولاسيما على مستوى عالية القطاع، وإبراز وتطوير قاطرات وطنية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المصدرين وأهم الموزعين العالميين.

وعلى هامش هذا الاتفاق الإجمالي، تم التوقيع على خمس اتفاقيات استثمار بقيمة 350 مليون درهم، وذلك بهدف دعم مشاريع 5 مقاولات[29] تنشط في مجالات واعدة (FIT[30], TUT[31])، حيث تلتزم الدولة بالمساهمة في حدود 20% من قيمة الاستثمار في كل مشروع.

***صناعة المواد الغذائية : أداء لا يرقى إلى مستوى مؤهلات القطاع***

بالرغم من احتلالها لمكانة أساسية في النسيج الصناعي الوطني لمساهمتها بنحو 30% في القيمة المضافة الصناعية وبنسبة 23% في مناصب الشغل، وبنسبة 12% في الصادرات الصناعية الإجمالية، تعاني الصناعة الغذائية من مجموعة من الاختلالات التي تكبح مؤهلاتها في تحقيق النمو والأداء المتوخى على الصعيدين الداخلي والخارجي، خصوصا في سياق جغرافي يتميز بمنافسة قوية من بعض دول المنطقة (إسبانيا، وفرنسا، وتركيا، وتونس،...). في هذا الإطار، تسجل هذه الصناعة نسبة للقيمة المضافة[32] لا تتجاوز 30% خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2012 ومعدل تثمين للمنتجات الفلاحية[33]، لا يفوق 21% وهو معدل ضعيف مقارنة

[29] يتعلق الأمر بمقاولة Paris Texas والتي ستستثمر 100 مليون درهم، Plastima والتي ستستفيد من دعم يقدر ب 16 مليون درهم من أجل استثمار 80 مليون درهم في قطاع النسيج ذو الاستعمال التقني ودعم مقاولة Maroc QualityKnitting ب 10 مليون درهم من أجل استثمار يقدر ب 50 مليون درهم ومقاولة Tintcolor التي تعمل في مجال الحياكة بمشروع استثمار يقدر ب 17 مليون درهم .

[30] نسيج للاستعمال التقني.

[31] إنهاء، صباغة، طباعة.

[32] الحاصل بين القيمة المضافة والانتاج، حسب معطيات البحث الميداني الصناعي.

[33] المعبر عنه بالنسبة المئوية ما بين القيمة المضافة للقطاع والقيمة المضافة الإجمالية للقطاع الفلاحي،

بالمعدلات المسجلة بداية العقد (34%). كما سجلت هذه الصناعة معدل تصدير ناهز 13%[34] سنة 2012 (مقابل 17% في المتوسط بداية العقد 2000) والذي يكشف عن تركز الإنتاج حول السوق الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، تفاقم عجز الميزان التجاري للقطاع خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2013، من 8,3

مليار درهم[35] سنة 2007 إلى 16 مليار درهم سنة 2013. ويعزى هذا التفاقم أساسا إلى أهمية الواردات من المواد الدهنية، وكذا من السكر. في حين تظل صادرات هذه الصناعة مركزة على ستة منتوجات والتي شكلت حصة متوسطة تقدر ب62% من صادرات القطاع خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2013، نذكر منها بالخصوص الخضر المعلبة (22,2%)، والأجبان (14%). كما تبقى هذه الصادرات جد مركزة على السوق الأوروبية، والتي استوعبت في المتوسط 49% من صادرات القطاع مقابل 24% بالنسبة لإفريقيا، و14%بالنسبة لآسيا، و12% بالنسبة لأمريكا.

وتحول مجموعة من العوائق دون استغلال المؤهلات الكبيرة الي يزخر بها القطاع في تحقيق النمو المنشود، نذكر منها، خصوصا، ضعف الاستثمارات، والتأخر التكنولوجي، وضعف تأهيل الموارد البشرية، وضعف انتاجية العمل، والقصور على مستوى الجودة والبحث والابتكار، وكذا الاختلالات التنظيمية والمتعلقة بالجانب التدبيري للمقاولات. هذا، بالإضافة إلى إشكالية التمويل نظرا لهيمنة المقاولة الصغرى والمتوسطة والتي تمثل حوالي 95% من مقاولات القطاع، والتكلفة المرتفعة للنقل، وللتعبئة والتغليف ...

وبالرغم مما سبق، تحظى الصناعة الغذائية بإمكانيات نمو هامة بالنظر لعدة جوانب. فإشكالية تموين الوحدات التحويلية بالمواد الأولية الفلاحية، والتي شكلت إلى عهد قريب إحدى الهشاشات البنيوية لهذه الصناعة، هي في طور تجاوزها نتيجة التقدم الملحوظ في انجاز مخطط المغرب الأخضر. كما يفتح التزايد الهام الذي يشهده الاستهلاك العالمي للفواكه والخضراوات المصنعة، آفاقا واعدة بالنسبة للصناعة الغذائية المغربية، خصوصا، من خلال استخدام أحسن للامتيازات التي تقرها مختلف اتفاقيات التبادل الحر والموقعة مع مجموعة من الدول الشريكة.

وفي نفس السياق، يشكل الانفتاح على السوق الإفريقية[36] أحد أهم الفرص لتنويع أسواق التصدير. كما توفر السوق المحلية فرصا حقيقية نتيجة لتزايد ساكنة الحواضر المغربية، وللتغير الملحوظ في عاداتها الغذائية موازاة مع تحسن مستواها المعيشي.

بالنظر للمؤهلات التي يزخر بها القطاع، أصبح من الضروري الإسراع في ارساء التدابير الرامية إلى تحسين تثمين المنتجات الفلاحية والزيادة في تنويع الأسواق والمنتجات. ويتعلق الأمر، بتسريع إنجاز الأقطاب الزراعية، والاستغلال الأمثل للمزايا التنافسية للمغرب، وتكييف سياسة الدعم لصالح تطوير المنصات اللوجستيكية للتصدير، وتعزيز الاستثمار في البحث والابتكار...

### 2.3.1.2. نحو تسريع وتيرة التنمية الصناعية

أطلقت الحكومة في أبريل 2014 المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية للفترة 2014-2020، مستفيدة في ذلك من إنجازات ومكتسبات مخطط إقلاع. ويرمي هذا البرنامج إلى إعطاء دفعة جديدة للقطاع الصناعي برمته مع الحفاظ على الأهداف المسطرة لتطوير المهن العالمية للمغرب، وكذا إدماج القطاعات التقليدية الأخرى للنسيج الصناعي. ويضم المخطط الجديد مجموعة من التدابير والإجراءات، تهم أساسا تطوير مفهوم النظم الصناعية المرتكزة على الفاعلين الرئيسيين، وكذا الموازنة الصناعية الهادفة إلى مضاعفة الاستثمار والتدرج في سلسلة القيمة للقطاعات، وتحسين ميزان الأداءات من خلال تشجيع اقتناء منتجات وخدمات النسيج الصناعي المحلي. ويرمي هذا المخطط أيضا إلى تعزيز مواكبة القطاع غير المنظم في مسار انتقاله إلى القطاع المنظم عبر وضع آلية متكاملة لإدماج المقاولة الصغيرة جدا تتضمن خلق إطار للمقاول الذاتي، ومنظومة ضريبية ملائمة بالإضافة إلى التغطية الصحية والمواكبة والتمويل. وعلاوة على ذلك، يشكل كل من تأهيل الموارد

[34] النسبة بين الصادرات وقيمة الإنتاج حسب معطيات البحث الميداني الصناعي.
[35] بمتوسط سنوي قدره نحو 13,2 مليار درهم خلال الفترة 2007-2013.
[36] يقدر البنك الدولي إمكانات الطلب الإفريقي لمنتجات الصناعة الغذائية ب 1.000مليار درهم في أفق 2030.

البشرية وتحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة محاور ذات أولوية لمواجهة تحدي التوفيق بين الكفاءات والاحتياجات الحقيقية للشركات وانبثاق مقاولات صغيرة ومتوسطة مبتكرة وتنافسية.

وبالنسبة لآليات الدعم، تم تخصيص صندوق للاستثمار الصناعي بغلاف مالي يقدرا بحوالي 20 مليار درهم في أفق 2020 بغية النهوض بالقطاع الصناعي وتحديثه وتوسيع الطاقة الإنتاجية المحلية. وبالموازاة مع إنشاء صندوق الدعم، تمت أجرأة 6 تدابير لتعزيز التطوير الصناعي من خلال تعبئة 1.000 هكتار من العقار العمومي المخصص للكراء، وضمان التزام القطاع البنكي بدعم الصناعة، وإصلاح كل من منظومة الضمان العمومي للمقاولات الصغرى والمتوسطة وميثاق الاستثمار وكذا تجميع آليات الدعم والتشجيع.

### 3.3.1.2. حتمية رفع التحديات الكبرى لاندماج أمثل في سلاسل القيمة العالمية

رغم التقدم المشجع الذي شهده القطاع، لازالت هناك تحديات كبرى يجب رفعها للانتقال إلى مصاف الدول المتميزة بالإقلاع الصناعي. ويبرز محتوى الصادرات الصناعية لنسبة كبيرة من الواردات، خاصة في إطار الاستيراد بدون أداء وإعادة التصدير بعد التحويل، أهمية التحديات التي من الضروري مواجهتها، وكذا المؤهلات الواجب استغلالها. وتكمن هذه التحديات أساسا في ضرورة تعزيز تكامل الصناعات المحلية وإقامة سلسلة قيمة متنوعة وأكثر تنافسية عن طريق التموقع على مستوى الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ضمن سلسلة القيمة العالمية. وبالفعل، لا تزال الصناعة المغربية مرتكزة بشكل كبير على الجزء التقليدي من سلسلة القيمة العالمية مع وجود عدد محدود من قطاعات التخصص على الرغم من التقدم التدريجي المحقق من طرف المهن العالمية للمغرب (السيارات وصناعة الطيران).

ويشكل، في هذا الصدد، كل من تعزيز أداء تنافسية العرض اللوجيستيكي وتوفير عمالة ذات مؤهلات عالية في إطار مقاربة تشاركية بين القطاعين العام والخاص، الشروط الأساسية لتلبية متطلبات توسيع سلاسل القيمة واستقطاب الاستثمارات الصناعية. وعلاوة على ذلك، يمثل تنويع أسواق التصدير تحديا يستوجب رفعه لتفادي المخاطر المترتبة عن الارتباط بعدد محدود من الأسواق (تستحوذ السوق الأوروبية، وخاصة فرنسا وإسبانيا، على 95% من صادرات قطاع السيارات، و90% بالنسبة للصناعات الغذائية والنسيج، و80% فيما يخص قطاع صناعة الطيران ...).

ويتطلب، كذلك، نجاح هذا التحول الصناعي المرتكز حول مفهوم النظم الصناعية المتكاملة، التقائية أفضل لمختلف السياسات القطاعية المعنية، ومزيدا من التنسيق بين الفاعلين بالقطاعين العام والخاص وكذا رصد مستمر ومتابعة وتقييم منتظم بهدف إجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى ضمان توزيع أكثر فعالية للموارد العمومية المعبئة في إطار هذه الدينامية الصناعية الجديدة.

### 4.1.2. تسريع إعادة التموقع الاستراتيجي لقطاع الفوسفاط ومشتقاته

في سياق التغيرات الهيكلية التي يشهدها المحيط الدولي، شرعت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط في مرحلة تسريع وتيرة انجاز استراتيجيتها المهيكلة 2010-2020 بغلاف استثماري يقدر ب 188 مليار درهم في أفق 2025. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز ريادة المجموعة لتصل إلى حصة 40% من السوق العالمية للأسمدة مقابل 21% حاليا والذي يندرج في إطار الخيار الاستراتيجي لتثمين الفوسفاط الخام حيث تعززت حصة مشتقات الفوسفاط من إجمالي صادرات المكتب الشريف للفوسفاط لتصل إلى 76% سنة 2013 (مقابل أقل من 65% سنة 1998). كما يهدف هذا التموقع الاستراتيجي إلى الاستفادة من النمو المضطرد للطلب العالمي (3% سنويا في أفق 2020)، مدفوعا بشكل رئيسي من قبل القوى الناشئة مع بروز آفاق واعدة على مستوى القارة الأفريقية.

ويؤكد تموقع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بهذه القارة التي تتوفر على إمكانات هائلة غير مستغلة، الزيادة المهمة من الصادرات المغربية من الأسمدة التي سجلت ارتفاعا قياسيا من 50.000 طن سنة 2006 إلى ما يزيد على 400.000 طن سنة 2013. وقد تم تعزيز هذا التوجه الأفريقي في الآونة الأخيرة من خلال إطلاق شراكة استراتيجية بين المغرب والغابون بمناسبة الزيارة الملكية لأفريقيا في فبراير-مارس 2014، على أساس التكامل بين الموارد الطبيعية للمغرب (الفوسفاط) وللغابون (الغاز) لإنتاج 2 مليون طن من الأسمدة الفوسفاطية وذلك بهدف مواكبة الثورة الخضراء لإفريقيا من خلال منتجات تتكيف مع التربة وخصوصيات المنتوجات المحلية الأفريقية.

ولتعزيز موقعها الريادي في السوق العالمية للفوسفاط ومشتقاته، تواصل مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط تفعيل برنامجها الاستثماري الذي يندرج في إطار رؤية استراتيجية متكاملة تتمحور هذه الرِؤية أساسا حول:

- دعم استراتيجية تثمين الفوسفاط من خلال استثمارات ضخمة، على مستوى موقعي الجرف الأصفر وآسفي. ويهدف المجمع الكيميائي للجرف الأصفر من خلال تعبئة 40 مليار درهم إلى إنجاز مجموعة من المصانع المندمجة للأسمدة[37]، ووحدة لتحلية مياه البحر.... من جانبها، يتوخى مشروع محطة آسفي للفوسفاط تعبئة 30 مليار درهم من الاستثمارات على مدى عشر سنوات[38].
- تعزيز قدرات استخراج الفوسفاط بما يناهز20 مليون طن لتصل إلى 50 مليون طن سنويا في أفق 2025، وتطوير التخصيب من خلال إنشاء أربع مغاسل مجهزة بالتكنولوجيا العالية[39] بطاقة إجمالية تصل إلى 44 مليون.
- تعزيز الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للنقل لدعم سياسة خفض التكاليف من خلال الشروع في استغلال خط الانابيب خريبكة الجرف الأصفر (235 كلم) انطلاقا من سنة 2014. ومن ضمن المشاريع المهيكلة في هذا المجال، تجدر الإشارة إلى مشروع توسعة ميناء الجرف الأصفر (3,3 مليار درهم) وانشاء ميناء جديد للفوسفاط بآسفي (3 مليار درهم) بقدرة استغلال من المرتقب أن تناهز14 مليون طن سنويا .
- تعزيز السياسة التجارية للمجموعة من خلال إبرام سلسلة من اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع شركات عالمية رائدة. في هذا السياق وتماشيا مع الإنجازات السابقة (اتفاقيات مع كل من يارا انترناسيونال، وتوروس تاريم، وشراء حصص مجموعة بانج ...)، عقدت المجموعة برسم سنة 2014 مجموعة من الاتفاقيات تهم شراء مساهمة مباشرة في المجموعة البرازيلية Heringer[40] وعقد طويل الأمد لتزويد المجموعة بمنتجات الفوسفاط. كما تم ابرام اتفاق استراتيجي بين مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط والشركة العالمية الرائدة في مجال الأسمدة "PotashCorp" تهدف،من جهة، إلى توفير الأسمدة الفوسفاطية لتمكينها من تلبية حاجيات زبنائها بالولايات المتحدة وكندا، ومن جهة أخرى، لتزويد مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بالأمونياك من أجل تلبية طلبها المتزايد في هذا المجال، ولاسيما بالنسبة لوحداتها الجديدة لإنتاج الأسمدة.

### 5.1.2. إلزامية إنعاش قطاع العقار وضرورة رفع التحديات الكبرى

بعد مرحلة الانتعاش ، انخرط قطاع السكن خلال السنوات الأخيرة، في مرحلة تباطؤ كما يشهد على ذلك التطور البنيوي لأهم مقاييس أدائه. وبالفعل، وبعد النمو القوي المسجل ما بين سنتي 2003 و2008 بمعدل نمو متوسط ناهز 8,6%، سجلت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية تباطؤا ملحوظا في حدود 3,1% في المتوسط ما بين سنتي 2009 و2012 لتستقر في نسبة 1,4% سنة 2013. كما بلغت مساهمة هذا القطاع في النمو ذروتها بنسبة 0,7% سنة 2007 لتنخفض إلى 0,1% سنة 2013. ونظرا لدوره الرئيسي في خلق مناصب الشغل، وفر قطاع البناء والأشغال العمومية 47.432 فرصة عمل بين سنتي 2003 و2011 قبل أن يسجل فقدان 20.937 منصب عمل سنة 2012 و49.827 منصب سنة 2013. ويتجلى هذا التباطؤ في قطاع البناء أيضا في مبيعات الإسمنت التي تراجعت وتيرة نموها من متوسط بلغ 8,8% خلال الفترة 2003-2008 إلى 4,8% بين سنتي 2009 و2011. إلا أن التراجع الذي سجلته مبيعات الإسمنت يبقى أكثر حدة سنتي 2012 و2013، حيث عادلت على التوالي 1,6% و6,3%. كما شهد معدل نمو القروض العقارية انخفاضا

[37] في هذا الإطار، تم الشروع منذ أبريل 2013 في استغلال خطين جديدين لتحبيب الأسمدة بطاقة إنتاجية تصل إلى 850.000 طن سنويا، وكذا برمجة أربع مصانع مندمجة لإنتاج الأسمدة حيث تم الشروع في استغلال اثنين منها سنة 2014.

[38] يهم هذا المشروع إنشاء خمسة وحدات لإنتاج حامض الكبريت (بمعدل 1,4 مليون طن للوحدة)، ووحدة حرارية بسعة 350 ميكاواط، وخمس وحدات لإنتاج الحامض الفوسفوري (450.000 طن للوحدة)، ومجموعة من الوحدات لإنتاج الأسمدة (الفوسفاط ثنائي الأمونيوم، والفوسفاط ثلاثي الأمونيوم والآزوط-الفوسفور- البوتاسيوم)، ومنشأة لتحلية ماء البحر..

[39] شرعت المجموعة منذ 2012 في استغلال مغسلة مراح-الحرش التي تعد أكبر مغسلة على الصعيد العالمي باستثمار إجمالي بلغ 2,5 مليار درهم بطاقة معالجة تصل إلى 7,2 مليون طن.

[40] تعتبر هذه الشركة المتواجدة في السوق منذ أزيد من 46 سنة رائدا مهما على مستوى السوق البرازيلية في ميدان انتاج، وتسويق، وتوزيع الأسمدة.

ملحوظا من 14,9% سنة 2008 إلى 6,3% سنة 2013 بالنسبة للقروض السكنية، ومن 58,5% إلى 0,6% بالنسبة للقروض الممنوحة للمنعشين العقاريين خلال نفس الفترة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الظرفية الصعبة التي يعرفها القطاع العقاري حاليا، واصلت السلطات العمومية مجهوداتها في تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة السكنية. وفي هذا الإطار، سجل العجز السكني منحى تنازليا منتقلا من 840.000 وحدة سنة 2011 إلى 746.000 وحدة سنة 2012، قبل أن يستقر في حدود 650.000 وحدة سنة 2013. وبجانب السكن الاجتماعي الذي واصل ديناميته، فقد مكنت العمليات التي باشرتها الدولة بشأن محاربة السكن الغير قانوني من تحسين ظروف العيش لما يناهز مليون أسرة في الفترة الممتدة ما بين 2002 ويونيو 2014. وفيما يتعلق بمكافحة الأحياء الصفيحية، فقد تم الاعلان عن 51 مدينة بدون صفيح من أصل 85 مدينة ودائرة حضرية مشمولة ببرنامج "مدن بدون صفيح".

ويبقى القطاع العقاري، اليوم، مطالبا بالشروع في مرحلة جديدة، تعمل على تقويم الاختلالات التي يعاني منها القطاع، وذلك بغية توفير الظروف الملائمة لانطلاقة فعالة ومرتكزة على أسس متينة. ويبقى من اللازم، كذلك، تعزيز الجهود من أجل تحسين نجاعة التدخل الحكومي في القطاع، من أجل احتواء العراقيل المتبقية وكذا الاستفادة من الفرص المتاحة في تعزيز نمو هذا القطاع الذي يزخر بمؤهلات واعدة. ويتعلق الأمر بأهم المحاور الاستراتيجية التالية :

***توطين السياسة السكنية***: لضمان استهداف فعال واستخدام أمثل للموارد العمومية، تقتضي مراعاة الخصوصيات الجهوية والأولويات الناتجة عنها تنويع المقاربات المعتمدة في المجال السكني، وذلك بغية إيجاد حلول مناسبة لمختلف التحديات الخاصة بكل جهة على حدة، مما يضمن تلبية أفضل للاحتياجات المتباينة من السكن. وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي الرقي بالسياسة السكنية إلى المستوى الجهوي، لا محالة، إرساء انسجام قوي بين كل السياسات العمومية المعنية (السكن والتعمير، والتنقل، والتنمية الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية ...) في إطار لتهيئة عمرانية وتنمية مستدامة لكل جهات التراب الوطني. ويمثل، في الواقع، اعتماد سياسة المدينة كمقاربة جديدة والتفعيل المرتقب للجهوية الموسعة، شروطا أساسية لتنفيذ وإنجاح هذا النهج. ويستلزم وضع سياسة سكنية جهوية إعادة توزيع المسؤوليات في اتجاه تعزيز دور وصلاحيات السلطات المحلية ، وكذا تطوير الدور المنوط بالدولة.

***انطلاقة ناجحة للسكن الموجه للطبقات المتوسطة*** : يشكل هذا النوع من السكن مصدرا هاما لنمو القطاع العقاري بالنظر للمؤهلات المتينة التي يحظى بها، نذكر منها الطلب المتزايد على السكن المتوسط (يقدر بنحو 20.000 وحدة سنويا[41])، والقدرة المالية النسبية على تسديد القروض العقارية للأسر ، وكذا توفر منظومة تحفيزية والتي بدأت تلقى إقبالا لدى المنعشين العقاريين، خاصة بعد التعديلات التي أدخلت عليها بموجب قانون المالية 2014[42]. وإلى جانب المجهودات المبذولة من طرف مجموعة العمران، يشكل إبرام الإتفاق الإطار بين الدولة والفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين لبناء 20.000 وحدة سكنية موجهة للطبقة المتوسطة، في أفق 2016[43]، فرصة ثمينة لتعزيز نمو القطاع العقاري. غير أن نجاح هذا البرنامج يظل رهينا بحسن استهداف المناطق التي تعرف طلبا متزايدا على هذا النوع من السكن وكذا الانخراط الفعلي للمؤسسات البنكية لتلبية الحاجيات الهامة من التمويل.

***تحسين الإطار القانوني والتنظيمي***: تكمن احدى أهم العوائق الرئيسية للاستثمار في البناء ، خصوصا الأجنبي منه، في مناخ الأعمال. فعلى الرغم من المجهودات المبذولة في تخطي الصعوبات المتعلقة بهذا الجانب، خصوصا، اعتماد مرسوم تنظيم البناء سنة 2013، الا أنه يبقى من الضروري بذل المزيد من المجهود لتسهيل تسيير الأعمال و المشاريع في هذا القطاع. و يتعلق الأمر، خصوصا، بالتسريع في التنفيذ الفعلي للتوجيهات التي جاء بها هذا المرسوم لاسيما رفع العراقيل المسطرية للحصول على التراخيص اللازمة للشروع في البناء. وكما

---

[41] حسب تقديرات وزارة السكنى وسياسة المدينة.

[42] تم ادخال تدابير تحفيزية تهم سكن الطبقة المتوسطة بموجب قانون المالية لعام 2013، والتي تهدف إلى إعفاء المقتنيين من رسوم التسجيل والتنبر ومن رسوم التسجيل في المحافظة العقارية. ولجعل هذا النظام التحفيزي أكثر استقطابا للمنعشين العقاريين، فقد عزز قانون المالية لسنة 2014 من الامتيازات الموجهة لهم، خصوصا، الرفع من سعر البيع للمتر المربع الواحد من 6.000 درهم إلى 7.200 درهم مع احتساب الضريبة، وكذا الرفع من المساحة المبنية إلى ما بين 80 و150 مترا بدلا من 80 إلى 120 متر مربع سابقا. ومقابل هذا، يلتزم المنعشون العقاريون ببناء 150 وحدة على الأقل خلال مدة أقصاها 5 سنوات.

[43] يضاف هذا الحجم إلى الإنتاج الذي شرعت مجموعة العمران في انجازه والذي يعادل 4.468 وحدة في أفق 2015. وبالمثل، فقد سبق للمنعشين العقاريين الصغار التوقيع على اتفاقيات مع الوزارة الوصية، يلتزمون بموجبها انجاز ما مجموعه 5.847 وحدة.

أن إكمال مختلف الإصلاحات الجارية من شأنه أن يوفر كذلك مناخا مناسبا للاستثمار، نذكر منها على وجه الخصوص، مدونة التعمير، ومدونة البناء، وتحسين الإطار القانوني الذي ينظم المعاملات العقارية، والإسراع بتعديل القانون المؤطر للبيع في طور الانجاز ...

***التخطيط الحضري لتنمية منسجمة وشاملة للمدينة*** : بالنظر للنقائص التي تطبع التخطيط الحضري، يبقى الجيل الجديد من السياسات العمومية، والذي يهم "سياسة المدينة" المعتمدة سنة 2012[44]، مطالبا بلعب دور رائد في الرقي بمدننا إلى فضاءات حضرية متكاملة ومنسجمة تكون في خدمة قاطنيها، وقادرة على محاربة الإقصاء الاجتماعي. غير أن نجاح هذه السياسة الجديدة يبقى رهينا بتعريف أدق لمضمونها ومداها. وكما يشكل ضمان تنسيق أمثل بين مختلف الأطراف المتدخلة المحلية والمركزية عاملا محددا لنجاحها. وبالمثل، فإن من شأن تعزيز المنهجية الناشئة والمتعلقة بتنفيذ مشاريع حضرية كبرى[45] في المراكز الحضرية، أن تعطي دفعة قوية لتنمية وازدهار المدن. ويمكن لهذه المشاريع أن تلعب دورا محوريا في بناء الاستراتيجيات لتنمية المدن من خلال انخراطها في هذه المشاريع الهيكلية.

***نحو التأسيس لممارسة التتبع والتقييم للدعم العمومي لفائدة قطاع السكنى*** : في الواقع، ينبغي أن يكون القيام بالتقييم القبلي، والتقييم في طور الانجاز، وكذا التقييم البعدي لمختلف أشكال الدعم العمومي للسكن، من بين أهم أولويات السياسة العمومية في قطاع السكن. فبعدما تمت تعبئة الرافعتين الجبائية والعقارية بشكل متميز خلال العقد الأخير، أضحى لزاما القيام بتقييم لتكلفتهما ومدى نجاعتهما. وعليه و في إطار التوجيهات الأخيرة للمناظرة الوطنية للجبايات، يبقى من اللازم تقييم الإعفاءات الممنوحة لقطاع العقار(المستفيد الأول من النفقات الضريبية) من خلال تحليل معمق لتناسقها وفعاليتها ونجاعتها فضلا عن اثارها الحقيقية على دينامية القطاع وتأثيراتها الغير مباشرة على الاقتصاد الوطني.

## 2.2. تعزيز أداء قطاع الخدمات وتقوية قطاعات الدعم

شهد الاقتصاد الوطني تحولا هيكليا بفضل الإصلاحات القطاعية التي تبناها المغرب، حيث أصبح القطاع الثالث يستأثر بحوالي 55,6% من إجمالي القيمة المضافة مرتقيا بذلك بحوالي 2,8 نقطة مقارنة بعقد الثمانينات. ومن شأن الاستراتيجيات المدرجة خلال السنوات الأخيرة، والتي تهم قطاعات الخدمات والدعم، تعزيز دورها المركزي في خلق الثروة وتوفير فرص الشغل، ودعم مسلسل التحول الهيكلي للمنظومة الإنتاجية، وذلك بمزيد من التكامل بين هذين الشقين الهامين من الاقتصاد الوطني.

### 1.2.2. دينامية مؤكدة للقطاع السياحي مع وجود هوامش مهمة للاستغلال

بعد تسجيل ارتفاع مهم في عدد السياح خلال سنة 2013 بلغ 7,2% متجاوزا عتبة 10 مليون سائح، افتتح النشاط السياحي الوطني سنة 2014 بمنحى تصاعدي، وذلك في ظل مناخ دولي مطبوع بانتعاش السياحة على المستوى الدولي، إذ من المتوقع أن ترتفع تدفقات السياح الدوليين بنسبة 4%[46] سنة 2014 لتصل إلى 1,1 مليار سائح. فقد بلغ إجمالي السياح الذين زاروا المغرب ما يناهز 7,4 مليون خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2014، بنسبة نمو تقدر بحوالي 4,7% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية (+5,5% بالنسبة للسياح الأجانب و+4% بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج). أما بخصوص البلدان الرئيسية المصدرة للسياح، ويتعلق الأمر بفرنسا (35%) وإسبانيا (20%)، فقد سجلت معدلات النمو على التوالي نسب 5% و4%. من جهتهما أكد السوقان البريطاني والإيطالي تموقعهما كأهم الأسواق دينامية، بمعدلات نمو تقدر على التوالي بنسبة 17% و10%.

وبالمقارنة مع الوجهات المنافسة، سجل المغرب أعلى معدل لنمو التدفقات السياحية على امتداد الأربعة أشهر الأولى من السنة الجارية (+9,8%) أمام إسبانيا (+9,2%). كما ارتفع عدد السياح الوافدين على كل من تركيا وتونس وقبرص المستقطبين بنسب بلغت على التوالي 5,5% و5,3% و1,4%، في حين تراجع عدد السياح الوافدين على مصر بحوالي 22,2%.

---

[44] حتى الآن، تم تحديد 55 مشروع مدينة منهم 32 مشروعا هي موضوع اتفاقيات بكلفة إجمالية 30,1 مليار درهم. من بين هذه المشاريع 32، 18 اتفاقية تم التوقيع عليها أو في طور التوقيع مع الشركاء بمبلغ يعادل 21,4 مليار درهم، في حين أن المشاريع 23 الأخرى هي قيد الدراسة.

[45] تم إعطاء الانطلاقة لعدة مشاريع مهيكلة، على سبيل المثال، مشروع الرباط مدينة الأنوار (ما مجموعه 18 مليار درهم من الاستثمارات)، ومشروع طنجة الكبرى (استثمار 7,66 مليار درهم)، ومشروع الدار البيضاء الكبرى (استثمار 6 مليارات درهم)، وبرنامج التنمية المندمجة لمدينة تطوان (استثمار 4,5 مليار درهم).

[46] " السفر والسياحة، التأثير الاقتصادي، العالم ". المجلس العالمي للسياحة والسفر، 2014.

***الاستراتيجية السياحية الوطنية : تسجيل تقدم مهم مع وجود بعض العقبات***

يواصل المغرب تنفيذ استراتيجيته الخاصة بتنمية القطاع السياحي. حيث أكد هذا القطاع صموده في وجه الصدمات الخارجية المتعلقة أساسا بالتوترات الإقليمية وكذا بالإكراهات التي تفرضها الإجراءات التقشفية المتخذة من طرف البلدان الرئيسية المصدرة للسياح.

فعلى مستوى الاستثمارات، وبعد استقطاب 18 مليارا من الاستثمارات السياحية خلال سنة 2013، تمكن المغرب من جلب ما يعادل 14,2 مليار درهم خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2014[47]. وعلى صعيد آخر، سيستفيد القطاع السياحي المغربي من المشاريع المهيكلة الكبرى التي يشرف عليها الصندوق الاستثماري "وصال رأسمال"، حيث وجه هذا الأخير استثماراته الأولى نحو الأقطاب الحضرية الكبرى. وبرأسمال يفوق 1,3 مليار درهم، من المنتظر أن تعبئ شركة "وصال الدار البيضاء الميناء" غلافا ماليا إجماليا قدره 6 ملايير درهم. من جهتها، تتوفر شركة "وصال أبي رقراق" على رأسمال يبلغ 1,6 مليار درهم، حيث ستعمل على تعبئة مبلغ إجمالي يناهز 9 ملايير درهم. أما بخصوص شركة "وصال طنجة مارينا"، فقد تم رصد رأسمال يقدر بحوالي 518 مليون درهم.

ورغم هذا التقدم المحرز، يبقى من الضروري الاستغلال الأمثل لآليات دعم المشاريع السياحية (منح الاستثمار والإعفاءات الضريبية وتعبئة العقار العمومي) بغرض تحسين البنية التحتية السياحية للجهات الصاعدة وكذا السهر على تنمية سياحية متوازنة جغرافيا.

وفيما يتعلق بالحكامة، تم توقيع خمسة عشر عقد برنامج مع الجهات وذلك في إطار التوافق بين السلطات السياحية والفاعلين المحليين. ومن المنتظر توقيع العقد الخاص بالقطب السياحي للرباط خلال سنة 2014. في حين لم يتم بعد إحداث المجلس الوطني للسياحة ووكالات التنمية السياحية النور، لدعم الحكامة الجيدة بالنسبة "لرؤية 2020".

أما فيما يرتبط بالمجهودات المبذولة في مجال الترويج للوجهات السياحية، واصل المكتب الوطني المغربي للسياحة، خلال سنة 2013، حملات التواصل، حيث شارك في 66 معرضا وتظاهرة سياحية بالبلدان الرئيسية المصدرة للسياح، مع استكشاف أسواق جديدة خاصة الهند وإفريقيا جنوب الصحراء. وستمكن مداخيل ضريبة إنعاش السياحة من تعزيز الجهود المبذولة لتحسين جاذبية المغرب خاصة مشروع تطوير "علامة المغرب" الهادف إلى الترويج الموحد لصورة المغرب على الصعيد الدولي.

وعلى صعيد آخر، تم اتخاذ العديد من التدابير الهادفة لتعزيز الربط الجوي، حيث وقع المكتب الوطني المغربي للسياحة، في يونيو 2014، اتفاقية شراكة مع Transavia (التابعة لشركة Air France-KLM)، تقوم بموجبها هذه الأخيرة بالمساهمة في تطوير الوجهة المغربية من خلال تعزيز الخطوط الجوية المباشرة في اتجاه المغرب. وموازاة مع تطوير الربط الجوي مع الأسواق الصاعدة المصدرة للسياح (البرازيل، وجزر الكناري...)، عملت الخطوط الملكية المغربية، خلال سنة 2014، على افتتاح العديد من الخطوط الجوية الداخلية. وتجدر الإشارة إلى ضرورة مضاعفة الجهود من أجل سد الخصاص المسجل في خطوط الربط الجوي تماشيا مع أهداف رؤية 2020، حيث يتراوح هذا الخصاص بين 1032 و1079 رحلة أسبوعية (سوس-الصحراء الاطلسية/الجنوب الأطلسي الكبير (30,8%)، كاب-الشمال (17,5%)، المغرب-الأوسط (15,7%)، الأطلس والسفوح (15,5%)، مراكش-الأطلسي (14%).

وتجدر الإشارة إلى تواصل تعزيز موقع السياحة الداخلية وكذا تأكيد دورها كرافعة مهمة لضمان نمو متوازن للنشاط السياحي بالمغرب، إذ تشكل ثلث عدد السياح وربع ليالي المبيت المسجلة بالمملكة. ولذلك وجب مضاعفة الجهود لتسريع تطويرها.

وفي هذا الإطار، توجد مجموعة من السبل الواعدة التي يمكن اتباعها لتعزيز التنمية السياحية في شقها الداخلي أهمها وضع آلية للدعم المالي لتحفيز السياح الداخليين على السفر (نظام شيكات الأسفار) وتوسيع برنامج "العطلة للجميع" الموجه للأطفال، ليشمل الشباب، إضافة إلى تكثيف الحملات التواصلية التي تروج للعروض الموجهة للمقيمين تحت شعار "كنوز بلادي". موازاة مع ذلك، يتعين تطوير قطاع الإقامات الفندقية التي توفر ظروف إقامة ملائمة للعائلات.

[47] حصيلة الفصل الأول للشركة الوطنية للهندسة السياحية (ش.و.ه.س).

كما يتطلب النهوض بالسياحة الداخلية تشجيع التظاهرات، ووضع نظام معلوماتي يمكن من تتبع وتحليل سلوك السياح الداخليين، وكذا الحرص على التوازن في توزيع المشاريع التي تندرج في إطار مخطط "بلادي" وزيادة طاقتها الاستيعابية، إضافة إلى إحداث عدد كاف من الخطوط الجوية الداخلية من أجل ربط شمال المغرب بوسطه وجنوبه، مع مراعاة الاختلاف في الجدول الزمني للعطل المدرسية المخصص لكل جهة، وذلك بغرض ضمان تدبير أمثل للطاقة الاستيعابية للفنادق خلال فترات الذروة.

### 2.2.2. ضرورة إعادة تموقع قطاع ترحيل الخدمات "الأوفشورينغ" واستغلال فرص نموه

استفاد المغرب من التطور الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية قطاع الأوفشورينغ باعتماده، منذ سنة 2007، سياسة إرادية "عرض المغرب للأوفشورينغ" والتي تم تأكيدها في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي سنة 2009. وقد مكنت هذه السياسة من خلق دينامية في القطاع وتعزيز قدرته التنافسية.

#### *مؤهلات واعدة لقطاع الأوفشورينغ على الصعيد الدولي*

يعرف قطاع الأوفشورينغ دينامية كبيرة على الصعيد الدولي، حيث يقدر رقم معاملاته، من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بحوالي 252 مليار دولار سنة 2010 من بينها 93,1 مليار دولار بالنسبة لخدمات تكنولوجيا المعلومات المنقولة ITO و58 مليار دولار بالنسبة لخدمات المعاملات المنقولة BPO. وتتوقع شركة البيانات الدولية (IDC)، نموا إيجابيا لهذا الأخير على الصعيد الدولي بمعدل نمو سنوي متوسط نسبته 5,7% بين 2013 و2017 ليصل إلى 209,4 مليار دولار سنة 2017. بالإضافة إلى ذلك، سيساهم انفتاح الشركات على خدمات المعرفة المنقولة KPO المتعلقة بالخدمات الأفقية والتي تغطي جميع القطاعات في تعزيز الطلب العالمي على هذه الأنشطة خلال السنوات المقبلة[48].

#### *حصيلة إيجابية لعرض المغرب تبقى دون مستوى الأهداف المسطرة*

منذ تفعيل عرض المغرب، شهد قطاع الأوفشورينغ دينامية قوية، حيث بلغ عدد مناصب الشغل 57.000 سنة 2012 (+11% سنويا منذ 2009) ، بفارق 43%عن الهدف المسطر في أفق 2015 (100.000 منصب شغل). كما بلغت عائدات صادرات القطاع 7,2 مليار درهم سنة 2013 (+10,1% سنويا مقارنة مع 2009 مع تسجيل تراجع بلغ 2,2% خلال سنة 2013)، أي ما يعادل 36% من الهدف الذي حددته الاستراتيجية لسنة 2015.

ويعزى تراجع عائدات الصادرات سنة 2013 إلى تراجع أداء مراكز الاتصال وخدمات المعاملات المنقولة المناولة[49] BPOO وخدمات تكنولوجيا المعلومات المنقولة ITO على التوالي بنسبة 6% و3% على عكس خدمات المعاملات المنقولة التي تملكها الشركة الأم[50] BPO captif (+19%). وحسب الشركاء الاقتصاديين، انخفضت العائدات الصادرة من الاتحاد الأوروبي (90% من إجمالي العائدات) بنسبة 3,4%. ارتباطا بهذه الوجهة، تشكل فرنسا 72% من إجمالي عائدات الأوفشورينغ، تليها بلجيكا بنحو 3,5%. وتشكل أمريكا ثاني أكبر سوق بحصة 5% من إجمالي العائدات سنة 2013.

ويهدف عرض المغرب إلى تعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع بإنشاء 5 مناطق متخصصة[51]. إلا أن معدل ملء منطقتي "كازاشور" و"رابا تيكنوبوليس" لم يتجاوز 54% و30% برسم سنة 2011.

ويمكن التقييم المرحلي لأداء القطاع من استخلاص التعديلات الأساسية التي يجب إدخالها على عرض المغرب. فمن الناحية الظرفية، عانى قطاع الأوفشورينغ سنة 2013، من الآثار السلبية للظرفية الاقتصادية الصعبة لفرنسا، ويرجع ذلك من جهة، إلى انخفاض أنشطة الفاعلين الفرنسيين الثلاث للاتصالات، بعد ولوج شركة فري "Free" سوق الهاتف النقال، ومن جهة أخرى، إلى دمج عدة مشاريع لخدمات تكنولوجيا المعلومات المنقولة ITO ولخدمات المعاملات المنقولة BPO في برنامج واحد، حيث تتميز الهند بتنافسية عالية مقارنة بالمغرب، بالإضافة إلى منافسة الدول المنخفضة التكلفة، لا سيما دول إفريقيا جنوب الصحراء.

---

[48] تتوقع Evalueserve، من بين أهم متعهدي خدمات المعرفة المنقولة KPO بالهند، أن يصل هذا السوق إلى 17 مليار دولار سنة 2014 على الصعيد الدولي، بمعدل نمو سنوي يقدر ب 24%.

[49] يتم تدبير الخدمة المرحلة من قبل شركة لا تملكها الشركة الأم.

[50] تدبر هذه العمليات من قبل إحدى الشركات التابعة للشركة الأم التي تم إنشاؤها في البلد المضيف.

[51] كازاشور ورباتيكنوبوليس وفاس شور وتطوان شور ووجدة شور.

من الناحية الهيكلية، تتركز الأنشطة الوطنية للأوفشورينغ في سوق الاتحاد الأوروبي مع أنه لا يشكل سوى 30% من الطلب العالمي لخدمات الأوفشورينغ. وعلاوة على ذلك، يرتكز نشاط المغرب في هذا القطاع حول الزبون الفرنسي (82% بالنسبة لمراكز الاتصال وخدمات المعاملات المنقولة المناولة BPOO و73% بالنسبة لخدمات تكنولوجيا المعلومات المنقولة)، والذي لا يمثل سوى 4% من السوق العالمي لقطاع الأوفشورينغ. بالمقابل، لا تشكل الأسواق ذات الطلب العالمي القوي لترحيل الخدمات (51,1%)، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، سوى 5% من سوق الأوفشورينغ الوطني. فضلا عن ذلك، لم يستطع بعد عرض الأوفشورينغ رفع حصة نشاط خدمات المعاملات المنقولة التي تملكها الشركة الأم captif BPO (14% من إجمالي عائدات القطاع سنة 2013).

وفيما يتعلق بسوق الشغل، ورغم البرامج التي تم تنفيذها في إطار الاستراتيجية الوطنية للأوفشورينغ، لايزال عرض الموارد البشرية، خاصة المهندسين (8,6[52] لكل 10.000 نسمة) غير كاف لتموقع المغرب في الخدمات ذات القيمة المضافة العالية. بالإضافة إلى ذلك، يشكل ضعف المهارات اللغوية للشباب العاملين في القطاع عائقا لتنويع الأسواق.

وبناء على حصيلة إنجازات عرض قطاع الأوفشورينغ، وبالنظر إلى السياق الدولي المتميز بانتعاش تدريجي للنمو وتحسين الظرفية الاقتصادية في أوروبا، تبقى فرص تطوير القطاع في المغرب واعدة. لذلك، يتعين مراجعة الخطوط الأساسية لعرض المغرب لإعطاء دفعة جديدة لدينامية القطاع، مع مراعاة تطور وتزايد المنافسة التجارية للمنافسين المباشرين. في هذا السياق، يتعين تحسين جاذبية المغرب من خلال إدخال تعديلات على الوضعية القانونية للمنصات الصناعية المندمجة P2I لتلائم وضعية المناطق الحرة، مع بذل المزيد من الجهود لتخفيض تكلفة وجدة شور oujdashore مقارنة مع المنصات الصناعية المندمجة P2I للمدن الكبرى لتشجيع المستثمرين.

كما ينبغي إعادة النظر في خريطة الشركاء لتخفيف التركيز على المناولين الفرنسيين، وبذل جهود للتنويع والتوجه نحو أسواق ناطقة باللغة الإنجليزية والإسبانية والعربية. كما ينبغي التموقع في السوق الأوروبي لخدمات المعرفة المنقولة الفرنكفونية KPO[53]، التي تستلزم إتقان اللغة الفرنسية، والتي يتميز بها المغرب مقارنة مع أهم مراكز الأوفشورينغ الخاصة بخدمات المعرفة المنقولة KPO كالهند والفلبين.

كما ينبغي ضمان ملاءمة التكوين ومتطلبات القطاع من أجل معالجة الاختلالات بين طلب الشركات وعرض الباحثين عن الشغل. وفي هذا السياق، يبقى من الضروري الأخذ بعين الاعتبار دراسة إمكانية الرفع من عدد ساعات برنامج "أكاديمية الاتصال" والمحدد حاليا في 400 ساعة.

كما يشكل التنفيذ الفعال للمخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية 2014-2020 فرصة لاستغلال الآفاق الواعدة للقطاع. وتجدر الإشارة إلى توقيع اتفاقيتين خاصتين بقطاع الأوفشورينغ، تتعلق الأولى بتطوير القطاع بين الدولة والجمعيات الممثلة للقطاع، وتهم الثانية تحسين عرض الاتصالات لصالح قطاع الأوفشورينغ والتي تهدف إلى تخفيض تكاليف الاتصالات الدولية وكذا تكاليف استئجار الروابط الدولية.

### 3.2.2. تعزيز نجاعة الخدمات اللوجستيكية بهدف تحسين تنافسية ونمو الاقتصاد الوطني

حظي قطاع اللوجستيك في المغرب باهتمام خاص بدأ يترجم في الواقع إلى نتائج إيجابية ملموسة. إذ حصل المغرب خلال الفترة 2007-2014، وفق مؤشر أداء الخدمات اللوجستيكية[54]، على الرتبة 62 من بين 166 بلدا، محتلا بذلك المركز الثاني إفريقيا بعد جنوب إفريقيا (المركز 28) والأول بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى تجاوز المغرب من قبل دول منافسة (كإسبانيا في المركز 21 وتركيا في المرتبة 30).

وقد تحقق هذا الإنجاز خصوصا بفضل تحسن جودة البنيات التحتية للنقل (المركز 48)، والتي من المتوقع أن يتواصل تحسنها عقب الآثار المنتظرة للاستراتيجية اللوجستيكية، والتي تندرج في إطار دينامية إنتاجية وتجارية قوية ناتجة عن انخراط المغرب في الاستراتيجيات القطاعية المختلفة، وكذا الاستراتيجية الشاملة لتطوير البنيات التحتية للنقل للفترة 2012-2016. كما ستمكن الاستراتيجية الوطنية للموانئ 2030، والتي تهدف إلى تحقيق

---

[52] تقرير حول البحث العلمي بالمغرب، شتنبر 2007

[53] حسب تقديرات Evalueserve، فإن سوق خدمات المعرفة المنقولة في فرنسا سيتجاوز عتبة المليار أورو سنة 2015-2016 مقابل حوالي 390 مليون أورو سنة 2011.

[54] "إقامة روابط من أجل التنافس لسنة 2014: الخدمات اللوجستيكية للتجارة في الاقتصاد العالمي"، مارس 2014، البنك الدولي.

تنمية منسجمة ومندمجة للموانئ المغربية، من تحسين نجاعة الخدمات اللوجستيكية. ومن المقرر، في إطار هذه الاستراتيجية، أن يتم دمج الموانئ في ستة أقطاب مينائية باستثمار يزيد عن 74 مليار درهم.

كما تحسنت جودة خدمات الموانئ، مما مكن المغرب من الحصول على الرتبة 62 من بين 183 بلدا فيما يخص سهولة وولوجية الشحن[55]. ويعزى هذا التحسن إلى تعزيز البنية التحتية بفضل ميناء طنجة المتوسط. كما عرف قطاع النقل البحري تطورا فيما يخص نقل البضائع عبر الخطوط المنتظمة بفضل تحسين الربط البحري للمغرب، بحيث حصل المغرب، من أصل 159 بلدا، على المركز 19 عوض المركز 77 وفق مؤشر الربط للنقل البحري المنتظم (LSCI)[56].

**نحو تسريع تفعيل الاستراتيجية اللوجستيكية**

من أجل تعزيز دينامية قطاع اللوجستيك، تم وضع استراتيجية لتحسين القدرة التنافسية اللوجستيكية في المغرب، خلال سنة 2010، كما تم التوقيع على عقد برنامج 2010–2015 بين القطاعين العام والخاص. إلا أن تفعيل الاستراتيجية شهد تأخرا حيث لم يتم التوقيع، منذ إبرام عقد برنامج، سوى على عقدين تنفيذيين من أصل عشرة عقود قطاعية وأفقية مرتقبة. ويتعلق الأمر، من جهة، بعقد إنشاء منطقة التوزيع الداخلي والمناولة اللوجستيكية بزناتة، ومن جهة أخرى، بالعقد التنفيذي للنقل الطرقي للبضائع والذي يهدف إلى تقنين القطاع وتحسين مستواه وتحديثه، وذلك من أجل تطوير قدرات فاعلين مندمجين وناجعين في مجال الخدمات اللوجستيكية. كما تأخر التنفيذ الفعلي للاستراتيجية إلى غاية سنة 2012 بعد إحداث الوكالة المغربية لتنمية التنافسية اللوجستيكية. وتعتبر سنة 2014 محطة حاسمة بخصوص تسريع تنفيذ الاستراتيجية، حيث تم التوقيع على سبعة عقود تنفيذية. ويتعلق الأمر بثلاثة عقود تنفيذية للفترة 2014-2020 مرتبطة بتحسين وتعزيز تدفقات السلع، وتشمل:

- عقد تنفيذي يخص تدفقات السلع في مجال التوزيع الداخلي، وذلك بهدف مواكبة نمو التوزيع الحديث وترشيد قنوات التوزيع التقليدي. وترمي خطة العمل المتعلقة بهذا العقد إلى إنشاء شبكة منصات للخدمات اللوجستيكية على مساحة 1.338 هكتار في أفق سنة 2030، وذلك في المناطق الحضرية الكبرى وقرب منصات الحاويات من خلال إنشاء 20 منصة بالقرب من مناطق الاستهلاك، وكذا نقل المستودعات إلى منصات جديدة خارج مراكز المدن للحد من الاكتظاظ.
- عقد تنفيذي خاص بقطاع مواد البناء الذي يتألف من قطاع مهيكل يضم مقاولات كبرى (الإسمنت والصلب) وقطاع موازي يضم عددا كبيرا من المقاولين الصغار (مقاولات الرخام، والطوب والبلاط، والسيراميك). ويهدف هذا العقد إلى تنظيم القطاع وتكريس العمل وفق معايير المنافسة من خلال إحداث شبكة منصات متخصصة في مواد البناء بالقرب من مراكز النمو الحضرية.
- عقد تنفيذي خاص بتحسين تنافسية تدفقات التصدير والاستيراد، وذلك بهدف خفض التكاليف الناتجة عن الخدمات اللوجستيكية المتعلقة بالتبادل التجاري للمغرب والمساهمة في الرفع من تنافسية صادراته.

ويتعلق الأمر كذلك بعقدين خاصين بإحداث شبكة وطنية مندمجة للمنصات اللوجستيكية. فمن جهة، تم التوقيع على اتفاقية إطار خاصة بتعبئة الوعاء العقاري العمومي المتعلق بإحداث شبكة مندمجة للمناطق اللوجستيكية، مما مكن من رفع عرض العقار بجهة الدار البيضاء الكبرى من 190 ألف متر مربع سنة 2009 إلى 600 ألف متر مربع حاليا. ومن جهة أخرى، تم التوقيع على اتفاقية شراكة بخصوص تهيئة وإنجاز الطريق السريع الرابط بين ميناء الدار البيضاء والمنطقة اللوجستيكية لزناتة على مسافة 12 كلم. وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الممتد على 5 كلم من هذه الطريق تم إنجازه بتكلفة بلغت 700 مليون درهم.

وفي نفس السياق، تم التوقيع، خلال ماي 2014، على عقد تنفيذي للفترة 2014- 2020 خاص بالتكوين، من أجل خلق ملاءمة بين عرض وطلب سوق الشغل بالقطاع. حيث تم وضع خطة تكوين تهم عشرين شعبة تندرج في إطار برنامجين يشملان مرحلة ما قبل التوظيف وما بعد التوظيف.

وأخيرا، تم التوقيع على اتفاقية بين الدولة والقطاع الخاص، في ماي 2014، تتعلق بتنظيم وعمل المرصد المغربي للتنافسية اللوجستيكية. وسيسهر المرصد على تتبع وقياس مستوى نجاعة وأداء الخدمات اللوجستيكية.

---

[55] "تقرير تمكين التجارة العالمية"، 2014، المنتدى الاقتصادي العالمي.
[56] "تقرير النقل البحري"، دجنبر 2013، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

### 4.2.2. ضرورة تعزيز قطاع الاتصالات : نحو استكشاف أفضل لمحركات نمو جديدة

على غرار التوجه العالمي لقطاع الاتصالات، والذي يشكل بالمغرب 2,1% من الناتج الداخلي الخام، شهد هذا القطاع تحولين عميقين، الأول مؤسساتي، من خلال إنهاء احتكار الدولة وفتح القطاع للمنافسة، والثاني تكنولوجي، والذي مكن من الانتشار الفعلي والسريع للأنظمة الجديدة للاتصالات. وتعود هذه الطفرة التكنولوجية بالأساس إلى مذكرات التوجيهات العامة المعتمدة منذ سنة 2004، حيث يتم حاليا تفعيل آخر مقتضياتها، والتي تهم الفترة 2014-2018.

***توجيهات جديدة للفترة 2014-2018***

ترتكز التوجيهات الجديدة للقطاع على ثلاثة محاور تتعلق بتوسيع مفهوم الخدمة الشاملة إلى الإنترنيت ذي الصبيب العالي بالاعتماد على التكنولوجيا المتنقلة والألياف البصرية، وتكنولوجيات الأقمار الصناعية، وشبكات الجيل الرابع للاتصالات (4G) المزمع إطلاقها بحلول سنة 2015، وتطوير محتويات موجهة للتسويق من طرف الفاعلين في القطاع. كما يرتقب إطلاق مشروع الألياف البصرية في البنايات الجديدة مع ضرورة اعتماد مشروع قانون جديد خاص بمدونة التعمير وكذا تشجيع تكنولوجيا الويفي الخارجية (WIFIOUTDOOR)[57] لفتح شبكات الويفي الخاصة بالفاعلين الثلاثة لفائدة مشتركيهم في الأنترنت من الجيل الثالث.

***دينامية واضحة لقطاع الاتصالات***

واصل قطاع الاتصالات مساره نحو تعميم الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في قطاع الهاتف النقال والانترنت. وهكذا، ارتفع عدد المشتركين إلى 43,3 مليون مشترك نهاية يونيو 2014 بمعدل استخدام الساكنة للهاتف النقال يناهز 130,5%. ومن جهتها، واصلت حظيرة الأنترنت منحاها التصاعدي بفضل الأنترنت من الجيل الثالث (3G) التي تمثل 88% من حظيرة الأنترنت المقدرة بنحو 7,8 مليون مشترك، أي بمعدل استخدام بلغ 23,5% متم يونيو 2014. في المقابل، بلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت 2,7 مليون مشترك متم يونيو 2014، مسجلا انخفاضا سنويا بنسبة 5,6% (8,04% كمعدل استخدام مقابل 8,9% نهاية سنة 2013). وفي هذا الصدد، ستمكن الجهود التي تبذلها الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات لتقاسم البنية التحتية وتقسيم الحلقة المحلية الرئيسية والثانوية للشبكة السلكية للهاتف الثابت لاتصالات المغرب بشروط عادلة، من تحفيز المنافسة في هذا القطاع وتعزيز انتعاشه بالإضافة إلى تقليص الفجوة الرقمية.

علاوة على ذلك، شهد رقم معاملات القطاع نموا بنسبة 3,9% سنويا بين 2008 و2011، حيث بلغ 36,9 مليار درهم. إلا أن سنة 2012 شهدت انخفاضا بنسبة 4,1% نتيجة انخفاض الأسعار بفعل احتدام المنافسة خاصة بالنسبة للهاتف النقال.

***آفاق واعدة لقطاع الاتصالات***

بعد النمو المضطرد الذي شهده القطاع على مدى 15 سنة الماضية، يسجل القطاع ظهور علامات تباطؤ مع تراجع عائداته ومحدودية عدد المشتركين في الهاتف النقال بعد أن بلغ نسبا جد مرتفعة، مما يبرز ضرورة استكشاف آفاق جديدة للنمو لهذا القطاع.

***استغلال تكنولوجيا الجيل الرابع 4G***

تظل آفاق نمو قطاع الاتصالات واعدة بفضل الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الناشئة، لاسيما الهواتف الذكية واللوحات الرقمية، وما ينجم عنه من زيادة في استعمال الأنترنت المتنقل[58]. وسيشكل استغلال تكنولوجيا الجيل الرابع في المغرب مصدرا هاما للنمو لكل من قطاع الاتصالات والاقتصاد الوطني إجمالا[59]. فبالنسبة للقطاع، سيساهم هذا النمو في تعزيز الدخل الناجم عن استخدام البيانات المتنقلة مما سيمكن من تعزيز أرباح القطاع مقارنة باستخدام الإنترنت من الجيل الثالث. أما بالنسبة للاقتصاد الوطني، تبين الدراسات الدولية الحديثة الناتج الداخلي الخام يرتفع بنحو 0,5% كلما تضاعف حجم البيانات المستخدمة عبر الهاتف النقال. وللإشارة، يمثل الاقتصاد الرقمي 21% من نمو الناتج الداخلي الخام في معظم الاقتصادات المتقدمة.

---

[57] أطلقت شركة إنوي تجربة تكنولوجيا الويفي الخارجية في يوليوز 2013 بمدينة الجديدة.

[58] من المتوقع أن يصل معدل استخدام الأنترنت في أوروبا إلى 67% بالنسبة للهواتف الذكية و54% بالنسبة للهواتف المحمولة نهاية 2016.

[59] "نشر خدمات الجيل الرابع للهاتف النقال بالمغرب: الفرص والتحديات"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية ، مارس 2014.

### *تطوير المحتوى*

سيمكن تطور قطاع الاتصالات في المغرب من تعزيز مناخ ملائم لتطوير خلق واستخدام المحتوى. وهكذا، يمكن للفاعلين في القطاع التموقع كمتعهدي الولوج للخدمات بجانب الشركاء الذين يقومون بتسويق المحتوى كخدمات الحكومة الإلكترونية (e-gov وm-gov)، والصحة الإلكترونية (e-santé)، والخدمات البنكية (m-banking).

### *تحسين الربط الداخلي والدولي للمغرب*

يجب تقليص الفجوة الرقمية بين مختلف الجهات في إطار خطة التهيئة الرقمية من أجل تحسين التغطية والاتصال والربط فيما بينها. فعلى سبيل المثال، تتوفر 23% من الأسر القروية القاطنة بمناطق مزودة بالكهرباء على الأنترنت مقابل 58% في المناطق الحضرية[60]. في هذا الإطار، من شأن القطاع أن يلعب دورا هاما كمنطلق للحكامة المجالية وحلقة هامة في سلسلة القيم المتعلقة بالإنتاج الوطني، وذلك لتحسين تنافسية وجاذبية الجهات على المستوى الداخلي والدولي. وينبغي أن يواكب هذا الانفتاح الخارجي تحسين الربط بالشبكات الدولية. ولذلك، ينبغي توفير خطة استثمار من أجل إنشاء خطوطا جديدة من الألياف البصرية عابرة تحت البحار، وذلك في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز تقاسم البنية التحتية الحالية لتوظيف أنجع لاستثمارات كل من القطاعين العام والخاص، خصوصا في ظل تميز القطاع بالابتكار وبالحاجة الكبيرة لرأس المال[61].

### *تكثيف الانفتاح على إفريقيا*

تشهد إفريقيا ثاني أكبر نسبة نمو للناتج الداخلي الخام في العالم بعد آسيا، وتعرف انبثاق طبقة وسطى تقدر بأكثر من 100 مليون شخص بحلول سنة 2020[62]، مما يجعلها سوقا واعدا لقطاع الاتصالات. ويعتبر هذا السوق[63] مربحا، نظرا لكثافة السكان، وانخفاض معدل استخدام الهاتف والإنترنت وكذا التغيرات التي يشهدها استخدام خدمات الاتصالات.

في هذا الصدد، تتابع شركة اتصالات المغرب استراتيجية الانفتاح على إفريقيا حيث خصصت 4 مليارات درهم خلال الفترة 2013-2015 لتعزيز أنشطة شركاتها الفرعية بإفريقيا[64]. وعلاوة على ذلك، وبعد استحواذ شركة اتصالات الإماراتية على حصة الأغلبية من أسهم شركة اتصالات المغرب، ستعرف هذه الأخيرة دينامية جديدة بتعزيز تواجدها في دول إفريقية[65] أخرى. ومن المرتقب أن ترتفع عائدات اتصالات المغرب الدولية بمتوسط 4,18% بين 2014 و2018[66]. وتؤكد نتائج النصف الأول من سنة 2014 هذه التوقعات، حيث ارتفع رقم المعاملات الدولي بنسبة 10,9% (وفقا لأسعار الصرف الثابتة) معوضا بذلك انخفاض الأنشطة على المستوى الوطني (-2,4%) لكنه ساهم بشكل كبير في تعزيز رقم المعاملات الإجمالي (+0,7%).

## 5.2.2. التجارة و التوزيع : ضرورة تسريع الإصلاح وآفاق الانفتاح على السوق الإفريقية

يلعب قطاع التجارة والتوزيع دورا جوهريا في الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته في القيمة المضافة (بنسبة 10,2% سنة 2013) وفي توفير فرص شغل إضافية (22% من مجموع فرص الشغل المحدثة سنة 2013). ويتميز هذا القطاع بالمحتوى المهم للقيمة المضافة من الشغل، إذ سجل حوالي 9.500 منصب شغل سنويا لكل 1% من نمو القيمة المضافة.

ونظرا لإمكانيات نموه، حظي القطاع سنة 2008 ببرنامج "رواج رؤية 2020"، حيث تم اتخاذ مجموعة من التدابير القطاعية والأفقية من أجل ضمان تنمية متجانسة للقطاع، وذلك بهدف ملاءمة التجارة والتوزيع مع

---

[60] "بحث ميداني حول ولوج واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد والأسر المغربية سنة 2013"، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، يونيو 2014.

[61] تعد تكلفة إنشاء الألياف الضوئية في أعماق البحار الأعلى إفريقيا على الصعيد الدولي حيث تتجاوز 1,5 مليار دولار بالنسبة للتي ستدخل حيز الخدمة سنة 2014-2015 (المصدر "Global Bandwidth Research Service"، TeleGeography، 2014) .

[62] "توقعات 2014 حول التكنولوجيا والإعلام والاتصالات "، ديلويت، 2014.

[63] عرف سوق الاتصالات في إفريقيا أكبر نمو من حيث الاستثمار بأزيد من 50% سنة 2012.

[64] سوتيلما (مالي)، موريتل (موريتانيا)، اتصالات الغابون (الغابون) وأوناتيل (بوركينا فاسو).

[65] بنين وساحل العاج والنيجر وجمهورية إفريقيا الوسطى والطوغو والغابون.

[66] "اتصالات المغرب: تحسين نمو العائدات بفضل الفروع بإفريقيا"، مصرف المغرب، أبريل 2014.

الممارسات والمعايير الدولية. ويسعى هذا البرنامج إلى رفع القيمة المضافة للقطاع إلى 180 مليار درهم في أفق سنة 2020 (+8% سنويا)، وإلى خلق 450 ألف منصب شغل جديد. وفي هذا الصدد، بلغت القيمة المضافة للقطاع 81,6 مليار درهم، خلال سنة 2013، مقابل 106 مليار درهم المتوقعة، في حين تم خلق 25 ألف فرصة عمل جديدة مقابل 36 ألف فرصة عمل جديدة منتظرة.

ويبقى تحقيق هذه الأهداف رهينا بتطبيق كل محاور رؤية "رواج 2020". إلا أنه، وباستثناء تجارة القرب التي شهدت تقدما نسبيا، تجلى آخرها في خلق برنامج "رواج - تكنولوجيا المعلومات" قصد تدبير العلاقة مع الزبناء والمخزون والممونين، لم تشهد باقي المحاور إنجازات مهمة، خاصة تلك المتعلقة بالنسيج التجاري الذي سجل تأخرا كبيرا، من جهة، على مستوى إحداث مناطق للأنشطة التجارية (تم الإعلان عن دعوة للتعبير عن الاهتمام في شهر مايو 2014 لتهيئة وإنشاء وتسيير منطقة الأنشطة التجارية لابن مسيك في الدار البيضاء)، والتي تعد وسيلة لتكريس التوجه الترابي للاستراتيجية، ومن جهة أخرى، بخصوص تحديث أسواق الجملة التي تعتبر من بين أولويات الحكامة الجيدة للقطاع .

علاوة على ذلك، يتوقع برنامج رواج رفع حصة المساحات الكبرى للتوزيع إلى 30% في أفق 2020 مقابل ما يقارب 15% حاليا. وذلك بهدف تعزيز انخراط القطاع في محيطه الدولي الذي يتسم بظهور مفاهيم تجارية جديدة. وتعتبر التغيرات التي يشهدها المجتمع المغربي (نمو المجال الحضري، تحسين القدرة الشرائية للأسر، وكذا الثورة التكنولوجية (الانترنت) محفزات حقيقية لتطوير وتحديث قطاع التجارة والتوزيع.

من ناحية أخرى، من المتوقع أن يساهم تدويل التوزيع في تعزيز الصادرات المغربية. حيث سيمكن إحداث متاجر في بلدان أجنبية من تحسين نوعية تسويق المنتجات المغربية لتتلاءم مع الطلب الخارجي. ويعد هذا التوجه مفيدا لتسويق السلع المغربية من خلال الترويج للمنتجات المحلية في البلدان المضيفة، والتأثير تدريجيا في نمط استهلاكها. كما سيمكن من معرفة أمثل لعادات وتفضيلات المستهلكين في هذه الدول وبالتالي تحقيق متطلباتهم وتلبية احتياجاتهم. في هذا الإطار، يمكن للسوق الإفريقية، التي تتميز بإمكانات نمو كبيرة نتيجة وجود قطاع توزيع غير متطور بما يكفي، أن تمثل وجهة مناسبة للموزعين المغاربة للمساهمة في تسويق المنتجات المحلية.

## 3.2. البيئة والتنمية المستدامة

تتفاقم المشاكل البيئية بشكل مضطرد عبر مختلف أنحاء العالم، حيث تؤكد مختلف الدراسات حول تقييم حالة البيئة على خطورة هذه الوضعية والتي تتجلى أبرز مظاهرها في تدهور شديد للموارد الطبيعية، وفي سوء الظروف المعيشية للساكنة بسبب تلوث الهواء والمياه القارية والبحرية، وتصحر الأراضي، وتراجع الغطاء الغابوي والتنوع البيولوجي والسواحل وكذا المشاكل المرتبطة بالمطارح العشوائية.

ويؤثر هذا الوضع بشكل سلبي على صحة الساكنة وعلى مسلسل التنمية الاقتصادية وذلك بسبب استنزاف بعض الموارد الطبيعية الضرورية لضمان التنمية المستدامة للبلاد.

انخرط المغرب منذ قمة "ريو" سنة 1992، في مسلسل للتأهيل البيئي يرمي إلى التوفيق بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة إدراكا منه لأهمية قضية البيئة. وفي هذا السياق، ترمي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى تعزيز دور جميع الجهات الفاعلة في قطاع البيئة (الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص...) وإشراكها في بناء إطار تنظيمي واستراتيجي وسياسي للحفاظ على البيئة.

### 1.3.2.الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2015-2020

دعا جلالة الملك، في خطاب العرش لسنة 2010 الحكومة إلى تفعيل التوجيهات الكبرى المنبثقة عن الحوار الواسع والمشاورات التي رافقت إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وذلك عبر وضع خطة عمل متكاملة بأهداف محددة وقابلة للتحقيق في جميع القطاعات، وبلورة هذه الخطة في قانون-إطار سيشكل مرجعا أساسيا للسياسات العمومية لبلادنا في مجال البيئة. وفي هذا الصدد، تم إجراء دراسة لتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتفعيل الميثاق. وتبين من خلال هذه الدراسة أن تفعيل الميثاق يتوقف على الاعتماد على محورين متكاملين : الأول تنظيمي ومؤسساتي يتمثل في القانون-الإطار، والثاني تقني يرتكز على تنفيذ ثلاث خطوات رئيسية تشكل نظام حماية البيئة.

وفي هذا السياق، تهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2015-2020 إلى تحديد التوجهات الكبرى والإطار الاستراتيجي الذي سيتم من خلاله تحديد وتنسيق ومراجعة السياسات والإصلاحات والمخططات

والبرامج القطاعية، وذلك في إطار رؤية تهدف إلى التطوير المستمر. كما ستمكن الاستراتيجية من توفير إطار تشريعي وتنظيمي جديد ومواصلة التأهيل البيئي.

ونظرا لشمولية التنمية المستدامة وطابعها الأفقي، فإن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مطالبة بمراعاة الاستراتيجيات القطاعية وتنفيذها سواء على المستوى الوطني أو الجهوي. ونذكر في هذا الصدد الاستراتيجية الوطنية للماء، واستراتيجية الطاقة، ومخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، والتي تساهم كلها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب.

وهكذا، سيتم في إطار هذه الاستراتيجية تحليل مختلف المخططات القطاعية الرئيسية وكذا تنفيذها وذلك من منظور "التنمية المستدامة". وتقوم الاستراتيجية على ثلاثة محاور أساسية وهي : التزامات المغرب بالتنمية المستدامة، الرهانات والمحاور الاستراتيجية وطرق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

### *التزام المغرب بتحقيق أهداف التنمية المستدامة*

يتأثر المغرب بالآثار السلبية للاحتباس الحراري كما تواجهه عدة صعوبات في تنفيذ التدابير المتخذة للتكيف مع الوضع وحماية البيئة.

فقد تزايد الطلب على الماء بشكل كبير كما أنه أصبح أكثر ندرة وتلوثا. كما يتعرض التنوع البيولوجي لضغط كبير وتدهور وخسائر غير مسبوقة، وذلك في الوقت الذي عجزت فيه البرامج المتبعة عن بلوغ أهدافها. أما مصادر الطاقة المستوردة فأسعارها في ارتفاع متواصل، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية.

وفي الوقت الذي قطع فيه المغرب أشواطا مهمة في مجال التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي، مازالت تحديات رئيسية تعيق استدامة السياسات المتبعة في مجالات الصحة والتشغيل ومحاربة الفقر... وفي ظل كل هذه المتغيرات انخرط المغرب في وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

### *الرهانات ومحاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة*

تتمحور الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حول سبع رهانات رئيسية مقسمة الى محاور استراتيجية. ولبلوغ أهداف كل محور استراتيجي تم تحديد مجموعة من التدابير المحددة الأهداف والإجراءات وذلك بهدف ضمان تنفيذها في أحسن الظروف. وتتمثل رهانات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومحاورها الأساسية فيما يلي:

- ***حكامة التنمية المستدامة:*** لضمان حكامة رشيدة، تم تحديد أربعة محاور استراتيجية وهي جعل الممارسة النموذجية للدولة كرافعة لتنفيذ التنمية المستدامة، تعزيز الإطار المؤسساتي والتنظيمي وآليات المراقبة، دعم الآليات الاقتصادية والمالية وكذا اعتماد سياسة جبائية بيئية.
- ***ضمان نجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:*** يخصص هذا القسم للقطاعات الإنتاجية الرئيسية التي تتوفر على مؤهلات مهمة لخلق القيمة المضافة وتوفير فرص الشغل، كما تتمتع بقدرة عالية على تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية.
- ***تحسين إدارة وتنمية الموارد الطبيعية وتعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي:*** لتحقيق الهدف المنشود من هذا الرهان، تم تحديد أربعة محاور أساسية وهي تأمين الاحتياجات الأساسية من الماء وضمان التدبير المندمج لهذه المادة الحيوية، تحسين المعرفة بالضغوط التي تتعرض لها التربة، تحسين التنوع البيولوجي وتعزيز السياسات الرامية للحفاظ عليه، وكذا تطوير شبكة من المناطق البحرية المحمية.
- ***الإسراع في تنفيذ السياسة الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية:*** تشكل السياسة الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية الإطار العملي لوضع استراتيجية متوسطة وطويلة الأمد لمواجهة التحديات التي تطرحها هذه التغيرات وذلك بشكل استباقي وطموح. وتتعلق المحاور الاستراتيجية لهذا الرهان بتحسين حكامة المناخ، تعميم المخططات الترابية لمحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري وباستغلال الفرص التي يتيحها تمويل المناخ.
- ***إيلاء اهتمام خاص للمناطق الأكثر عرضة للتغيرات البيئية:*** تقترح الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تعزيز الاجراءات الموجهة للمناطق الأكثر عرضة للتغيرات البيئية. وهكذا، تم التركيز على ثلاثة محاور وهي تحسين تدبير وتهيئة الساحل، الحفاظ على مناطق الواحات والمناطق الصحراوية وتثمينها، وكذا تعزيز سياسات تدبير المناطق الجبلية.

- ***تعزيز التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية:*** يرمي هذا الرهان إلى ضمان التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي من خلال دعم الولوج للخدمات الصحية وتعزيز جودتها، وتحسين جودة نظم التربية والتكوين وملاءمتها مع سوق الشغل وكذا محاربة الفقر.
- ***تعزيز القدرات وتطوير ثقافة التنمية المستدامة:*** لتنفيذ هذا الرهان، تم تحديد أربعة محاور وهي تعزيز المواطنة البيئية من خلال البرامج التعليمية التوعوية والتواصلية، جعل الابتكار والبحث والتطوير رافعة أساسية لبلورة التنمية المستدامة والتكوين والوظائف الخضراء، وكذا تعزيز أسس مجتمع يسوده التسامح والإبداع.

**طرق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة**

ستمكن عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية 2015-2020 وآليات التتبع والتقييم التي سيتم وضعها من مراجعة الأولويات حسب التقدم المحرز في إطار كل مرحلة. وهكذا، سيتم إحداث الوكالة الوطنية لتنمية المناطق الجبلية والوكالة الوطنية للاقتصاد الدائري. إضافة إلى ذلك، سيتم إحداث صندوقين للتنمية المستدامة وهما الصندوق الوطني للتنمية المستدامة والصندوق الوطني لتغير المناخ. وبهدف تحسين تتبع الاستراتيجية الوطنية سيتم إنشاء لجنة توجيهية ولجنة للتتبع ولجنة تقنية.

ومن المتوقع أن يتم تقييم الاستراتيجية الوطنية سنة 2017 من أجل تحديد وفهم مختلف العراقيل التي واكبت تنفيذها والتأكد من انخراط مختلف المتدخلين في الاستراتيجية. وهكذا، سيمكن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من تصحيح عدد من الاختلالات وتحسين فعالية السياسات المنفذة.

### 2.3.2. ضرورة تسريع الإصلاحات المهيكلة لاستراتيجية الماء لرفع تحدي ندرته

يرتبط قطاع الماء في المغرب برهانات كبرى نظرا، على الخصوص، لندرة المياه نتيجة عدم الانتظام المجالي والزمني للتساقطات، وكذا التأثير السلبي الناتج عن التغيرات المناخية والأنشطة البشرية. ويواجه القطاع مجموعة من التحديات كارتفاع تكاليف تعبئة الموارد المائية، ومحدودية مصادر التمويل، وكذا ضعف تثمين المياه المعبئة، وقصور التنسيق في إجراءات التدبير. ولمواجهة هذه التحديات، تبذل بلادنا مزيدا من الجهود خاصة في إطار كل من الاستراتيجية الوطنية للماء، التي تم اطلاقها سنة 2009، والمخطط الوطني للماء[67]، وذلك بالتركيز على الإجراءات المتعلقة بالتدبير المتكامل للعرض والطلب بغية تدبير مستدام للموارد المائية وتحقيق مزيد من التكافؤ بين الوسطين القروي والحضري.

***رهانات هامة لقطاع الماء***

تصنف الموارد المائية بالمغرب من بين الأقل وفرة على الصعيد العالمي، حيث تعد بلادنا من البلدان ذات المعدلات الأدنى بالنسبة للكميات المتوفرة للفرد، على غرار دول أخرى كالجزائر ومصر وتونس. وتقدر مؤهلات الموارد المائية الطبيعية بالمغرب بنحو 22 مليار متر مكعب سنويا أي ما يعادل 700 متر مكعب للفرد سنويا. ويرتقب أن تتراجع هذه النسبة إلى 530 متر مكعب في أفق سنة 2030، خصوصا، بفعل التقلبات المناخية والنمو الديمغرافي. وبالنسبة للطلب، فيلاحظ تسجيله لمنحى تصاعدي حيث بلغ حوالي 14,5 مليار متر مكعب سنة 2010، ويرتقب أن يصل الى 25,5 مليار متر مكعب في أفق 2030.

وبالإضافة الى ندرة المياه، لازال قطاع الماء يواجه تكاليف التعبئة، ومحدودية التمويلات، وظاهرة تعرية التربة (التي تهم 23 مليون هكتار)، وكذا تقلص طاقة التخزين للسدود بفعل التوحل (الذي يسبب فقدان 75 مليون متر مكعب سنويا). علاوة على ذلك، يعرف الطلب على الماء تزايدا مستمرا من قبل مختلف القطاعات المستعملة لهذا المورد، وبالأخص قطاع الفلاحة، الذي يعد الأكثر استهلاكا للمياه (80% من المياه المعبئة)، والذي يتميز، من ناحية، باعتماده الكبير على منظومة السقي السطحي ذات الفعالية الضعيفة (تقريبا 50%)، ومن ناحية أخرى، بضعف تثمينه للماء (خاصة فيما يتعلق بالموارد المعبأة بسد الوحدة).

ومن جهة أخرى، تواجه الموارد المائية ببلادنا ضغطا كبيرا ناجما، من ناحية، عن تدهور جودتها بفعل تزايد طرح النفايات المنزلية (التي بلغت 600 مليون متر مكعب سنة 2010 ويرتقب أن تبلغ 900 مليون متر مكعب في أفق سنة 2020، و1.050 مليون في أفق سنة 2030، خاصة بالأحواض الأكثر تضررا كسبو ولوكوس

[67] تمت المصادقة على التقرير المتعلق بالمخطط الوطني للماء من طرف الهيئة الدائمة للمجلس الأعلى للماء، غير أن المصادقة النهائية على هذا التقرير ستتم خلال الدورة العاشرة للمجلس الأعلى للماء والمناخ.

وسوس وأم الربيع)، ومن ناحية أخرى، عن الاستغلال المفرط للمياه الجوفية[68] وكذا إشكالية ضياع المياه على مستوى شبكات مياه الشرب.

كما تجدر الإشارة الى أن تدبير قطاع الماء بالمغرب يتطلب تعديلات على عدة مستويات. ففيما يخص الجانب المؤسساتي، يجب الحرص على ضمان المزيد من الانسجام بين السياسات والإصلاحات من خلال تحسين فعالية تدخلات الهيئات المحدثة لهذا الغرض (المجلس الأعلى للماء والمناخ، والهيئة البين وزارية للماء). وبالنسبة للشق المالي، يتحتم إعادة تقييم الإتاوات المطبقة وذلك اعتبارا لمدى تدهور جودة المياه. وعلى المستوى التنظيمي، ونظرا لتعدد المتدخلين بالقطاع، يجب العمل على الرفع من فعالية عملية بلورة وتنفيذ سياسة مائية منسجمة.

***مواصلة تفعيل التدابير الاستراتيجية لتطوير قطاع الماء***

تم تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للماء من خلال تعزيز العديد من الإجراءات الاستراتيجية المرتبطة أساسا بتنويع العرض المائي، وتدبير الطلب على الماء، وكذا تطوير قطاع الماء الشروب والتطهير السائل.

فبالنسبة لتطوير العرض المائي، تتوفر بلادنا، الى حدود نهاية 2013، على 135 سدا كبيرا بطاقة تخزين تقدر بحوالي 17,5 مليار متر مكعب، مع العلم أن هناك 14 سدا كبيرا في طور الإنجاز بطاقة تخزين إضافية تقدر بنحو 2,6 مليار متر مكعب. كما تجدر الإشارة الى أنه تم إنجاز 13 منظومة تحويل للمياه السطحية.

وفيما يتعلق بتطوير موارد الماء غير التقليدية، تم إنجاز 17 مشروعا لإعادة استعمال المياه العادمة على المستوى الوطني، حيث توجه 54% من المياه المعالجة لسقي ملاعب الغولف، و12% للأنشطة الفلاحية و31% للاستغلال الصناعي (غسل المعادن). وبالنسبة لتحلية مياه البحر، بلغت الطاقة الإنتاجية، عند متم 2013، ما يقارب 30.000 متر مكعب في اليوم، توجه لتزويد كل من مدن العيون وبوجدور وأخفنير بالماء الشروب. ويرتقب إنجاز محطات جديدة للتحلية بهدف التزويد بالماء الشروب لكل من أكادير (100.000 متر مكعب في اليوم)، وسيدي إفني، وطانطان (10.000 متر مكعب في اليوم).

وبخصوص قطاع السقي، همت أشغال التهيئة الهيدروفلاحية عند متم 2013، نحو 682.600 هكتار بالدوائر السقوية الكبرى و334.130 هكتار للسقي الدائم بالدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة، وذلك من مجموع المساحة السقوية المؤهلة البالغة 880.160 هكتار و480.000 هكتار على التوالي للنوعين من الدوائر. وفيما يخص الاقتصاد في مياه السقي، مكن تسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي، والذي سينجز على مدى 20 سنة (2010-2030)، من تجهيز 360.000 هكتار بتقنيات مقتصدة للماء، الى حدود متم سنة 2013، ويرتقب بلوغ 410.000 هكتار عند نهاية سنة 2014.

وبالنسبة لخدمة التزويد بالماء الشروب، فقد تم تعميمها بالوسط الحضري حيث تجاوز عدد الساكنة المستفيدة 18 مليون فرد (منها 94% مزودة عن طريق الربط الفردي و6% عن طريق النافورات، وذلك الى حدود متم سنة 2013). كما تم تحقيق نسبة تفوق 94% عند نهاية سنة 2013 بالوسط القروي، منها 30% مزودة عن طريق الربط الفردي، فيما يرتقب بلوغ نسبة 96,5% في أفق سنة 2017. وفيما يخص التطهير السائل، تقدر النسبة الإجمالية للربط بالشبكة بنحو 73% الى حدود متم سنة 2013، ويرتقب أن يتم بلوغ نسبة 75% بحلول سنة 2016، و80% سنة 2020، و100% في أفق 2030. في حين لا تتعدى هذه النسبة 40% بالوسط القروي، مع العلم أن نسبة استعمال حفر الصرف الصحي تتراوح في المتوسط بين 35% و40%. ومن جهة أخرى، بلغت الحصة المعالجة من المياه العادمة نسبة 36% سنة 2013، ويرتقب أن تصل الى 100% في أفق 2030.

ومن ناحية أخرى، يجب التذكير بأهمية دعم عدد من الإجراءات المعتمدة خاصة في مجال التدبير المندمج للموارد المائية من خلال تعزيز صلاحيات المجلس الأعلى للماء والمناخ، وذلك عبر الحرص على تنظيم اجتماعاته بشكل دوري، وترسيخ دور كل من الهيئة الدائمة واللجنة البين وزارية للماء ولجان الأحواض المائية. كما يجب الشروع في أجرأة الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الماء عن طريق تفعيل مراجعة قانون الماء 10-95، والعمل على الإسراع في تعميم مقاربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن تدبير مياه السقي على غرار التجربة الرائدة لمشروع الكردان.

[68] تفوق الكميات المستعملة من المياه الجوفية بالدوائر السقوية حجم الموارد القابلة للاستغلال بأكثر من 25%، أي بزيادة تقدر بنحو 980 مليون متر مكعب سنويا.

### 3.3.2. تسريع التحول الانتقالي لقطاع الطاقة المغربي وحتمية تخطي العقبات

بعد خمس سنوات من اعتماد الاستراتيجية الطاقية الجديدة، تم إحراز تقدم مهم في مسلسل الانتقال المرحلي الذي يعرفه القطاع الطاقي الوطني، والذي يهدف بالأساس إلى دعم ترسيخ مصادر الطاقة الخضراء موازاة مع تحسين النجاعة الطاقية. ومع ذلك، يبقى من الضروري رفع تحديات كبيرة لتجاوز العوائق وإرساء أمثل لنموذج طاقي ناجع ومستدام، وقادر على ابتكار مصادر جديدة للنمو الأخضر.

***تحقيق تقدم مهم في مجال الطاقات المتجددة***

من أجل احتواء الارتفاع المستمر للفاتورة الطاقية وإدراكا منه للمستقبل الواعد لمصادر الطاقة الخضراء[69]، أعطى المغرب أولوية قصوى لتطوير الطاقات المتجددة في مختلف مناطق البلاد، بغية الرفع من حصتها في إجمالي القدرة الطاقية إلى 42% في أفق 2020. وشكلت سنة 2013، في هذا التصور الجديد ، نقطة تحول في المسلسل الانتقالي للمشهد الطاقي المغربي، والذي عزز مساهمة مصادر الطاقة المتجددة (الريحية والمائية) لتصل إلى 16,2%من إنتاج الكهرباء الاجمالي مقابل 4% سنة 2009. فبالإضافة إلى المكانة الوازنة لإنتاج الطاقة الكهرومائية (11,15% سنة 2013)، يلاحظ الانبثاق القوي لإنتاج الطاقة الريحية، والتي تضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين سنتي 2009 و2013، نتيجة إطلاق مجموعة من المشاريع لتوليد الطاقة الريحية، خصوصا، في إطار القانون 09-13.

وستتعزز هذه المنجزات في مجال الطاقة بالشروع التدريجي في استغلال المشروعين المهيكلين والمندمجين الخاصين بالطاقة الشمسية والريحية. فبخصوص برنامج الطاقة الريحية، الذي يشرف على إنجازه المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والذي يتوخى إنتاج 2000 ميغاواط في أفق 2020، منها 380 ميغاواط تم إنتاجها فعلا( 100 ميغاواط يتم إنتاجها من طرف شركات خاصة في إطار قانون 09-13) و550 ميغاواط قيد الإنجاز، في حين تتم حاليا دراسة إنتاج 250 ميغاواط. وفي نفس السياق، بادر المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى الإعلان عن طلب عروض خلال السنة الجارية يهم إنجاز 850 ميغاواط، وذلك من خلال بناء خمس حقول ريحية في كل من ميدلت، وطرفاية، وطنجة، والصويرة وبوجدور باستثمار إجمالي يقدر بنحو15,3 مليار درهم.

وبخصوص المخطط الشمسي[70] الذي تشرف على إنجازه الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، فقد أعطيت انطلاقة الأشغال لبناء المرحلة الأولى من مركب "نور" بورزازات، بقدرة إنتاج تصل الى 160 ميغاواط (من مجموع القدرة الإجمالية المزمع إنجازها والتي تناهز 500 ميغاواط)، وباستثمار يقدر ب 600 مليون أورو. ومن المتوقع الشروع في استغلال هذه المحطة الشمسية خلال سنة 2015. إضافة إلى ذلك، فقد مكن مسلسل عملية الإعداد لإنجاز مشاريع لإنتاج الطاقة بصفة مستقلة تهم مراحل التنفيذ من تصميم، وتمويل، وبناء، واستغلال وصيانة لمحطة حرارية شمسية واحدة أو لعدة محطات بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 300 ميغاواط، من اختيار ثلاثة تكتلات من المتنافسين بالنسبة ل" نور II " (200 ميغاواط) وأربعة تكتلات من المتنافسين بالنسبة ل " نور III " (100 ميغاواط) .

***برنامج النجاعة الطاقية: إمكانات كبيرة للاستغلال***

من أجل تحقيق الأهداف المنشودة بخصوص ترشيد استعمال الطاقة، تم الشروع في إرساء العديد من التدابير، منها على وجه الخصوص، اعتماد مدونة النجاعة الطاقية في البناء، واستعمال السخانات الشمسية للمياه، وتعميم الافتحاص الطاقي في الصناعة، وتشجيع استخدام المصابيح الاقتصادية، والشروع في تطبيق التعريفة الاجتماعية والمحفزة (20-20) واعتماد الساعة الاضافية. إضافة إلى كل هذه التدابير، تمت المصادقة، في نونبر 2013، على مرسوم يتعلق بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني والذي ستحدث بموجبه اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني. وقد تم إعداد مشروع مرسوم يخص هذا الجانب، وذلك في أفق القيام بافتحاصات طاقية إلزامية ودورية في القطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة.

---

[69] حتى سنة 2020، سيخصص أكثر من 50٪ من الاستثمارات العالمية في سوق المحطات الكهربائية للطاقات المتجددة. وستزداد حصة الطاقات المتجددة المستخدمة في توليد الكهرباء، على الصعيد العالمي، من 3٪ سنة 2008 إلى 17٪ سنة 2030 (دون احتساب محطات الطاقة الكهرومائية).

[70] سيتم إنجاز قدرة كهربائية تناهز 2.000 ميغاواط سنة 2020 بتكلفة إجمالية تقدر ب 70 مليار درهم.

***تسوية الوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب***

وقعت الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، مؤخرا، على عقد برنامج للفترة الممتدة ما بين 2014 و2017 يهدف إلى تقويم الوضعية المالية للمكتب وتمويل مخططه التجهيزي بغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم (دون احتساب الاستثمارات الخصوصية). وقد تم تحديد عدة أهداف لهذا العقد بما في ذلك تحسين الوضعية المالية للمكتب، وخصوصا دعم جهوده الرامية إلى تحسين تأقلمه مع السياق الحالي والمتميز بالزيادة المطردة في الطلب على الكهرباء، وكذا الارتفاع المستمر لأسعار المنتجات الطاقية في السوق الدولية. وبموجب هذا العقد، يلتزم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بتلبية الطلب على الكهرباء، والذي سيعرف تطورا بنسبة 5,3% سنويا، خلال مدة العقد بأسعار تنافسية. ولذلك، سيعمل المكتب على خفض حصة الفيول في باقته الطاقية من 14% سنة 2013 إلى 5% سنة 2017، والزيادة في هامشه الاحتياطي من 11% إلى 18% خلال نفس الفترة، وكذا تعزيز شبكة نقل الكهرباء. كما يتعهد المكتب بتحسين أدائه التقني، والتجاري، وكذا أدائه في مجال التسيير، من خلال تحسين إنتاجية محطاته، والحد من الخسائر الناجمة عن النقل والتوزيع، وتقليص آجال الدفع، و تحصيل المستحقات التجارية بدعم من الدولة...

***تحديات المرحلة الانتقالية للمشهد الطاقي المغربي***

يستوجب بروز نسيج صناعي مغربي مبتكر ومتخصص في تطوير الطاقات المتجددة وفي النجاعة الطاقية، مصاحبة وازنة، نظرا للإمكانات المتاحة على الصعيد الوطني كما على الصعيدين الإقليمي والإفريقي خصوصا. ولهذا، أضحى من الضروري تعبئة مجموعة من أشكال الدعم المختلفة، منها على الخصوص، تعزيز البحث والتطوير، وتشجيع إحداث تكوينات دقيقة[71] متخصصة في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ولا سيما، من خلال تسريع إنجاز معاهد التكوين في المهن المتعلقة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وذلك في إطار مقاربة تشاركية بين القطاعين العام والخاص. ويتعلق هذا الدعم أيضا، بتطوير مراكز الخبرة والتميز في هذا المجال، وتسهيل الولوج للتمويل، وبتعبئة ومساهمة مختلف الجهات المعنية (فيدراليات، مقاولات عمومية، ...).

وعلى الصعيد التشريعي، أصبح من الضروري الإسراع في تحرير القطاع وإحداث هيأة لضبطه وتقنينه، والتي كان من المزمع إنشاؤها سابقا بحلول سنة 2014، وإصدار النصوص التطبيقية للقانون 13.09، خصوصا شروط إنجاز الوحدات الإنتاجية، وكذا إنتاج وشراء الكهرباء المحصل عليه من الطاقات المتجددة، وكذا شروط التنمية اللامركزية لمشاريع الطاقة المتجددة ذات القدرة الصغيرة والمتوسطة على صعيد الجهات. ويبقى نجاح تنفيذ برامج النجاعة الطاقية، رهينا باعتماد نهج النجاعة الطاقية في مجمل السياسات العمومية، وبوضع برامج التدريب والبحث والابتكار من أجل بروز خبرات وطنية في هذا المجال، ونشر النصوص التطبيقية للقانون 47.09، خصوصا تلك المرتبطة بإرساء منظومة معيارية للنجاعة الطاقية، وبتعميم وضع العلامات الطاقية على التجهيزات المنزلية وكذلك بوضع معايير لاستهلاك الطاقة الأحفورية في الصناعة.

كما يشكل الحرص على الانسجام بين التشريعات والقوانين المؤطرة لمجال الطاقة بين المغرب وأوروبا خطوة هامة في مسلسل إرساء القواعد الضرورية لاندماج طاقي إقليمي فعال وقوي.

## 4.2. البحث والتطوير في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب

أصبح البحث والتطوير محركا رئيسيا لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والدول، كما ساهم في إعادة تشكيل نماذج النمو الاقتصادي في العالم. وبذلك، يحتل البحث والتطوير مركزا مهما في السياسات العمومية والخاصة المتبعة في معظم البلدان بغض النظر عن مستوى تنميتها. وإدراكا منه لهذا الدور، يبحث المغرب عن آفاق جديدة لنمو مدمج يوفر فرص الشغل حيث يتبوأ البحث والتطوير فيه مكانة جوهرية.

***البحث والتطوير في العالم: تقدم الدول الناشئة***

بلغ الإنفاق العالمي في مجال البحث والتطوير 2,08% من الناتج الداخلي الخام سنة 2011 (1,35 بليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية وفقا لتعادل القوة الشرائية، أي حوالي ضعف إنفاق سنة 2000)، محافظا بذلك على نفس النسبة خلال العقدين الماضيين. وتستأثر الولايات المتحدة بنسبة 32% من البحث والتطوير العالمي سنة 2011، فيما تلعب الصين دورا متناميا في هذا المجال، حيث حققت أكبر حصة في زيادة الإنفاق العالمي للبحث

[71] حسب تقديرات وزارة الطاقة، ستبلغ الاحتياجات من التكوين في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في أفق 2020، إلى 5.300 مهندس و17.900 تقني، و23.900 عامل.

والتطوير، محتلة المركز الثاني بنسبة 15% من الاستثمارات العالمية في مجال البحث (مقابل 4% سنة 2000) ومتقدمة بذلك على اليابان (11%). بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت حصة براءات الاختراع المودعة من طرف الشركات الصينية من 0,8% سنة 2000 إلى 9% سنة 2011 (فيما انخفضت حصة فرنسا من 20,2% إلى 18%، وكذا حصة الولايات المتحدة من 40,8% إلى 26,9%). وعلاوة على ذلك، بلغ متوسط عدد الباحثين 1,3 لكل مليون نسمة سنة 2011، حيث تحتل الدول الاسكندنافية مراتب متقدمة فيما تتوفر الصين على أكبر عدد من الباحثين بما يقارب مليوني باحث.

### *واقع البحث والتطوير في المغرب*

ارتفعت الميزانية المخصصة للبحث والتطوير في المغرب من 3 مليارات درهم سنة 2006 إلى 5 مليارات درهم سنة 2010، أي ما يعادل 0,73% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 مقابل 0,34% سنة 2006. وقد بلغت هذه النسبة 0,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013، فيما تعتزم الحكومة رفع هذه النسبة إلى 1% في أفق سنة 2016. ويتم تمويل البحث والتطوير في المغرب من قبل القطاع العام بنسبة 73%، مقابل 22% للقطاع الخاص، و1% في إطار شراكة القطاعين العام والخاص، و1% من قبل شراكة القطاع العام- العام و3% من قبل التعاون الدولي[72].

وقد ارتفع الإنتاج العلمي المغربي بين سنة 1987 و2003 ليحتل الرتبة الثالثة على صعيد إفريقيا خلف جنوب إفريقيا ومصر. إلا أن المغرب تراجع إلى المرتبة السادسة سنة 2010 على المستوى الإفريقي. ويساهم الإنتاج العلمي الوطني بحصة 0,122% من الإنتاج العالمي مما يجعل المغرب يحتل مرتبة متأخرة خلف مصر وتونس. أما بخصوص براءات الاختراع، فقد تم إيداع 1.118 طلب للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC) سنة 2013، منها 315 من أصل مغربي. وفيما يتعلق بالصادرات ذات التكنولوجيا العالية، تم تصنيف المغرب على رأس الدول العربية سنة 2012 بما يعادل 6,3% من المواد المصنعة مقابل 5,6% لتونس و0,13% بالنسبة للجزائر. فيما احتل المغرب المرتبة 84 من أصل 143 دولة بالنسبة لمؤشر الابتكار العالمي الصادر سنة 2014، خلف الأردن (المرتبة 64) وتونس (المرتبة 78)، مع تسجيل ارتقاء المغرب بثماني مراكز مقارنة بالإصدار السابق.

### *الإجراءات الرئيسية التي اتخذها المغرب لتعزيز البحث والتطوير*

كثف المغرب من المبادرات الرامية لتطوير البحث والتطوير سواء من خلال استراتيجية "المغرب ابتكار" أو من خلال مختلف المخططات القطاعية. ومن بين الأهداف المسطرة من خلال التدابير المدرجة باستراتيجية المغرب ابتكار نذكر إنتاج 1.000 براءة اختراع مغربية وإحداث 200 مقاولة ابتكارية ناشئة في أفق سنة 2014. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير برامج التمويل لدعم الابتكار في التكنولوجيا المتقدمة، وإلى إنشاء مجمعات الابتكار في كل من فاس والرباط ومراكش ووضع آليات للتمويل مثل "انطلاق" و"الخدمة التكنولوجية" و"تطوير".

وقد تم اتخاذ عدة تدابير على مستوى مختلف المخططات القطاعية تهدف إلى إنشاء أقطاب تكنولوجية جهوية قد من شأنها أن تشكل فرصة لتنمية البحث والتطوير بتعزيز التفاعل بين البحث والمقاولة، وبتوفير الإطار المناسب للشركات الأجنبية ذات القيمة المضافة العالية. أما بالنسبة للتدابير المؤسساتية، فقد تم إنشاء الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 2001، ثم اللجنة البين وزارية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية سنة 2002، وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات سنة 2006، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) والنادي المغربي للابتكار في يوليوز 2011.

### *آفاق تعزيز البحث والتطوير في المغرب*

بذل المغرب مجهودات متواصلة، من خلال المخططات القطاعية والأفقية، لدعم البحث والتطوير. ورغم ذلك، لاتزال هناك بعض الاختلالات المتمثلة في إشكالية تجديد هيأة الأساتذة الباحثين الذين يشكلون المحفز الرئيسي للبحث والتطوير. وبالتالي، أضحى لزاما تشجيع اهتمام الشباب بالبحث في الجامعات العمومية ولاسيما من خلال تحسين الإطار المرجعي لعمل الباحث.

[72] "البحث العلمي في المغرب: الوضع الراهن وآفاق التنمية "مارس 2011، وزارة التربية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

كما تبقى مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث جد ضعيفة (22% مقابل 73% بالنسبة للقطاع العام). وبالتالي، يجب تشجيع المقاولات الوطنية لتخصيص جزء من عائداتها لتمويل البحث والتطوير على غرار شركات الاتصالات المغربية التي تخصص 0,25% من رقم معاملاتها للبحث والتطوير.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومة تعزيز الشراكة داخل القطاع العام للنهوض بالبحث الذي يساير الخصوصيات القطاعية والجهوية، وذلك من خلال المشاركة المواطنة لبعض المؤسسات العمومية كما هو الشأن بالنسبة للمكتب الشريف للفوسفاط. في هذا السياق، تم خلال سنة 2012، تدشين، مدينة خضراء (بتكلفة إجمالية قدرها 4,7 مليار درهم) ستنشأ حول جامعة متعددة التقنيات (البوليتكنيك) التي ترتكز على التعليم والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا واحتضان المشاريع المبتكرة.

بالإضافة إلى ذلك، تكاد تنعدم الشراكة بين الجامعات والمقاولات، مع أن التعاون بينهما سيسمح بنقل المعرفة ونتائج الأبحاث العلمية من معاهد البحث إلى المقاولات. لذلك يتعين تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال المختبرات العامة التي تمكن المقاولات الصغرى والمتوسطة من الوصول إلى المعرفة الضمنية وغير المنتشرة.

## 5.2. القطاع المالي دعامة للنمو

حقق المغرب خلال السنوات الأخيرة تقدما ملموسا على مستوى إصلاح وتحرير القطاع المالي. وفي هذا المجال، سجل الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للقطاع تطورا ملحوظا نحو مزيد من التحرر، مما مكنه من تحقيق مؤشرات أداء إيجابية. إلا أنه تم تسجيل بعض التباطؤ خلال السنتين الأخيرتين، رغم انطلاق عدة مشاريع هيكلية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

### 1.5.2.السياسة النقدية: اللجوء لتدابير غير اعتيادية في سياق استمرار عجز السيولة

سجلت سيولة الاقتصاد الوطني، مند أبريل سنة 2007، منحى تراجعيا. فقد انخفضت السيولة الإجمالية للاقتصاد بين سنتي 2006 و2013 من 15,7% إلى 4,6% أي بحوالي 11 نقطة. ويرجع هذا الوضع بالخصوص إلى تقلص وتيرة نمو الكتلة النقدية بنحو 15 نقطة لتصل إلى 3,1% سنة 2013، وذلك ارتباطا بتقلص وتيرة نمو كل من حجم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد والموجودات الخارجية الصافية. وفي ظل هذا السياق، تفاقمت الوضعية الهيكلية لسيولة البنوك، لتصل عند متم سنة 2013 إلى 52,2- مليار درهم عوض 21+ مليار درهم سنة 2010 و50+ مليار درهم سنة 2006. ويعزى هذا التراجع، المسجل منذ سنة 2007، إلى الأثر التقييدي للعوامل المستقلة للسيولة، ارتباطا بارتفاع كل من وتيرة النقود الإئتمانية وارتفاع حساب الخزينة إزاء بنك المغرب وانخفاض وتيرة نمو الاحتياطات الدولية الصافية(188,7 مليار درهم سنة 2008 مقابل 150,3 مليار درهم سنة 2013).

ونتيجة لهذه الوضعية، وعلى الرغم من الانخفاض المستمر لحجم الاحتياطي النقدي الإلزامي، بلغت حاجيات السوق من السيولة عند متم سنة 2013 نحو 68,4 مليار درهم بينما لم تتعد 9 مليار درهم سنة 2008.

وارتباطا بتفاقم عجز السيولة البنكية، انتقل متوسط الحجم اليومي للمبادلات بين البنوك من 1,6 مليار درهم بين 2001 و 2007 إلى 2,9 مليار درهم بين 2008 ويونيو 2014، أي بزيادة 75,4%.

وأمام تفاقم عجز السيولة البنكية سنة 2013، استمر بنك المغرب في نهج سياسة نقدية توسعية تميزت بارتفاع حجم التسبيقات عبر طلبات العروض. فقد بلغ العرض برسم هذه العمليات ما يقارب 50,5 مليار درهم كمتوسط أسبوعي مقابل 65,2 مليار درهم بالنسبة للطلب، أي بمعدل استجابة قدره 77,4% مقابل 38% خلال سنة 2007، حيث بلغ العرض آنذاك 4,6 مليار درهم كمتوسط أسبوعي.

وتحسبا لارتفاع محتمل لأسعار الفائدة بين البنوك، لجأ بنك المغرب لتقنية اتفاقيات إعادة الشراء، والتي همت حوالي 14,5 مليار درهم كمتوسط أسبوعي خلال سنة 2013. في حين ظلت المبالغ المتعلقة بالتسبيقات لمدة 24 ساعة جد هامشية، إذ لم تتعد 7,4 مليار درهم كمتوسط سنوي ما بين سنتي 2010 و2013.

وفي نفس السياق، عمل بنك المغرب على تخفيض معدل الاحتياطي النقدي الإلزامي بشكل سريع، لينتقل من 15% سنة 2008 إلى 4% سنة 2013 ثم إلى 2% منذ شهر مارس 2014. وقد مكن التخفيض الأخير من ضخ ما يعادل 8 مليار درهم في السوق النقدية.

وإلى جانب الأدوات النقدية التقليدية، أدخل البنك المركزي عددا من الأدوات غير الاعتيادية. فمنذ دجنبر سنة 2012، قرر البنك توسيع نطاق الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية، لتشمل سندات الدين القابلة للتداول، منها بالخصوص شهادات الإيداع والأوراق التجارية المتعلقة بالديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وقد مكن ذلك من خلق أداة جديدة لإعادة التمويل لأجل أطول من خلال "القروض المضمونة". وعند متم يونيو 2014، بلغت القروض المضمونة حوالي 9,4 مليار درهم كمتوسط أسبوعي مقابل 4,7 مليار درهم سنة 2013.

وفي نفس السياق، تم سنة 2013 إحداث آلية جديدة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وذلك لإعادة تمويل القروض التي لا يتجاوز مبلغها 50 مليون درهم بأجل يساوي أو يتجاوز 12 شهرا. وبفضل هذه الآلية، يمكن للبنوك أن تستفيد كل سنة من تسبيقات بنك المغرب في حدود المبلغ الذي يعادل حجم القروض التي تعتزم تقديمها المقاولات المعنية. كما يمكن لها كذلك أن تستفيد من مبلغ إضافي لإعادة التمويل يعادل القروض التي منحتها للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعة، أو تلك التي توجه إنتاجها نحو التصدير.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب قام بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بربع نقطة مئوية، خلال شهر شتنبر من سنة 2014 منتقلا من 3% إلى 2,75%. ومن شأن هذا الإجراء أن يساهم في خفض كلفة القروض، وبالتالي تشجيع الزبناء على المزيد من الاقتراض، وذلك في ظل تباطؤ وتيرة القروض البنكية المقدمة للاقتصاد.

ونتيجة للتدخل المتواصل لبنك المغرب في السوق النقدية، سجلت أسعار الفائدة النقدية انخفاضات طفيفة على اثر انخفاض سعر الفائدة الرئيسي لثلاث مرات (من 3,5% إلى 3,25% في مارس 2009، من 3,25% إلى 3,0% في مارس 2012 و من 3% إلى 2,75% في شتنبر 2014)، حيث بلغ سعر الفائدة المرجح بين البنوك 3,02 % في المتوسط خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014، مقارنة مع 3,06% المسجل سنة 2013 و3,18% كمعدل متوسط خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2012. وقد ظل سعر الفائدة المرجح بين البنوك يتأرجح بين 2,43% و3,89%، أي في مستويات قريبة من معدل الفائدة الرئيسي لبنك المغرب. كما أن تقلبات معدل الفائدة بين البنوك، كما يقيسها مؤشر الانحراف المعياري، قد انخفضت من 0,55 في المتوسط بين سنة 2000 وسنة 2007 إلى 0,12 بين سنة 2008 ونهاية شتنبر 2014.

كما كان للسياسة النقدية الملائمة، المتبعة منذ بداية سنة 2009، أثر كبير على متوسط سعر الفائدة على القروض. فحسب البحث الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك، سجلت أسعار الفائدة على القروض انخفاضا مهما. وشمل انخفاض أسعار الفائدة على الخصوص التسهيلات المتعلقة بخزينة المقاولات وقروض التجهيز. في حين، عرفت أسعار الفائدة على قروض العقار وعلى قروض الاستهلاك شبه استقرار في حوالي 7,32% و 6,19% على التوالي كمتوسط بين سنة 2010 وسنة 2013.

وبخصوص الأسعار المطبقة على الودائع، يبين التحليل أن المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع لستة و12 شهرا ارتفع بنحو 8 نقط أساس كمعدل سنوي بين سنتي 2010 و2013 مقابل انخفاض بحوالي 13 نقطة أساس بين سنتي 2008 و2010. ومن جهته، عرف سعر الفائدة الأدنى للحسابات على الدفتر لدى البنوك، والذي تتم مقايسته بالمتوسط المرجح لسعر الفائدة لسندات الخزينة لمدة 52 أسبوع، ارتفاعا طفيفا ليصل في متوسطه إلى 3,51% سنة 2013 مقابل 3,04% كمعدل متوسط بين سنة 2008 وسنة 2012 و2,65% كمعدل متوسط بين سنة 2002 وسنة 2007.

ومن جانب اخر، عرفت الأسعار المطبقة على سندات الخزينة في السوق الأولية منحا تصاعديا منذ سنة 2009، وذلك نتيجة لارتفاع حاجيات الخزينة للتمويل. وقد ارتفع سعر الفائدة المرجح باعتبار جميع أسعار الفائدة حسب الأمد بنحو 25 نقطة أساس كمتوسط سنوي بين سنة 2010 وسنة 2013. وبداية من شهر غشت 2013، عرفت شروط تمويل الاقتصاد بداية انخفاض استمر خلال الاشهر المتبقية من السنة حيث سجلت أسعار الفائدة خلال الثمانية اشهر من سنة 2014انخفاضا بلغ في المتوسط79,7 نقطة أساس مقارنة مع تلك المسجلة في سنة 2013.

### 2.5.2.استمرار تباطؤ وتيرة القروض الممنوحة للاقتصاد

خلال سنة 2013، قدمت البنوك ما يقارب 747 مليار درهم كقروض للاقتصاد، أي بزيادة قدرها 28 مليار درهم أو 3,9%، بعد أن بلغت 719,2 مليار درهم سنة 2012، أي بزيادة قدرها 32 مليار درهم أو 4,6%

سنة 2012 و10,6% سنة 2011. وتمثل هذه القروض سنة 2013 ما يقارب نسبة 85,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 86,9%سنة 2012. وقد شمل تباطؤ وتيرة القروض البنكية للاقتصاد كافة مكونتها باستثناء قروض التجهيز .

وهكذا بلغ حجم القروض المدينة والتسهيلات المقدمة للخزينة، سنة 2013 ما يقارب 175,3 مليار درهم، أي بانخفاض 10 مليار درهم أو 5,6%، بعد أن ارتفعت ب13,4 مليار درهم أي بنسبة 7,8% سنة 2012 لتصل إلى 186 مليار درهم. وعلى نفس المنوال، بلغ الحجم الجاري لقروض الاستهلاك 40,4 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 746 مليون درهم أو 1,9% سنة 2013، مقابل زيادة بلغت 3,5 مليار درهم أو 9,8% سنة 2012 لتصل إلى 39,6 مليار درهم.

أما فيما يخص قروض العقار، فقد ارتفع حجمها الجاري إلى 230,5 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 10,5 مليار درهم أو 4,8%، مقابل 220 مليار درهم سنة 2012 ،أي بزيادة 6,1% و ب 10,2% سنة 2011. وبذلك، حافظت هذه القروض على حصتها من مجموع القروض الممنوحة بحوالي 31%. ويعود تراجع وتيرة هذه الشريحة من القروض بالأساس إلى تراجع نمو قروض السكن التي ارتفعت سنة 2013 بنسبة 6,3% فقط مقابل 9,8% سنة 2012، في حين سجلت القروض الممنوحة للمنعشين العقاريين نموا طفيفا قدر بحوالي 0,6% بعد أن تراجعت سنة 2012 بـنسبة 0,3%.

من جهتها، سجلت قروض التجهيز ارتفاعا بلغ 2,1 مليار درهم، أي 1,5% سنة 2013، لتصل بذلك إلى 140,1 مليار درهم بعدما تراجعت ب2,8 مليار درهم، أو 2% لتصل إلى 138 مليار درهم سنة 2012. وعلى الرغم من هذه الزيادة، ظلت حصة قروض التجهيز في مجموع القروض الممنوحة للاقتصاد مستقرة عند 19% بين سنتي 2012 و 2013 بعد أن بلغت في المتوسط 21% خلال الفترة 2009 -2011.

أما بخصوص القروض المعلقة الأداء، فقد وصل حجمها 43,7 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة سنوية قدرها 8,9 مليار درهم أو23,8%، وذلك بعدما ناهزت في مجملها 35,3 مليار درهم سنة 2012، أي بزيادة سنوية صافية قدرها 2,8 مليار درهم أو 8,4%. وبذلك ارتفعت حصة القروض المعلقة الأداء من مجموع القروض البنكية من 4,9% سنة 2012 إلى 5,9% سنة 2013.

وحسب القطاعات المؤسساتية، يعكس تراجع القروض البنكية الممنوحة للاقتصاد تباطؤ وتيرة ارتفاع القروض الممنوحة لكل من القطاعين العمومي والخاص على حد سواء. فقد وصل حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص سنة 2013 ما يقارب 597,8 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 8,7 مليار درهم أو 1,3%، بعد أن ارتفعت ب26,7 مليار درهم أو بنسبة 4,7% سنة 2012. في حين ناهز حجم القروض الممنوحة للقطاع العمومي (خارج الإدارة العمومية) 44,3 مليار درهم مقابل41,1 مليار درهم سنة 2012، أي بنسبة نمو بلغت 7,6% سنة 2013 مقابل 24,4% سنة 2012.

### 3.5.2.القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة : الدعم المتزايد لصندوق الضمان المركزي

وفقا للبحث المنجز من قبل بنك المغرب والمتعلق بالشروط المتوفرة لمنح القروض، سجل حجم القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ارتفاعا بنسبة 6% سنة 2013 مقابل 1% سنة قبل ذلك، في الوقت الذي تراجع فيه الحجم الممنوح لمجموع الشركات غير المالية بنسبة 3,5% سنة 2013 بعدما ارتفع بنسبة 2,7% سنة 2012. وبذلك ارتفعت حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة من مجموع القروض الممنوحة للشركات غير المالية من 33% سنة 2012 إلى 35% سنة 2013.

ويعزى هذا الارتفاع في القروض الموجهة إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى تضاعف تدخل جميع الفاعلين. حيث بلغ حجم الضمانات من طرف الصندوق المركزي للضمان لفائدة المقاولات نحو 4,7 مليار درهم كقروض جديدة مضمونة في سنة 2013، مرتفعا بحوالي 30% مقارنة مع السنة الفارطة (2,5 مليار درهم).

ومكنت هذه القروض من تمويل مشاريع في طور التخطيط والتطوير، استفادت منها 2046 مقاولة صغيرة جدا ومقاولة صغرى ومتوسطة، حيث ساهمت في تغطية حاجياتها من الرأسمال المتداول، مما مكنها من خلق 6.283 منصب شغل جديد. وقد وصل حجم القروض المضمونة من طرف صندوق الضمان المركزي لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إلى 3,5 مليار درهم سنة 2014 مقابل 2,5 مليار درهم في نفس

الفترة من السنة الماضية، أي بزيادة 40% عند نهاية شهر يوليوز من السنة الجارية. بالإضافة إلى ذلك، مكنت القروض المضمونة من إنجاز مشاريع استثمارية فاقت 1,7 مليار درهم وخلق 3.500 منصب شغل مباشر.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، فقد استفادت معظم قطاعات الاقتصاد من القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة خلال الأشهر السبعة الأولى لسنة 2014. ويأتي قطاع الصناعات التحويلية في المقدمة بحوالي 30%، يليه قطاع التجارة بنحو 27% ثم قطاع البناء بنحو 18% أما فيما يخص نشاط التمويل المشترك بين الصندوق المركزي للضمان وأبناك المشاريع الاستثمارية، تجدر الإشارة إنه بلغ حجم القروض البنكية الممنوحة حوالي 196 مليون درهم في نهاية شهر يوليوز من سنة 2014. الشيء الذي ساعد على تعبئة المشاريع الاستثمارية بحوالي 541 مليون درهم. وقد بلغ حجم التزامات الصندوق المركزي للضمان لهذه المشاريع الاستثمارية حوالي 116 مليون درهم أي بزيادة 49% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

### 4.5.2.انتعاش وتيرة ارتفاع الودائع وتباطؤ لجوء الأبناك لسوق الدين الخاص

تميزت عملية الوساطة البنكية لسنة 2013 بالمحافظة على نفس وتيرة نمو الودائع، والتي بلغت في مجملها 785 مليار درهم، مقابل 756 مليار درهم في أواخر سنة 2012، أي بمعدل نمو 3,9%. ورغم هذا الانتعاش، فإن حصة الودائع البنكية من الناتج الداخلي الخام انخفضت بحوالي 1,3 نقطة مقارنة مع سنة 2012 لتستقر في حدود 90% سنة 2013.

ويرجع انتعاش الودائع البنكية بالخصوص إلى تحسن أداء الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل. ففي الوقت الذي احتفظ فيه المكونان الأولان للودائع البنكية بنفس وتيرة النمو المسجلة سنة 2012، أي 4% و8% على التوالي، ارتفع حجم الودائع لأجل بنسبة 4,2% ليبلغ 152 مليار درهم، وذلك مقابل انخفاض قدره 1,3% سنة 2012. وتماشيا مع هذه التطورات، حافظت كل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل على نفس حصتهما من مجموع ودائع الزبائن، أي 53,2% و19,3% على التوالي. وعلى عكس ذلك، ارتفعت حصة حسابات الادخار بـ 0,6 نقطة لتصل إلى 15,3% سنة 2013.

ومن خلال تحليل الودائع البنكية حسب الفاعلين الاقتصاديين، يتبين أن تطور هذه الودائع يبقى مرتبطا بتطور ودائع الخواص وودائع المغاربة القاطنين بالخارج. وتمثل هذه الودائع في المتوسط 70,6% من مجموع ودائع الزبائن، وقد سجلت سنة 2013 ارتفاعا بنسبة 6,7% لتبلغ في مجملها 554 مليار درهم مقابل نسبة نمو لم تتعد 4,8% سنة 2012. ووفقا لهذه التطورات، ارتفع معامل الاستخدام[73] إلى 104%.

وبالموازاة مع تحسن وتيرة ارتفاع الودائع، خففت البنوك، وبشكل لافت، من حدة لجوئها لسوق الدين الخاصة، إذ لم يتعد الودائع لأجل لسندات الاقتراض سنة 2013 عتبة 66,6 مليار درهم، أي بانخفاض سنوي نسبته 0,4%، مقابل ارتفاع قدره 6,6% سنة 2012. ومن ضمن هذا المجموع، تمثل سندات الدين القابلة للتداول، خصوصا منها شهادات الإيداع، 59,8 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 3,7%. في حين تضاعف حجم الإقتراضات السندية لينتقل من 2,7 مليار درهم سنة 2012 إلى 4,9 مليار درهم سنة 2013.

### 5.5.2.التمويل البنكي للاقتصاد : إدارة المخاطر في ظل ارتفاع نسبة القروض المعلقة الأداء

رغم تحسن الظرفية الاقتصادية الوطنية سنة 2013، لم تتمكن الأبناك من تحسين مستوى حصيلتها كما يدل على ذلك ارتفاع نسبة القروض المعلقة الأداء من مجموع القروض الممنوحة التي ارتفعت من 5% سنة 2012 الى 6% سنة 2013. ويرجع هذا الارتفاع الى تزايد القروض المعلقة الأداء المتعلقة بالقروض الممنوحة للشركات غير المالية وللأسر التي ارتفعت على التوالي بنسبة 27,1% و22,6% سنة 2013 بعد ارتفاعها على التوالي بنسبة 14,5% و3,4% سنة 2012.

وخلال السنتين الأخيرتين، فاق الخطر المتعلق بالمقاولات، الذي يقاس بحصة الحجم الخام للقروض المعلقة الأداء الممنوحة للشركات من حجم إجمالي القروض الممنوحة، ذلك المتعلق بالأشخاص الذاتيين، حيث بلغ ما يقارب 3,5% مقابل 2,4% في متم سنة 2013 .

وبالرغم من هذا التراجع، تبقى نسب السيولة والقدرة على السداد متماشية مع المساطر الاحترازية المعمول بها في المغرب. فقد بلغ متوسط معامل القدرة على السداد 13,3% سنة 2013 مقابل 12,3% سنة 2012، وسجل معامل السيولة نسبة 12,5% سنة 2013 مقابل 10,5% سنة 2012.

[73] Coefficient d'emploi

### 6.5.2.رأسمال الاستثمار كآلية في خدمة المقاولات الناشئة

واصل قطاع رأسمال الاستثمار خلال سنة 2013 تطوره، وذلك بإحداث ثلاثة صناديق جديدة ليصل عدد هذه الأخيرة إلى 37 صندوقا. وبالمقارنة مع نتائج سنة 2012، انخفض حجم المبالغ المحصل عليها بنسبة 32% ليصل في أواخر سنة 2013 إلى 1,292 مليار درهم عوض 1,898 مليار درهم سنة 2012. وبذلك، وصلت المبالغ المحصل عليها منذ تأسيس هذه الصناديق إلى 10,7 مليار درهم.

كما انخفض حجم الاستثمارات المنجزة من طرف هذه الصناديق سنة 2013 بنحو 50,4% ليصل إلى 686 مليون درهم مقابل 1,4 مليار درهم سنة 2012. وقد استفادت من هذه المبالغ 17 مقاولة حديثة الاستثمار. كما وصل المبلغ التراكمي لمجموع الاستثمارات المنجزة 4,2 مليار درهم سنة 2013 مقابل 3,6 مليار درهم سنة 2012 و 3,3 مليار درهم في متم سنة 2011.

ويبقى تنوع مجال التدخل من السمات الأساسية لقطاع رأسمال الاستثمار. وقد ارتفعت حصة قطاع الصناعة من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة منذ سنة 2011 الى 45% مقابل 32% في المتوسط بين سنتي 2006 و 2010. واحتل قطاع الخدمات والنقل المرتبة الثانية بحصة بلغت 29% منذ سنة 2011، مقابل 24% بين سنتي 2006 و2010. واستحوذ قطاع البناء والأشغال العمومية على 16% من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة منذ سنة 2011 مقابل 24% بين سنتي 2006 و2010، فيما استفاد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من 1% من الأموال المستثمرة مقابل 5% بين سنتي 2006 و2010.

### 7.5.2.بورصة الدار البيضاء : سوق أولية تهيمن عليها الاقتراضات من طرف الأبناك وقطاع العقار

تميزت سنة 2013 بتباطؤ ملحوظ على مستوى نشاط السوق الأولية ببورصة الدار البيضاء. وسجلت الإصدارات من سندات الرأسمال ببورصة الدار البيضاء 3,2 مليار درهم، مقابل 7,5 مليار درهم سنة 2012، أي بانخفاض قدره 57,1%.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2013 تميزت بإدراج مقاولة واحدة عن طريق الرفع من الرأسمال (شركة الجرف الأصفر للطاقة) بمبلغ مليار درهم.

ولجأت تسع شركات للسوق الأولية للزيادة في رأس المال، فيما تمكنت شركتين اثنتين من إصدار سندات للدين بمبلغ 700 مليون درهم. ولقد تمت 12,3% فقط من عمليات الرفع من الرأسمال في السوق الأولية سنة 2013 باكتتابات نقدية، أي 395,2 مليون درهم والتي يمكن اعتبارها بمثابة ضخ رؤوس أموال جديدة ببورصة الدار البيضاء.

وهمت هذه العمليات ثلاثة أنواع من الزيادات في الرأسمال: الزيادة في رأس المال عن طريق مساهمة نقدية، الزيادة في رأس المال بتحويل ربيحات سنة 2012 والزيادة في رأس المال عن طريق الاندماج. على عكس السنة الماضية، سجلت أربع عمليات لزيادة رأس المال عن طريق تحويل اختياري للربيحات مقابل عملية واحدة فقط سنة 2012، استفاد منها بشكل رئيسي بنكين هما "التجاري وفابنك" و"مصرف المغرب"، وبلغت قيمة إصداراتها على التوالي 905,6 مليون درهم، و250,9 مليون درهم، وكذلك شركتي العقار الضحى وأليانس للتنمية العقارية بإصدارين بلغت قيمتهما على التوالي 567 مليون درهم و121 مليون درهم. وحصرت الزيادة في رأس المال عن طريق المساهمة النقدية في مصرف المغرب حيث بلغت قيمة إصداراتها 442 مليون درهم.

وبلغ حجم إصدارات السندات سنة 2013 نحو 700 مليون درهم مقابل أزيد من 910 مليون درهم سنة 2012 و1,6 مليار درهم سنة 2010. غير أن هذه الإصدارات خصت بالأساس القطاع البنكي (التجاري وفابنك والبنك المغربي للتجارة الخارجية).

### 8.5.2. قطاع التأمين: مصدر متنام لتعبئة الادخار طويل الأجل لتمويل القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد

يعتبر قطاع التأمين بالمغرب ركيزة أساسية ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية، حيث يلعب دورا مهما في تعبئة الادخار وبالتالي تمويل النشاطات الاقتصادية. فهو بذلك رافعة مهمة في التقدم الاقتصادي ومحفز حقيقي للتنمية الاقتصادية. وقد سجلت المؤشرات الرئيسية للقطاع خلال السنوات الأخيرة أداء إيجابيا، زاد من حدته

تعزيز مردودية الشركات المزاولة في القطاع، تماشيا مع انخفاض معدلات الفائدة وضعف معدل التضخم، وكذا تحسن أداء بورصة القيم قبل الأزمة المالية العالمية.

وعلى الرغم من التباطؤ الملحوظ على مستوى وتيرة ارتفاع الأقساط المصدرة منذ 2007، فإن حجم هذه الأقساط فاق الضعف بين سنتي 2003 و2013، حيث ساهم إلى حد كبير التأمين على الحياة والرأسملة في هذا الارتفاع، خصوصا بين سنتي 2011 و2012. ويرجع نشاط هذه الشعبة من التأمين، خلال السنوات الأخيرة، إلى تحسن التوازنات الاقتصادية وإلى الإصلاحات التنظيمية والضريبية[74] التي منحت عدة امتيازات للادخار الطويل الأجل وكذلك إلى تطوير التوظيفات المحتسبة بالوحدات الحسابية بعلاقة مع انتعاش بورصة القيم، بالإضافة إلى ازدهار سوق العقار وتنويع المنتوج وهو ما يفسره النجاح المتزايد للتأمين البنكي.

ورغم الانتعاش الملحوظ خلال السنتين الماضيتين، انخفض التأمين على الحياة والرأسملة سنة 2013 بنسبة 2,1%، في حين، ظلت الأقساط المصدرة الخاصة بشعبة التأمين غير تأمين الحياة متعلقة بأهمية التأمينات الإجبارية، خصوصا تلك المرتبطة بالسيارات التي تمثل لوحدها 47% من مجموع الشعبة.

ونتيجة هذه التطورات، عرفت نسبة النفاذ منحا تصاعديا منذ سنة 2005، حيث انتقلت من 2,4% إلى 3% سنة 2013، أي بزيادة 60 نقطة أساس. ويرجع هذا الارتفاع إلى كون وتيرة ارتفاع الأقساط المصدرة تفوق وتيرة النمو الاقتصادي الإسمي بفارق 2,9 نقطة في المتوسط. ويحتل المغرب الصدارة على صعيد دول شمال إفريقيا بتسجيله نسبة نفاذ تقدر بـ 2,94% في المتوسط خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2013. في حين، تحتل تونس المكانة الثانية بنسبة نفاذ تقدر في المتوسط بـنحو 1,87%. أما في مصر والجزائر، فلم تتعد هذه النسبة 0,77% و0,64% على التوالي. وللإشارة، بلغت نسبة النفاذ على الصعيد العالمي 6,3% سنة 2013.

وفيما يخص معدل الإنفاق الفردي على التأمين، فعلى الرغم من كون هذا المعدل لازال ضعيفا، فقد شهد ارتفاعا متواصلا خلال العشر السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 42,8 دولار للفرد سنة 2003 إلى 80,3 دولار سنة 2008، ليصل إلى 97 دولار سنة 2013. وبالمقارنة مع دول شمال إفريقيا، يحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث معدل إنفاق الفرد على التأمين، متبوعا بتونس التي حققت تقدما مهما في نفس المجال، حيث انتقل هذا المعدل من 46 دولار سنة 2003 إلى 77 دولار سنة 2013. أما في الجزائر ومصر، فقد ظل معدل إنفاق الفرد على التأمين دون المستويات المرجوة، حيث لم يتعد هذا المعدل 39 دولار و35 دولار على التوالي.

وعلى الرغم من استمرار وجود بعض العوائق، فإن قطاع التأمين بالمغرب يلعب دورا محوريا في تعبئة الادخار المؤسساتي وتوجيهه نحو تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق اقتناء وتدبير الأصول المالية. وتعتبر هذه العملية بمثابة المكون الأساسي لوظيفة شركات التامين.

وقد ارتفع المبلغ الإجمالي للتوظيفات الصافية لشركات التامين ليبلغ 128,3 مليار درهم عند متم سنة 2013، مقابل 57,4 مليار درهم سنة 2003، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 8,4% مع أعلى نسبة بلغت 20,8% سنة 2007، مقابل متوسط زيادة سنوية بنحو 8,3% بين سنتي 2003 و2007 و6,5% بين 2008 و2013. وتستحوذ التوظيفات المرصدة لعمليات التأمين على 90,6% في المتوسط من مجموع التوظيفات، متبوعة في ذلك بالحقوق المالية الملحقة بالأصول الثابتة بحصة تقارب 7,5%. في حين لا يمثل متوسط حصة كل من الأصول الثابتة المادية وسندات وقيم التوظيف سوى 0,4% و2,1% على التوالي.

وتظل التوظيفات في القيم المنقولة مهيمنة على تركيبة محفظة القطاع. فقد استحوذ هذا الصنف من التوظيفات، بين سنتي 2009 و2013، على 97% في المتوسط من مجموع التوظيفات المرصدة لعمليات التامين.

وعلى عكس شركات التأمين الأوربية، التي تفضل التوظيف في الأصول السندية، فإن المؤمنين المغاربة يميلون أكثر للتوظيف في الأسهم، رغم ما يشكله هذا التوظيف من مخاطر. فقد سجل حجم محفظة الأسهم والحصص المملوكة من طرف شركات التأمين ارتفاعا قدره 18% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2006 و2007، قبل أن تنخفض هذه النسبة إلى 9% في المتوسط بين سنتي 2008 و2010، ثم إلى 4% في المتوسط بين سنتي 2011 و 2013. ويعزى هذا التباطؤ بالأساس، إلى تراجع وتيرة نمو احجام الأسهم المدرجة في

[74] قامت الحكومة، منذ 2005، بإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة كل الخدمات المتعلقة بعقود التامين على الحياة والرأسملة لأجل طويل. في نفس السياق تم الإعفاء، منذ سنة 2011، من المكوس عقود التامين لعمليات الرأسملة، والتي كانت إلى غاية هذا التاريخ محددة في 3,5%. بالموازاة مع ذلك، شمل قرار خفض مدة عقود التامين من 10 إلى 8 سنوات والمتخذ منذ سنة 2012، كل من عقود التامين الفردية والجماعية وعقود التامين على الحياة أو الرأسملة المبرمة قبل سنة 2009.

بورصة القيم. وتستحوذ هذه الأخيرة في المتوسط على 37% من محفظة شركات التأمين بين سنتي 2009 و2013، وسجلت نموا قدره 6,6% في المتوسط بين سنتي 2011 و 2013، مقابل 18,2% بين 2006 و2010 بما فيها من الانخفاض المسجل بمتوسط سنوي 6% بين سنتي 2008 و 2010، بسبب الظرفية غير المواتية لسوق البورصة. في حين، تظل أهمية الأسهم غير المدرجة في البورصة هامشية، إذ لم تتعد حصتها من إجمالي الأسهم والحصص 5,5% في المتوسط خلال الفترة السالفة الذكر.

### 9.5.2. فرص تطور القطاع البنكي المغربي في إفريقيا

بعد وصوله مرحلة من النضج على مستوى السوق الداخلي، انخرط القطاع البنكي الوطني في استراتيجية طموحة للتوسع الخارجي تجاه إفريقيا، وذلك بغرض الاستفادة من فرص توسيع وتنويع أنشطتها. وهكذا، تمثل فروع البنك المغربي للتجارة الخارجية بالقارة الإفريقية، دون احتساب المغرب، نسبة 33% من مجموع الودائع لدى هذه المؤسسة البنكية 22,6% من مجموع قروضها الموزعة و44,1% من ناتجها البنكي الصافي سنة 2012. وتصل هذه النسب على التوالي إلى 23,2% و17,5% و25,3% بالنسبة للتجاري وفابنك وإلى 9,2% و8% و14,1% بالنسبة للبنك المركزي الشعبي.

وفيما يتعلق بمدى أهمية الأسواق، تظل تونس أول بلد من حيث ودائع وقروض البنوك المغربية بإفريقيا، بحصص ناهزت على التوالي 16,3% و21,6%. كما تحتل المركز الثاني على مستوى الناتج البنكي الصافي بحصة 13%. وتتميز السوق البنكية التونسية باستقرارها وبضعفها تركزهها وبتحكمها الجيد في تكاليف الاستغلال. وبالمقابل، تبقى هوامش تطوير هذه السوق ضيقة بسبب ضعف الربحية والضغط المسجل على مستوى الموارد البنكية.

وتأتي السينغال في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في ودائع وقروض الفاعلين البنكيين المغاربة بإفريقيا، محققة نسبا وصلت على التوالي إلى 14,7% و16,7%، فيما تعد المساهم الأول في الناتج البنكي الصافي بحصة تقدر بحوالي 15,2%. وتتجلى مؤهلات القطاع البنكي السنغالي في استقراره وضعف تركزه. لكن ربحية القطاع تظل في مستويات منخفضة وذلك نتيجة التأخر المسجل في الشق المتعلق بالتحكم في مصاريف التشغيل. كما تظل استدامة تعبئة الموارد المالية قصيرة الأمد مهددة بالضغط المتزايد على الودائع البنكية بالسنغال، الشيء الذي يعكسه ارتفاع معامل استعمال الودائع[75].

أما بالنسبة لحصص مالي في مؤشرات نشاط البنوك المغربية على المستوى الإفريقي، فهي تقدر بنحو 13,3% بالنسبة للودائع و12,3% بالنسبة للقروض و11,8% بالنسبة للناتج البنكي الصافي، مما يمنح هذا البلد الرتبة الثالثة. ويتميز السوق البنكي المالي بمؤهلات واعدة تهم الربحية وإمكانات التوسع. وموازاة مع ذلك، تظل العديد من المخاطر قائمة، تتعلق أساسا بالتركز القوي للقطاع البنكي بمالي وبعدم استقراره إضافة إلى ارتفاع تكاليف الاستغلال والإشكالات المتعلقة باستدامة الموارد البنكية.

ومن جهته، يعتبر ساحل العاج رابع أكبر مساهم في نشاط البنوك المغربية بإفريقيا وكذا في هوامش الربح المحققة من طرف هذه الأخيرة، حيث يمثل 10,4% من الودائع و10,9% من القروض و 11,2% من الناتج البنكي الصافي. ويمنح القطاع البنكي لساحل العاج فرصا حقيقية للاستثمار، إذ لم يصل بعد إلى مرحلة النضج. وإضافة إلى ذلك، فهو يتميز بوفرة السيولة لتغطية القروض الموزعة وبمستوى جيد للربحية. ويبقى ترتيب السوق البنكي بساحل العاج متأخرا على مستوى مؤشرات الاستقرار والفعالية والتركز.

ويحتل البنين المركز الخامس من حيث الحصة في ودائع وقروض البنوك المغربية بإفريقيا (8% و6% على التوالي) وكذا من حيث المساهمة في الناتج البنكي الصافي (8%)، كما لا يزال وزن القطاع البنكي ضعيفا بالمقارنة مع حجم اقتصاد هذا البلد الافريقي، مما يؤشر بتوفره على هوامش هامة للنمو. وتظل ربحية البنوك جيدة في البنين، إضافة إلى تكاليف الاستغلال المحصورة في مستويات معقولة. بالمقابل، يعاني القطاع البنكي للبلاد من نقط ضعف متعددة تتعلق بتركزه القوي وبعدم استقراره، إلى جانب ارتفاع معامل استعمال الودائع الذي يعكس صعوبة التزود بالموارد المالية القصيرة الأمد.

وهكذا، فقد استأثرت البنوك المغربية، عند متم 2012، بحوالي 16% و14% من إجمالي الودائع والقروض المسجلة بالبلدان الإفريقية التي تستقر فيها (دون احتساب المغرب). وتفضل البنوك المغربية بصفة عامة البلدان

[75] Coefficient d'emploi des dépôts

الإفريقية التي توفر قطاعاتها البنكية الظروف الملائمة، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الولوج والمخاطرة، وذلك على الرغم من الانخفاض النسبي لمستوى الربحية. وعلى صعيد آخر، تسجل البلدان الفرنكوفونية حضورا مكثفا للبنوك المغربية، حيث تمثل هذه الأخيرة 87% من مجموع الودائع بمالي و 56% بالبنين و 48% بالسنغال. كما يظهر هذا التركز بشكل جلي بالنسبة للقروض، حيث تستأثر البنوك المغربية بحوالي 66% من مجموع القروض الموزعة بمالي و 53% بالكونغو و 47% بالسنغال.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك المغربية لا تمثل سوى 2% من مجموع الودائع المحصلة و2% من مجموع القروض الممنوحة في إفريقيا، وبالتالي يتعين تعزيز حضور هذه البنوك على المستوى القاري من خلال تبني إستراتيجية للتوسع الخارجي مبنية على خمسة محاور، قد يلعب القطب المالي للدار البيضاء[76] دورا مهما في تفعيلها :

- ***التكامل بين المنتوجات :*** ويتعلق الأمر بإيجاد وسائل مبتكرة مكملة للأشكال التقليدية للخدمات البنكية التي تقدمها الوكالات. وفي هذا الصدد، تشكل الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول سوقا واعدة ذات مؤهلات كبيرة، حيث يمثل نسبة 16%[77]على صعيد إفريقيا جنوب الصحراء مقابل 3% على مستوى باقي الدول النامية.
- ***التكامل الجهوي*** : تستطيع البنوك المغربية استغلال تواجدها في بلد معين من أجل خلق فروع وتمثيليات لتغطية الجهة المجاورة بأكملها، وذلك عبر الاستفادة من الشبكة البنكية الموجودة وكذا من الكفاءات المحلية للبلدان المستهدفة[78].
- ***التكامل بين القطاعات :*** ويتعلق الأمر بتعزيز التنسيق بين القطاع البنكي وباقي القطاعات المصدرة بالاقتصاد الوطني[79]، وذلك بغرض تنسيق استراتيجياتهم التوسعية بإفريقيا وضمان تواجد متزامن لهم ببلدان الاستقبال. ومن شأن هذا التعاون تمكين البنوك من تلبية حاجيات المقاولات المغربية من حيث تقديم الدعم والاستشارة والتمويل.
- ***التكامل بين المهن البنكية والمالية*** : فإلى جانب نشاطاتها الأساسية المتعلقة بتحصيل الودائع وتوزيع القروض، يجدر بالمؤسسات البنكية المغربية توطيد تواجدها بإفريقيا من خلال تطوير نشاطها بالأسواق المالية، وذلك عبر فروعها المتخصصة في تدبير الاعتمادات المالية وفي الوساطة بالبورصة.
- ***التكامل ما بين القارات:*** يتعين على البنوك المغربية الاعتماد على تعاون ثلاثي الأطراف مع البنوك المحلية التي تعرف واقع السوق الإفريقية والبنوك الأوروبية التي تتجه نحو الانسحاب من هذه السوق. ومن جهة أخرى، وفي إطار الشراكة المتقدمة مع بنوك الخليج التي لها آفاق طموحة بإفريقيا[80]، حيث يمكن للبنوك المغربية أن تشكل قنوات لتشجيع وتوزيع المنتوجات البنكية البديلة في بلدان مثل السنغال ومالي والكاميرون ونيجريا.

## 3. مساهمة الجهات في النمو الاقتصادي الوطني

من أجل مواكبة الدينامية التي يعرفها مسلسل الجهوية المتقدمة، يجب إجراء تحليل دقيق للوضعية الاقتصادية للجهات. حيث يهدف هذا التحليل إلى تقييم مساهمة الجهات في خلق الثروة الوطنية واستخلاص إجراءات من شأنها ان تحد من الفوارق داخل الجهات وفيما بين الجهات من خلال استغلال أنجع للموارد البشرية والطبيعية المحلية.

---

[76] صنف القطب المالي للدارالبيضاء، وفق مؤشر المراكز المالية العالمية ("مؤشر المراكز المالية العالمية 16"، سبتمبر 2014، مجموعة ز/ين)، في المرتبة 51 من أصل 83 مركز مالي (المرتبة الثانية إفريقيا بعد سان لويس بجزيرة موريس)، مرتقيا بذلك 11 رتبة مقارنة مع مارس 2014.

[77] قاعدة المعطيات حول الاندماج المالي العالمي (FINDEX)، البنك الدولي.

[78] قام البنك المغربي للتجارة الخارجية، عبر فرع مجموعة بنك إفريقيا بجيبوتي، بافتتاح تمثيلية بإثيوبيا (يشكل هذا السوق 91 مليون نسمة مع معدل تبنيك لا يتعدى 10%) التي تمنح فرصا حقيقية من حيث فعالية وربحية قطاعها المالي.

[79] من بين أهم الفاعلين الوطنيين المتواجدين بإفريقيا، نذكر اتصالات المغرب وآليونص للتنمية العقارية والضحى وسهام-المالية ومناجم وخشب الأطلس.

[80] يطمح البنك الوطني لقطر بأن يصبح أكبر بنك بإفريقيا والشرق الأوسط بحلول سنة 2017. وقد وقع هذا البنك مذكرة تفاهم مع التجاري وفابنك لمواكبة المبادلات التجارية والاستثمارات بالدول التي تتواجد فيها المجموعتان.

## 1.3. انبثاق أقطاب جهوية جديدة

يبرز تحليل الناتج الداخلي الخام حسب الجهات، خلال الفترة 1998-2012، تقدما لجهة الدار البيضاء الكبرى التي ساهمت في المتوسط بنسبة 18,3% في تكوين الناتج الداخلي الخام الوطني، متبوعة بجهة سوس-ماسة-درعة (12,2%) ثم جهة الرباط-سلا-زمور-زعير (9,6%) فجهة مراكش-تانسيفت-الحوز (8,5%). وتساهم هذه الجهات الأربع بما يناهز النصف في تكوين الناتج الداخلي الخام الوطني (48,6%). ويعكس هذا التمركز اختلال التوازن الحاصل بين الأقاليم والذي يجب تجاوزه من خلال دينامية الجهات الحالية، أو عن طريق مسارات جديدة يمكن أن تنبثق عن الحكامة الجهوية الجديدة. غير أن تحليل وتيرة النمو حسب الجهات، يوضح أن الجهات الأقل مساهمة تبدو أكثر دينامية، مسجلة بذلك معدلات نمو تتجاوز معدل النمو الوطني (5,6%). وهي العيون-بوجدور-الساقية الحمراء بمعدل 11,6% ووادي الذهب-الكويرة (11,3%). وبالإضافة إلى هاتين الجهتين، فقد سجلت كل من جهات الشاوية-ورديغة ومراكش-تانسيفت-الحوز ودكالة-عبدة وطنجة-تطوان معدلات نمو مهمة بلغت 7,6% و6,9% و6,7% ثم 6,5% على التوالي. في حين سجلت جهة الغرب-شراردة-بني احسن أدنى معدلات النمو (3,1%).

مبيان 29 : دينامية الجهات ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1998-2012

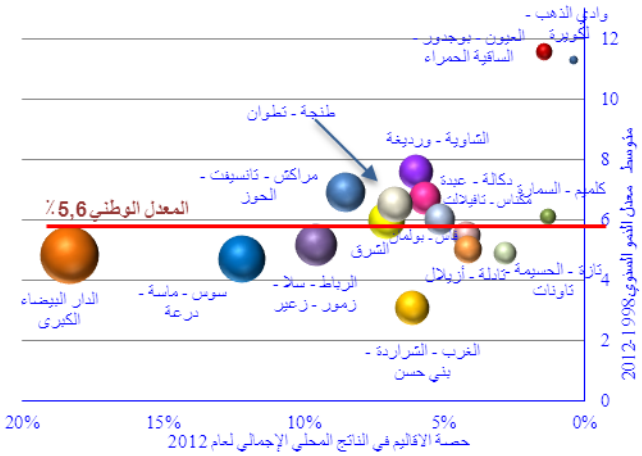


مبيان 30: بنية الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام المتاح للفرد حسب الجهات خلال الفترة 1998-2012

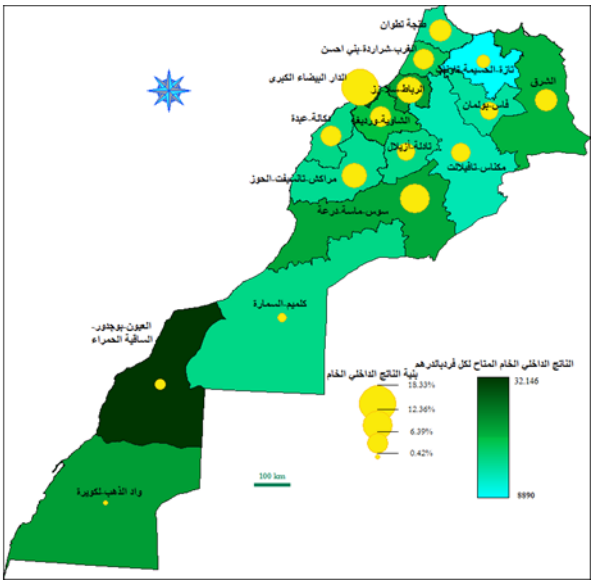


## 2.3. التوزيع الجهوي والقطاعي للصادرات

يظهر تحليل قيمة الصادرات حسب الجهات هيمنة جهة الدار البيضاء الكبرى مرة أخرى وذلك بتحقيق أكبر نسب المساهمة في الصادرات الوطنية، حيث بلغت 27,1% سنة 2012 مع تحقيق معدل نمو سنوي (16%) أقل من المعدل الوطني (18%) خلال الفترة 2009- 2012، متبوعة بجهة دكالة-عبدة (21,3%)، وطنجة-تطوان (18,7%) وسوس-ماسة-درعة (8,3%) ثم الشاوية-وردیغة (6,4%).

ويتبين من خلال تحليل الصادرات حسب القطاعات أن كل جهة تتميز بقدرات خاصة لأنشطتها الموجهة للتصدير. حيث تتميز جهة الدار البيضاء الكبرى التي تعد أول قطب في صناعة الإلكترونيك (84,2%) و صناعة الطائرات (57%) بتنوع الأنشطة الموجهة للتصدير، تتصدرها منتوجات صناعة الملابس والفرو بنسبة 18,9% من مجموع صادرات الجهة سنة 2012، تليها منتوجات تكرير البترول بحصة 14,1%، ثم صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية (10,9%)، والصناعة الكيميائية (10,1%). وقد شكلت هذه الأخيرة المبيعات الأساسية لجهة دكالة-عبدة بحصة 90% من صادراتها سنة 2012. وخلال نفس السنة تكونت صادرات جهة طنجة-تطوان ، التي تعد أول قطب في صناعة السيارات (57,4%)، أساسا من منتوجات صناعة الألبسة والفرو (27,9%)، ومواد صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية (24%) ثم منتوجات الصناعة الغذائية بنسبة 14,4%.

ومن جانبها، تتكون صادرات جهة سوس-ماسة-درعة، التي تعرف بقدراتها في مجال الفلاحة المخصصة للتصدير، من الحوامض والبواكر (بحصة 45,5%) ومن منتوجات الصناعة الغذائية (30,1%). أما صادرات جهة الشاوية-ورديغة فتتكون أساسا من الفوسفاط بحصة تبلغ 69,5% ومن مختلف المواد المصنعة المنحدرة من مدن برشيد وسطات وبوزنيقة.

ويوضح التوزيع الجهوي لصادرات القطاعات التي تصنف في المهن العالمية للمغرب[81] تركيزا حول جهتين. ويهم الأمر جهة طنجة-تطوان التي تعتبر الموقع الأول لقطاع صناعة السيارات، والتي تساهم بحصة 44,8% سنة 2012 من مجموع هذه الصادرات، وجهة الدار البيضاء الكبرى (أول قطب مصدر لمنتوجات الصناعة الإلكترونية وصناعة الطائرات) بحصة 39,3%. تليهما جهة الغرب-شراردة-بني حسن بحصة 7% من مجموع صادرات المهن العالمية للمغرب، ثم جهة الشاوية-ورديغة بنصيب 5,6% والرباط-سلا-زمور-زعير بنصيب 3,3%.

## 3.3. الناتج الداخلي الخام المتاح لكل فرد: سبع جهات من بين 16 تجاوزت المعدل الوطني

سجل مؤشر الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد تحسنا ملموسا خلال الفترة 1998-2012 بوتيرة تختلف من جهة لأخرى. ومقارنة مع المستوى الوطني، حققت 7 جهات من بين 16 جهة ناتجا داخليا خاما لكل فرد يتعدى المستوى الوطني، ويتعلق الأمر بكل من جهات العيون-بوجدور-الساقية الحمراء بحوالي 32.148 درهم للفرد، والدار البيضاء الكبرى (28.715 درهم للفرد)، ووادي الذهب-لكويرة (22.856 درهم للفرد)، والرباط-سلا-زمور-زعير (22.357 درهم للفرد)، وسوس-ماسة-درعة (21.906 درهم للفرد)، ثم الجهة الشرقية (20.827 درهم للفرد)، وكذا الشاوية-ورديغة (20.511 درهم للفرد).

مبيان 31 : الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد حسب الجهات خلال الفترة 1998-2012

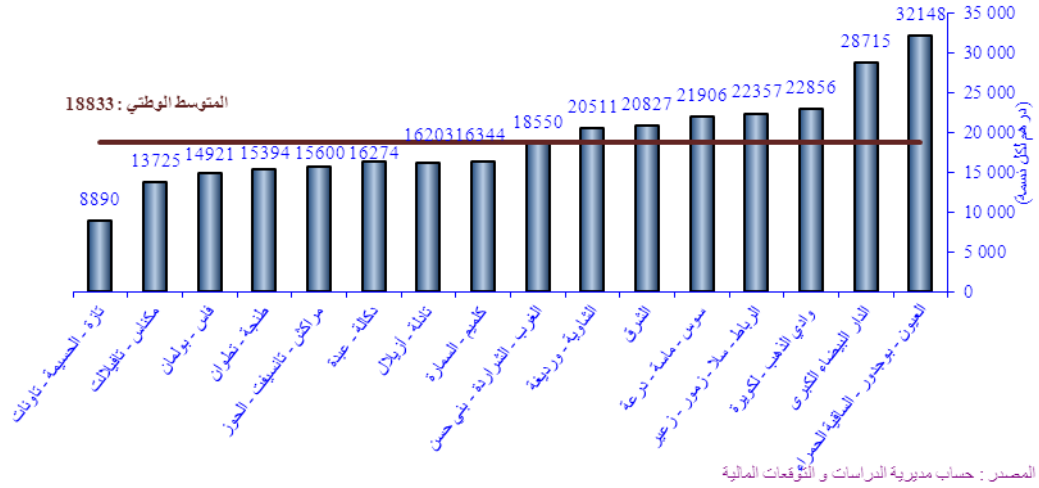


المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية

وفيما يتعلق بدينامية النمو، عرفت جهتا العيون-بوجدور-الساقية الحمراء والشاوية وردية أقوى نسب نمو للناتج الداخلي الخام المتاح للفرد بمعدل سنوي قدر بنسبة 7,7% و7% على التوالي خلال الفترة 1998-2012، متبوعتان بكل من جهات دكالة-عبدة (5,9%) ومراكش-تانسيفت الحوز (5,8%)، ثم الشرق ومكناس-تافلالت (5,3% لكل جهة)، وطنجة-تطوان (4,9%) وتازة-الحسيمة-تاونات (4,6%). في حين سجل هذا المؤشر نموا بطيئا بالنسبة لجهات وادي الذهب-لكويرة (0,4%) والغرب-شراردة-بني احسن (1,8%) وسوس-ماسة-درعة (3,1%) والدار البيضاء الكبرى (3,5%) ثم الرباط-سلا-زمور-زعير (3,7%).

## 4.3.التركيبة القطاعية للقيمة المضافة الجهوية

حققت جهة سوس-ماسة-درعة أعلى مساهمة في تكوين القيمة المضافة للقطاع الأول خلال الفترة ما بين 1998 و2012 حيث قدرت حصتها بنحو 31,8% من مجموع القيمة المضافة للقطاع الأول على الصعيد الوطني. وتأتي جهة الغرب-شراردة-بني حسن في المرتبة الثانية بنسبة 16%، تليها جهتا الشرق بنسبة 13,5% وتادلة-أزيلال بحصة 11,5%. فيما لم تتجاوز مساهمة الجهات المتبقية 7,6% لكل واحدة على حدة.

[81] يتعلق الأمر بقطاعات صناعة السيارات والإلكترونيك والطائرات.

أما بالنسبة للقطاع الثاني، فقد حققت جهة الدار البيضاء الكبرى أهم حصة من القيمة المضافة للقطاع، مساهمة بما قدره 33,3% خلال الفترة 1998-2012. وبعيدا عن ذلك، تأتي جهة الشاوية-ورديغة في المرتبة الثانية بحصة 10,5%، متبوعة بدكالة-عبدة (9,4%)، ثم طنجة-تطوان (8,4%). ويعتبر قطاع الصناعة (دون احتساب تكرير النفط) الأكثر إسهاما في القيمة المضافة للقطاع الثاني بالنسبة لجهة الدار البيضاء الكبرى (84,5% على امتداد الفترة 1998-2012)، تليها جهات طنجة-تطوان (57,8%)، ووادي الذهب-لكويرة (57,7%)، ودكالة-عبدة (57%)، والغرب-شراردة-بني حسن (52,9%) وفاس-بولمان (51,8%). في حين، يظل قطاع البنايات والأشغال العمومية أهم مكون للقيمة المضافة بالقطاع الثاني لدى جهتي تازة-الحسيمة-تاونات بحصة 67,1% وكلميم-السمارة (60,2%). كما تهيمن الصناعة المعدنية على القيمة المضافة للقطاع الثاني بجهة الشاوية-ورديغة (59,6%)، مستفيدة من تواجد أكبر موقع لاستخراج الفوسفاط بعمالة خريبكة، تليها جهة العيون بوجدور-الساقية الحمراء (45,2%)، مستفيدة من تواجد منجم بوكراع.

وكان للنمو المستدام للقيمة المضافة بالقطاع الثاني على المستوى الوطني انعكاس على نموها جهويا. حيث كانت جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء أكثر دينامية، مسجلة أقصى معدل نمو سنوي بلغ 19,2%، تليها جهة الشاوية-ورديغة بمعدل 10,7%، ووادي الذهب-لكويرة (10,1%)، ومكناس-تافلالت (8,5%)، وتادلة-أزيلال (8,4%)، ومراكش-تانسيفت-الحوز (8,3%)، وتازة-الحسيمة-تاونات (8,2%)، متبوعة بجهة طنجة-تطوان (7,9%) والشرق (7,8%) ثم دكالة-عبدة (7,3%).

وتعود أهم حصة من القيمة المضافة للقطاع الثالث، خلال الفترة 1998-2012، إلى جهة الدار البيضاء الكبرى التي ساهمت بنسبة 15,6% في القيمة المضافة الوطنية للقطاع الثالث، تليها كل من جهات الرباط-سلا-زمور-زعير (13,4%)، ثم سوس-ماسة-درعة ومراكش-تانسيفت-الحوز (10% لكل واحدة). حيث تظل الخدمات القابلة للتسويق (دون احتساب الفنادق والمطاعم) الأكثر جلبا للقيمة المضافة بالقطاع الثالث في جميع الجهات، تتصدرها جهة الدار البيضاء الكبرى بحصة 74,6%.

ومن أجل رصد البنية القطاعية لاقتصاديات الجهات، تم اعتماد تقنية تحليل المكونات الأساسية (ACP) التي مكنت من وضع تصنيف للجهات طبقا لأوجه التشابه بينها مع توضيح تطور بنياتها ما بين سنتي 1998 و2012. وذلك عبر تمثيلها على مستوى تركيبي ذو بعدين يلخص جزءا هاما من المعلومات التي تحملها مختلف المتغيرات التي تم اعتبارها (62%). ويعد هذا المستوى بمثابة مرجعية لتقييم أي تغيير محتمل لأداة الإنتاج المحلية.

مبيان 32 : إسقاط الجهات على المستوى التركيبي للقيم المضافة الجهوية والقطاعية

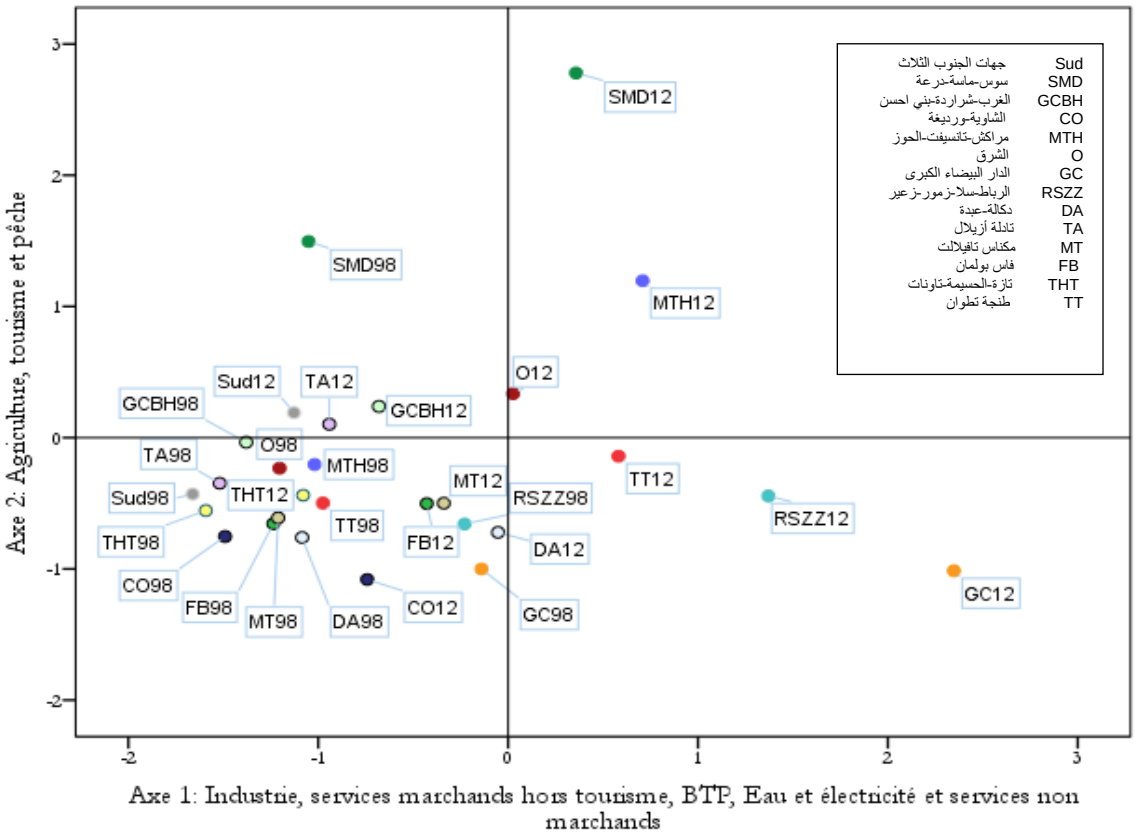


المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

يلاحظ أن هذا التصنيف قد تغير طوال الفترة موضوع الدراسة ليعطي تقسيما أقل تركيزا سنة 2012، مما يشهدعلى المجهودات التي تقوم بها السلطات العمومية لتنفيذ الإصلاحات القطاعية والجهوية.

وهكذا، شرعت جهة الدار البيضاء الكبرى في التخلي عن مجموعة من الأنشطة الصناعية لفائدة الجهات المجاورة كالرباط-سلا-زمور-زعير ودكالة-عبدة والشاوية-ورديغة، التي استفادت من هذا التفويت لتعزز مكانتها على خريطة الاقتصاد الوطني. وستمكن هذه العملية من التخفيف من حدة الضغط الذي يمارس على تجهيزات جهة الدار البيضاء وبنيتها التحتية، ويمكنها بذلك من إتقان وظائفها القطرية والتخصص في الفروع التي تتطلب الكفاءة مثل الصناعة الكهربائية والإلكترونية. كما ستتفرغ الجهة أكثر لتوجيه تحول منظومتها الإنتاجية نحو القطاع الثالث خصوصا الخدمات المقدمة للمقاولات والأنشطة المالية دعما لمكانتها كأول موقع مالي وتجاري في البلاد وتوخيا لمكانة أكثر أهمية على المستوى القاري.

واستفادت جهة سوس-ماسة-درعة من الامتيازات الناتجة عن خلق مجمع للتكنولوجيا الفلاحية[82] سنة 2006، وهاليوبوليس سنة 2010 وتهيئة المنتجعات المعدة لمختلف أصناف السياح، لتبتعد كثيرا عن الجهات المشابهة لها وتزداد تخصصا في أنشطة القطاع الأول والسياحة.

أما بالنسبة لجهة مراكش-تانسيفت-الحوز، فقد حسنت من تموقعها لتقترب من جهة سوس-ماسة-درعة، مستفيدة من انتعاش القطاع الثاني المحفز بالتطور التدريجي للقطاع الأول، عبر تهيئة الأحواض المائية للجهة وإعادة توجيه النظام الإنتاجي الأولي لخدمة الصناعة ذات القيمة المضافة العالية. ويعكس هذا التطور كذلك ازدهار أنشطة القطاع الثالث نظرا لانتعاش قطاع السياحة بالجهة، التي أصبحت أول وجهة سياحية قبل سوس-ماسة-درعة.

ومكن الشروع في استغلال ميناء طنجة المتوسطي وتنمية أنشطة القطاع الثاني والثالث على صعيد جهة طنجة-تطوان من تحويلها إلى قاعدة جديدة للتصنيع والتصدير، مما ساهم في تحسين موقعها على الخريطة الاقتصادية

[82] يعتبر مجمعا اقتصاديا ومنصة مشتركة بين مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية.

للبلاد على غرار جهة الدار البيضاء الكبرى. وسيكون لهذه الدينامية، التي تعرفها الجهة، وقع لصالح الجهات المجاورة كما هو الشأن بالنسبة للدور التحفيزي الذي تلعبه الدار البيضاء الكبرى بوسط المملكة.

كما استفادت جهات الجنوب من تطور قطاع الصيد البحري لتصل مستوى جهة سوس-ماسة-درعة بالرغم من استمرار تواجد فارق مهم بينهما. كما بدأت جهة الشرق في التطور لتتخصص أكثر في الأنشطة المرتبطة بالقطاعين الثاني والثالث، وهي مطالبة بتعزيز هذه الوتيرة بالاستفادة من المشاريع المهيكلة كتكنوبول وجدة وأكروبول بركان والمجمع الصناعي بسلوان ثم مشروع مركز الطاقة الشمسية الحرارية لعين بني مطهر. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت جهتا مكناس-تافلالت وفاس-بولمان في مسلسل التخصص في الأنشطة الصناعية غير أنهما تظلان بعيدتان عن جهة الدار البيضاء الكبرى.

## 4. إنجازات مهمة على الصعيد الاجتماعي رغم احتدام الفوارق والعجز الاجتماعي

كان لأداء الاقتصاد المغربي خلال السنوات الأخيرة أثر إيجابي على تحسين ظروف عيش الساكنة. وقد تعزز هذا التحسن من خلال تنفيذ برامج متنوعة لمكافحة الفقر والتهميش، وأيضا من خلال الحصة المهمة للميزانية العامة المخصصة للقطاعات الاجتماعية (54,4% سنة 2014). وعلاوة على ذلك، ساهم التزام المغرب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إحراز تقدم كبير في مجال التنمية البشرية.

ونتيجة لذلك، تحسن مستوى معيشة السكان كما يتضح ذلك من خلال الزيادة في الدخل الداخلي الإجمالي للفرد الذي بلغ 27.980 درهم سنة 2013 مقابل 15.798 سنة 2001، بمتوسط معدل زيادة سنوي بلغ حوالي 5%. إجمالا، أدى التحسن في مستويات المعيشة الى انخفاض ملحوظ في الفقر والهشاشة، حيث انتقل معدلاهما بين سنتي 2001 و2011، على التوالي، من 15,3% إلى 6,2% ومن 22,8% الى 13,3%. كما ساهم الأداء الجيد للنمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2001 و2013، في خلق ما يقرب من مليوني منصب شغل صافي، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدل البطالة بنسبة 4,2 نقطة، ليبلغ 9,2% سنة 2013.

ومع ذلك، يمثل استمرار وجود الهشاشة والفوارق الاجتماعية، المجالية وبين الجنسين، تحديا كبيرا من أجل استدامة وتعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها. وقد ورد ذلك في نص الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم الأربعاء 30 يوليوز 2014، إلى الأمة بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد، حيث أكد بوضوح أنه " إذا كان المغرب قد عرف تطورا ملموسا، فإن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين".

### 1.4.تقدم ملحوظ في محاربة الفقر مع استمرار الفوارق

#### 1.1.4. انخفاض كبير في معدلات الفقر

يظهر تحليل الفقر على المدى البعيد، ما بين 1985 و2011، تراجعا ملحوظا وبوتيرة كبيرة خلال العقد الأخير. ويتميز التطور العام للفقر بجميع أشكاله بمنحى تنازلي، حيث سجل معدل الفقر المطلق قياسا على أساس1 دولار أمريكي (تعادل القدرة الشرائية) في اليوم لكل شخص انخفاضا بنحو 3,2 نقطة خلال نفس الفترة، ليبلغ بذلك 0,3% سنة 2011 مقابل 3,5% سنة 1985. كما سجل معدل الفقر النسبي بدوره انخفاضا ملموسا (ما يقرب عن 15 نقطة)، منتقلا من 21% سنة 1985 إلى 6,2% سنة 2011. في نفس السياق، تراجعت معدلات عمق الفقر[83] وحدته[84]، لتنتقل على التوالي، من 5,5% إلى 1,9% ومن 2,2% إلى 0,6% خلال نفس الفترة.

***الفقر والهشاشة ظاهرتان تسودان بالوسط قروي***

انتقل معدل الفقر النسبي بالمجال الحضري من 7,6% سنة 2001 إلى 3,5% سنة 2011. فعلى المستوى القروي، سجل معدل الفقر انخفاضا سريعا منتقلا من 25,1% إلى 10% خلال نفس الفترة، إلا أنه يبقى مرتفعا ثلاث مرات أكثر مما هو عليه بالوسط الحضري. وبالرغم من تراجع معدل الهشاشة [85] بنحو 11,8 نقطة ( 7,2

[83] عمق الفقر هو متوسط الفرق بين عتبة الفقر ومستوى المعيشة للأسر الفقيرة، حيث يقيس النسافة التي تفصل الأسر عن عتبة الفقر.

[84] تمثل حدة الفقر متوسط الفوارق المربعة بين مستوى استهلاك الفقراء وعتبة الفقر. ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار الفوارق بين الفقراء، حيث يغطي وزنا أكبر لأفقرهم.

[85] هو نسبة الساكنة غير الفقيرة التي توشك أن تصبح كذلك. فحسب مقاربة البنك الدولي، تتراوح النفقات الفردية للساكنة الهشة بين معدل الفقر النسبي و1,5 ضعف هذه العتبة.

نقطة بالوسط الحضري) بين 2001 و2011، إلا أنه لا يزال مرتفعا في المناطق القروية : 18,7% مقابل 9,4% في الوسط الحضري.

وبالفعل، يضم الوسط القروي 67,5% من الفقراء و58,8% من الأشخاص في وضعية الهشاشة، رغم أن ساكنته لا تمثل سوى 41,8% من الساكنة الوطنية. كما أن الانخفاض الهام للهشاشة المسجل خلال الفترة 2001-2011 (من 22,8% إلى 13,3%) لم يؤد الى اتساع الفوارق الاجتماعية، بل ساهم بشكل كبير في الحفاظ على مستوى التفاوتات المسجل سنة 2001. وفيما يخص الفوارق المتعلقة بنفقات الاستهلاك، بلغت هذه النفقات 20% من السكان الأكثر غنى 48,1% من إجمالي الاستهلاك، في حين بلغت نفقات الاستهلاك ل 20% من السكان الأكثر فقرا 6,5% فقط.

### 2.1.4.استمرار الفوارق

سجل مؤشر "جيني"، الذي يقيس الفوارق الاجتماعية، ارتفاعا طفيفا سنة 2011 (0,408) مقارنة مع سنة 1991 (0,393) أو سنة 2001 (0,406). ويرافق هذا الارتفاع في الفوارق زيادة في تأثيرها على الفقر. وهكذا، وحسب المندوبية السامية للتخطيط، أدت زيادة الفوارق بنسبة 1% إلى ارتفاع الفقر بنسبة 2,6% سنة 1985 و4,1% سنة 2001 و5,9% سنة 2007.

كما استحوذ 10% من السكان الأكثر ثراء، خلال الفترة الممتدة ما بين 1991 و2011، على أكثر من 30% من إجمالي نفقات استهلاك الأسر مقابل 2,6% لدى 10% من السكان الأشد فقرا. وللتخفيف من مستوى الفوارق على المدى البعيد، وجب إعطاء الأولوية لمبدأ تكافؤ الفرص في مجال التربية والتكوين، حيث أن 31,3% من الفوارق المتعلقة بنفقات الاستهلاك سنة 2007 ترجع بالأساس إلى تباين المستويات التعليمية لأرباب الأسر، يليها قطاع النشاط المشغل (18,7%) ثم وسط الإقامة (11,6%).

## 2.4. تعزيز النمو الاقتصادي الشامل كأساس للإستراتيجية الوطنية للتشغيل

وضعت الأزمة المالية لسنة 2008 ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية مسألة التشغيل في صلب الاهتمامات الدولية. فقد كان الانتعاش المتفاوت للاقتصاد الدولي وتوقعات النمو الاقتصادي نحو الانخفاض التأثير الواضح على وضعية سوق الشغل سواء على المستوى الكمي أو على المستوى النوعي.

ونتيجة لذلك، ازداد عدد العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم سنة 2013 بما يقرب عن 202 مليون عاطل، أي بزيادة قدرها 5 ملايين مقارنة مع سنة 2012. كما أن ما يقارب 74,5 مليون من الشباب العاطل عن العمل سنة 2013 تتراوح أعمارهم ما بين 15و24 سنة. كما بلغ معدل البطالة بين الشباب في العالم 13,1%، أي ما يناهز ثلاثة أضعاف معدل الكبار. ويعتبر هذا المعدل مرتفعا خصوصا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق من أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا.

وتطرح إشكالية البطالة بالمغرب بحدة لدى الشباب حاملي الشهادات. حيث تعكس البطالة عدم الملاءمة الكمية والنوعية التي ترجع بالأساس لضعف محتوى النمو الاقتصادي من مناصب الشغل ونقص المؤهلات المناسبة للاستجابة لمتطلبات سوق الشغل.

***محتوى تشغيل غير كاف للنمو الاقتصادي خصوصا من حيث الجودة***

لعب النشاط الاقتصادي القوي دورا تحفيزيا في إحداث مناصب الشغل. وتميزت الفترة 2002-2013 بزيادة في فرص الشغل بمتوسط سنوي قدر بنحو 1,4% تماشيا مع دينامية النشاط الاقتصادي (4,6% سنويا). وبالتالي، تم إحداث ما يناهز 158.287 منصب شغل صافي كمتوسط سنوي، وتم تخفيض معدل البطالة بشكل مستمر ليصل إلى 9,2% سنة 2013.

## مبيان 33 : تطور النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة 1999-2013

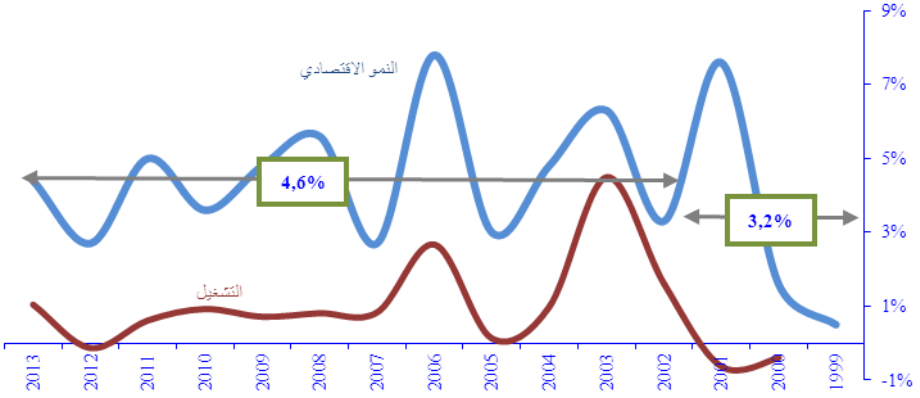


المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وبالفعل، يظهر تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة 2002-2013 وجود تذبذبات في محتوى النمو الاقتصادي من مناصب الشغل[86]. ففي المتوسط خلال هذه الفترة، ترجم ارتفاع نقطة واحدة من النمو الاقتصادي بارتفاع بنحو 0,31 نقطة من التشغيل. كما تراجع هذا المحتوى من 0,24 نقطة سنة 2008 إلى 0,20 سنة 2009 بعد أن سجل 0,35 نقطة خلال الفترة 2000-2007، وذلك بسبب آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وعلى المستوى القطاعي، توفر قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية لوحدها ما يقارب 87% من المناصب المحدثة ما بين 2002 و2013.

## مبيان 34 : توزيع مناصب الشغل المحدثة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ما بين 2002 و2013 (بالآلاف)

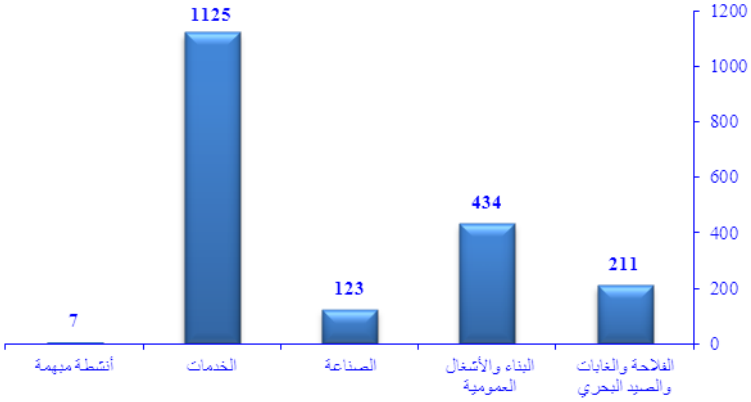


المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

ومن جهة أخرى، يساهم القطاع الخاص بما يقارب 90% من مناصب الشغل بالمغرب، بحيث تتجلى التحديات المطروحة لتعزيز التشغيل في دعم الاستثمار وتشجيع إحداث المقاولات وبلورة إطار قانوني للتشغيل الذاتي، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق سوق شغل ناجع وشامل.

### *ضعف تأهيل واستغلال عرض اليد العاملة المتاحة خصوصا النسوية*[87]

يظل النمو الاقتصادي والبشري رهينا بمستوى وجودة التربية والتكوين لدى السكان في سن الشغل. ويراكم المغرب في هذا الصدد، تأخرا كبيرا، حيث أن 59,8% من عرض اليد العاملة المتاحة (السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق) ليست لهم شهادة سنة 2013، وما يقارب ثلث الساكنة النشيطة في سن الشغل حاصل على شهادة ذات مستوى متوسط (27,4%) وشخص واحد فقط من بين عشرة أشخاص حاصلة على شهادة ذات

[86] يرتبط مفهوم محتوى النمو الاقتصادي من التشغيل بتطور كل من المؤشرين. ويتم الحصول عليه من خلال قياس مرونة التشغيل نسبة إلى الناتج الداخلي الخام ويقيس نسبة تزايد التشغيل التي يولدها تزايد نقطة واحدة من النمو الاقتصادي.

[87] الاطلاع على تقرير النوع الاجتماعي للمزيد من التفاصيل بخصوص تواجد المرأة بسوق الشغل، وكذا البرامج المدرجة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

مستوى عال (12,8%). وحسب معطيات البحث الوطني حول التشغيل، بلغ معدل النشاط لدى السكان البالغين من العمر 15 سنة فما فوق 48,3% سنة 2013. وانخفض هذا المعدل بنسبة 4,6 نقطة مئوية مقارنة مع سنة 2000 (52,9%). كما بلغ معدل النشاط عند الذكور 69% في المدن و79,3% في المناطق القروية. بالمقابل، بلغت نسبة النساء ضمن السكان النشيطين 25,1% سنة 2013 أي بمستوى أقل ب 23,2 نقطة من المعدل الوطني. وتعتبر هذه النسبة واحدة من بين النسب الأكثر انخفاضا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

### *البطالة تهم على الخصوص حاملي الشهادات في الوسط الحضري*

عرف معدل البطالة بالمغرب منحى تنازليا مهما، ليستقر عند 9,2% سنة 2013 مقابل 13,4% سنة 2000. ويعزى جزء من هذا التحسن إلى اقتران زيادة وتيرة خلق الاقتصاد لفرص الشغل والسياسات النشيطة للتشغيل التي انطلقت في السنوات الأخيرة. كما تفسر هذه الوضعية بالإنخفاض في معدل النشاط من 52,9% سنة 2000 إلى 48,3% سنة 2013.

مبيان 35: تطور معدل البطالة: حسب وسط الإقامة بين 2000 و2013
(15 سنة فما فوق بـنسبة مئوية)

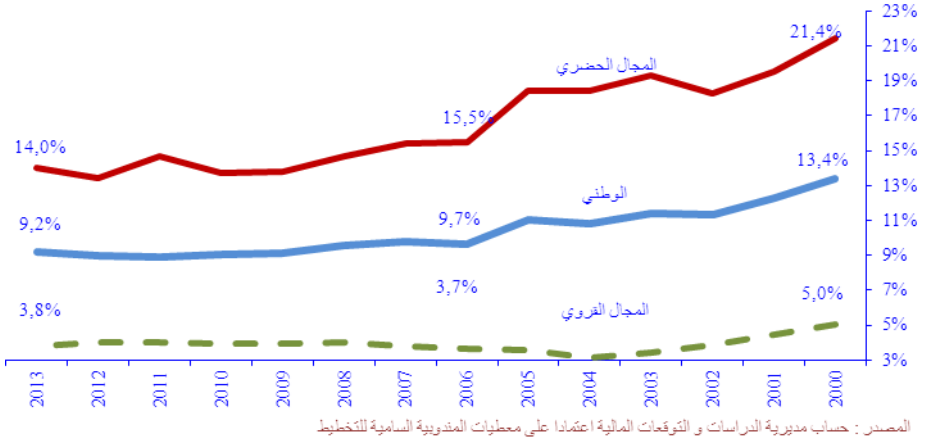


المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

بلغ الحجم الإجمالي للبطالة 1,08 مليون شخص سنة 2013 مقابل 1,37 مليون سنة 2000. وتشكل النساء 27,8% من السكان النشيطين العاطلين سنة 2013، بانخفاض قدر ب 1,3 نقطة مقارنة مع سنة 2012.

وتجدر الإشارة، إلى أن البطالة تبقى مرتفعة لدى بعض فئات الساكنة، خصوصا لدى الشباب البالغين من العمر ما بين 15 و24 سنة (19,3% سنة 2013)، حيث بلغ هذا المعدل بالوسط الحضري 36%، أي ما يقارب أربع مرات المعدل الوطني للبطالة مقابل 8,4% فقط بالوسط القروي.

وتعتبر فئة الشباب حاملي الشهادات الأكثر معاناة من ارتفاع معدل البطالة مقارنة مع الفئات النشيطة الأخرى. ومع ذلك، فقد انخفض معدل البطالة لدى حاملي شهادات المستوى العالي والمستوى المتوسط على التوالي بنسبة 10,1 نقطة مئوية و11,6 نقطة مئوية بين سنتي 2000 و2013 ليصل إلى 18,8% و15,1% على التوالي سنة 2013. غير أن انخفاض معدل البطالة بالنسبة للأشخاص غير الحاصلين على شهادة كان طفيفا (-1,6 نقطة مئوية) حيث انتقل من 7% سنة 2000 إلى 4,5% سنة 2013.

### *انتقائية عالية لولوج سوق الشغل وارتفاع نسبة البطالة طويلة الأمد*

يظهر تحليل بنية البطالة حسب نوع العاطلين عن العمل وجود انتقائية عالية عند ولوج سوق الشغل. وتتأثر فئة الباحثين عن عمل لأول مرة[88]، بشكل خاص، من البطالة، حيث تمثل نحو 50,4% من العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل سنة 2013. وتعتبر هذه النسبة عالية بشكل خاص لدى العاطلين حاملي شهادات المستوى العالي، حيث أن ثلاثة من بين أربعة منهم لم يسبق لهم أن اشتغلوا.

وأصبحت البطالة طويلة الأمد (12 شهرا فما فوق)، منذ منتصف الثمانينات، تشكل تحديا كبيرا، كما يتضح ذلك من خلال الارتفاع المهم في حصة البطالة الطويلة الأمد في الحجم الإجمالي للبطالة على المستوى الوطني، إذ انتقلت من 54,7% سنة 1984 إلى 64% سنة 2013.

[88] النشيطين الذين يلجون سوق الشغل لأول مرة ويبحثون عن عمل.

ويسود هذا النوع من البطالة بين حاملي الشهادات، خصوصا ذات المستوى العالي (78,2% سنة 2013)، بيد أن هذه النسبة لم تتعد 45,8% بالنسبة للسكان النشيطين العاطلين بدون شهادة.

ويتطلب البحث على عمل، على المستوى الوطني، مدة 45,4 شهرا بالنسبة للنشيطين العاطلين حاملي الشهادات ذات المستوى العالي، تليها فئة النشيطين العاطلين حاملي الشهادات ذات المستوى المتوسط ب 41,9 شهرا من البحث. فيما يبلغ متوسط مدة البحث عن عمل بالنسبة للنشيطين العاطلين بدون شهادة 31,7 شهرا.

### ضعف آليات الوساطة في سوق الشغل

حسب معطيات البحث الوطني للتشغيل لسنة 2012، يستخدم 74,8% من العاطلين طريقتين تقليديتين للبحث عن العمل، وذلك إما عن طريق "الاتصال المباشر بأرباب العمل" أوعن طريق "الأقارب والأشخاص المحيطين". بالمقابل، لم تتجاوز نسبة العاطلين الباحثين عن عمل من خلال الاستجابة للإعلانات أو المشاركة في المباريات 17,8%. ويعكس هذا الوضع ضعف تدخل مؤسسات الوساطة في سوق الشغل. ولا تزال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات تواجه العديد من التحديات، كالتغطية الجهوية، وكذا الفئات المستهدفة والارتقاء بمواردها البشرية.

### إجراءات للرفع من قابلية تشغيل الباحثين عن الشغل

تبنت السلطات العمومية سياسة نشيطة لمحاربة البطالة ترتكز على برامج خاصة للإدماج (إدماج، وتأهيل ومقاولتي...) موجهة لفئات مختلفة من الباحثين عن الشغل وأخرى تهدف إلى تحسين قابلية التشغيل عبر تأهيل الموارد البشرية. وساهم تقييم هذه المبادرات لإنعاش الشغل التي أطلقتها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والتي تهدف أساسا إلى ادماج الشباب في سوق الشغل وتلبية احتياجات المقاولات من الموارد البشرية، في إبراز نتائجها الإيجابية على العموم.

وهكذا، ومنذ انطلاقتها وإلى غاية غشت سنة 2014، تم إدماج 467.493 و116.266 باحث عن الشغل في إطار برنامجي "إدماج" و"تأهيل" على التوالي. وبالنسبة لبرنامج "مقاولتي"، فقد مكن من خلق 5.916 مشروعا وما يقارب 16.238 منصب شغل.

### تقييم مدونة الشغل بعد عشر سنوات من التطبيق

يأتي تقييم مدونة الشغل في سياق اقتصادي واجتماعي ووطني ودولي يتميز بتحولات عميقة تتطلب من الحكومة ومن الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، إعادة النظر في القوانين التي تحكمها. حيث يجب أن تشمل الجوانب المتعلقة بالمراقبة، وذلك بهدف تحديد الإكراهات المرتبطة بصلاحيات ومهام المصالح المسؤولة عن المراقبة وعن تطبيقها.

وبعد عشر سنوات من دخولها حيز التنفيذ، دعت المناظرة الوطنية[89] حول مدونة الشغل إلى توسيع دائرة الاتفاقيات الجماعية[90] كأداة لتعزيز مناخ اجتماعي سليم. ومن شأن هذه الاتفاقيات الجماعية أن تساهم بشكل كبير في تعزيز جو الاستقرار في المقاولات.

ومن جهة أخرى، أكدت المناظرة الوطنية على ضرورة القراءة الدقيقة لمدونة الشغل من أجل تنزيل جيد لمقتضيات الدستور في مجال الحقوق الأساسية للشغل خاصة الحريات النقابية، وتشجيع الاستشارات الجماعية وتشريع حق الإضراب وحق الشغل. كما ركزت المناظرة على أهمية ضمان وسائل المراقبة والتنسيق بين الوزارات من أجل تطبيق جيد لمدونة الشغل.

### استراتيجية جديدة متكاملة للعمل اللائق

تشكل مكافحة البطالة وتعزيز فرص الشغل، خصوصا للشباب، أولوية ومصدر قلق كبير للحكومة. وفي هذا الإطار، دشنت وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية مسلسلا من المشاورات مع كافة الشركاء، وبدعم من منظمة

[89] تم تنظيم هذه المناظرة من طرف وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية بشراكة مع المكتب الدولي للعمل يومي 22 و23 شتنبر 2014 بالرباط تحت عنوان: "قانون الشغل، عشر سنوات بعد دخوله حيز التطبيق: بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان الشغل اللائق".

[90] توجت الجلسة الافتتاحية لهذه المناظرة بتوقيع اتفاقية جماعية للشغل بين شركة "IBM Tanger" والاتحاد المغربي للشغل، تمتد لثلاث سنوات وتروم إعمال الحقوق النقابية وتنظيم الحوار الاجتماعي وتقنين التشغيل وشروطه والأعمال الاجتماعية وغيرها.

العمل الدولية، لبلورة رؤية شاملة حول إشكالية التشغيل، في إطار استراتيجية وطنية حقيقية للتشغيل عمادها الابتكار والحوار.

وقد استلزم إعداد هذه الاستراتيجية إجراء دراسة تشخيصية لحالة التشغيل في بلادنا، التي تعد شرطا أساسيا لصياغة هذه الاستراتيجية. وقد أظهر التشخيص أن الوضع في سوق الشغل لا يساير أهداف التنمية مما يتطلب الانتقال من منطق يعتمد على برامج محدودة التوظيف نحو بلورة رؤية جديدة للسياسة العمومية في ميدان التشغيل.

وقد مكنت هذه الدراسة التشخيصية من تحديد الأهداف الاستراتيجية في أفق 2025، والتي تشكل قطيعة مع الوضعية الحالية وتعزز دينامية طوعية هادفة إلى خلق فرص شغل منتجة ولائقة. وتأخذ هذه الأهداف الاستراتيجية في الاعتبار البعد المرتبط بخصوصية الأجيال المختلفة والبعد الجهوي وبعد النوع الاجتماعي. ويمكن تلخيص العناصر الرئيسة لهذه الاستراتيجية كالتالي :

- ضرورة مراعاة عنصر التشغيل بشكل أفضل في السياسات العمومية الأفقية والقطاعية من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في خلق فرص الشغل. ويهم الأمر السياسات الماكروإقتصادية والمالية والتجارية المعتمدة لتحديث الاقتصاد والمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات .
- تطوير رأس المال البشري من خلال تدابير قبلية لتحسين أداء أنظمة التكوين الأولي والأساسي والتقني والمهني والعالي. ويهم الأمر مختلف المهارات المكتسبة من ناحية، والتكوين المهني على المستوى الثانوي والعالي من ناحية أخرى، وجعلها أقرب إلى المهارات المطلوبة في سوق الشغل.
- رصد آليات محددة لسياسة تشغيل نشطة، وتحسين أداء سوق الشغل عبر تثمين برامج دعم المشاريع الصغيرة والتشغيل الذاتي والأنشطة المدرة للدخل والأشغال العمومية .
- تعزيز الإطار المؤسساتي لتنفيذ ومتابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

## 3.4.التربية والتكوين: رهان التنمية البشرية في المغرب

يقتضي تحقيق التنمية البشرية ومحاربة الفقر تثمين الموارد البشرية، وهو ما يقتضي ضرورة التركيز على التربية والتكوين. ويعتبر الولوج إلى الأنظمة التربوية أحد العوامل المحددة للتنمية البشرية والذي يمتد أثره على المدى الطويل. وبالإضافة إلى تأثيره المباشر والإيجابي على الصحة (زيادة نقطة واحدة في معدل تمدرس النساء يساهم في رفع معدل البقاء على قيد الحياة للأطفال دون سن 5 سنوات بحوالي 0,3 نقطة). كما يساهم التعليم في تعزيز المشاركة الديمقراطية ومكافحة التمييز وتحسين النمو الاقتصادي.

### 1.3.4. التنمية البشرية في المغرب: مستوى التعليم من أهم أسباب التأخر المسجل

احتل المغرب المرتبة 129 في سلم التنمية البشرية ضمن 187 بلدا شملهم التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2014، مع تسجيل مؤشر للتنمية البشرية بقيمة 0,617. وبذلك ارتقى المغرب بثلاث رتب مقارنة مع سنة 2012، مع تسجيل معدل نمو متوسط قدره 1,23% خلال الفترة 2000-2013.

ومن خلال تحليل المعطيات الإحصائية، التي نشرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2014، يظل التعليم بالمغرب العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق أداء جيد في مجال التنمية البشرية. فقد احتل المغرب المرتبة 133 من أصل 187 بلدا في مجال التعليم[91] والمرتبة 110 و116 على التوالي في مجالي الصحة ومستوى الدخل. كما مكنت مقارنة أداء المغرب مع عينة من الدول من كشف مدى التأخير المسجل في هذا المجال.

### 2.3.4. قطاع التعليم: نتائج كمية مشجعة، لكن تظل ضعيفة من حيث الجودة[92]

بلغت الحصة المخصصة للنفقات العمومية في قطاع التعليم 6,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012، متجاوزة بذلك النسبة المسجلة لدى مجموعة من البلدان ذات اقتصاديات مماثلة (تونس 5,6%، وتركيا 2,8%، والأردن 4,9%، والشيلي 4,5%). وعلى الرغم من ذلك، لا تزال المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة التربوية غير مشجعة مع استمرار الفوارق بين الجنسين وبين الأوساط.

---

[91] مؤشر مركب يضم متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع.

[92] الاطلاع على تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2015 للمزيد من التفاصيل.

***مدة التمدرس***

سجل متوسط عدد سنوات التمدرس لدى الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق ارتفاعا تدريجيا بلغ 4,4 سنوات سنة 2010[93] مقابل أقل من سنة واحدة في الستينات. ومع ذلك، فقد ظلت هذه المدة أقل بكثير من تلك المسجلة في بعض البلدان الصاعدة (9,5 في ماليزيا، 8,6 في الأردن و6,5 في تركيا وتونس).

وتجدر الإشارة إلى الأثر الكبير للاستثمارات في مجال التعليم العمومي على الساكنة وخاصة النساء. فقد ارتفع متوسط عدد سنوات الدراسة بالنسبة للنساء البالغات 25 سنة فما فوق من 0,7 سنة 1980 إلى 3,8 سنة 2010.

***معدلات التمدرس***

يعزى التحسن الملحوظ في عدد سنوات الدراسة إلى النتائج المهمة المسجلة في معدلات التمدرس على جميع المستويات. فبالنسبة للتعليم الابتدائي، بلغت نسبة التمدرس الخاصة 99,5% إجمالا و99,1% لدى الإناث خلال السنة الدراسية 2013-2014. كما سجلت هذه النسبة مستوى مهم بالوسط القروي بلغت 100,8% إجمالا و101% بالنسبة للفتاة القروية خلال نفس الفترة.

وعلى مستوى التعليم الإعدادي، بلغت نسبة التمدرس الخاصة إجمالا 87,6% و83,1% بالنسبة للإناث سنة 2013-2014 مقابل 60,3% و52,7% على التوالي سنة 2000-2001. كما بلغت هذه النسبة سنة 2013-2014، بالوسط القروي، أي ما يناهز 69,5% إجمالا و61,5% بالنسبة للإناث مقابل 37,5% و27,9% على التوالي سنة 2000-2001.

وفيما يخص التعليم الثانوي، سجلت نسبة التمدرس الخاصة ارتفاعا ملحوظا ما بين 2000-2001 و2013-2014، منتقلة من 37,2% إلى 61,1% في المجمل، ومن 32,2% إلى 55,6% بالنسبة للإناث.

وتعزى هذه الحصيلة الكمية الإيجابية إلى الجهود المبذولة من أجل توسيع عرض الخدمات التربوية وتعزيز برامج وخدمات الدعم الاجتماعي للتلاميذ وعائلاتهم، من خلال تعميم برنامج المساعدة المادية المباشرة "تيسير"، الذي ساهم في انخفاض ظاهرة الهدر المدرسي بحوالي 57% داخل المؤسسات المستهدفة[94]. كما استفاد 4 ملايين تلميذ من المبادرة الملكية "مليون محفظة مدرسية" خلال السنة الدراسية 2013-2014، مثلت الفتيات منهم 45,5%.

***جودة التعليم***[95]

أظهرت مقارنة نتائج الاختبار الدولي الموحد حول التحصيل العلمي للتلاميذ[96] بعينة من الدول عن ضعف جودة النظام التربوي بالمغرب. وتركز هذه الاختبارات بالأساس على جودة التعليم الابتدائي وجودة تدريس الرياضيات والعلوم وجودة التسيير المدرسي والولوج إلى الإنترنت في المدارس ومدى تكوين الموارد البشرية. كما احتل المغرب، حسب نتائج الاختبار الدولي TMSS[97] لسنة 2011، المرتبة ما قبل الأخيرة على قائمة 52 بلدا مشاركا[98] وذلك بخصوص اختبارات الرياضيات المتعلقة بالسنة الرابعة ابتدائي.

ورغم المجهودات المبذولة لتحسين تعميم الولوج للتعليم على جميع المستويات الدراسية، لا تزال النتائج الضعيفة للتلاميذ المغاربة المحصل عليها في الاختبارات الدولية تثير عدة تساؤلات حول فشل اكتساب المهارات الأساسية الضرورية لمواصلة التعلم من خلال الدراسة أو العمل.

***الانقطاع عن الدراسة ومحاربة الأمية***

سجلت نسب الانقطاع عن الدراسة تراجعا على صعيد مستويات التعليم الثلاث بين 2008-2009 و2011-2012. حيث بلغت 1,9% بالتعليم الابتدائي و9,3% بالتعليم الإعدادي و8,7% بالتعليم الثانوي التأهيلي سنة 2011-2012.

---

[93] المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 "نهضة الجنوب.. تقدم الإنسان في عالم متنوع". برنامج الأمم المتحدة للتنمية

[94] هم هذا الانخفاض السنتين التجريبيتين 2008-2010 لبرنامج "تيسير".

[95] المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي 2012-2013.

[96] اختبارات دولية منجزة من خلال بحوث ميدانية (TIMSS&PIRL International Study Center) وممولة من طرف الجمعية الدولية لتقييم الانجازات التربوية).

[97] التطور العالمي لدراسة الرياضيات والعلوم.

[98] بالنسبة للسنة الثانية إعدادي، تقدم المغرب على دولتي عمان وغانا في مادة الرياضيات، وعلى غانا فقط في مادة العلوم ضمن 45 بلدا مشاركا.

وموازاة مع ذلك، وحسب المندوبية السامية للتخطيط، بلغت نسبة الأمية لدى الساكنة البالغة 10 سنوات فما فوق 36,7% سنة 2012 مقابل 43% سنة 2004، مع تركز هذه الظاهرة بالوسط القروي (51,2%) وفي صفوف النساء (47,6%). ويعزى هذا التحسن الجزئي إلى زيادة عدد المستفيدين من برامج محو الأمية، والذي انتقل من 656.307 (84% منهم نساء) سنة 2008-2009 إلى 769402 (88,7% منهم نساء) سنة 2012-2013.

***نحو تقويم فعال للمنظومة التربوية الوطنية***

لتسريع وتيرة إنجاز إصلاح نظام التربية والتكوين، أعدت الحكومة مخططا للتنمية الاستراتيجية للفترة 2013-2016 يرتكز على خمسة مجالات أساسية تتعلق بالعرض المدرسي وجودة التعليم والمؤسسات التعليمية، والحكامة، وكذا الموارد البشرية. ويهدف هذا المخطط إلى إعادة تأهيل نظام التربية والتعليم من خلال اعتماد مقاربة جديدة ترتكز على تفاعل المتعلمين وتعزيز مهاراتهم الخاصة.

***تطوير التكوين المهني بالمغرب***

يعتبر قطاع التكوين المهني رافعة مهمة لتلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات وتحسين قابلية تشغيل الساكنة النشيطة. وقد ازدهر هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع عدد المتدربين برسم سنة 2013-2014 إلى 319.586 مقابل 301.463 متدرب سنة 2012-2013، أي بارتفاع بلغ 6%.

ومن حيث الامكانيات، يتوفر نظام التكوين المهني على ما يقارب 1.934 مؤسسة سنة 2013-2014 منها 1.417 تابعة للقطاع الخاص و517 مؤسسة عمومية. وقد هم ذلك مجموع القطاعات الواعدة، مع إعطاء الأولوية للقطاعات المرتبطة بالميثاق الوطني للإقلاع الصناعي عبر خلق مؤسسات للتكوين متخصصة في مهن السيارات والطائرات والصناعات الغذائية والإلكترونية وترحيل الخدمات والنسيج وكذا قطاع الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية.

ومن جهة أخرى، تهدف الاستراتيجية الجديدة التي تبناها القطاع لتطوير التكوين المهني إلى وضع نظام مرن للتكوين في الوسط المهني قادر على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا والتوفر على قاعدة للتعاقد مع مختلف المتدخلين في عملية تكوين وتأهيل الرأسمال البشري.

## 4.4. أهم إنجازات القطاع الصحي

رغم التطور الإيجابي للمؤشرات الصحية، لازال قطاع الصحة يواجه العديد من التحديات، والتي يجب مواجهتها، والمتمثلة أساسا في الخصاص على مستوى الموارد البشرية الطبية والشبه طبية، بالإضافة إلى الفوارق في الولوج للخدمات الصحية بين العالم الحضري والقروي وفي المناطق المعزولة.

### 1.4.4.العرض الصحي: تحديات مهمة لا تزال قائمة

واصل التأطير الطبي تحسنه مع تسجيل نسبة تصل إلى 1.630 شخص لكل طبيب سنة 2011 مقابل 2.252 شخص لكل طبيب سنة 2001. بالمقابل، عرف التأطير شبه طبي تطورا محدودا مع تسجيل شبه استقرار في نسبة التأطير شبه الطبي حيث وصلت هذه النسبة إلى 1.109 شخص لكل ممرض مقابل 1.105 سنة 2001 أي بارتفاع لا يتجاوز 0,4% خلال هذه العشرية. وتجدر الإشارة، إلى أن الحاجيات من الموارد البشرية تتحدد حاليا في 6.000 طبيب و9.000 ممرض.

وفيما يخص عرض العلاجات الصحية الأولية، فقد واصل تطوره ليصل إلى 2.759 مؤسسة صحية أساسية سنة 2013، بمعدل ارتفاع سنوي يناهز 1,4% خلال الفترة 2001- 2013. وأدى ذلك إلى انخفاض مطرد في عدد الأشخاص لكل مؤسسة صحية أساسية، والذي بلغ 11.943 سنة 2013 مقابل 12.400 سنة 2001.

ومن ناحية أخرى، انتقل عدد المؤسسات الاستشفائية من 120 سنة 2011 إلى 143 سنة 2013 تحتوي على 21.490 سرير. ويصل عدد الأسرة الإجمالي إلى 29.707 سريرا، إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الأسرة المتوفرة بالمصحات الخاصة (7.973 سرير)، أي بمعدل ارتفاع سنوي يقدر بنسبة 1,5% منذ سنة 2001. وسيتعزز العرض الصحي بإضافة 653 سرير مع تدشين الملك محمد السادس للمركز الإستشفائي الجامعي بوجدة في 23 يوليوز 2014.

وتظل الجهود المبذولة في مجال البنيات التحتية غير كافية في ظل استمرار اشكالية ولوج الساكنة المعزولة للخدمات الصحية، حيث أن 20% من الساكنة لا تزال تبعد ب 10 كيلوميترات من أقرب مركز صحي.

أمام هذه الوضعية، شجعت الحكومة الجهود الموجهة لتطوير التغطية الصحية المتنقلة التي تمكن من تقديم علاجات القرب للساكنة المعزولة بشكل دوري. وبصفة عامة، نلاحظ تحسنا عاما في صحة الساكنة يتجسد في الارتفاع المتواصل لأمد الحياة عند الولادة والتحسن المهم في المؤشرات المتعلقة بالوفيات.

### 2.4.4. تحسن مهم في مؤشرات الوفيات وأمد الحياة عند الولادة

كان لتحسين ظروف العيش وتكثيف برامج الوقاية من الأمراض، أثر إيجابي على أمد الحياة عند الولادة الذي عرف ارتفاعا مستمرا ليصل إلى 74,8 سنة 2010 أي ما يقارب 5 سنوات إضافية في العشرية الأخيرة. وانعكست هذه الجهود أيضا بشكل إيجابي على مستوى الوفيات.

وهكذا، انخفضت نسبة وفيات الأمهات بأكثر من النصف مقارنة بسنة 2003-2004 لتصل إلى 112 لكل 100.000 ولادة حية سنة 2009-2010، أي بتراجع يقدر بحوالي 50,7%. بيد أن فوارق مهمة حسب وسط الإقامة تظل قائمة حيث أن نسبة وفيات الأمهات في الوسط القروي تفوق بشكل ملحوظ تلك المسجلة في الوسط الحضري : 148 لكل 100.000 ولادة حية مقابل 73 لكل 100.000 ولادة حية في الوسط الحضري.

وقد ساهمت مجانية الولادة في المستشفيات العمومية وتحسين مؤشرات تتبع الحمل والتكفل بالعلاجات الاستعجالية أثناء الولادة بشكل كبير في تحقيق هذه النتيجة.

أما فيما يخص مؤشرات وفيات الأطفال، فقد سجلت كذلك انخفاضا مهما لتصل إلى 28,8 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للأطفال دون السنة في 2011 (40 خلال 2003-2004) وإلى 30,5 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة (47 للألف سنة 2003-2004). غير أن معدل وفيات الأطفال يظل مرتفعا إذا ما قورن مع الانجازات التي حققتها دول أخرى مماثلة اقتصاديا للمغرب.

### 3.4.4.أهم التدابير المتخذة في إطار الاستراتيجية القطاعية للصحة

في إطار تفعيل الاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016[99] تم اتخاذ عدة تدابير مهمة خلال سنة 2014، حيث استمرت الجهود في اتجاه تعميم التغطية الصحية الأساسية، كما تم تفعيل خفض أثمنة الأدوية بالإضافة إلى المصادقة على مشروع القانون المتعلق بممارسة الطب بالمغرب.

***توسيع التغطية الصحية الأساسية***

مكن نظام التأمين الإجباري، منذ الشروع في تطبيقه في غشت 2005، من تغطية ما يقارب 7,6 مليون مستفيد سنة 2012 من بينهم 4,7 مليون شخص ينتمون للقطاع الخاص و2,9 مليون شخص ينتمون للقطاع العام. ويبلغ عدد المستفيدين النشيطين 6,2 مليون شخص، أي ما يعادل 80% من مجموع المستفيدين. وتتجسد أهم الرهانات في توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض لتشمل أصحاب المهن الحرة والطلبة الذين يشكلون 38% من الساكنة المستهدفة.

وفيما يخص نظام المساعدة الطبية للمعوزين، مكن التعميم الفعلي لهذا النظام من استفادة 7,28 مليون شخص إلى نهاية غشت 2014، أي ما يعادل 2.690.641 أسرة حائزة على بطائق ونسبة تغطية تقدر بنحو 86%. وللإشارة، فإن 82% من المستفيدين يعدون من الفقراء. وتفوق هذه النسبة بكثير التوقعات الأولية التي حددت في 45%. ومن الملاحظ أيضا أن نسبة تسلم البطاقات بالنسبة للفئة الهشة منخفضة نسبيا حيث لم يتم تسلم 47% منها.

أما فيما يتعلق بالمساهمات في نظام المساعدة الطبية للمعوزين، فقد بلغ مبلغها التراكمي حوالي 56 مليون درهم إلى نهاية دجنبر 2013 بالنسبة للفئات الهشة و284,5 مليون درهم بالنسبة للجماعات المحلية.

***خفض أسعار الأدوية***

أصبحت إشكالية الدواء بالمغرب تطرح بإلحاح خلال السنوات الأخيرة والتي تتعلق بسعر الدواء، وبنسبة اختراق الأدوية الجنيسة وبتوفر الأدوية بالقطاع العام وعقلنة تسييرها واستعمالها. وتجدر الإشارة إلى أن الأدوية

[99] تنبني هذه الاستراتيجية على 7 محاور : 1) تحسين الولوج للعلاج وتنظيم الخدمات، 2) دعم صحة الأم والطفل، 3) النهوض بصحة السكان ذوي الاحتياجات الخاصة، 4) تعزيز المراقبة الوبائية وتطوير اليقظة الصحية، 5) تطوير مراقبة الأمراض غير معدية، 6) تطوير والتحكم في الموارد الاستراتيجية للصحة، 7) تعزيز حكامة منظومة الصحة.

والمستلزمات الطبية تستوعب حصة مهمة من الموارد المعبأة من طرف النظام الوطني للصحة، حيث تمثل 31,7% من نفقات النظام الوطني للصحة و50% من نفقات الأسر في مجال الصحة حسب الحسابات الوطنية للصحة 2010. إضافة إلى ذلك، تستحوذ الأدوية على 47,3% من مجموع تسديدات مؤسسات التأمين عن المرض.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تحسين ولوج الساكنة للدواء، قامت وزارة الصحة بخفض أسعار الأدوية وذلك طبقا لمقتضيات المرسوم المتعلق بشروط وطرق تحديد أسعار الأدوية (مرسوم رقم 2-13-852 ل 18 دجنبر 2013)[100].

وقد هم هذا التخفيض، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 9 يونيو 2014، 1.570 دواء أصلي وجنيس (320 سنة 2013 و1250 سنة 2014)، أي 30% من مجموع الأدوية التي تباع بالمغرب. ويتراوح هذا الانخفاض ما بين 20 و80% بالنسبة ل 656 دواء خصوصا الأدوية المستعملة لعلاج السرطان.

***تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الصحة***

بالنظر إلى التحديات المهمة التي يواجهها القطاع الخاص الصحي وأمام أهمية متطلبات النجاعة والجودة بالنسبة للأنظمة الصحية، تمت المصادقة على مشروع قانون المعدل للقانون 94-10 المتعلق بمزاولة مهنة الطب. مقارنة مع القانون السابق، يحمل هذا المشروع تغييرات مهمة تتجلى في فتح آفاق جديدة لممارسة الطب بالنسبة للأطباء الأجانب الذين ولدوا بالمغرب والذين أقاموا فيه لمدة عشر سنوات فأكثر.

ومن جهة أخرى، يحين مشروع القانون الأحكام المتعلقة بالعيادة الطبية وذلك بالسماح بفتح عيادات طبية مجتمعة مع تحديد طريقة إحداثها واشتغالها. ويعترف النص أيضا للمرة الأولى بإمكانية مساعدة زميل مهني لطبيب يملك عيادة طبية دون أن يتوفر هذا الأخير على عنوان مهني. ويخول له أيضا اللجوء إلى طبيب مساعد في حالة المرض أو تلبية لحاجيات الصحة العامة.

كما يدعم هذا القانون التفتيش بإدراج المراقبة المستمرة لامتثال العيادات الطبية للمعايير التقنية مع إشعار مسبق لمدة 3 أشهر من طرف المجالس الجهوية لهيئة الأطباء وكذا التفتيش غير المعلن من قبل مفتشي الإدارة العمومية وهيئة الأطباء. وينص المشروع أيضا على الإفتحاص الدوري للمصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، بالإضافة إلى ضرورة الانخراط في نظام تأمين يغطي المسؤولية المدنية لمختلف العمليات الطبية بالنسبة للأطباء الذين يمارسون في عيادات طبية أو في مصحات خاصة.

أما فيما يخص الاستثمار، يميز القانون بين الاستثمار غير الطبي والاحتكار الطبي الذي يخضع حصريا للطبيب. بيد أن أهم تدبير في هذا الباب يهم إعطاء الشركات التجارية المكونة من أطباء أو غير أطباء أو من أي شخصية اعتبارية خاضعة للقانون الخاص، ولا تتوخى الربح، الفرصة لامتلاك أو حيازة أجزاء من رأسمال مصحات خاصة.

## 5.4.المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: رافعة للتنمية البشرية المستهدفة

مكن تقييم[101] المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة 2005-2010 والذي يرتكز على تحليل شامل لمشاريع المبادرة وأثرها على الساكنة المستهدفة، من إبراز الإنجازات والوقوف على النواقص والاختلالات.

وبخصوص نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال هذه المرحلة، فقد تم إنجاز 22.000 مشروعا، وذلك باستثمار إجمالي ناهز 14,1 مليار درهم. وساهمت المبادرة الوطنية بـ 8,4 مليار درهم، مما يبرز دور الرافعة الذي تلعبه هذه المبادرة بنسبة 41%. ويمثل هذا الاستثمار ما يعادل سنويا 0,4% من الناتج الداخلي الخام. كما رافق الدينامية التشاركية التي شهدتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ظهور نخب محلية جديدة ذات مستوى تعليمي أفضل وتمثيلية أكبر للشباب والنساء.

---

[100] سعر المصنع دون احتساب الرسوم الأقل في عينة من 6 بلدان (المملكة العربية السعودية، وبلجيكا، وإسبانيا، وفرنسا، والبرتغال وتركيا) يضاف إليه هوامش الربح لفائدة المؤسسة الصيدلية الموزعة بالجملة والصيدلي والضريبة على القيمة المضافة إذا اقتضى الحال.

[101] المرصد الوطني للتنمية البشرية، «تقييم منجزات المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005-2010) وآثارها على الساكنة المستهدفة"، أبريل 2013.

وبجانب هذه العناصر الإيجابية، يثير التحليل عدة تساؤلات رئيسية تبقى مطروحة وتشكل عائقا للسير الجيد لإنجازات المبادرة. ونذكر منها أن توزيع موارد المبادرة الوطنية لفائدة الساكنة المستهدفة لم يرتبط ارتباطا وثيقا بمعيار الفقر. وبالفعل، فإن اعتمادات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفرد المستهدف، بدلا من أن تتبع منحى تصاعديا حسب معدل الفقر في الإقليم، فإنها تعرف تزايدا في العمالات والأقاليم التي يتراوح معدل الفقر فيها بين 10% و20% وتنخفض انخفاضا ينم عن مفارقة واضحة في العمالات والأقاليم التي يفوق هذا المعدل فيها 20%. ويدعو هذا الاستنتاج إلى مراجعة طريقة الاستهداف الجغرافي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية قصد الاستجابة بصفة أكثر ملائمة لاحتياجات الساكنة المستهدفة.

وقد أظهر تقييم المبادرة فيما يخص الولوج إلى الخدمات الأساسية في الوسط القروي، أن أثرها على ولوج الساكنة القروية إلى البنيات التحتية والخدمات الأساسية لم يكن مهما، رغم أن ذلك يشكل إحدى الأهداف الأساسية للمبادرة. ومع ذلك، تجدر الاشارة إلى أن البرامج الوطنية للربط بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء، بوصفها منجزات ذات نتائج معترف بها، شملت تقريبا كافة المناطق القروية المستهدفة وغير المستهدفة من لدن المبادرة بوتيرة منتظمة، لاسيما منذ بداية الألفية الثالثة.

وخلال المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تعززت، إضافة إلى البرامج الأربعة المعتمدة خلال المرحلة الأولى، ببرنامج التأهيل الترابي. وقد تم إنجاز، منذ سنة 2011، ما يناهز 684 كلم من الطرق والمسالك وبناء 17 منشأة فنية و470 سكن وظيفي للمعلمين و61 سكن للأطر الصحية بالإضافة إلى ربط 127 دوار بالماء الشروب وإنجاز 252 مشروع نقطة ماء وكهربة 1000 دوار وتشغيل 27 مركز صحي واقتناء 31 سيارة اسعاف.

وإجمالا، تعتبر الحصيلة التقنية والمالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ 2005 إلى متم 2013 مشجعة. حيث استفاد أكثر من 8 مليون شخص من المبادرة بشكل مباشر وغير مباشر عبر انجاز أكثر من 34.963 مشروع و6.110 نشاط للتنمية، من بينها 6.525 نشاط مدر للدخل وأكثر من 9.500 جمعية وتعاونية. وتطلب إنجاز هذه المشاريع استثمارا يقدر ب 24,8 مليار درهم، 14,8 مليار درهم منها كمساهمة للمبادرة.

وخلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2014، تمت برمجت أكثر من 4000 مشروع موزعة كالتالي:

الجدول 3 : حصيلة المبادرة خلال الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2014

| البرامج | عدد المشاريع | المبلغ الإجمالي (مليون دراهم) | حصة المبادرة (مليون دراهم) | عدد المستفيدين |
|---|---|---|---|---|
| **مكافحة الفقر في المجال القروي** | 1.785 | 734,5 | 351,7 | 130.158 |
| **محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري** | 1.340 | 653,2 | 408,5 | 200.249 |
| **محاربة الهشاشة** | 530 | 589 | 425,7 | 115.741 |
| **البرنامج الأفقي** | 410 | 565,5 | 242,3 | 37.681 |
| **المجموع** | **4065** | **2542,2** | **1428,2** | **483.829** |

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

## 6.4.نحو اقتصاد اجتماعي وتضامني حداثي وفعال

في سياق التحولات التي يشهدها العالم وفي ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ومع تفاقم العجز العمومي، يطرح حاليا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كخزان للطاقات الكامنة للتحديث الاجتماعي وتعزيز الأنشطة وإحداث فرص الشغل.

وتتلخص أهم التحديات التي يجب رفعها في هذا الإطار في تجديد الرؤية نحو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نظرا للدور الفعلي الذي يلعبه في تسريع دينامية التنمية المحلية. فقد بدأ الحديث حول إنعاش هذا النوع من الاقتصاد في المغرب منذ عدة سنوات من أجل الوصول إلى بلورة قانون جديد للتعاونيات، تم التصويت عليه في البرلمان في يوليوز 2014. ويهدف هذا القانون[102] إلى تمكين التعاونيات من إطار تشريعي يسمح لها ببلوغ أهدافها وتحسين مردوديتها وتشجيعها للانتقال إلى مقاولات مهيكلة وتنافسية.

وقد تم إحداث ما يقارب 12.646 تعاونية إلى غاية أبريل 2014، تضم 448.000 منخرط. وتهيمن التعاونيات الفلاحية على الحصة الأكبر منها (66%)، متبوعة بتعاونيات الصناعة التقليدية (15%) والسكن (9%). وحسب تقديرات مكتب تنمية التعاون، تبلغ مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام أقل من 2%، مع معدل نفاذ في حدود 4%. ويرتبط هذا المعدل الأخير بعدد المتعاونين مقارنة بالساكنة والذي حدد على الصعيد العالمي في 10%.

## 7.4. الحوار الاجتماعي: وسيلة مثلى لترسيخ السلم الاجتماعي

لقد جعل دستور 2011 من الديمقراطية التشاركية أحد أسس النظام الدستوري للمملكة من خلال مشاركة الفاعلين الاجتماعيين في بلورة السياسات العمومية وتفعيلها وتقييمها، كما هو مسطر في الفصل 13 من الدستور. وفي هذا الإطار، يلعب الحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين دورا رئيسيا في تعزيز المسلسل الديمقراطي وترسيخ السلم الاجتماعي.

وعلى ضوء ما سلف، وتماشيا مع البرنامج الحكومي، تم عقد العديد من الاجتماعات بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين من أجل تعزيز السلم الاجتماعي ومناقشة أهم الملفات الاجتماعية بهدف التوصل إلى حلول مقبولة من طرف الجميع.

وفي هذا الصدد، التزمت الحكومة باحترام التزاماتها المتعلقة باتفاق 26 أبريل2011 والتعاقدات القطاعية التي تلته وذلك عبر تخصيص 24,8 مليار درهم خلال الفترة 2012-2014. ومن جهة أخرى، تم اتخاذ العديد من التدابير من أجل تحسين وضعية التشغيل والحماية الاجتماعية لفائدة مأجوري القطاع الخاص، حيث ارتفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 10%، منها 5% ابتداء من فاتح يوليوز 2014 و5% انطلاقا من فاتح يوليوز 2015، كما تمت الزيادة في الأجر الأدنى في قطاع الوظيفة العمومية ليصل إلى 3.000 درهم كأجر شهري صافي ورفع الحد الأدنى لمعاش التقاعد في القطاع الخاص.

## 8.4. أهداف الألفية للتنمية والأولويات لما بعد 2015

منذ انطلاق مسلسل أهداف الألفية من أجل التنمية سنة 2000، حقق المغرب إنجازات مهمة في مسار تحقيق الأهداف المسطرة في أفق 2015. وبالرغم من ذلك، فقد تم تسجيل تباين في وتيرة تحقيق هذه الأهداف. ومع اقتراب أفق هذه الأهداف، تنكب الجهود حاليا في التفكير حول أولويات ما بعد 2015.

### 1.8.4. الأهداف التي تم تحقيقها

بالنسبة للهدف الأول، فإن النتائج المحصلة في مجال محاربة الفقر جد إيجابية، مع تسجيل نسبة إنجاز تفوق الهدف المسطر. وهكذا، فقد عرف معدل الفقر قياسا على أساس دولار أمريكي واحد في اليوم لكل شخص، انخفاضا مهما من 3,5% سنة 1990 إلى 0,3% سنة 2011 مقابل القيمة المستهدفة التي تتجلى في 1,8% سنة 2015.

وفيما يخص محاربة الجوع، مكنت الجهود المبذولة من الحد من الظاهرة بشكل لافت ومن تحقيق الهدف المسطر في 2015 سنتين قبل الموعد، بعدما تمكن المغرب من خفض نسبة سوء التغذية إلى النصف.

وفيما يتعلق بالهدف 6 "محاربة داء المناعة المكتسبة (السيدا) وأمراض أخرى"، فإن المرمى الذي يهدف إلى القضاء على حمى المستنقعات (الملاريا) في أفق 2015 تم تحقيقه منذ 2006 حيث لم يتم تسجيل أية حالة إصابة بالملاريا المحلية منذ ذلك الحين.

---

[102] يعرف هذا النص التعاونية كتجمع لأشخاص (ذاتيين أو معنويين) الذين اجتمعوا لخلق مقاولة تسمح لهم بتلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، والتي تسير وفقا لقيم ومبادئ أساسية متعارف عليها عالميا في مجال التعاون. ويروم القانون تسهيل مساطر تأسيس التعاونيات وحذف الرخصة المسبقة لمزاولة النشاط، كما يعزز الشفافية والحكامة الجيدة عبر مأسسة سجل وطني وسجلات محلية لتسجيل التعاونيات وتدوين المحطات المهمة لتطورها من أجل إعطاء مصداقية لها.

### 2.8.4. أهداف احتمالات تحقيقها جيدة

بالنسبة للهدف 2 "ضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع"، فإن المرمى الذي يهدف إلى منح جميع الأطفال، فتيات وفتيان، الوسائل من أجل إتمام سلك كامل من التعليم الابتدائي، احتمالات تحقيقه مرتفعة، حيث تم تسجيل نسبة تمدرس في السلك الابتدائي تصل إلى 99,5% سنة 2013-2014. ومع هذا، فيجب بذل جهود مهمة من أجل تحسين نسب التمدرس بالتعليم الإعدادي والثانوي كما أن الحفاظ على المكتسبات رهين بقدرة الدولة على النهوض بجودة التعليم الإعدادي والثانوي.

وفيما يخص الهدف 3 "النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء"، فإن النتائج التي تم تحقيقها في مجال التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي مشجعة حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين 91% في التعليم الابتدائي و92,3% في التعليم الثانوي.

### 3.8.4. المرامي التي تحتاج لبذل جهود إضافية من أجل تحقيق الهدف

في مجال محاربة الأمية، لا يزال المغرب بعيدا عن تحقيق الهدف، لا سيما في المجال القروي، حيث أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان البالغين 10 سنوات فأكثر لا يتعدى 63,3% على المستوى الوطني و48,8% في العالم القروي سنة 2012 مقابل فئة مستهدفة تصل إلى 80% سنة 2015.

ويجب أيضا بذل جهود إضافية في مجال المساواة بين الجنسين، خصوصا في مجال العمل والولوج إلى المناصب السياسية. وهكذا، يبقى معدل نشاط النساء غير كافي، إذ لا يمثل سوى 25,1% في سنة 2013 كما تواجه النساء صعوبات أكبر لولوج سوق الشغل تتجسد في ارتفاع نسبة بطالة النساء مقارنة مع الرجال : 9,6% مقابل 9,1% بالنسبة للرجال سنة 2013.

ويظل ولوج النساء إلى مراكز القرار ضعيفا رغم التقدم الذي تم إحرازه. فقد انتقل عدد النساء الوزيرات من 4 سنة 1993 إلى 7 سنة 2007 لينخفض إلى 5 سنة 2009 وإلى 1 سنة 2011 ليرتفع من جديد إلى 6 بعد التعديل الوزاري لأكتوبر 2013. وتصل نسبة النساء في مناصب المسؤولية بالوظيفة العمومية إلى 16% سنة 2012.

وفيما يخص أهداف الألفية من أجل التنمية 4 و5، يجب مضاعفة الجهود من أجل تحقيق الهدف المنشود رغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه: خفض وفيات الأطفال دون الخامسة بأكثر من النصف ووفيات الأمهات ب 66,3% مقارنة مع السنة المرجعية.

ولازال داء السل يمثل مشكلة صحية بالمغرب، رغم انخفاض معدل الحالات المسجلة سنويا: 83 حالة لكل 100.000 شخص سنة 2012 مقابل 113 حالة لكل 100.000 شخص سنة 1990.

### 4.8.4. أولويات التنمية لما بعد 2015

أمام التحديات المهمة التي تواجه المغرب للوفاء بتعهداته بتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، ومع اقتراب سنة 2015، فإن الأولويات التي تم التوافق عليها في إطار مسلسل التشاور تعد استمرارية للأهداف الحالية على الأقل فيما يخص قطاعي التعليم والصحة.

ونظرا لبعده الاستراتيجي، فقد تم التأكيد على أولوية قطاع التعليم لما بعد 2015 خصوصا فيما يتعلق بولوج الجميع إلى تعليم ذو جودة عالية يمكن من اندماج أفضل بكفاءات ملائمة لحاجيات سوق الشغل.

ويعد ولوج جميع السكان لخدمات صحية ذات جودة عالية أيضا من أولويات التنمية لما بعد 2015. ونخص بالذكر، توسيع العرض الصحي، والتوسع الجغرافي بالإضافة إلى تنمية سياسة القرب خصوصا بالجهات المعزولة التي لا تستفيد بشكل كاف من الخدمات الصحية مع استهداف الساكنة ذات الاحتياجات الخاصة (المسنون، والمعاقون،...). ومن بين الأولويات أيضا في مجال الصحة، ضمان تغطية صحية للجميع، والرفع من مخصصات ميزانية وزارة الصحة بالإضافة إلى تشجيع استعمال الأدوية الجنيسة وتوعية الساكنة بالمخاطر الصحية.

وفي مجال التشغيل، تتلخص أهم الأولويات في الحصول على عمل لائق في إطار نمو اقتصادي مستدام يضمن الاستقلالية الاقتصادية للأشخاص خصوصا النساء. وتجدر الإشارة إلى أهمية اتخاذ تدابير للحد من البطالة :

مساندة القطاع الخاص، وإنعاش الاستثمارات، وولوج الشركات الصغرى والمتوسطة للتمويل وتسهيل الإجراءات لتنمية الأنشطة المدرة للدخل بالإضافة إلى إنعاش التكوين المهني.

ومن جهة أخرى، من المهم تشجيع مشاركة النساء في السياسة مع الاعتراف بدور النساء المنتخبات والنساء القرويات في التنمية.

وقد تمت الإشارة أيضا إلى ضرورة إنعاش المبادلات وتدفق الأشخاص على مستوى العالم، وذلك من خلال دعم الاندماج الجهوي والتعاون جنوب-جنوب، والاستفادة من كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج واعتبارهم كفاعلين في التنمية.

أما فيما يتعلق بحماية البيئة، تخص الانشغالات المعبر عنها جودة العيش، وتلقين القيم للأجيال القادمة وحماية الموروث الطبيعي مع وجود إرادة حقيقية لمعاقبة الملوثين وتوعية الأطفال حول حماية البيئة. وتعد الحكامة الجيدة وحماية دولة الحق والقانون من الأولويات لما بعد 2015، إضافة إلى تطوير آليات الرقابة للطبقة السياسية ودعم الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة بالنسبة لصناع القرار السياسيين.

### 9.4. ضرورة التسريع بإصلاح قطاع التقاعد

وعيا بالوضعية المقلقة التي يعرفها قطاع التقاعد، اختارت السلطات العمومية تبني مجموعة من التدابير الاستعجالية للإصلاح من أجل تأجيل ظهور العجز الذي يهدد بعض أنظمة التقاعد على المدى القريب (إصلاحات مقياسية)، وكذا إطلاق نقاش موسع مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل وضع إصلاح شامل لنظام التقاعد.

ويجب التذكير أن نظام التقاعد الحالي بالمغرب يتميز بمجموعة من الاختلالات[103]. ويتعلق الأمر بتنوع وعدم إلتقائية أنظمة التقاعد (من حيث الساكنة المستفيدة والإطار القانوني ومساطر ومعايير التسيير)، وضعف معدل التغطية للنشيطين (33% من الساكنة النشيطة)، وعدم استدامة والاختلال الهيكلي لبعض أنظمة التقاعد (أول عجز مالي لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد انطلاقا من 2014 والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ابتداء من 2021 والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد انطلاقا من 2022)، وغياب الروابط بين الأنظمة القائمة (مما يعرقل حركية المستخدمين بين القطاع الخاص والقطاع العام ويساهم في عدم المرونة في سوق الشغل) وأخيرا اختلاف أساليب الحكامة (يتم تسيير كل نظام حسب نموذج مختلف للحكامة).

لذلك، تم إعداد مشروعي قانونين متعلقين بإصلاح مقياسي خاص بالتقاعد. حيث يهدف الأول إلى تتميم وتغيير القانون رقم 012.71 الذي يحدد سن موظفي وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العمومية المنخرطة في نظام المعاشات المدنية. ويتعلق الأمر برفع سن التقاعد تدريجيا إلى 62 سنة ابتداء من فاتح يناير 2015 وزيادة تدريجية لهذا السن بستة أشهر سنويا ابتداء من فاتح يناير 2016 لتبلغ 65 سنة في أفق 2021.

أما المشروع الثاني فيرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 011.71 المتعلق بباقي مقاييس التقاعد خاصة قيمة المساهمات والقاعدة التي سيتم احتساب المعاش على أساسها. ومن شأن ذلك أن يساهم في تحسين الوضعية المالية للنظام على المدى القريب والمتوسط ويؤجل تاريخ عجز الصندوق المغربي للتقاعد من 2014 إلى 2022 وتاريخ نفاذ الاحتياطات من 2022 إلى 2031.

## 5. تحسين مناخ الأعمال لدعم النمو

### 1.5.البدء في تنفيذ مقتضيات ميثاق إصلاح العدالة

تميزت سنة 2013 باعتماد الميثاق الوطني لإصلاح العدالة والذي يشكل خارطة طريق واضحة لتنفيذ مجمل إصلاحات قطاع العدل والنظام القضائي. وتتمثل الأهداف الكبرى لهذا الميثاق في تعزيز استقلال السلطة القضائية، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء، ودعم القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة وتحديث الادارة القضائية.

[103] قام المجلس الأعلى للحسابات بهذا التشخيص في تقريره حول نظام التقاعد: تشخيص واقتراحات للإصلاح، يوليوز 2013.

وفي إطار بدء تنفيذ مقتضيات الميثاق، عملت وزارة العدل والحريات على إعداد مشروعي قانونين تنظيميين. الأول تم إصداره في شتنبر 2014 ويهم المحكمة الدستورية. أما المشروع الثاني فسيعرض لاحقا على أنظار المجلس الوزاري[104] ويهم المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

***القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية***[105] :

تنفيذا لمقتضيات الدستور المغربي الجديد، تحول المجلس الدستوري رسميا إلى محكمة دستورية باختصاصات أوسع. ويرسي القانون التنظيمي للمحكمة مبدأ احترام تمثيلية النساء، كما يمكن من حق الطعن في عمليات ونتائج انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية المنتخبين وذلك داخل أجل ثمانية أيام من تاريخ إعلان النتائج.

وعلى مستوى حالات التنافي، وعلى غرار مهام أعضاء المجلس الدستوري الحالي، تتنافى مهام أعضاء المحكمة الدستورية مع مهام أعضاء الحكومة، ومجلس النواب، ومجلس المستشارين وكذا مهام أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما تتنافى هذه المهام مع ممارسة أي نشاط حر أو وظيفة عمومية أو مهمة عمومية انتخابية وكذا أي عمل مأجور بالشركات التجارية.

وبخصوص تكوينها[106]، تضم المحكمة 12 عضوا معينين لمدة 9 سنوات قابلة للتجديد : 6 أعضاء يعينهم جلالة الملك، و3 أعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب، و3 أعضاء يعينهم رئيس مجلس المستشارين. أما رئيس المحكمة فيعينه جلالة الملك من بين أعضائها.

***المجلس الأعلى للسلطة القضائية***

يرتكز مشروع القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والذي تم إعداده في إطار منهجية تشاركية واسعة، بصفة خاصة على دستور المملكة والتوجيهات الملكية ذات الصلة الواردة في الخطب والرسائل الملكية السامية ومضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة بالإضافة إلى المبادئ والمعايير الدولية المتعلقة باستقلال السلطة القضائية بما يوافق روح دستور المملكة.

ويتضمن هذا المشروع 111 مادة تشمل أساسا تأليف المجلس الأعلى للسلطة القضائية وتنظيمه وسيره بالإضافة إلى اختصاصاته. وتتمحور الخطوط العريضة للمشروع حول ضمان استقلالية المجلس وتنظيم آليات انتخاب ممثلي القضاة وضمان تمثيلية النساء القاضيات وكذا تنظيم وسير المجلس، بالإضافة إلى تقوية الضمانات المخولة للقضاة بمناسبة تدبير المجلس لوضعيتهم المهنية. كما يتضمن المشروع مقتضيات تهم تعزيز ضمانات مسطرة التأديب وتفعيل دور المجلس في تخليق القضاء وحماية استقلالية القاضي ومساهمة المجلس في تحسين وضعية القضاء ومنظومة العدالة.

## 2.5. تعزيز مناخ الأعمال: ضمان جاذبية الاستثمارات الوطنية والخارجية

يشكل تحسين مناخ الأعمال أهمية بالغة في الاستراتيجية الحكومية لبناء اقتصاد قوي بإمكانه رفع تحديات تحسين الإنتاجية وتنافسية نظامه الإنتاجي. لأجل ذلك، وبشراكة مع القطاع الخاص، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير همت الجانب التشريعي والقانوني والمؤسساتي قصد تسهيل ممارسة الأعمال وضمان موقع متميز للمغرب في سلاسل القيمة العالمية، وكذا إرساء أسس متينة لجذب المستثمرين الوطنيين والدوليين.

وقد بدأت هذه الإصلاحات المتخذة في إعطاء بعض النتائج الإيجابية حيث مكنت المغرب من تحسين ترتيبه بعشر مراكز في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" لسنة 2014، حيث أصبح يحتل المرتبة 87 عالميا من بين 189 دولة. فخلال سنة 2014، تم تحقيق تقدم ملموس فيما يخص تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، حيث عرفت هذه السنة، فيما يتعلق بورش تبسيط المساطر الإدارية المطبقة على المقاولات، تبسيط 5 مساطر من بينها 35 إجراء تتعلق بنقل المقر الاجتماعي للمقاولة، وزيادة رأسمال المقاولة، واندماج الشركات، وتفويت الحصص الاجتماعية، وكذا منح شهادة الإبراء الجبائي فيما يخص الطلبيات العمومية. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تسهيل الإجراءات المتعلقة بالمبادلات الخارجية، تم حذف وثيقة التزام الصرف من إجراءات الاستيراد والتصدير عبر نشر إشعار للمصدرين.

---

[104] تمت الموافقة على المشروع القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية من قبل المجلس الوزاري المنعقد يوم 14 أكتوبر 2014.

[105] ظهير رقم 1-14-139 بتاريخ 16 شوال 1435 (13 غشت 2014) الصادر بتنفيذ القانون رقم 13-066 المتعلق بالمحكمة الدستورية (الجريدة الرسمية ليوم 04 شتنبر 2014 : النسخة الفرنسية).

[106] طبقا للفصل 130 من الدستور.

وفي نفس السياق، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بوضع قاعدة إلكترونية لتبادل المعطيات بين المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة قصد تقريب أجل منح شهادة أداء الضرائب المثقل بها العقار. وقد بدأ العمل بهذه القاعدة في كل من الرباط والدار البيضاء، كما تم الشروع في تعميمها، بشكل تدريجي، على مجموع التراب الوطني خلال شهر يونيو 2014.

ويعتبر إحداث الرقم التعريفي الموحد للمقاولات من بين أهم المراحل التي قطعها المغرب لتسهيل ممارسة الأعمال، إذ سيمكن من تسهيل الإجراءات المتعلقة بإنشاء وتسيير المقاولات (تقليل الوثائق المقدمة لكل إدارة). وتم اقتراحه في إطار أشغال اللجنة البين وزارية[107]، التي أنشئت في مارس 2014، بتنسيق مع وزارة الشؤون العامة والحكامة، والتي من مهامها إعداد واقتراح حلول تقنية ممكنة ومناسبة لتفعيل الرقم التعريفي الموحد للمقاولات. وقد تقرر، في خضم هذه الأشغال، أن يعتمد الرقم التعريفي الموحد للمقاولات على 15 رمزا تمكن من تعريف المقاولة (9 رموز)، ومنشآتها (4 رموز)، وخاصيات المراقبة (رمزين). وينتظر انطلاق العمل بالرموز التعريفية المشتركة للمقاولات بالنسبة للمقاولات الموجودة، ولتلك الحديثة النشأة في غضون شهري أكتوبر ودجنبر 2014[108] على التوالي.

وفيما يخص تبسيط المساطر المتعلقة بالعقار والتعمير، عرفت سنة 2014، بعد إحداث شبابيك وحيدة على مستوى الجماعات التي تفوق ساكنتها 50.000 نسمة، خلال ماي 2013، إحداث 18 شباك وحيد لمنح رخص البناء بالإضافة إلى 28 شباك قيد الإعداد. كما أن الأشغال جارية فيما يخص وضع قاعدة مشتركة للمعطيات على الصعيد الوطني، وكذا تفعيل مساطر التدبير الرقمي المتعلقة بإيداع ودراسة رخص البناء.

وفيما يخص تحديث الأساس القانوني الذي ينظم مناخ الأعمال، تجدر الإشارة إلى أن سنة 2014 تميزت بموافقة مجلس النواب، خلال شهر فبراير، على مشروع قانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويوجد هذا المشروع قيد النقاش في مجلس المستشارين. وتشجع المسودة الجديدة لهذا القانون على اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الاجتماعي، وذلك لربط الخدمة بالنجاعة. كما سيمكن ذلك من الاستفادة من قدرات الابتكار لدى القطاع الخاص وكذا ضمان، بصفة تعاقدية، فعالية الخدمات وإنجازها في الآجال المحددة مع الجودة المطلوبة.

ومن أجل تحسين حل النزاعات التجارية، تم إصدار القانون رقم 13-1، الخاص بمسطرة الأمر بالدفع، في الجريدة الرسمية يوم 20 مارس 2014. وجاء هذا القانون الجديد ليعدل ويتمم مقتضيات المادتين 155 و165 من مدونة المسطرة المدنية المتعلقتين بمسطرة الأمر بالدفع، وكذلك ليلغي ويعوض مقتضيات المادة 22 من القانون رقم 95-53 الخاص بإحداث المحاكم التجارية. كما يهدف هذا القانون إلى تطوير مسطرة الأمر بالدفع عبر تبسيط المساطر وتخفيض التكاليف. ومن بين أهدافه كذلك، ضمان التوازن القانوني بين حق الدائن في استرداد ديونه في أقرب الآجال وحق المدين في محاكمة عادلة. ومن شأن تفعيل هذا القانون ضمان ترتيب جيد للمغرب في التقارير السنوية التي تصدر عن بعض المؤسسات المالية العالمية.

وفيما يخص تسهيل الولوج للتمويل، تم إعداد مشروع قانون يهدف إلى وضع الإطار القانوني والمؤسساتي لتنظيم أمن المنقولات، والذي سيتم دراسته قبل المصادقة عليه. ويندرج هذا الإصلاح في إطار المبادرة العربية لحماية المعاملات التي أطلقها الصندوق النقدي العربي والشركة المالية العالمية بهدف تمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من استعمال السلع المنقولة كضمان.

فيما يجب تسريع تفعيل مشاريع أخرى مرتبطة بتدعيم ممارسة الأعمال خصوصا إصلاح ميثاق الاستثمار، والمصادقة على ميثاق المقاولة الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل الإنشاء الإلكتروني للمقاولات، وإصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة الخاص بالمقاولات في وضعية صعبة، وكذا مواصلة تبسيط المساطر المرتبطة بالعمل المقاولتي.

---

[107] تتكون هذه اللجنة من مؤسسات معنية مباشرة بعملية إنشاء المقاولة بما فيها : المديرية العامة للضرائب، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذا وزارة العدل والحريات.

[108] ولتطبيق الرمز التعريفي المشترك للمقاولات، سيتم وضع قاعدة إلكترونية لتبادل المعطيات والتي ستكون رهن إشارة جميع المتدخلين في هذا المسلسل (المديرية العامة للضرائب، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة العدل والحريات..).

## 3.5.الجودة المؤسساتية والتنمية الاقتصادية: ما موقع المغرب؟

مكنت التحليلات العملية التي اعتمدت على معطيات صادرة عن مركز الدراسات المستقبلية والمعطيات الدولية "CEPII"، والبنك الدولي و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، من تسليط الضوء على المتغيرات المؤسساتية التي تميز كل بلد على حدى حسب مستوى التنمية.

ويستخلص من هذه الدراسات كون المتغيرات المؤسساتية الرئيسة التي تعزز مستوى التنمية في البلدان تكمن في التضامن المؤسساتي (التضامن بين شرائح المجتمع، والتوزيع العادل للثروة وتقوية التماسك الاجتماعي)، وتنظيم سوق الشغل، ودعم الدولة للابتكار، وتدبير الصراعات الداخلية (الاجتماعية والمرتبطة بالعقار)، وعمل المؤسسات السياسية وسياسة الائتمان.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن البلدان التي نجحت في الخطوات الأولى نحو الإقلاع الاقتصادي هي تلك التي حققت مستويات عالية من النمو، وهي الدول التي تتوفر على موارد طبيعية مهمة وتلك التي حققت تقدما ملموسا على المستوى المؤسساتي، كدول أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) التي استفادت من إدماجها في الاتحاد الأوروبي. غير أن دولا أخرى نجحت في اللحاق بركب الدول المتقدمة، بفضل التقدم الملموس على المستوى المؤسساتي والنضج الاقتصادي.

ووعيا منه بالأهمية القصوى التي يكتسيها وجود مؤسسات جيدة وفعالة لتحقيق اقلاع اقتصادي حقيقي، كثف المغرب من جهوده بالانخراط في مسار البلدان التي حققت نضجا عاليا على المستوى المؤسساتي. وقد أولت الأوراش الكبرى من الاصلاحات التي باشرها المغرب أهمية خاصة لتعزيز دور مؤسسات دولة حديثة وفقا لمبادئ الحكامة الجيدة.

وفي هذا الإطار، جاء خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش في 30 يوليو 2014 "فلا أحد يمكنه أن ينكر التطور الديمقراطي، الذي يجسده دستور 2011، ومنظومة الحقوق والحريات التي تتوفر عليها بلادنا، والإقدام على ورش الجهوية المتقدمة. غير أن الأثر الملموس لهذه الإصلاحات وغيرها، يبقى رهينا بحسن تنزيلها، وبالنخب المؤهلة لتفعيله" للتشديد على أهمية إدراج رأس المال غير المادي في قياس الثروة الكلية للمملكة، حيث يتجاوز هذا الرأسمال الإنتاج السنوي للسلع والخدمات القابلة للتسويق، ليدمج عناصر أخرى غير ملموسة كجودة المؤسسات، والحماية الاجتماعية، ومستوى التعليم، والولوج إلى الخدمات العمومية والحكامة الجيدة .

وقد تبين، من خلال دراسة قامت بها مديرية الدراسات والتوقعات المالية، أن المغرب يتميز بمستوى مؤسساتي متوسط. حيث يتموقع في وضع أفضل من حيث الحكامة، مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا ورومانيا، وكذلك بعض الدول الآسيوية مثل الصين، في حين تتقدمه كل من البرازيل وكوريا الجنوبية وتايلاند والدول المتقدمة في منظمة التعاون والتنمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن وضع المملكة يميل نحو البلدان التي تضمن حرية المعلومات وحرية إنشاء منظمات جديدة، حيث يعتبر تدخل الدولة أقل، وهو نفس مستوى البرازيل ورومانيا، مع تفوقها على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذا الجانب .

## مبيان 36 : العلاقة بين الحكامة الجيدة، النمو على المديين المتوسط و الطويل و سرعة الإلتقائية

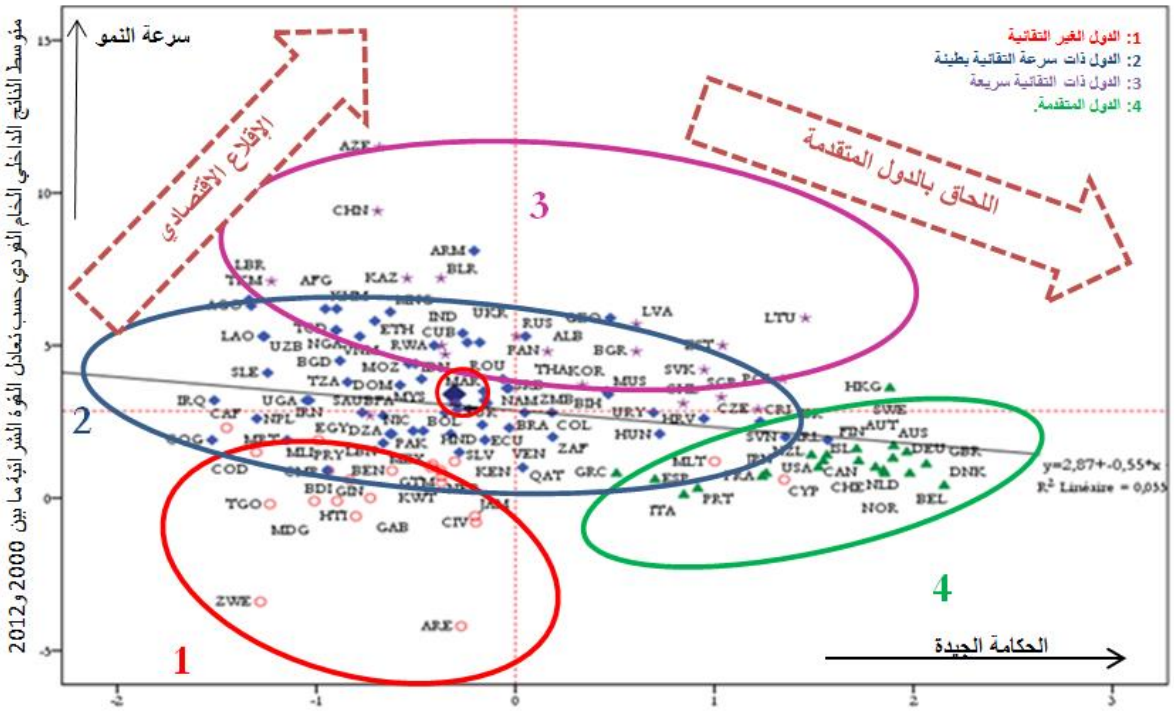


**المصدر: قاعدة البيانات المؤسساتية (*IPD 2012*) و البنك الدولي, حساب: مديرية الدراسات و التوقعات الاقتصادية.**

وقد نجحت المملكة في تحقيق إقلاعها الاقتصادي مقارنة بالدول الأخرى المماثلة، وذلك بفضل الجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار الماكرواقتصادي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية، غير أن سرعة التقائيتها تظل بطيئة نسبيا. ويظل انتقال المملكة إلى مصاف البلدان المتقدمة والناشئة، علاوة على ذلك، رهين بتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى مكافحة التشغيل غير المهيكل، وتقوية نجاعتها من حيث الابتكار، فضلا عن تحسين الخدمات الاجتماعية وأداء المؤسسات السياسية.

# الجزء الثالث : المالية العمومية

تميزت السياسة الميزاناتية المتبعة خلال السنتين الأخيرتين بانسجامها مع أهداف السلطات العمومية لتوفير الظروف الملائمة لاستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية بشكل تدريجي. وتروم هذه السياسة الحفاظ على استدامة المالية العمومية دون المساس بتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار ماكرو اقتصادي مستقر. ومن أجل ذلك، أعطت هذه السياسة الأولوية إلى تعبئة الهوامش الميزاناتية، سواء على مستوى المداخيل أو النفقات العمومية.

وهكذا، تم العمل على التحكم في النفقات العمومية بفضل تخفيض عبء تحملات المقاصة من خلال الرفع من أسعار المواد النفطية في يونيو سنة 2012 تلاه العمل بنظام المقايسة الجزئية لأسعار بعض المواد النفطية في شتنبر 2013. أما على مستوى المداخيل، فقد تم تحسين تحصيل الجبايات وتعبئة الهبات بموجب الاتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ونتيجة لهذه التدابير، تمكنت الدولة من خفض العجز من 7% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2012 إلى 5,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013، وذلك بالرغم من استمرار الظرفية الاقتصادية الدولية غير المستقرة. وستتم مواصلة هذا التوجه سنة 2014 في إطار مجموعة من الخيارات الميزاناتية والجبائية وما يصاحبها من إصلاحات هيكلية معتمدة من طرف الحكومة والتي تستهدف الإصلاح الضريبي وإصلاح نظام الدعم وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ونظام التقاعد.

وقد مكنت هذه المجهودات الرامية إلى التحكم في مستوى عجز الميزانية من تعزيز ثقة المؤسسات الدولية، كما يدل على ذلك تمديد استفادة المغرب من خط الاحتراز والسيولة لصندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس نجاح عملية الاقتراض على مستوى السوق الدولية في يونيو 2014 بشروط جيدة ثقة المستثمرين الدوليين في قدرة المغرب على تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية، خاصة مع التزام المغرب بتسريع وتيرة الإصلاحات المتخذة.

وفي أفق مواصلة المجهودات الرامية إلى دعم النموذج التنموي الاقتصادي الوطني، يعطي مشروع قانون المالية لسنة 2015 الأولوية لتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار وتعزيز دور بلادنا كقطب إقليمي للاستثمار والإنتاج والتبادل.

وهكذا يقدم هذا الجزء من التقرير الاقتصادي والمالي، في البداية، تحليلا للتوجاهات والتحولات الهيكلية التي ميزت المالية العمومية في السنوات الأخيرة، ثم عرضا لأهم الإصلاحات التي اتخذتها الدولة لضمان استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط. ويتم بعد ذلك تقديم السياق الماكرو اقتصادي والتوجهات الأساسية المعتمدة في بلورة توقعات مشروع قانون المالية لسنة 2015.

## 1.التطورات الأخيرة على مستوى المالية العمومية

في ظل تراجع مردودية الموارد الجبائية، بالتزامن مع تراجع الحصيلة الضريبية لبعض الملزمين وانخفاض موارد الخوصصة، نهجت الحكومة، منذ سنة 2009، سياسة إرادية لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية، مما أسفر عن تفاقم عجز الميزانية، حيث بلغ 7% خلال سنة 2012.

وقد تضاعفت المخصصات للاستثمار العمومي خلال الفترة 2009-2012 مقارنة مع الفترة 2005-2008، حيث بلغت 653 مليار درهم مقابل 330 مليار درهم. كما تطورت تحملات المقاصة بنفس الوتيرة لتصل الى 144 مليار درهم مقابل 72 مليار درهم. أما بالنسبة للأجور، فقد تضاعفت بمعامل 1,3 بين الفترتين.

مبيان 37 : تطور رصيد الميزانية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام

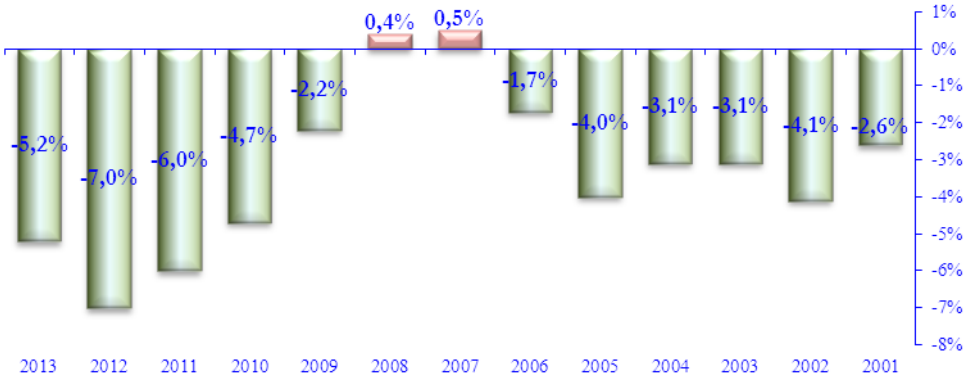


المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية

ويبين تحليل تطور رصيد الميزانية[109] أن العجز الهيكلي بلغ نسبة 4,8% من الناتج الداخلي الخام كمتوسط خلال الفترة 2002-2005، مشكلا بذلك العامل الأساسي لاتساع العجز في هذه الفترة. وخلال السنتين 2006 و2007، عرف الرصيد الهيكلي تحسنا نتيجة للمجهود المبذول على مستوى التحكم في النفقات، خاصة المتعلقة بأجور الموظفين، وللأثار الإيجابية للإصلاح الجبائي (السياسة الجبائية وإصلاح الإدارة الجبائية). ويعزى الفائض الميزاناتي المسجل سنة 2008 أساسا الى المكون الظرفي لرصيد الميزانية وذلك بالنظر الى التحسن الملموس للموارد الجبائية، نتيجة انبثاق قطاعات ذات قيمة عالية وبالتالي إمكانية كبيرة للدخل (الاتصالات، والعقار، والقطاع المالي والتأمين...) من جهة، وارتفاع أسعار الأصول المالية والعقارية والمواد النفطية، من جهة أخرى.

وبين سنتي 2009 و2012، يعزى تفاقم عجز الميزانية أساسا إلى تدهور العجز الهيكلي وتراجع الرصيد الظرفي. وقد ارتفع العجز الهيكلي بشكل بارز خلال السنتين 2011 و2012، نتيجة ارتفاع عبء المقاصة، ارتباطا بارتفاع الأسعار الدولية للمنتجات النفطية ونفقات الأجور، موازاة مع الاستمرار في المجهود الاستثماري والنمو المحدود للمداخيل.

مبيان 38: تفكيك تطور رصيد الميزانية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام

المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية

وشكلت سنة 2013 نقطة تحول في تطور عجز الميزانية، دون احتساب موارد الخوصصة، حيث انخفض بحوالي 2,2 نقطة من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا في المقام الأول إلى تحسن الرصيد الهيكلي، وبنسبة أقل إلى التأثير الإيجابي للظرفية الاقتصادية.

ويفسر هذا الانخفاض في العجز بالخصوص بالمجهودات المبذولة على مستوى التحكم في تحملات المقاصة وبالنجاعة في تنفيذ نفقات الاستثمار، وذلك في سياق انخفاض الموارد الجبائية. وبالإضافة إلى ذلك، تم بذل مجهودات مكثفة لتعبئة الهبات الخارجية، خاصة تلك المتأتية من دول مجلس التعاون الخليجي.

[109] دون احتساب موارد الخوصصة.

## 1.1. تطور الموارد العادية

### 1.1.1. تطور الموارد الجبائية

تعززت الموارد الجبائية خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2008، حيث وصلت ذروتها سنة 2008، بما يمثل حوالي 27% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى الأثر الإيجابي للنشاط الاقتصادي وإلى المجهودات المبذولة على مستوى تحديث الإدارة الضريبية. وقد مكنت الهوامش الميزاناتية خلال تلك الفترة من الحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، بتخصيص دعم مهم للطلب الداخلي وللقطاعات الإنتاجية. ويتجلى ذلك في الخيارات الميزاناتية الرامية إلى خفض الضغط الضريبي، خاصة معدلات الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وإلى تكثيف الاستثمارات.

وبالرغم من ذلك، شهدت الموارد الجبائية منذ سنة 2009 وتيرة نمو غير مستقرة. ويمكن تفسير ذلك جزئيا بتأثير الظرفية الاقتصادية على مختلف أنواع الضرائب، حيث عرفت مداخيل كل من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة منحى تراجعيا مع تسجيل معدلات نمو أقل مما تحقق قبل سنة 2009. أما بالنسبة للرسوم الجمركية، فقد استمر تراجع مداخيلها نتيجة استمرار التأثير السلبي للتفكيك الجمركي.

مبيان 39: تطور الموارد الجبائية

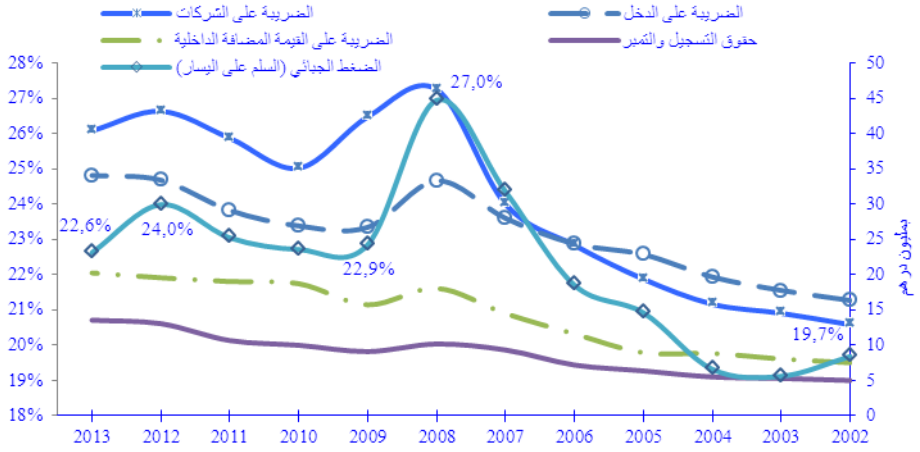


المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية

وقد استمر هذا التباطؤ خلال سنة 2013، وذلك بسبب الظرفية الاقتصادية غير المواتية والمتعلقة بتباطؤ الأنشطة غير الزراعية. وفي هذا السياق، تميزت السنة المالية 2013 بانخفاض في المداخيل الجبائية بنسبة 0,7% مقارنة مع سنة 2012، ويعد هذا أول تراجع لها منذ سنة 2009. وقد بلغت هذه الموارد حوالي 174,9 مليار درهم، مسجلة بذلك معدل إنجاز بلغ 97,5%. وقد أدى هذا الانخفاض إلى تسجيل مرونة سلبية بالنسبة للنشاط الاقتصادي تقدر بحوالي 0,1 سنة 2013، مقابل معدل مرونة إيجابي في المتوسط يقدر بحوالي 1,3 بين سنتي 2001 و2012.

ويعزى هذا التطور أساسا إلى انخفاض في الموارد المحصلة من الضريبة على الشركات والرسوم الجمركية، بينما عرفت الموارد المتأتية من الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد والضريبة الداخلية على الاستهلاك الخاصة بالتبغ انخفاضا طفيفا. أما فيما يخص موارد الضريبة على القيمة المضافة الداخلية والضريبة على الدخل ورسوم التسجيل والتنبر والضريبة الداخلية على الاستهلاك باستثناء التبغ، فقد سجلت ارتفاعا.

ويفسر ضعف أداء الضريبة على الشركات بعامل التركيز الذي يميزها. فقد ساهم خمسة من الملزمين فقط، وهم المكتب الشريف للفوسفاط واتصالات المغرب والبنك الشعبي وإسمنت المغرب وإسمنت-لافارج، بانخفاض في المداخيل قدره 5,2 مليار درهم، منها 3,7 مليار درهم تهم فقط المكتب الشريف للفوسفاط. وقد ساهمت التدابير المتخذة في قانون المالية لسنة 2013 في تعويض هذا التراجع والتقليص من انخفاض موارد الضريبة على الشركات في متم سنة 2013 ليبلغ 2,8 مليار درهم أو-6,4% مقارنة مع سنة 2012. ويتعلق الأمر برفع

معدل الضريبة على الشركات المستخلصة من المنبع بالنسبة لعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها من 10% إلى 15%، مما مكن من تعبئة 1,1 مليار درهم. كما أدى التدبير المتعلق بخفض معدل الضريبة على الشركات من 30% إلى 15% للشركات التي يبلغ رقم معاملاتها أقل من 3 مليون درهم إلى تحسين العائدات التي تدفعها الشركات الصغيرة والمتوسطة من 437 مليون درهم لتبلغ 7,8 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة لهذا الإجراء، أصبحت حوالي 20.000 شركة تصرح بأرباح، بعدما كانت تصرح بعجز مستمر.

أما فيما يخص مداخيل الضريبة على الدخل، فقد سجلت ارتفاعا طفيفا وذلك بالرغم من تراجع الضريبة على الدخل المتعلقة بالأرباح العقارية بحوالي 497 مليون درهم، أو بنسبة -7%، مقارنة مع سنة 2012، ارتباطا بتباطؤ النشاط العقاري، على وجه الخصوص، كما يتضح ذلك من خلال عدد الصفقات العقارية التي انخفضت خلال سنة 2013 بنسبة 2,3% أو ما يعادل 5.600 صفقة. كما أثر أداء النشاط العقاري على مداخيل رسوم التسجيل والتنبر التي كانت لتعرف انخفاضا لولا الأثر الإيجابي للتدابير المتخذة في القانونين الماليين لسنتي 2012 و2013.

أما بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة الداخلية، فقد تأثر أداؤها سلبا بالظرفية الاقتصادية بسبب تركيزها في عدد محدود من الملزمين. ويرجع النمو المحدود لمداخيل هذه الضريبة بشكل خاص إلى ضعف أداء بعض الشركات الكبيرة، حيث ساهمت أربع شركات فقط بانخفاض قدره 903 مليون درهم، ويتعلق الأمر بكل من اتصالات المغرب وشركة Vivo Energy (Shell) وشركة ألتاديس ومجموعة البنك الشعبي. ودون احتساب هذه الشركات، عرفت موارد الضريبة على القيمة المضافة ارتفاعا بنسبة 7,4%.

وتأثرت مداخيل الرسوم الجمركية بانخفاض الواردات الخاضعة للضريبة وبخفض معدلات بعض الرسوم، خاصة رسوم الاستيراد[110] المطبقة على بعض المواد.

وبتراجع الموارد الجبائية منذ سنة 2009، سجل معدل الضغط الضريبي تباطؤا ليصل إلى 22,6% سنة 2013. وقد مكن تعزيز مجهودات الإدارة الضريبية في مجال المراقبة من التخفيف من هذا الانخفاض، حيث شهدت المداخيل المحصلة من عمليات المراقبة تطورا سنويا قدره 20% خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و2013 لتصل إلى نحو 9 مليارات درهم سنة 2013. وقد بلغت حصتها من المداخيل الجبائية 4,2% كمتوسط بين 2010 و2013 مقابل 2,1% بين سنتي 2005 و2009 و1,3% في الفترة 2001-2004. وفي سنة 2013، ارتفعت هذه المداخيل المحصلة بمبلغ 1 مليار درهم مقارنة بالسنة الماضية. وعلاوة على ذلك، تكثفت المجهودات لتحسين التحصيل بإلغاء الرسوم الإضافية وعقوبات التأخر عن الأداء وفقا للمادة 10 من قانون المالية لسنة 2013.

[110] تم تخفيض رسم الاستيراد المطبق على السيارات النفعية ذات الحد الأدنى من الوزن أكبر من 2,2 طن وأقل من 3,5 طن من 17,5% إلى 10%، وتطبيق معدل 2,5% كحد أدنى لرسم الاستيراد بالنسبة للقمح الصلب.

مبيان 40: تطور تركيبة الموارد الجبائية

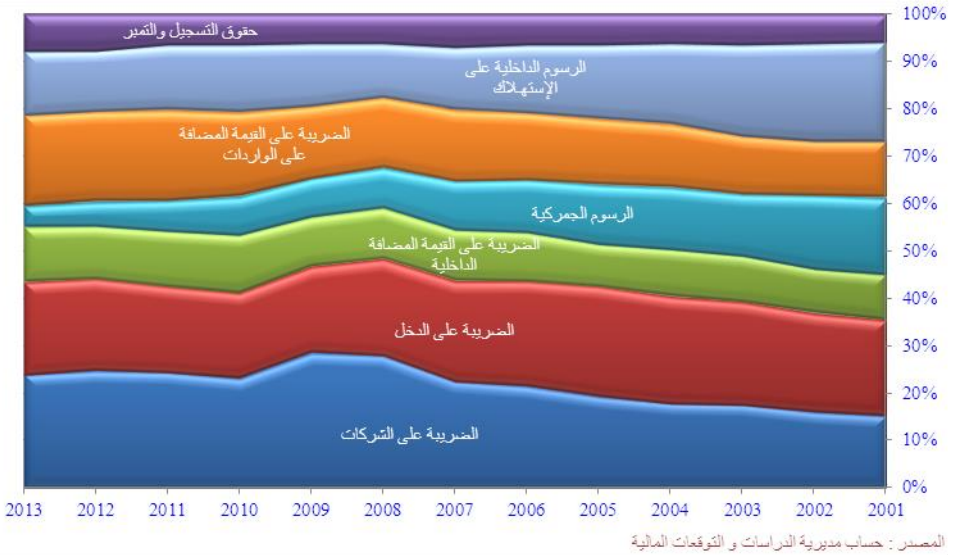


المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية

ويبرز تحليل بنية الموارد الجبائية استمرار هيمنة كل من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات في مجموع هذه المداخيل. فقد ارتفعت حصة هاتين الضريبتين من مجموع الموارد الجبائية بنحو 9 نقطة و8 نقطة على التوالي بين سنتي 2001 و2013، حيث بلغت 30,1% و23,1% على التوالي. ويمكن تفسير هذا المنحى بالنسبة للضريبة على الشركات بالمجهودات المبذولة لتوسيع القاعدة الضريبية من خلال بعض التدابير مثل حذف الخصم بالنسبة للأرباح الناجمة عن فوائض القيمة المحصلة عن طريق تفويت القيم غير المنقولة والمؤونات المقننة. وفيما يخص الضريبة على القيمة المضافة، يعود ارتفاع حصتها في مجموع المداخيل الضريبية إلى أثر الإصلاحات المتخذة منذ سنة 2005 والمتعلقة بتبسيط مساطر الضريبة وتوسيع قاعدتها الضريبية من خلال تمديد مجال تطبيقها وحذف بعض الإعفاءات والرفع من سعر الضريبة على بعض المنتجات. وقد تزايدت حصة الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد مقارنة بالقيمة المضافة الداخلية، حيث بلغت 61,6% من إجمالي موارد الضريبة على القيمة المضافة المحصلة خلال سنة 2013 مقابل 55% سنة 2001.

### 2.1.1. المداخيل غير الجبائية

بلغت المداخيل غير الجبائية، دون احتساب مداخيل الخوصصة، خلال الفترة 2005-2012 في المتوسط نسبة 2,4% من الناتج الداخلي الخام، وهو معدل يفوق المعدل المتوسط الذي تم تسجيله خلال الفترة 2001-2004، أي 1,9% من الناتج الداخلي الخام. وعرفت سنة 2013 تسجيل أعلى مستوى من هذه المداخيل، حيث بلغت 3,3% من الناتج الداخلي الخام، وذلك بفضل تحصيل 5,2 مليار درهم كدعم من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا ارتفاع مبالغ المساعدة بحوالي 2,2 مليار درهم (96,5+%)، إضافة إلى الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بمبلغ 1,8 مليار درهم (15,9+%).

وتتميز المداخيل غير الجبائية بأدائها غير المستقر، ارتباطا بالظرفية الاقتصادية التي تؤثر على المداخيل المتأتية من المؤسسات العمومية وبالموارد الاستثنائية المتعلقة بمبالغ المساعدة وبمداخيل الخوصصة. وتجدر الإشارة إلى التطور المهم لمبالغ المساعدات منذ سنة 2007.

الجدول 4 : تطور مبالغ المساعدة

| | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مبالغ المساعدة (بمليون درهم) | 191 | 158 | 652 | 378 | 968 | 1324 | 2255 | 3310 | 3191 | 3597 | 3624 | 2245 | 4413 |
| نسبة للمداخيل غير الجبائية | 0,6% | 2,0% | 4,4% | 2,3% | 5,4% | 7,0% | 12,3% | 20,3% | 17,6% | 22,1% | 14,4% | 10,1% | 15,3% |

وساهمت مداخيل الخوصصة في تخفيض عجز الميزانية بنحو 1,5 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام كمتوسط خلال الفترة 2001-2007. ومنذ ذلك الحين، تقلصت مساهمتها في تمويل العجز، حيث أن 85% من مجموع هذه المداخيل تم تسجيلها قبل سنة 2008. وقد تم خلال سنتي 2011 و2012 تفويت حصتين من

رأسمال البنك الشعبي المركزي، بلغتا على التوالي 20% و10%، مما مكن من جلب موارد للميزانية بلغت 5,3 مليار درهم و 3,3 مليار درهم، أي ما يعادل 0,7% و0,4 % من الناتج الداخلي الخام.

## 2.1. نفقات الدولة

أدى تراجع المداخيل الجبائية تزامنا مع استمرار ضغط النفقات، منذ سنة 2011 على الخصوص، إلى تضييق الهوامش الميزاناتية للدولة. ولمواجهة هذه الوضعية، قامت الدولة خلال سنة 2013 بعدة مجهودات لتعزيز سياستها الميزاناتية. فقد بلغت النفقات العادية حوالي 209,5 مليار درهم، أي بمعدل إنجاز 99,5% مقارنة مع التوقعات الأولية، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 2,8% مقارنة مع سنة 2012، وهو ما يشكل مجهودا للتحكم في هذه النفقات مقارنة مع الفترة 2005-2012 التي تزايدت خلالها بنسبة 9,9% في المتوسط.

ويعزى هذا التحكم في وتيرة نفقات الدولة إلى التدابير الهامة المتخذة، لا سيما على مستوى تحملات المقاصة ونفقات الاستثمار. وبفضل هذه التدابير، ساهم تطور النفقات العادية في انخفاض عجز الميزانية بمقدار 2,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

ويبين تحليل بنية نفقات ميزانية الدولة تراجعا في حصة تحملات المقاصة بحوالي 4,4 نقطة خلال سنة 2013، مما ساعد على تغطية حصة نفقات السلع والخدمات والحفاظ على الحصة المخصصة للاستثمار. ويرجع هذا التحسن لمجهودات التحكم في تحملات المقاصة وأثرها على الميزانية. وكانت تحملات المقاصة قد بلغت نسبة 20,3% من ميزانية الدولة كمتوسط سنوي خلال سنتي 2011 و2012، وهو أعلى مستوى مسجل، إذ لم تتجاوز نسبة 7% قبل سنة 2008.

وبالرغم من ذلك، تتسم بنية النفقات باستمرار ارتفاع النفقات العادية بوتيرة قوية مقارنة بنفقات الاستثمار. فقد سجلت النفقات العادية زيادة بنسبة 6,5% كمتوسط سنوي خلال السنوات الخمس الماضية، في حين لم ترتفع نفقات الاستثمار سوى بنسبة 0,9%. ويعزى ذلك إلى صعوبة التحكم في كتلة الأجور وتفاقم تحملات المقاصة، إضافة إلى ضعف معدل تنفيذ نفقات الاستثمار، حيث لا يساير المبالغ المهمة المرصودة لها.

مبيان 41: تطور الرصيد العادي ومعدل تغطية النفقات بالمداخيل

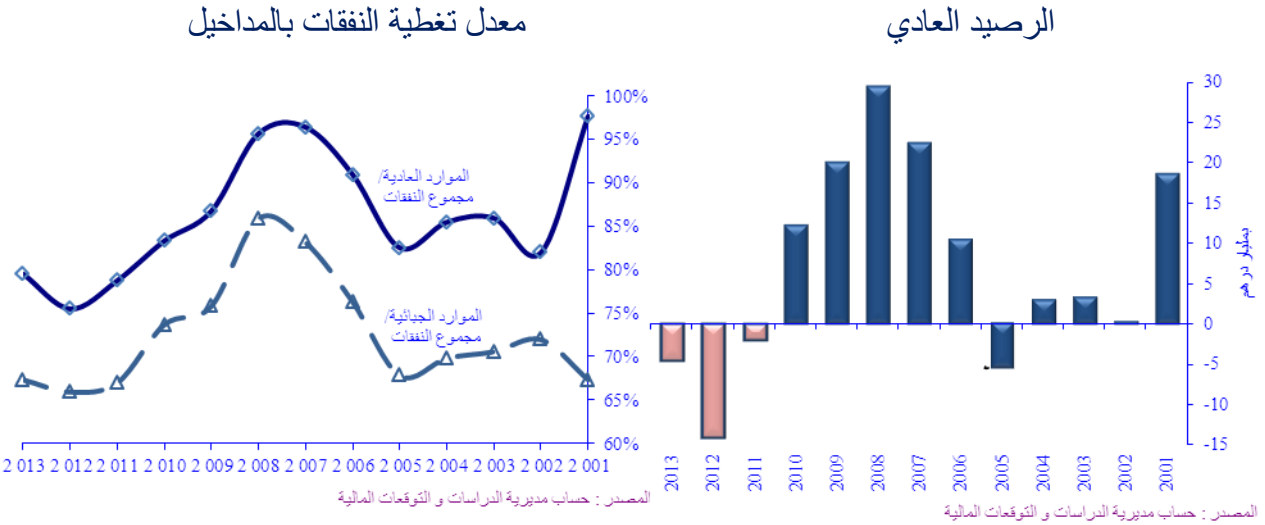


وبالرغم من المجهودات المبذولة للتحكم في النفقات، فإن معدل تغطية النفقات العادية بالموارد الجبائية يظل غير كاف، حيث بلغ 88,9% في المتوسط خلال الفترة 2009-2013. وفي ظل هذه الظروف، سجل الرصيد العادي عجزا للسنة الثالثة على التوالي، وإن كان قد حقق تحسنا بمبلغ 11,4 مليار درهم ليستقر في حدود -2,6 مليار درهم سنة 2013.

### 1.2.1. نفقات السلع والخدمات

***نفقات الأجور***

يشكل عبء نفقات الأجور في ميزانية الدولة العامل الأساسي لهشاشة الوضعية الميزاناتية. فبعد الانخفاض المضطرد بين سنتي 2006 و2009، عرفت نفقات الأجور منحى تصاعديا منذ سنة 2010، حيث ارتفعت بنسبة 40,6% بين سنتي 2008 و2013، في حين تزايد عدد الموظفين بنحو 7%.

ويعزى هذا المنحى التصاعدي في كتلة الأجور إلى الزيادات في الأجور والترقيات الاستثنائية المقررة في إطار مختلف جولات الحوار الاجتماعي، مما أدى الى تجاوزات للاعتمادات المرصودة والتي تكتسي صبغة تقييمية.

ولمواجهة إكراهات المالية العمومية لسنة 2012، تم اتخاذ عدة تدابير في السنة المالية 2013 بغية التحكم في تطور الأجور، مما ساهم في خفض معدلها إلى 11,3% نسبة للناتج الداخلي الخام، أي بانخفاض قدره 0,4 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع سنة 2012.

وتستمر مجهودات التحكم في هذا المكون من نفقات التسيير خلال سنة 2014، وذلك بهدف تحقيق هامش ميزاناتي يبلغ نحو 0,4 نقطة من الناتج الداخلي الخام. ويبلغ صافي المناصب المالية المحدثة[111] حوالي 4.637 مقابل متوسط سنوي قدره 14.744 منصب خلال الفترة 2011-2013. ويراد من وراء ذلك خفض وزن نفقات الأجور ليصل إلى أقل من 11% من الناتج الداخلي الخام على المدى المتوسط، لكونه يشكل عنصرا أساسيا لإعادة توازن المالية العمومية.

وسيمكن إدخال الطابع التقييدي للاعتمادات المرصودة للموظفين، في إطار إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية العمومية، من التحكم أكثر في هذه النفقات.

***نفقات السلع والخدمات الأخرى***

ارتفعت نفقات السلع والخدمات الأخرى بنسبة 6,9% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2001-2013، حيث انتقلت من 19,4 مليار درهم سنة 2001 إلى 46,5 مليار درهم سنة 2013. ونسبة للناتج الداخلي الخام، بلغت هذه النفقات 5,5% في الفترة 2005-2013 مقابل 4,7% في الفترة 2001-2004. وقد عرفت تطورا ملحوظا خلال العقد الماضي ارتباطا بتصفية متأخرات الدولة المستحقة للصندوق المغربي للتقاعد وبالانعكاس المالي لعملية المغادرة الطوعية.

إن تحقيق الادخار الميزاناتي اللازم لدعم الاستثمار يتطلب الحد من وتيرة نفقات تسيير الإدارة العمومية. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ بعض التدابير على مستوى هذه الفئة من النفقات، وخاصة بهدف ترشيد النفقات المتعلقة بالفندقة والإقامة وتنظيم الاحتفالات، كما تم ترشيد آجال ومبالغ السحوبات لفائدة المؤسسات والمنشآت العمومية برسم التحويلات أخذا بعين الاعتبار لوضعية خزينتها وحاجياتها التمويلية. وستتم مواصلة الجهود المبذولة للتحكم في هذه النفقات خلال سنة 2014، خاصة على مستوى مصاريف الاتصالات والاحتفالات التي عرفت انخفاضا في الاعتمادات المخصصة لها بنسب 1% و4% على التوالي.

### 2.2.1. نفقات المقاصة

شكل الارتفاع الملموس لنفقات المقاصة وتراكم المتأخرات الناشئة عنها خلال السنوات الأخيرة مصدرا هاما لهشاشة المالية العمومية، مما أدى الى انخفاض الهوامش المتاحة لنفقات الاستثمار. ولتصحيح هذا الوضع، تم الرفع من الأسعار الداخلية لبعض المواد الطاقية (البنزين والغازوال والفيول) في يونيو 2012. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة انطلاقا من 16 شتنبر 2013 نظام المقايسة الجزئية بالنسبة لأسعار المنتجات النفطية. وبفضل هذه التدابير، انتقلت تحملات المقاصة من 54,9 مليار درهم سنة 2012 إلى 41,6 مليار درهم سنة 2013، أي بانخفاض بمبلغ 13,3 مليار درهم. ويفسر هذا المجهود الميزاناتي على مستوى تحملات المقاصة، والذي يعادل نحو 1,9 نقطة من الناتج الداخلي الخام، إلى حد كبير انخفاض عجز الميزانية سنة 2013.

[111] معايير ميزاناتية، مارس 2014، وزارة الاقتصاد والمالية.

مبيان 42: تطور نفقات المقاصة ورصيد الميزانية

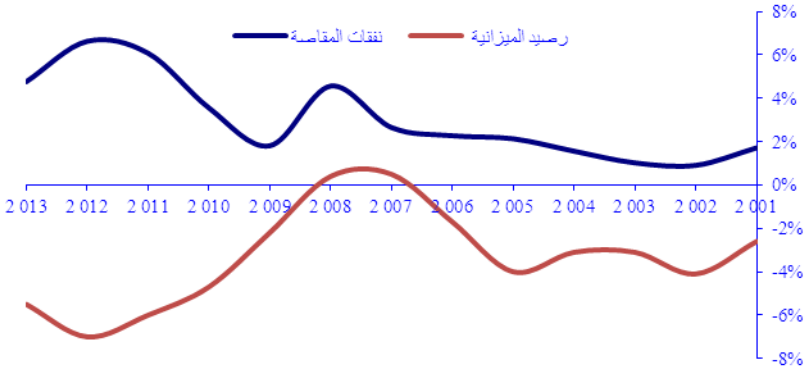


المصدر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية

ومن أجل مواصلة التحكم في عبء نفقات المقاصة، قررت الحكومة في بداية سنة 2014[112] الخفض التدريجي لدعم الغازوال إلى جانب حذف الدعم بالنسبة للبنزين والفيول الصناعي. وتشكل هذه التدابير جزءا من استراتيجية إصلاح نظام الدعم الرامية إلى التقليص من عبء تكاليف المقاصة والتحكم في المخاطر الميزاناتية المحتملة واعتماد سياسة الاستهداف لضمان التوازنات الاجتماعية.

### 3.2.1. فوائد الدين

ارتفعت تكاليف فوائد الدين خلال الفترة 2011-2013 بنسبة 1,5% في المتوسط لتصل إلى 22,5 مليار درهم سنة 2013. ويعزى هذا التطور إلى الأثر المزدوج لانخفاض تكاليف فوائد الدين الخارجي بحوالي 3,4% ولارتفاع فوائد الدين الداخلي بنسبة 3,1%.

وقد بلغ حاصل تكاليف فوائد دين الخزينة نسبة إلى الموارد العادية 11% سنة 2013 مقابل 17,2% سنة 2001، أي بانخفاض 6,2 نقاط. وبلغ هذا الحاصل بالنسبة لفوائد الدين الداخلي 9,1% سنة 2013 مقابل 11,8% سنة 2001. أما بالنسبة لفوائد الدين الخارجي، فقد انتقل هذا المعدل من 5,4% سنة 2001 إلى 1,9% سنة 2013.

وشهدت خدمة الدين الداخلي نسبة للناتج الداخلي الخام أيضا منحى نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة لتصل إلى 2,1% سنة 2013 مقابل 3,1% سنة 2001. وسجل متوسط تكلفة الدين[113] الداخلي تراجعا مهما على مدى العقد الماضي ليبلغ 4,7% في نهاية سنة 2013، مقابل 8,2% سنة 2001. ويرجع هذا أساسا إلى انخفاض كلفة تمويل الخزينة في سوق سندات الخزينة.

وبالموازاة مع ذلك، بذلت جهود كبيرة من أجل خفض فوائد الدين الخارجي المباشر، حيث انتقل معدل هذه الأخيرة من 1,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 0,4% سنة 2013، مستفيدة من الآثار الإيجابية لسياسة التدبير النشيط للدين بالخصوص.

### 4.2.1. نفقات الاستثمار

أدى خيار السلطات العمومية في مواصلة مجهوداتها لدعم النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع نفقات الاستثمار على مستوى ميزانية الدولة، وذلك منذ سنة 2008، حيث انتقلت إلى 5,5% في المتوسط خلال فترة 2008-2013، مقابل 4,1% خلال الفترة 2001-2007. وقد بلغت هذه النفقات 48,2 مليار درهم سنة 2013، أي ما يناهز 2,3 مرة نفقات الاستثمارالمنجزة في سنة 2001. وقد أدى تعزيز هذه النفقات إلى ارتفاع حصتها في النفقات الاجمالية، لتنتقل من 16,1% في المتوسط خلال الفترة 2001-2007 إلى 19,7% خلال الفترة 2008-2013.

[112] قرار رئيس الحكومة رقم 3.01.14 بتاريخ 15 يناير 2014.
[113] حاصل فوائد الدين على حجم الدين برسم السنة السابقة.

وبالرغم من ذلك، تميز تنفيذ نفقات الاستثمار خلال القوانين المالية السالفة بتراكم الاعتمادات المرحلة التي بلغت 21 مليار درهم في نهاية سنة 2012. ويبين تحليل الاعتمادات المرحلة إلى غاية السنة المالية 2012، أن 40% من هذه الاعتمادات تعود إلى سنة 2011 و27% إلى سنة 2010، والباقي يهم السنوات ما قبل سنة 2010.

ولتشجيع القطاعات الوزارية على تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية، قامت الحكومة في أوائل سنة 2013 بتجميد مبلغ 15 مليار درهم، والذي هم جل القطاعات الوزارية كل حسب قدرة استيعابه واضطرادا مع الاعتمادات المرحلة والاعتمادات الجديدة. وجاء هذا القرار لفرض الصرامة في تنفيذ نفقات الاستثمار. ونتيجة لهذا التدبير، بلغت نفقات الاستثمار 48,2 مليار درهم، أي بنسبة إنجاز 101,5% مقابل 111,9% سنة 2012. كما بلغت الاعتمادات المرحلة من 2013 إلى 2014 حوالي 18 مليار درهم.

## 3.1. مستوى مديونية متحكم فيه بفضل المجهودات المبذولة على مستوى التقليص من عجز الميزانية

### 1.3.1. تمويل الخزينة

عرفت حاجيات تمويل الخزينة ارتفاعا منذ سنة 2009 قبل أن تسجل انخفاضا سنة 2013، حيث أدى انخفاض عجز الميزانية في هذه السنة إلى تراجع مستوى التمويل الداخلي بما قدره 7,5 مليار درهم. أما التمويل الخارجي، فقد عرف انخفاضا ضئيلا قدره 151 مليون درهم. وتمت تغطية ما يقرب من ثلاثة أرباع الحاجيات من التمويل عن طريق التمويل الداخلي.

ويعتمد التمويل الداخلي في المقام الأول على صافي الاكتتابات في سوق السندات الذي يمثل المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة، حيث بلغ 56,3 مليار درهم. وبلغت الاصدارات 175,2 مليار درهم مع استمرار تمركزها على الاصدارات ذات المدى القصير، حيث تشكل 76,6% من المبلغ الإجمالي، مقابل نسبة 61,6% خلال سنة 2012. وأخذا بعين الاعتبار للتسديدات التي بلغت 118,9 مليار درهم ومستوى تدفقات الوسائل الأخرى للدين الداخلي، بلغ حجم هذا الأخير 424,5 مليار درهم، بزيادة 47,7 مليار درهم أو 12,6% مقارنة مع سنة 2012.

وبلغ الرصيد الايجابي للتدفقات الصافية للاقتراض الخارجي 15,1 مليار درهم سنة 2013. ويغطي هذا المبلغ كل من السحوبات على القروض الخارجية التي بلغت 23 مليار درهم والتحملات برسم أصل الدين الخارجي بمبلغ 8 مليارات درهم. وهم السحب خصوصا بالأموال المقبوضة من لدن البنك الدولي بقيمة 10,7 مليار درهم ومن طرف السوق المالية الدولية بقيمة مالية قدرها 6,4 مليار درهم ومن طرف البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 2,1 مليار درهم. وبالنظر إلى هذا التدفق الإيجابي، بلغ حجم الدين الخارجي 129,3 مليار درهم في متم سنة 2013، بزيادة قدرها 12,4 مليار درهم أو بنسبة 10,6% مقارنة مع سنة 2012.

### 2.3.1. استدامة مديونية الخزينة

مكنت المجهودات المبذولة للتقليص من عجز الميزانية في سنة 2013 من التحكم في المديونية في مستويات مقبولة، وكذا في التكلفة والمخاطر المرتبطة بالدين. وقد بلغ حجم الدين المباشر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام 63,5%، بزيادة 3,8 نقطة مقارنة مع سنة 2012. ويعزى ذلك إلى الزيادة في الدين الداخلي بنسبة 3,1 نقطة، حيث انتقل إلى 48,6% من الناتج الداخلي الخام، وبنسبة أقل، إلى ارتفاع الدين الخارجي بنسبة 0,7 نقطة ليصل إلى 14,9% من الناتج الداخلي الخام.

وبلغ العجز الأولي 2,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013. وهو مستوى يفوق العجز المطلوب لاستقرار معدل الدين الذي يقدر بحوالي 0,5% من الناتج الداخلي الخام، وذلك في سياق معدل نمو إسمي بلغ 5,5% سنة 2013، والذي تجاوز بحوالي 0,9 نقطة تكلفة الدين. وهكذا فاق عجز الميزانية المسجل بحوالي 2,4 نقطة المستوى المستدام والذي يقدر بنحو3,1% من الناتج الداخلي الخام. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى مكاسب محققة على مستوى استدامة المالية العمومية، نظرا لتقلص الفارق بين رصيد الميزانية الفعلي والرصيد المطلوب لتحقيق استقرار معدل الدين، مما يعكس الأثر الإيجابي للتدابير المتخذة منذ سنة 2012 لاحتواء تدهور وضعية المالية العمومية.

وتهدف استراتيجية تدبير الدين إلى ضمان تمويل مستقر ومستدام للخزينة، مع الحد من التكلفة والمخاطر المرتبطة به، وذلك بتعزيز التحكيم بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية والمساهمة في تطوير سوق سندات الخزينة. ويبين تحليل المخاطر الرئيسية أن مستوى المديونية العمومية لا يزال في حدود مقبولة. وتبقى بنية الدين ملائمة لكون الدين الداخلي يشكل ثلاثة أرباع حجم الدين. أما بالنسبة للمديونية الخارجية، فلا يزال مستواها معتدلا (14,6% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2013)، مرتبطة في غالبيتها مع دائنين مؤسساتيين بشروط ميسرة. وتؤدي هذه البنية إلى الحد من أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الدولة الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة نسبيا، كما استمرت في تمديد آجال الدين، حيث تمثل حصة الدين المتوسط والطويل الأمد 80,2% من مجموع الدين بالنسبة لسنة 2013. كما ظلت تكاليف فوائد الدين مستقرة منذ سنة 2009 نتيجة استمرار انخفاض تكلفة الدين التي انتقلت من 5,3% سنة 2009 إلى 4,6% سنة 2013.

وقد توجت هذه المجهودات بالحفاظ على التصنيف السيادي للمغرب في فئة "درجة الاستثمار" من قبل وكالات التصنيف "Standard & Poor's" و"Fitch Rating"، معززة بذلك صورة بلادنا في الأسواق المالية الدولية.

## 2. آفاق تحسن مسار المالية العمومية نتيجة الاصلاحات المتخذة

جعلت السلطات العمومية تسريع الاصلاحات المتعلقة بالمالية العمومية من أهم أولوياتها، خاصة فيما يتعلق بإجراءات الاصلاح الميزاناتي والجبائي التي من شأنها تكريس النجاعة وحسن أداء التدبير العمومي وتحقيق العدالة الجبائية.

### 1.2. إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

يكتسي مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية أهمية قصوى في إطار مسار الاصلاح الميزاناتي. ويقترح هذا المشروع نظاما جديدا للتدبير العمومي وكذا تدابير متقدمة في مجال الانضباط الميزاناتي، من شأنها تحسين إطار تنزيل سياسة المالية العمومية لضمان استدامة الإطار الماكرواقتصادي.

#### 1.1.2. الإطار العام للإصلاح

يهدف الإصلاح الميزاناتي الذي تم الشروع فيه منذ بداية العقد الأخير إلى نهج تدبير ميزاناتي مرتكز على النتائج ومراقبة النجاعة. وتتجلى المقاربة المتبعة في هذا الإطار في تغيير جذري للمنظومة الميزاناتية برمتها من أجل فعالية أفضل ومسؤولية أكبر للمدبرين وكذلك في تحويل نظام تدبير المالية العمومية من مقاربة قانونية ومحاسباتية إلى مقاربة ترتكز على تسيير ملائم في خدمة التنمية ورفاهية المواطنين.

ولتحقيق ذلك، تم تعزيز النظام الميزاناتي بآليات جديدة للتدبير. ويتعلق الأمر بالبرمجة المتعددة السنوات وشمولية الاعتمادات واللاتمركز الميزاناتي والرقابة المرنة للنفقات وتقييم النجاعة. وقد تم تنزيل هذه الآليات وفق مقاربة تدريجية وتشاركية على مستوى مختلف القطاعات الوزارية، وذلك لضمان انخراطها في هذه المنظومة وتمكين أفضل للموظفين المعنيين من هذه الآليات.

ولإرساء الإطار القانوني لهذه المنظومة الميزاناتية الجديدة، من جهة، ولتنزيل بعض مقتضيات الدستور التي تؤطر المالية العمومية، من جهة أخرى، تم تعديل نص القانون التنظيمي لقانون المالية. ويعبر هذا التعديل عن الإرادة الحازمة للبلاد لضمان الظروف الملائمة لتنمية مستدامة تتماشى مع الدينامية الدولية والوطنية وما تفرضه من حكامة رشيدة.

#### 2.1.2. التقدم المحرز للإصلاح

تم إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية وفق مقاربة تشاركية من شأنها تمكين المؤسسة التشريعية من الإسهام في بلورة هذا المشروع. وفي هذا النطاق، تم تنظيم لقاءات جمعت وزارة الاقتصاد والمالية وغرفتي البرلمان لمناقشة مضمون المشروع. وبالموازاة مع ذلك، قام بعض أعضاء البرلمان بزيارة بعض الدول، وذلك من أجل تبادل الخبرات في مجال المساطير القانونية التي تعزز دور قانون المالية كأداة أساسية لتنزيل السياسات العمومية.

وبعد المصادقة على المشروع من طرف مجلس الحكومة والمجلس الوزاري خلال شهر يناير 2014، تمت إحالته على البرلمان. وبعد المصادقة عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 5 يونيو 2014، تمت إحالته على مجلس المستشارين للدراسة.

وبالموازاة مع ذلك، شكل قانون المالية لسنة 2014 منطلقا تجريبيا لأربع قطاعات وزارية تتمثل في الاقتصاد والمالية، والفلاحة والصيد البحري، والتربية الوطنية والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. وقد شرعت هذه الوزارات في اعتماد الهيكلة الميزاناتية المبنية على برامج ذات أهداف قابلة للقياس بواسطة مؤشرات النجاعة كما عملت على إعداد المشاريع الوزارية للنجاعة.

وفي إطار مشروع قانون المالية 2015، سيتم إضافة خمسة قطاعات وزارية أخرى للانخراط في المرحلة التجريبية الثانية. ويتعلق الأمر بالعدل والحريات، والصحة، والشؤون الخارجية والتعاون، والتجهيز والنقل واللوجستيك والتكوين المهني.

وتمتد مرحلة تنزيل المنظومة الميزاناتية الجديدة على جدول زمني لخمس سنوات. ويعتمد على تفعيل تدريجي للمقتضيات الجديدة بعد سنة نشره في الجريدة الرسمية.

وبالإضافة إلى ذلك، ولدعم ومواكبة القطاعات الوزارية لتنزيل مقتضيات الإصلاح، تم إحداث لجنة للكتاب العامين للوزارات، مكلفة بالقيادة الاستراتيجية للإصلاح، ولجنة تضم المديرين المركزيين تحت رئاسة مدير الشؤون المالية لكل قطاع وزاري، بالإضافة إلى بنية إدارية بوزارة الاقتصاد والمالية مسؤولة عن قيادة تنزيل الإصلاح.

## 2.2. الإصلاح الجبائي

يعد الإصلاح الجبائي من الإصلاحات الهيكلية المهمة التي اعتمدتها الدولة بهدف إعادة التوازن للمالية العمومية. ويعتبر انعقاد المناظرة الوطنية حول الجبايات، خلال سنة 2013، والشروع في تفعيل توجهاتها الاستراتيجية انطلاقا من سنة 2014، مرحلة حاسمة في مخطط إعادة التوازن للمالية العمومية على المدى المتوسط.

### 1.2.2. الإطار العام

أدت آثار الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية علي وضعية المالية العمومية إلى اعتماد إصلاح جبائي يهدف إلى إرساء نظام ضريبي أكثر عدالة وداعم للقدرة التنافسية للمقاولات ومرتكز على علاقة الشراكة والثقة بين الإدارة الجبائية والملزم.

وسيتم تنزيل هذه التوجهات الاستراتجية للإصلاح عبر إجراءات مرحلية. ومن هذا المنطلق، تم اعتماد مجموعة من التدابير الضريبية في إطار قانون المالية 2014 والتي من شأنها تعزيز العدالة الضريبية وإقرار التنافسية. ويتعلق الأمر خصوصا بتدابير تهم الضريبة على القيمة المضافة وتضريب الشركات الفلاحية الكبري وترشيد بعض النفقات الجبائية.

ومن جهة أخرى، تم تفعيل مقتضيات تنظيمية بهدف ترسيخ علاقة الثقة بين الإدارة الجبائية والملزم. ويتجلى ذلك في مقتضيات تتعلق بتبسيط المساطر وترشيد عمليات المراقبة وعصرنة وتطوير أنظمة المعلومات وانطلاق عملية تصنيف الملزمين.

### 2.2.2. آثار تدابير إصلاح الضريبة على القيمة المضافة

لقد أدرج قانون المالية لسنة 2014 إجراءات مهمة تتعلق بالضريبة على القيمة المضافة تتجلى في إلغاء قاعدة الفاصل الزمني للخصم[114] وتعميم إرجاع الدين الضريبي المتعلق بالمصدم، وذلك من أجل دعم خزينة المقاولات الصغرى والمتوسطة. ويقدر أثر هذه التدابير بحوالي 4,5 مليار درهم، منها 3 مليار درهم موزعة على خمس سنوات بالنسبة لقاعدة الفاصل الزمني و1,5 مليار درهم بالنسبة لتعميم الإرجاع.

إضافة إلى ذلك، تم اتخاذ تدابير أخرى في اتجاه الوصول تدريجيا إلى نظام قائم على معدلين فقط، وذلك بهدف ضمان حياد الضريبة على القيمة المضافة وتوسيع وعائها الضريبي عبر إلغاء بعض الإعفاءات، إضافة إلى

[114] ابتداء من فاتح يناير 2014، يباشر الحق في الخصم في نفس الشهر الذي تمت فيه عمليات الشراء الكلي أو الجزئي أو واردات مواد التجهيز والبضائع والخدمات.

تيسير استرجاعها في ظروف عادية. وهكذا، تم رفع معدل الضريبة إلى 10% و20% على بعض المنتجات والخدمات المعفاة أو الخاضعة لمعدلات مخفضة. ويتعلق الأمر بخدمات المطعم التي تقدمها المقاولات مباشرة إلى مأجوريها والخشب بقشوره وبعض المعدات الفلاحية والزبيب والتين المجفف وأدوات وشباك الصيد وعمليات اقتناء المواد والتجهيزات من طرف جامعة الأخوين بإفران والشحوم الغذائية والسيارة النفعية. وقد أسفر تقييم أثر هذه التدابير، اعتمادا على معطيات البحث الوطني لمستوى عيش الأسر لسنتي 2001 و2007، حسب الشرائح الخمسية للساكنة العامة وفق المصاريف السنوية الفردية، على أن الأثر السنوي على نفقات الاستهلاك يبلغ 440 درهم لكل أسرة بالنسبة للخمس الأول و521 درهم للخمس الثاني و594 درهم للخمس الثالث و623 درهم للخمس الرابع و782 درهم للخمس الخامس. أما أثر هذا التعديل على المستوى العام للأسعار، فإنه لا يتجاوز 1,3%.

## 3.2. إصلاح نظام المقاصة

في ظل سياق يتسم بالارتفاع المستمر للأسعار العالمية للمواد الأولية خاصة المواد النفطية، واستمرار تحمل ميزانية الدولة لأثر تقلبات الأسعار الدولية لهذه المواد، عرفت تحملات المقاصة ارتفاعا مهما خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت 54,9 مليون درهم سنة 2012 مقابل 4 مليارات درهم سنة 2002، ممثلة بذلك 6,6% من الناتج الداخلي الخام. وإزاء تدهور عجز الميزانية، تم اتخاذ تدابير مهمة في إطار مسلسل إصلاح منظومة الدعم.

### 1.3.2. مواصلة الإصلاح

في ظل الارتفاع المتزايد لتحملات المقاصة، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير ابتداء من سنة 2012، وذلك في إطار إصلاح شامل للنظام القائم بهدف حكامة أفضل لسياسة الدعم. ولذلك، عمدت الحكومة إلى رفع أسعار استهلاك الغازوال والبنزين في شهر يونيو 2012 وإلى تفعيل نظام المقايسة الجزئية للمواد النفطية ابتداء من 16 شتنبر 2013.

وقد ساهمت هذه التدابير في خفض مستوى العجز الميزاناتي في سنة 2013 بنسبة 58%. وستتم مواصلة خفض مستوى عجز الميزانية خلال سنة 2014، وذلك بالموازاة مع قرار حذف الدعم بالنسبة للبنزين والفيول الصناعي والخفض التدريجي لدعم الغازوال[115]. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن عجز الميزانية دون احتساب تحملات المقاصة يبلغ 0,7% سنة 2012 ، وهو ما يوضح أهمية عبء المقاصة على ميزانية الدولة، وكذا دور الإصلاح في تعبئة الهوامش الميزاناتية التي ستمكن من إعادة التوازن للمالية العمومية ومواصلة المجهود الاستثماري العمومي باعتباره المحرك الرئيسي لنمو مستدام ومتواصل.

### 2.3.2. أثر المقايسة الجزئية على كلفة المقاصة

إن تفعيل المقايسة الجزئية للمواد النفطية له أثر مباشر على كلفة المقاصة التي تقدر بحوالي 28 مليار درهم خلال سنة 2014 مقابل 37,5 مليار درهم في حالة الإبقاء على أسعار الاستهلاك، أي ما يعادل 10 مليارات درهم كاقتصاد لميزانية الدولة. وسيمكن هذا النظام خلال سنتي 2015 و2016 من الحد من كلفة المقاصة بحوالي 14مليار درهم و15 مليار درهم على التوالي.

وإجمالا، فإن حذف الدعم بالنسبة للبنزين والفيول الصناعي مع الإبقاء على المقايسة الجزئية للغازوال سيمكن من التحكم في كلفة المقاصة في نسبة 2,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 و2,2% من الناتج الداخلي الخام خلال سنتي 2015 و2016.

## 4.2. إصلاح منظومة الصفقات العمومية

نظرا لأهمية الصفقات العمومية في إنجاز المشاريع العمومية وانعكاساتها على مناخ الأعمال، فإن إصلاح التشريعات المرتبطة بها يندرج في إطار الإصلاحات التي اتخذتها السلطات العمومية لإرساء الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، وذلك وفق المبادئ التي ينص عليها الدستور الجديد. كما يهدف هذا الاصلاح إلى تجاوز النقص والاختلالات التي شابت مرسوم 2007. وهكذا، فإن المرسوم الجديد للصفقات العمومية، المعتمد في

[115] بموجب قرار رئيس الحكومة الذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 16 يناير 2014 والمتعلق بدعم المواد النفطية، يحدد الدعم الأحادي للغازوال في 2,15 درهم للتر في يناير، ثم 1,70 درهم للتر في أبريل، ثم 1,25 درهم للتر في يونيو، ثم 0,80 درهم للتر في أكتوبر 2014.

مارس 2013، والذي دخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2014، يتميز بمجموعة من المستجدات المهمة من حيث عصرنة المساطر وترسيخ الشفافية والفعالية في إبرام ومراقبة وتدبير الطلبيات العمومية.

وتتجلى هذه المستجدات التي تم إعدادها وفق منهجية تشاركية وتوافقية بين مختلف الفاعلين والشركاء المعنيين بالطلبيات العمومية في أهم المحاور التالية:

- تكريس وحدة التشريعات المؤطرة للصفقات العمومية باعتماد مرسوم وحيد بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وتجمعاتها.
- تبسيط وتوضيح مساطر الصفقات العمومية بهدف تعزيز نجاعة الاقتناء العمومي من حيث الكلفة والجودة وأجل الإنجاز (تبسيط الملف الإداري والتقني وحذف آلية القرعة...).
- تعزيز اللجوء إلى المنافسة والمساواة في التعامل مع المتنافسين، وذلك بفضل العمل بمسطرة صفقات التصور والإنجاز وطريقة تجميع الشراء وطلب إبداء الاهتمام.
- إدخال إجراءات تسهل على المقاولات الصغرى والمتوسطة الولوج إلى الصفقات العمومية (تخصيص 20% من المبلغ التوقعي للصفقات المزمع طرحها برسم كل سنة مالية لفائدة هذه المقاولات، إمكانية اللجوء إلى تحصيص الصفقة، المناولة لفائدة هذه المقاولات).
- تعزيز الشفافية وتخليق تدبير الصفقات العمومية بالتنصيص على إلزامية نشر الثمن التقديري للخدمات المعد من طرف صاحب المشروع في إعلان طلب العروض المفتوح أو المحدود.
- اعتماد تكنولوجيا الإعلام في إبرام الطلبيات العمومية من أجل نزع الصفة المادية عنها (الإيداع الإلكتروني، المناقصات الالكترونية وضع قاعدة معطيات خاصة بمقدمي الخدمات...).
- تحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين وآليات تقديم الطعون والشكايات عبر تحديد أجل للانتظار فيما يتعلق بالمصادقة على الصفقات وإمكانية الإحالة المباشرة على لجنة الصفقات دون انتظار جواب صاحب المشروع والوزير المعني.

وفي إطار تعزيز أدوات تمويل الصفقات العمومية، يتم حاليا إعداد مرسوم يتعلق بوضع منظومة للتسبيقات لفائدة الحائزين على الطلبية العمومية.

## 3.مشروع قانون المالية 2015

### 1.3.السياق الماكرواقتصادي لمشروع قانون المالية 2015

تم إعداد الإطار الماكرواقتصادي لسنة 2015 مع الأخذ بعين الاعتبار الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية والتحولات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، وكذلك التوجهات التي جاء بها التصريح الحكومي. واعتمادا على ذلك، فمن المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يصل إلى 4,4% بالأسعار الثابتة خلال سنة 2015 بعد 3,5% خلال سنة 2014، وهو ما يناهز معدل النمو المتاح للاقتصاد الوطني. وسيتأثر هذا النمو بارتفاع حجم القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 3,9%، بعد انخفاض بنسبة 1,4% سنة 2014، وبتزايد الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 4,4% بعد 4,2% سنة 2014.

#### 1.1.3. السياق الدولي والفرضيات المعتمدة لسنة 2015

تم إعداد التوقعات الاقتصادية بناء على مجموعة من الفرضيات حول المحيط الوطني والدولي. فعلى الصعيد الدولي، تعتمد الفرضيات المتعلقة بأسعار المواد الأولية وسعر الصرف على التوقعات وعلى الأسعار الضمنية للعقود لأجل في الأسواق الدولية .

وفيما يخص أسعار الطاقة، تم الارتكاز على سعر متوسط للنفط الخام يساوي 103 دولار للبرميل خلال 2015 بعد 105 دولار للبرميل خلال 2014 وسعر غاز البوتان يقدر ب804 دولار للطن سنة 2015. وبالنسبة لسعر الصرف، تم بناء التوقعات الاقتصادية على فرضية سعر صرف الأورو مقابل الدولار في مستوى 1,30

بالنسبة لسنة 2015 بعد 1,33 سنة 2014. ومن المتوقع أن يستمر تحسن نمو الطلب الخارجي الموجه للمغرب من السلع دون الفوسفاط ومشتقاته ليبلغ نسبة 3,6% سنة 2015 بعد 3,4% سنة 2014.

وتعتمد التوقعات على محصول من الحبوب يقدر ب 70 مليون قنطار خلال سنة 2015 بعد 68 مليون قنطار سنة 2014، وعلى تحسن باقي الزراعات، وكذا تربية المواشي. كما تأخذ بعين الاعتبار أيضا المخاوف المرتبطة بالظرفية ارتباطا بالمخاوف المحيطة بانتعاش النشاط الاقتصادي بمنطقة الأورو، الشريك التجاري الرئيسي للبلاد، وتأثيرها على الأنشطة السياحية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

### 2.1.3. نمو متواصل للاقتصاد الوطني خلال سنة 2015

من المتوقع أن يستفيد النشاط الاقتصادي خلال سنة 2015 من استمرار دينامية مختلف فروع النشاط الاقتصادي، ومن تعزيز الطلب الداخلي وانتعاش الطلب الخارجي الموجه للمغرب.

ومن المتوقع أن يتحسن نمو القطاع الفلاحي مستفيدا من تحسن إنتاج السلاسل الرئيسية للقطاع الفلاحي. وسيتم تحقيق هذا الأداء بفضل متابعة المجهودات دعم الاستثمارات الفلاحية المنتجة في إطار الإجراءات الاستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر. فمن الملاحظ أن المجهودات المبذولة من طرف القطاعين العام والخاص قد أدت إلى ارتفاع ملحوظ لهذه الاستثمارات التي انتقلت من 7,4 مليار درهم سنة 2008 إلى ما يقارب 13,8 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة 86,4%، مستفيدة من تنوع مصادر التمويل، خاصة الخارجية، حيث تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الفلاحي بما يعادل 10 مرات خلال نفس الفترة.

وعلاوة على ذلك، ستستفيد الأنشطة الفلاحية، خاصة الأشجار وزراعة الخضراوات التي تخضع في معظمها لنظام الري، من المخزون المهم لمياه السدود الرئيسية للمملكة التي بلغت في مجموعها نحو 10,8 مليار متر مكعب في بداية يونيو 2014. وفيما يتعلق بقطاع الأشجار، من المتوقع أن يتعزز إنتاجه أساسا بفضل الإجراءات التحفيزية المخصصة له في إطار مخطط المغرب الأخضر وبرنامج MCA المغرب (توسيع مساحات غرس أشجار الزيتون وتجديد المساحات المغروسة بالحوامض وتحسين أساليب الري المعتمدة في هذا القطاع). وتجدر الإشارة إلى أن هذه التدابير مكنت من تزايد المساحات المتعلقة بزراعة الأشجار بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 9% خلال الفترة 2008-2012، ناتج بالخصوص عن زيادة سنوية متوسطة تقارب 11,8% للمساحة المخصصة للزيتون (لترتفع بذلك حصة الزيتون من المساحة الكلية للأشجار من 55,4% إلى 63,4% خلال نفس الفترة).

أما بالنسبة للمكونات الرئيسية لقطاع تربية المواشي، خاصة اللحوم الحمراء، فسيتعزز أداؤه سنة 2015 بفضل متابعة المجهودات المبذولة في إطار مخطط المغرب الأخضر لتحسين مؤشرات إنتاج القطاع والتي مكنت من زيادة متوسط وزن الماشية بنسبة 20% تقريبا خلال الفترة 2008-2013. وقد أدت هذه المجهودات إلى تحسن إنتاج اللحوم الحمراء بمعدل سنوي يقارب 5,4% خلال نفس الفترة. وإضافة إلى ذلك، فمن المنتظر استمرار التطور الإيجابي لأداء قطاع الحليب بفضل مواصلة المجهودات لتثمين إنتاجه، خاصة من خلال استيراد الأبقار الأصيلة والتي بلغ العدد الإجمالي المستورد منها 90.000 رأس منذ سنة 2008، مما سمح بتزايد إنتاج هذا القطاع بمعدل سنوي متوسط يناهز 6,9% خلال الفترة 2008-2013.

وبناءا على هذه الفرضيات، يتوقع أن تشهد القيمة المضافة للقطاع الفلاحي زيادة بنسبة 3,9% سنة 2015، نتيجة ارتفاع القيمة المضافة للحبوب بنسبة 3,1% والتطور الإيجابي لباقي مكونات القيمة المضافة الفلاحية خصوصا الأشجار (+5,5%)، وزراعة الخضراوات (+4,1%) وتربية المواشي (+2,5%).

الجدول5 : نمو القيمة المضافة الفلاحية سنة 2015 بأسعار سنة 2012 (بنسبة مئوية)

| | تركيبة القيمة المضافة الفلاحية لسنة 2014 بأسعار 2012 | معدل النمو (2015) |
|---|---|---|
| الزراعات | 71,0 | 4,4 |
| الحبوب | 15,8 | 3,1 |
| البقوليات | 1,0 | 1,5 |
| الزراعات الصناعية والمحاصيل الزيتية | 1,5 | 4,3 |
| زراعة الخضراوات | 19,4 | 4,1 |
| أشجار الفواكه | 25,2 | 5,5 |
| زراعة علف الماشية | 3,8 | 3,2 |
| التهيئة والغرس | 4,3 | 5,3 |
| تربية الماشية | 28,0 | 2,5 |
| الغابات والخدمات الملحقة بها | 1,0 | 4,3 |
| القيمة المضافة الفلاحية | 100 | 3,9 |

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

ومن المنتظر أن ترتفع وتيرة نمو القطاع الثاني بنسبة 3,4%، بالأسعار الثابتة سنة 2015، بعد ارتفاع بنسبة 3% سنة 2014. وستسجل القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، التي تمثل 3,5% من القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الجارية سنة 2013 والتي يهيمن عليها إنتاج الفوسفاط بنسبة 94%، ارتفاعا بحوالي 5% سنة 2015 بعد 4,8% سنة 2014.

وتواصل مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط خلال سنة 2014 استراتيجيتها الصناعية المرنة الرامية إلى التخفيف من المخاطر المرتبطة بالطلب من خلال إنتاج يستجيب للاحتياجات الخاصة للأسواق إضافة إلى سرعة استجابة السياسة التجارية. ويتعلق الأمر، أيضا، بسياسة تنويع الأسواق التي تبنتها المجموعة، لا سيما من خلال توجه أكبر نحو القارة الأفريقية (بلغت مبيعات الأسمدة بهذه القارة ما يناهز 400.000 طن سنة 2013، أي ما يعادل 8% من إجمالي مبيعات الأسمدة، مقابل 60.000 طن قبل خمس سنوات).

وستسجل سنة 2015، على وجه الخصوص، انتعاشا موازاة مع الارتفاع المرتقب للطلب الخارجي على الأسمدة الفوسفاطية بعد التراجع المسجل في الفترة 2012-2013. كما سيستفيد هذا القطاع من التفعيل الكلي للخيارات الاستراتيجية المعتمدة من طرف المجموعة، ولا سيما من خلال تثمين أفضل لصخور الفوسفاط (انتقلت حصة الأسمدة من حجم إنتاج المجموعة إلى 13% سنة 2012 مقابل 9% فقط سنة 2000) والصادرات (حصة 28% من صادرات المجموعة سنة 2012 مقابل 14% فقط سنة 2000). وفي هذا الإطار، تم تشغيل خطين جديدين لتحبيب الأسمدة منذ أبريل 2013 بقدرة إنتاج سنوية تبلغ 850.000 طن لكل منهما، كما شرع في تشغيل مصنعين متكاملين للإنتاج خلال سنة 2014. ومن المنتظر أن تعزز النتائج الواعدة للمجموعة خلال 2014، بالشروع في تشغيل خط الأنبوب خريبكة-الجرف خلال سنة 2014 والذي من شأنه أن يقلص إلى حد كبير من تكاليف النقل، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية والنتائج المالية للمجموعة.

وبخصوص الصناعات التحويلية، التي تمثل 14,1% من إجمالي القيمة المضافة لسنة 2013، فسترتفع قيمتها المضافة بنسبة 3,1% بعد 2,7% سنة 2014، مستفيدة من دينامية مجموع فروع هذا القطاع:

- قطاع الصناعات الغذائية والتبغ : من المتوقع أن تتزايد القيمة المضافة الحقيقية لهذا القطاع، الذي يمثل 34,6% من القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التحويلية، بنسبة 3,7% سنة 2015 بعد 3,6% سنة 2014. وسيستفيد هذا القطاع من ارتفاع الإنتاج الفلاحي نتيجة دخول مخطط المغرب الأخضر مرحلة متقدمة، مما سيمكن من تأمين تموين الصناعات الغذائية الذي ظل يشكل أحد العقبات الرئيسية لهذا القطاع.
- قطاع النسيج والجلد: من المتوقع أن تعرف القيمة المضافة الحقيقية لهذا القطاع، الذي يمثل 13,5% من القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التحويلية، زيادة بنسبة 1,8% بعد 2,8% سنة 2014. ويتبين أن هذا القطاع يستفيد، بصفة خاصة، من الانتعاش التدريجي للطلب الأوروبي ومن إعادة التوجه التدريجي للصين نحوسوقها المحلية.

- قطاع الصناعات الكيمائية وشبه الكيمائية: من المتوقع أن تتزايد القيمة المضافة الحقيقية لهذا القطاع، الذي يمثل 17,8% من القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التحويلية، بنسبة 4% بعد 2% سنة 2014. وسيستفيد هذا القطاع من إعادة التموقع الاستراتيجي للمكتب الشريف للفوسفاط حول مشتقات الفوسفاط معززا بتشغيل وحدات إنتاج جديدة (الأسمدة وحامض الفوسفوريك) ومن تركيزه على القوى الديموغرافية والفلاحية الرئيسية (الهند والبرازيل ... )، إضافة إلى إعادة تموقع متزايد بالقارة الأفريقية التي تضم إمكانيات عالية.
- قطاع الصناعة الميكانيكية والمعدنية والالكترونية: من المنتظر أن ترتفع القيمة المضافة الحقيقية لهذا القطاع، الذي يمثل 18,7% من القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التحويلية، بنسبة 2,8% مدعومة أساسا بالأداء الجيد لقطاع التعدين وكذا صناعة السيارات والإلكترونيك وصناعة الطائرات، ذلك أنه:

✓ من المتوقع أن تستفيد صناعة السيارات من تعزيز وتيرة إنتاج المشروع الكبير رونو طنجة (إنتاج أكثر من 100.000 سيارة سنة 2013) وصوماكا (68.000 سيارة سنة 2013) بعدما تميزت سنة 2013 بأداء جيد للتصدير بارتفاع قدره 23,2%. وسيتم تعزيز هذا الأداء خلال 2014-2015 مع الشروع في تشغيل خط الإنتاج الثاني للسيارات والذي من المتوقع أن يرفع الإنتاج إلى 340.000 سيارة، 90% منها موجهة للتصدير.

✓ من المتوقع أن يستفيد قطاع الصناعة الميكانيكية والمعدنية والالكترونية أيضا من المكانة الجيدة للمغرب على الخريطة العالمية لصناعة الطائرات، بآفاق نمو واعدة مرتبطة بالمستويات القياسية للطلبات وعمليات التسليم التي سجلتها إيرباص وبوينغ، خاصة من قبل الدول الكبرى الصاعدة (الصين والهند ...). وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2014 ستشهد التفعيل الكامل لمشروع "بومبارديه"، المصنع الثالث في العالم، بمبلغ استثمار يبلغ 200 مليون دولار (1,6 مليار درهم).

وسيسجل قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا بنسبة 2,8% سنة 2015 بعد 1,8% سنة 2014 وذلك بالنظر للأسس القوية للطلب (استمرار تواجد عجز مهم، طلب سنوي يقدر بما يزيد عن 125.000 وحدة...) ولآثار التدابير المتخذة لإنعاش القطاع. ذلك أن مشاركة المستثمرين العقاريين في آلية إنعاش السكن الاجتماعي ومؤخرا في برنامج السكن المتوسط، يعتبر فرصة لتنشيط قطاع العقار على المدى القصير والمتوسط. وتجدر الإشارة إلى أنه، في ظل التحفيزات المتعلقة بالسكن الاجتماعي بتكلفة 250.000 درهم، تم عقد ما يقارب 760 اتفاقية منذ سنة 2010 وإلى غاية نهاية يونيو 2014، تخص إنشاء 1.278.226 وحدة سكنية. وبذلك بلغ عدد المشاريع المرخصة 605 مشروعا لإنجاز 427.990 وحدة سكنية وتم بدء الأشغال ب 350.745 وحدة في 474 مشروعا. كما تم توقيع اتفاق إطار خلال سنة 2014، بين الدولة والاتحاد الوطني للمستثمرين العقاريين لبناء 20.000 وحدة في أفق سنة 2016. وسينضاف هذا العدد إلى الإنتاج قيد الإنجاز لمجموعة العمران والذي يشمل 4.468 وحدة متوقعة سنة 2015 على أبعد تقدير. كما وقع صغار المستثمرين على اتفاقيات مع الوزارة الوصية على القطاع لإنشاء ما مجموعه 5.847 وحدة سكنية.

ومن المتوقع أن يحافظ القطاع الثالث، الذي يساهم بنحو 54,9% في إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الجارية لسنة 2013، على نفس وتيرة النمو بمعدل 4,9% سنتي 2014 و2015 مدعوما بالأداء الجيد لأنشطة القطاع الثاني وتعزيز نشاط كل من قطاعات الاتصالات والسياحة والتجارة والنقل.

وستواصل الأنشطة التجارية، التي تمثل 10,2% من إجمالي القيمة المضافة الإسمية، من دعم القطاع الثالث مسجلة نسبة نمو 3,2% بعد 2,8% سنة 2014، وذلك بفضل الآثار غير المباشرة لتحسن الدخول الفلاحية، واستدامة النشاط غير الفلاحي ومتابعة تحديث هذا القطاع. فقد أبان هذا القطاع، الذي يدعم ويرتبط بالنشاط الاقتصادي أكثر من غيره من القطاعات عموما، عن بعض المرونة المرتبطة، في أغلبها، بتحفيز الطلب الداخلي والذي سيستمر في تعزيزه أيضا خلال 2014 و2015.

بالنسبة لقطاع الفندقة والمطاعم، الذي يمثل 2,7% من إجمالي القيمة المضافة، فمن المنتظر أن يحقق زيادة قدرها 6,6% بعد 6,5% سنة 2014. وسيستمر المغرب في تعزيز عرضه السياحي معتمدا على مجموع المؤهلات التي يتوفر عليها. وهكذا، مكنت الشركة المغربية للهندسة السياحية من تحقيق 70 مليار درهم من

الاستثمارات السياحية التي تستهدف تنفيذ المشاريع الكبرى المهيكلة لرؤية 2020، أي 47% من مجموع الاستثمارات المنتظرة في أفق 2020. وتتوقع هذه الشركة جلب 19 مليار درهم من الاستثمارات سنة 2014 بما يناسب قدرة سريرية تبلغ 28.000 سرير. وقد تمكن المغرب منذ النصف الأول من سنة 2014 من جلب 14,6 مليار درهم. علاوة على ذلك، من المنتظر أن يستفيد قطاع السياحة المغربي من المشاريع الكبرى المهيكلة التي يشرف عليها "وصال رأسمال "، خاصة "وصال الدار البيضاء الميناء" (برأسمال 1,3 مليار درهم لتعبئة 6 مليارات درهم) ووصال أبي رقراق (برأسمال 1,6 مليار درهم لتعبئة 9 مليارات درهم) و"وصال طنجة مارينا" (518 مليون درهم).

ومن المتوقع أن يرتفع قطاع النقل، الذي يمثل 3,9% من القيمة المضافة الإجمالية، بمعدل 5,5% بعد 5,4% سنة 2014. وترجع هذه الدينامية إلى انتعاش الأنشطة غير الفلاحية ودينامية التجارة الخارجية. ومن المنتظر أن يستفيد قطاع النقل أيضا من إنهاء الشطر الأول من ترسانة الطرق السيارة التي تصل إلى 1420 كلم، وتنفيذ عقد البرنامج الخاص بالمكتب الوطني للسكك الحديدية بمبلغ 32,5 مليار درهم، تخصص 20 مليار درهم منها للخط فائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء والذي وصلت نسبة إنجازه 58% في أبريل 2014. بالإضافة إلى ذلك، سجل النشاط الكلي للموانئ، عند متم شهر يونيو 2014، ارتفاعا قدره 22,5%. وسجلت المطارات بدورها، عند نهاية شهر يوليوز 2014، زيادة في حجم حركة المسافرين بنسبة 8,3% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. أما بالنسبة لنشاط النقل السككي، فقد حقق أكثر من 38 مليون مسافر و36 مليون طن من البضائع المنقولة سنة 2013.

ومن المتوقع أن يتزايد قطاع البريد والمواصلات، الذي يمثل 2,3% من القيمة المضافة الإجمالية، بنسبة 10,5% بعد 10% سنة 2014. وقد تعزز هذا القطاع في اتجاه انتشار الهاتف النقال. وتظهر سوق الهاتف الثابت والأنترنيت آفاقا مهمة للنمو بالنظر لحجمها الحالي الذي لا يزال محدودا (نسبة ولوج تبلغ 8,04% بالنسبة للهاتف الثابت و23,5% بالنسبة للأنترنيت إلى حدود نهاية يونيو 2014). ونظرا لتطور الأنترنيت المتنقل بالمغرب، وأمام تشبع ترددات الجيل الثالث، وبطء الصبيب والضغط الذي تعرفه الشبكة، قررت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (ANRT) اعتماد تكنولوجيا الجيل الرابع، المعروفة ب G4 أو LTE. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر السوق الإفريقية سوقا تكميلية مهمة (13% من سكان العالم) كونها ليست مستغلة كليا (1% من الخطوط الثابتة و4,1% من خطوط الهاتف النقال و4% من خطوط الأنترنيت العالية الصبيب). وقد قامت مجموعة اتصالات المغرب بتوسيع سوقها إلى عدة دول إفريقية خاصة بعد مساهمة اتصالات القطرية في المجموعة. وبذلك، فمن المتوقع أن يسجل رقم المعاملات الدولية لاتصالات المغرب نموا سنويا بمعدل 4,18% ما بين 2014 و2018.

***نمو اقتصادي مدعوم بالطلب الداخلي***

من المتوقع أن يؤكد الطلب الداخلي دوره المحوري، خصوصا في مرحلة تحول الظرفية العالمية. وستتعزز مختلف مكونات الطلب الداخلي سنة 2014 و2015 ارتباطا بارتفاع استهلاك الأسر بالخصوص، والذي ستبلغ مساهمته في النمو الاقتصادي الحقيقي 1,6 نقطة مئوية سنة 2014 و1,7 نقطة سنة 2015، وبالأداء الجيد للتكوين الخام للرأسمال الثابت الذي ستبلغ مساهمته في الناتج الداخلي الخام 0,6 نقطة مئوية سنة 2014 و0,8 نقطة خلال سنة 2015.

ومن المتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك النهائي الداخلي بنسبة 3,3% خلال سنة 2014 و3,2% في سنة 2015 بعد 3,7% سنة 2013، مستفيدا أساسا من تحسن استهلاك الأسر الذي يتوقع أن يتزايد بنسبة 2,6% سنة 2014 و2,8% سنة 2015 بعد 3,7% سنة 2013.

ويرتبط التطور الإيجابي لاستهلاك الأسر بتعزيز نمو الدخل الخام المتاح للأسر من حيث القدرة الشرائية، والذي من المتوقع أن يرتفع بمعدل 2,3% سنة 2015 بعد 2% سنة 2014. ومن المتوقع أيضا ارتفاع الدخل الفلاحي للأسر من حيث القدرة الشرائية بنسبة 3,4% بعد انخفاض بنسبة 1,5% ارتباطا بفرضية إنتاج 70 مليون قنطار من الحبوب بعد 68 مليون قنطار سنة 2014. وسيرتفع الدخل الخام المتاح غير الفلاحي للأسر (دون احتساب التحويلات)، من حيث القدرة الشرائية بنسبة 2,5% بعد 3,6% سنة 2014.

الجدول 6 : تغير دخول الأسر من حيث القدرة الشرائية (بنسبة مئوية)

| بالقدرة الشرائية | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| **الدخل الفلاحي** | -4,6 | 18,6 | -1,5 | 3,4 |
| الدخل الخام المتاح غير الفلاحي للأسر بدون التحويلات | 4,1 | -0,2 | 3,6 | 2,5 |
| التحويلات الصافية | 2,5 | 3,2 | -0,6 | 0,1 |
| **الدخل الخام المتاح للأسر** | 2,2 | 3,6 | 2,0 | 2,3 |
| | | | | |
| **معدل التضخم (أسعار الاستهلاك)** | 1,1 | 2,0 | 0,8 | 1,6 |

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

وفيما يتعلق بالاستثمار، من المتوقع أن يتزايد حجم التكوين الخام للرأسمال الثابت بمعدل 2,8% سنة 2015 بعد 1,9% سنة 2014 و0,2% سنة 2013، ارتباطا باستمرار تنفيذ المشاريع الكبرى وتحسن مناخ الأعمال. وستبلغ نسبة الاستثمار الخام، الذي يشمل التكوين الخام للرأسمال الثابت وتغير المخزون، من الناتج الداخلي الخام الحقيقي 29% بعد 29,4% سنة 2014 و30,1% سنة 2013.

***تحسن رصيد المبادلات الخارجية***

من المتوقع أن تتحسن وضعية المبادلات الخارجية خلال سنتي 2014 و2015، وذلك ارتباطا بتزايد صادرات السلع والخدمات، بالأسعار الثابتة، بوتيرة أسرع من الواردات. وسينجم عن هذا التطور مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية في النمو الاقتصادي الحقيقي تناهز 0,9 نقطة سنة 2015 و0,7 نقطة سنة 2014 بعد 1,6 نقطة سنة 2013.

وهكذا، ستعرف صادرات السلع والخدمات تزايدا، بالأسعار الثابتة، بمعدل 7,3% سنة 2015 بعد 8,1% سنة 2014 و2,4% سنة 2013. وسترتفع صادرات السلع بمعدل 8,1% بعد 9,5% سنة 2014 و5,8% سنة 2013، مدعومة بالدينامية المستمرة لبعض القطاعات المصدرة كصناعة السيارات والطائرات ارتباطا بانتعاش الطلب الخارجي الموجه للمغرب لهذه السلع المصنعة.

ومن المتوقع أن ينتعش حجم مبيعات الفوسفاط ومشتقاته خلال 2014 و2015، بعد زيادة متواضعة قدرها 0,8% سنة 2013، بنسبة 7,2% و6,6% على التوالي. وستحافظ صادرات السلع باستثناء منتوجات المكتب الشريف للفوسفاط والمواد الأولية على نموها بنسبة 10,5% سنة 2014 و8,6% سنة 2015 بعد 5,9% سنة 2013، مدعومة أساسا بالمبيعات الخارجية من سلع التجهيز (الخيوط والأسلاك الكهربائية) وسلع الاستهلاك (السيارات السياحية والنسيج بنسبة أقل). وسترتفع صادرات الخدمات بمعدل 5,6% سنة 2014 و5,9% سنة 2015 بعد انخفاض بمعدل 3,4% سنة 2013.

ومن ناحية أخرى، ستعرف واردات السلع والخدمات ارتفاعا بنحو 3,5% خلال سنة 2015 و4,4% سنة 2014 بعد انخفاض بنسبة 1,5% في 2013. وسترتفع واردات السلع بنسبة 3,5% سنة 2015 ارتباطا بارتفاع مشتريات مواد الطاقة بنسبة 4,1% ومواد التجهيز بنسبة 3,2% والمواد النصف المصنعة بنسبة 3,7% والسلع الاستهلاكية بنسبة 2,3%.

وبالموازاة مع ذلك، ستشهد واردات المواد الغذائية ارتفاعا بنسبة 4,7% بعد 12,4% سنة 2014. ويعزى التزايد المتوقع سنة 2014 إلى ارتفاع مشتريات القمح بمعدل 33% في ظل سنة فلاحية متوسطة. أما واردات الخدمات، فستنمو بنسبة 4% سنة 2014 و4,5% سنة 2015 بعد 2% سنة 2013.

***تمويل الاقتصاد الوطني***

على مستوى تمويل الاقتصاد، من المتوقع أن يسجل الدخل الوطني الخام المتاح، بالأسعار الجارية، ارتفاعا بنسبة 6% سنة 2015 و4,6% سنة 2014 مقابل 6,5% سنة 2013. ويرجع هذا الانتعاش إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام الإسمي بنسبة 6,5% بعد 5,1% سنة 2014 و5,5% سنة 2013 وتحسن المداخيل الصافية

المتأتية من باقي دول العالم، ارتباطا بانتعاش تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 2% بعد الاستقرار المسجل سنة 2014 وتراجع بنسبة 1,5% سنة 2013. ويعزى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى تزامن ارتفاع القيمة المضافة الإسمية، التي من المتوقع أن تتزايد بنسبة 5,6% سنة 2015 و3,7% سنة 2014 بعد 4,1% سنة 2013، وتزايد الضرائب الصافية من الدعم بنسبة 14,8% و20,6% سنتي 2015 و2014 على التوالي بعد 22,8% سنة 2013.

وسيتحسن الادخار الوطني الخام منتقلا من 26,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013 إلى 26,9% سنة 2014 و27,9% سنة 2015، بينما سيبلغ معدل الاستثمار 34,2% سنة 2015 بعد 33,6% سنة 2014 و34,2% سنة 2013. ووفقا لهذه التطورات، ستتحسن فجوة التمويل (الفرق بين الادخار والاستثمار) تدريجيا، منتقلة من 7,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013 إلى 6,7% سنة 2014 و6,2% سنة 2015، أي بتحسن قدره 0,5 نقطة مقارنة مع سنة 2014.

## 2.3. الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية 2014

تتمحور الإجراءات الحكومية المندرجة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2015 حول تفعيل الأهداف ذات الأولوية التي تمكن من دعم نموذج النمو الاقتصادي المنشود، والتي تهم تعزيز مناخ الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته ودعم الاستثمار والمقاولات، وتسريع تنزيل الدستور والاصلاحات الهيكلية الكبرى، وتفعيل الجهوية المتقدمة، ودعم التماسك الاجتماعي والمجالي وإنعاش التشغيل، ومواصلة المجهودات لاستعادة التوازنات الماكرواقتصادية تدريجيا.

### 1.2.3. تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته ودعم الاستثمار والمقاولة

يشكل تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته لدى كافة الفاعلين وطنيا ودوليا، أولوية قصوى بالنسبة للحكومة، وذلك لأهميتها الأساسية في تعزيز صورة البلاد وجاذبيتها وسط محيط دولي وإقليمي مضطرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

ولهذا، وضع مشروع قانون المالية لسنة 2015 من ضمن أولوياته تعزيز هذه الثقة وإنعاش الاستثمار وتعزيز دور بلادنا كقطب جهوي للاستثمار والانتاج والمبادلات.

وتتمثل أهم التدابير المتخذة في هذا الشأن في مواصلة مجهود الاستثمار العمومي، باعتماد منطق الاستهداف والنجاعة، حيث ستعطى الأولوية للاستثمار المنتج وتأهيل البنيات التحتية الأساسية ولمشاريع التجهيز الكبرى.

وستواصل الحكومة أيضا مجهوداتها من أجل دعم المخططات القطاعية وتوفير شروط التكامل بينها واعتماد آليات المتابعة والتقويم، وحسن توظيف الاعتمادات المرصودة لها، وخاصة فيما يتعلق بمخطط "المغرب الأخضر" ومخطط "الإقلاع الصناعي" و"رؤية 2020 للسياحة" و"مخطط هاليوتيس" و"الاستراتيجية الوطنية للوجستيك"، وتثمين منتوجات الصناعة التقليدية. كما أن تفعيل هذه المخططات سيأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجهوي المتوازن للمشاريع الاستثمارية، مما سيمكن من انبثاق أقطاب جهوية تنافسية تساهم في تطوير الجهات وإدماجها في الاقتصاد الوطني.

وفي نفس السياق، سيتم إعطاء أهمية خاصة لاستراتيجية تسريع التنمية الصناعية من أجل الإقلاع الصناعي، وذلك بهدف الرفع من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 14% إلى 23% وخلق 500.000 منصب شغل في أفق 2020. ولذلك، سيتم دمج "صندوق إنعاش الاستثمار" و"الصندوق الوطني لدعم الاستثمارات" في صندوق واحد وهو "صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات"، كما سيتم تبني مقاربة جديدة لتعبئة الوعاء العقاري، وذلك بغرض دعم المقاولات والقطاعات ذات قيمة مضافة عالية وذات عرض موجه للتصدير والتي توفر فرصا للشغل.

وعلاوة على ذلك، ستركز إجراءات الحكومة على تثمين الاستقرار والثقة اللذان تعيشهما بلادنا، من أجل توطيد أسس النموذج الديبلوماسي في بعده الاقتصادي. وتهم هذه الإجراءات التموقع كقاطرة في العلاقات جنوب-جنوب على المستوى الإفريقي والمغاربي والعربي، خاصة الشراكة المتميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا تفعيل شراكات مع دول الشمال وخاصة ما يتعلق باتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تعزيز الانفتاح على القوى الاقتصادية الصاعدة، وعلى رأسها روسيا والصين.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم توجيه جهود الحكومة إلى تحفيز القطاع غير المنظم على الاندماج في الدورة الاقتصادية وتشديد المراقبة الجبائية ومحاربة الغش والتملص الضريبيين، وذلك من أجل حماية المستهلك وضمان المنافسة الشريفة بين الفاعلين الاقتصاديين وحماية النسيج الاقتصادي الوطني.

كما ستتم مواصلة دعم المقاولات، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال مواصلة إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة الناجم عن المصدم، وتسريع أداء المتأخرات المتراكمة على المؤسسات والمنشآت العمومية، وتقليص آجال التسديد المتعلقة بالصفقات العمومية، مع الحرص على إعطاء الأولوية للعروض الوطنية في الصفقات العمومية وتفعيل استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من حصة 20% من مبلغ الصفقات العمومية. كما ستبذل مجهودات من أجل تطوير العرض القابل للتصدير من خلال دعم المقاولات المصدرة للاستفادة من اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية والتبادل الحر.

وإضافة إلى ذلك، ستواصل الحكومة مجهوداتها لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص عبر مجموعة من الإجراءات تهم وضع ميثاق الاستثمار وتسريع المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية والمقترحة في إطار اللجان الوزارية للاستثمار، ومتابعة تنفيذها وتبسيط المساطر المتعلقة بها. وعلى المستوى الجبائي، سيتم الرفع في مدة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة من 24 إلى 36 شهرا، سواء الداخلية أوعند الاستيراد، المطبقة عند اقتناء سلع التجهيز، و تقليص عتبة الاستثمار من 200 مليون درهم إلى 150 مليون درهم بالنسبة للمقاولات حديثة النشأة للإستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد .

كما سيتم تقليص حجم الاستثمار المخصص لاقتناء سلع التجهيز والمعدات والأدوات للاستفادة من الاعفاء من رسوم الاستيراد من 200 مليون درهم إلى 150 مليون درهم.

### 2.2.3. تسريع تنزيل الدستور والاصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية المتقدمة

يرتكز تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، وتعزيز جاذبيته، في المقام الأول، على الإسراع في تسريع تنزيل الدستور، وعلى وجه الخصوص، استكمال مختلف مكونات البناء المؤسساتي المنصوص عليها في الدستور وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

وهكذا، سيتواصل عمل الحكومة من أجل استكمال ترسانة النصوص المتعلقة بالقوانين التنظيمية التي توجد في طور الانجاز وتسريع تلك الموجودة قيد المصادقة مع إعطاء دفعة قوية للاصلاحات الهيكلية.

و يشكل تطبيق الجهوية المتقدمة أحد الأولويات الرئيسية لعمل الحكومة تطبيقا للتوجيهات الملكية. ولهذه الغاية، ستتمحور الإجراءات على تنفيذ مشروع اللا تركيز الإداري المقترح لمواكبة بناء الجهوية المتقدمة.

وفيما يخص الإصلاحات الكبرى، ستعطى الأولوية إلى تنزيل الميثاق الذي تمخض عنه الحوار الوطني حول إصلاح العدالة وفق ما تم تصميمه في المخطط الإجرائي الذي تم وضعه والذي يهدف إلى تعزيز ضمان استقلال القضاء وتطوير إطاره المعياري والارتقاء بنجاعته وإرساء مساطر تخليق منظومة العدالة وتحسين بنياتها وتنمية مواردها البشرية.

وفي إطار الإصلاحات الكبرى دائما، سيتم إصلاح أنظمة التقاعد وفق مقاربة تشاركية مع مجموع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وذلك في إطار اللجنة الوطنية المعدة لهذا الغرض.

ومن جهة أخرى، اتخذ مشروع قانون المالية لسنة 2015 من بين أولوياته مواصلة إصلاح منظومة الدعم، وذلك بهدف التوفيق بين الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية والاجتماعية من جهة، وتطوير حكامة هذه المنظومة لمزيد من الشفافية والفعالية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. و في هذا الإطار، ستتم مواصلة نظام المقايسة المطبق على المواد النفطية، مع ضمان احترام مبادئ الحكامة الجيدة. وفي إطار تنفيذ عقد برنامج الذي يربط الحكومة والمكتب الوطني للماء والكهرباء، سيتواصل دعم الفيول المستعمل في إنتاج الكهرباء. وبالموازاة مع ذلك، سيتم اتخاذ تدابير لدعم وتشجيع استعمال الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي.

وستتم مواصلة إصلاح النظام الجبائي في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2015 بهدف تفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2013. ويتعلق الأمر خصوصا بتدابير توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل ومحاربة الغش والتملص الضريبيين وترشيد النفقات الضريبية مع الإبقاء على بعض الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. كما ستتم مواصلة إصلاح

الضريبة على القيمة المضافة في أفق الإقرار التدريجي لنسبتين ومواصلة تعميم إرجاع دين هذه الضريبة وتوحيد الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المواد الفلاحية في الداخل وعند الاستيراد.

وبالنسبة للضريبة على الدخل، يقترح تمكين الملزمين الذين يزاولون مهنا حرة أو أنشطة مستثناة من نظام الربح الجزافي من مزاولة انشطتهم في إطار نظام المقاول الذاتي.

أما بالنسبة للقانون التنظيمي لقانون المالية الجديد، فستتم مواصلة التنزيل التدريجي لمقتضياته المتعلقة بالبرمجة المتعددة السنوات وبنجاعة الأداء من أجل الاستجابة لمتطلبات التدبير الميزاناتي الجيد. كما سيتم إدراج خمس قطاعات وزارية جديدة في المرحلة التجريبية الثانية برسم قانون المالية لسنة 2015 على غرار القطاعات الوزارية الأربعة برسم سنة 2014، وذلك في أفق تعميم ذلك على جميع الوزارات. وستتم التعبئة من أجل تنزيل ناجح للإصلاح فور المصادقة على المشروع.

كما سيتم تحسين حكامة المؤسسات والمنشآت العمومية ومردودية المحفظة العمومية، وذلك عبر تعزيز المراقبة المالية وتعميم آليات التدبير المبني على النتائج.

### 3.2.3. دعم التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنعاش التشغيل

يرمي مشروع قانون المالية لسنة 2015 إلى وضع نموذج سوسيو اقتصادي للتنمية ينبني على سياسة اجتماعية تضامنية تمكن من التوزيع العادل لثمار النمو، وذلك بتفعيل الآليات الكفيلة باندماج السياسات الاجتماعية وتوجيهها نحو إدماج كافة فئات المجتمع في الدينامية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، ستعطى الأولوية لسياسات وبرامج مكافحة الفقر والهشاشة، حيث أن القطاعات الوزارية المعنية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مطالبة بتحسين ظروف عيش الفئات المعوزة عبر تظافر المجهودات في إطار متناسق ومتكامل خاصة بالمناطق القروية والجبلية.

يشكل إنعاش الشغل أولوية كبرى للسياسة الحكومية. ففي إطار مشروع قانون المالية الحالي، سيتم إطلاق استراتيجية وطنية للتشغيل التي تهدف إلى توفير موارد بشرية كفؤة تستجيب لمتطلبات العرض، خصوصا عبر تكوين جيد و تحسين نجاعة برامج إنعاش التشغيل. وفي هذا الاتجاه، سيتم تعزيز فرص الشغل والقدرة التنافسية للمقاولة وتشجيع الاندماج في القطاع المهيكل. ولتحقيق ذلك، تقترح الحكومة إعفاء الراتب الشهري الإجمالي المحدد في 10.000 درهم كحد أقصى المؤدى من طرف المقاولات المنشأة بين 1 يناير 2015 و 31 دجنبر 2019 و ذلك لمدة 24 شهرا مع ضرورة استيفاء بعض الشروط. وبالإضافة إلى هذه التدابير الجبائية، ومن أجل تعزيز فرص الشغل كذلك، تم اقتراح تدابير تحفيزية أخرى لفائدة المقاولات والجمعيات التي توظف بعقود غير محددة الأجل. ويتعلق الأمر بتحمل الدولة للتكاليف المرتبطة بحصة المشغل في المساهمات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة أربعة وعشرين شهرا و من رسوم التكوين المهني.

ومن ناحية أخرى، ستعمل الحكومة على تكثيف المجهودات لتلبية احتياجات المواطنين فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، وذلك من خلال استدامة موارد صندوق التماسك الاجتماعي لاستهداف الفئات المعوزة، وذلك في إطار نظام المساعدة الطبية وبرنامج تيسير والمبادرة الملكية "مليون محفظة" والدعم المباشر للأرامل في وضعية هشاشة.

وستعطى أيضا أهمية خاصة للسياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين ظروف عيش النساء والفتيات، وفق البرنامج الحكومي من أجل المساواة، مع ضمان حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية وكذا الولوج إلى مناصب المسؤولية. كما سيعطى اهتمام خاص لمحاربة العنف ضد النساء والتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

وفي مجال السكن، ستتم مراجعة سياسة إعداد التراب الوطني مع تظافر الجهود لتسهيل الولوج إلى السكن اللائق، وإيلاء أهمية خاصة للسكن الموجه للفئات الاجتماعية، وتسريع تنفيذ برامج القضاء على مدن الصفيح والسكن الآيل للسقوط.

ومن منظور آخر، ستعطى عناية خاصة للشباب وضمان انخراطهم في المسيرة التنموية للبلاد، من خلال تقوية شبكة المؤسسات التي تعنى بالشباب والدعم المالي لجمعيات الشباب.

كما سيوجه اهتمام خاص لمغاربة العالم من خلال الحفاظ على حقوقهم ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، مع تبسيط المساطر لفائدة مشاريعهم الاستثمارية. كما سيتم تفعيل سياسة الهجرة بما ينسجم مع روح الدستور الجديد والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

### 4.2.3. مواصلة المجهودات لاستعادة التوازنات الماكرواقتصادية تدريجيا

تعد استعادة التوازنات الماكرواقتصادية من الاهتمامات التي وضعتها الحكومة في صلب أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2015، وذلك بهدف تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

ولهذا، فإن المشروع سيواصل الالتزام بتفعيل التدابير الرامية لدعم استقرار الموجودات الخارجية من خلال تقوية الآليات الموجهة لإنعاش التصدير ودعم المقاولات المصدرة، خاصة في إطار عقود برنامج تنمية الصادرات، إضافة إلى التدابير المواكبة على مستوى التمويل والولوج إلى الأسواق الخارجية، خاصة العربية والإفريقية منها. كما ستتم مواصلة المجهودات الرامية إلى تعبئة التمويلات الخارجية ومحاربة التهريب والغش عند التصريح.

وفي إطار مواصلة مجهودات اليقظة والتتبع لتوازن المالية العمومية بهدف التحكم في عجز الميزانية، تنص توجهات الحكومة على ضرورة تعزيز التدابير الكفيلة بترشيد النفقات، وذلك من خلال:

- مواصلة عقلنة نفقات التسيير المتعلقة باستهلاك الماء والكهرباء وحظيرة السيارات والبنايات الإدارية ومصاريف المهام بالخارج. ومن أجل تجميع الموارد المتاحة بين القطاعات الوزارية، سيتم تفعيل آليات الاقتناء المشترك كما اقترحها المرسوم الجديد للصفقات العمومية.

- ترشيد نفقات الاستثمار وربطها بقدرة تدبير الآمرين بالصرف وبتحقيق النتائج، حيث ستتم برمجة اعتمادات الاستثمار على أساس التقييم الموضوعي لمعدل الإنجاز، وتقديم البرامج والمشاريع مرفقة بكلفتها والأهداف المتوخاة منها وآجال إنجازها وترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات مع عدم إدراج نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار. كما يجب الالتزام بتسريع وتيرة إنجاز نفقات الاستثمار بتعاون مع المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية، مع إعطاء الأولوية، من جهة، لتصفية الاعتمادات المرحلة المرتبطة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، ومن جهة أخرى، للمشاريع موضوع اتفاقيات موقعة وطنيا ودوليا، وذلك في أفق تفعيل مقتضيات مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بتحديد سقف للاعتمادات المرحلة.

- ضبط كتلة الأجور من خلال ترشيد المناصب المالية وبرمجتها بتنسيق دقيق بين وزارة الاقتصاد والمالية والقطاعات الوزارية، وذلك في أفق تقييد اعتمادات هذه النفقات وفقا لمقتضيات مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية. كما سيتم التقيد بعدم برمجة نفقات الموظفين في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

## 3.3. توقعات مداخيل ونفقات الدولة برسم سنة 2015

أسفرت النتائج المسجلة عند متم الثمانية أشهر الأولى للسنة الحالية عن نسبة إنجاز للمداخيل والنفقات متماشية مع التوقعات الأولية. وفيما يتعلق بآفاق الموارد برسم سنة 2015، فسيتأثر أداؤها، من جهة، بالتطور المرتقب لدينامية النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى، بأثر مختلف الإصلاحات والمقتضيات المقترحة في إطار مشروع قانون المالية 2015.

وإجمالا، فإن بنية المالية العمومية، كما يبينها المشروع الحالي لقانون المالية، تندرج من منطلق إعادة التوازن للمالية العمومية، وذلك في منحى التحكم في عجز الميزانية، مما سيمكن من ضمان استدامتها على المدى المتوسط. وهكذا، ستسفرتوقعات الموارد والنفقات عن عجز في الميزانية يقدر بحوالي 4,3% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2015.

### 1.3.3. مداخيل الدولة

تقدر قيمة المداخيل العادية دون احتساب مداخيل صندوق دعم أسعار بعض المواد والصندوق الخاص بالطرق بحوالي 213,1 مليار درهم برسم السنة المالية 2015، حيث ستسجل ارتفاعا بنسبة 4,1% مقارنة مع التوقعات برسم قانون المالية لسنة 2014، نتيجة زيادة المداخيل الجبائية بنسبة 2,5%، وكذا المداخيل غير الجبائية بنسبة 15,6%.

***الضرائب المباشرة***

ستبلغ مداخيل الضرائب المباشرة 81,8 مليار درهم سنة 2015، أي بارتفاع بنسبة 5,9% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2014. وحسب نوعية هذه الضرائب، يتوقع أن ترتفع المداخيل المتعلقة بالضريبة على الشركات بنسبة 7,7% لتصل إلى 42,8 مليار درهم، أي ما يعادل 4,4% من الناتج الداخلي الخام، وذلك ارتباطا بالأداء الجيد للأنشطة غير الفلاحية خلال سنة 2014. أما بالنسبة لمداخيل الضريبة على الدخل، فتقدر بحوالي 36,5 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 4% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2014، لتبلغ 3,7% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور إلى تحسن المداخيل المتأتية من الضريبة على الدخل المتعلقة بالأجور.

***الضرائب غير المباشرة***

من المرتقب أن تصل المداخيل الإجمالية للضرائب غير المباشرة إلى 80,8 مليار درهم برسم سنة 2015، أي بارتفاع قدره 0,3% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2014. ويعزى ذلك إلى الأثر المشترك للتطور الإيجابي لمداخيل الرسوم الداخلية على الاستهلاك وللانخفاض المتوقع لمداخيل الضريبة على القيمة المضافة.

ومن المتوقع أن تصل مداخيل الضريبة على القيمة المضافة الإجمالية إلى 56,2 مليار درهم، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 1,7% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2014. وحسب نوع هذه الضرائب، ستعرف مداخيل الضريبة على القيمة المضافة الداخلية تراجعا بنسبة 2,7% لتصل إلى 21,7 مليار درهم وذلك ارتباطا بأثر الاجراءات المتعلقة بحذف قاعدة الفاصل الزمني وإرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة الناجم عن المصدم الذي من المفترض أن يؤدي إلى تحيين المبلغ المتوقع برسم 2014 في منحى الانخفاض. وبدون احتساب هذه الاجراءات، من المتوقع أن تعرف هذه المداخيل تزايدا، ارتباطا بالأساس بالتطور المتوقع لاستهلاك الأسر الذي يقدر بحوالي 4,5% سنة 2015. وستبلغ مداخيل الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد ما يناهز 34,5 مليار درهم، لتنخفض بنسبة 1,1% .

وستسجل الرسوم الداخلية على الاستهلاك تزايدا بنسبة 5,2% لتصل إلى 24,6 مليار درهم، أي ما يعادل 8,7 مليار درهم من الرسوم الداخلية على استهلاك التبغ (+5,9%) و14,4 مليار درهم بالنسبة للرسوم الداخلية على استهلاك المواد الطاقية (+5,4%) و1,6 مليار درهم لباقي الرسوم الداخلية على الاستهلاك.

***رسوم التسجيل والتمبر***

يتوقع أن تبلغ مداخيل رسوم التسجيل والتمبر 14,9 مليار درهم، مسجلة بذلك تزايدا يبلغ 1,5% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2014، مما يوافق الدينامية المتوقعة للنمو الاقتصادي.

***الرسوم الجمركية***

تقدر مداخيل الرسوم الجمركية بحوالي 7,3 مليار درهم، مسجلة انخفاضا بنسبة 5,8%. ويعزى هذا التراجع الطفيف إلى تأثير اتفاقيات التبادل الحر ومواصلة تعليق رسم الاستيراد على القمح اللين.

***المداخيل غير الجبائية***

من المتوقع أن تصل المداخيل غير الجبائية إلى 28,4 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 15,6%، ممثلة بذلك 13,2% من مجموع المداخيل العادية. وتقدر الموارد المتأتية من الشركات والمؤسسات العمومية بحوالي 9,5 مليار درهم، أي ما يعادل 1% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام و4,4% نسبة للموارد العادية. أما التحصيلات

برسم "الموارد الأخرى"، فتقدر بمبلغ 18,9 مليار درهم، منها 13 مليار درهم برسم الهبات المتأتية من مجلس التعاون الخليجي.

### 2.3.3. نفقات الدولة

من المتوقع أن تبلغ النفقات العادية حوالي 213,8 مليار درهم، أي بانخفاض 0,8% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2014. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، ستمثل هذه النفقات حوالي 21,9%.

وستبلغ نفقات السلع والخدمات ما يقارب 164,4 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4,9%. ويفسر هذا التطور بارتفاع كتلة الأجور بحوالي 1,7% لتبلغ 105,5 مليار درهم وكذا تطور النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى بحوالي 11,1% لتبلغ 58,9 مليار درهم.

وتقدر نفقات فوائد الدين بحوالي 26,6 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 11%، لتمثل 2,7% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى تطور هذه النفقات أساسا إلى زيادة نفقات فوائد الدين الداخلي بنسبة 10,6% ونفقات فوائد الدين الخارجي بنسبة 13,1%.

أما فيما يخص تحملات المقاصة، فمن المتوقع أن تبلغ (مع احتساب صندوق دعم الأسعار) 22,9 مليار درهم، أي ما يعادل 2,3% من الناتج الداخلي الخام، وذلك على أساس سعر متوسط لبرميل النفط يبلغ 103 دولار، ومعدل سعر صرف قدره 8,6 درهم لكل دولار. وعلى مستوى استثمار ميزانية الدولة، ستتم تعبئة إصدارات بمبلغ 49,2 مليار درهم، مع احتساب الصندوق الخاص بالطرق، مما يمثل 5% من الناتج الداخلي الخام. كما سيتعزز الاستثمار العمومي خلال سنة 2015 من خلال المؤسسات والمقاولات العمومية و الميزانية العامة والجماعات المحلية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة بهدف دعم مجهودات عصرنة وتنمية بلادنا.

# خاتمة عامة

في الوقت الذي طفت فيه على السطح تساؤلات ذات راهنية حول ظروف انتقال المغرب إلى مصاف القوى الاقتصادية الناشئة والشروط التي يتطلبها هذا الانتقال، بدا من الطبيعي أن يهتم التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2015 بالتطورات التي عرفها الاقتصاد الوطني بما تتضمنه من منجزات ومكتسبات مقابل الإكراهات والعراقيل التي لاتزال تعيق جنوحه نحو تحقيق تلك الطفرة التي ستؤهله للتموقع بين هذه الاقتصاديات.

لقد نجح المغرب في إدكاء دينامية إصلاحه وتمكن من شق طريقه بثبات وثقة في النفس وضمان استمرارية الإصلاحات في ظل الاضطرابات التي أثرت على المحيط الإقليمي والدولي، إذ واصل مسارات التقدم ولو بوتائر متفاوتة حظيت فيها بعض الأوراش بدينامية متطورة بينما عانت الأخرى من بعض التعثرات، غالبا ما تم تجاوزها بفضل مبادرات ملكية حاسمة.

وإجمالاً، يمكن الإقرار بأن التحولات الهيكلية التي نجمت عن هذه الإصلاحات قد ساهمت في تقوية قدرات الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات والاضطرابات التي ميزت المحيط الدولي والإقليمي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفها العالم والتي انتهت تداعياتها بالتأثير سلباً على توازنات المالية العمومية وعلى توازنات مبادلاتنا الخارجية.

وإذا كانت الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة من أجل معالجة هاته الاختلالات قد أثمرت نتائج ملموسة ومشجعة فإنها تستدعي بالضرورة أن يتم الانكباب على معالجة جريئة وحاسمة للأسباب الرئيسية والعميقة لهاته الاختلالات مع ما يستدعيه ذلك من احتراص ويقظة مستمرة لتوفير سبل تحقيق نمو مستدام وموجه بالأساس نحو تحسين مؤشرات التنمية البشرية وتقليص مختلف أنواع الفوارق سواء بين المجالات أو بين الأجيال أو بين الجنسين.

وسيبقى الرهان، المتعلق بالنجاح في تحقيق مبادئ الإنصاف وتوفير شروط ولوج الساكنة إلى الإستفادة الفعلية من مختلف أجيال حقوق الإنسان التي كرسها دستور المملكة الجديد، مرتبطاً بالقدرة على تسريع الإصلاحات وتنويع مصادر النمو الاقتصادي من خلال توفير الشروط الكفيلة لضمان تموقع أفضل للنظام الإنتاجي الوطني ضمن التراتبية الجديدة لسلاسل القيم الدولية، موازاة مع التقدم في تنويع المنافد التجارية في الأسواق الإقليمية والقارية والدولية.

وتتبوء في خضم هاته الرهانات مسألة الحكامة الجيدة مكانة هامة كأساس لإدكاء فعالية الأداء الوطني بما يقتضيه ذلك من تقييم مستمر ومن استجابة لمتطلبات المساءلة الديمقراطية. ويتعلق الأمر هنا بالأساس ببناء نظام حكامة قادر على أن يوفر سبل التنسيق بين مجهودات مختلف المكونات من مؤسسات وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين، بما يمكن من إعطاء دفعة ونفس جديدين للاقتصاد الوطني قطاعيا ومجاليا واجتماعيا، خصوصاً في الظرفية الحالية التي تتأكد فيها مؤشرات جلية حول الانتعاش المتنامي للاقتصاد الدولي الذي يوفر نوافذ وفرصاً تتطلب السرعة في استغلالها، وفي نفس الوقت لاتزال هناك مخاطر التأثر بالصدمات الخارجية حاضرة على الدوام.

إن التحولات الإيجابية التي يعرفها الاقتصاد الوطني وتلك التي يستدعيها منطق الاستمرار في تعزيز حلقاتها عبر جيل جديد من الإصلاحات لكفيلة بأن تنعش فرصاً عديدة لخلق الثروات وتطوير التشغيل، خصوصاً إن هي نجحت في تطوير وتنويع المكونات الصناعية للاقتصاد الوطني والرفع من إنتاجيتها وتنافسيتها موازاة مع تحسين أداء قطاعي الفلاحة والخدمات ضمن جدلية شمولية للإصلاح والتحديث.

وفي هذا الإطار، سيظل الابتكار والتجديد السبيل الأمثل لتقوية التنافسية والمردودية والاستدامة في إطار نموذج تنموي يستند على تملك مرتكزات اقتصاد المعرفة، الذي أصبح يؤثر بشكل ملموس على أنماط الإنتاج والإستهلاك ويفتح آفاق ومسارات مستقبلية جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. لذلك، فإن الاعتماد على الابتكار والبحث العلمي هو السبيل الأجدى لنجاح التجربة المغربية في اقتحام مستويات متقدمة ضمن الجغرافية الجديدة لسلاسل القيم الدولية التي أصبحت تميز الاقتصاد الدولي.

وتندرج الأهداف ذات الأولوية، التي أخذ بها مشروع قانون المالية لسنة 2015، ضمن منطق يحافظ على استمرارية الإصلاحات وتكاملها، بما يمكن من تقوية الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته وجاذبيته لدى

الفاعلين الوطنيين والدوليين، كما يستحضر المشروع ضرورة التقدم في تفعيل مضامين الدستور الجديد والحرص على تعزيز التماسك الاجتماعي والمجالي والسعي نحو تحسين التوازنات الماكرواقتصادية تدريجيا.

إن تسريع وتيرة الإصلاحات وتقوية جهود الاستثمار الوطني والأجنبي، موازاة مع الضرورة الملحة لمعالجة الاختلالات الهيكلية وتحسين أسس وآليات الحكامة، سيحدد، في آخر المطاف، السرعة والفعالية التي ستحكمان مسار التقدم الملموس والحقيقي لتنمية البلاد ومدى قدرتها على الاستفادة من الفرص التي توفرها التقلبات والتغيرات الهيكلية التي يتميز بها تطور الاقتصاد الدولي والتي تفتح مجالات أرحب لازدهار وتطور النموذج التنموي المغربي.

# ملحقات إحصائية

| | متوسط | | | | | | توقعات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 08-2002 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| **1.1. المحيط الدولي** | | | | | | | | |
| **النمو الإقتصادي (حسب صندوق النقد الدولي) (%)** | 4,5 | 0,0 | 5,4 | 4,1 | 3,4 | 3,3 | 3,3 | 3,8 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 2,3 | -2,8 | 2,5 | 1,6 | 2,3 | 2,2 | 2,2 | 3,1 |
| منطقة " الأورو" | 1,7 | -4,5 | 2,0 | 1,6 | -0,7 | -0,4 | 0,8 | 1,3 |
| فرنسا | 1,6 | -2,9 | 2,0 | 2,1 | 0,3 | 0,3 | 0,4 | 1,0 |
| إسبانيا | 3,0 | -3,8 | -0,2 | 0,1 | -1,6 | -1,2 | 1,3 | 1,7 |
| الصين | 11,0 | 9,2 | 10,4 | 9,3 | 7,7 | 7,7 | 7,4 | 7,1 |
| تركيا | 5,9 | -4,8 | 9,2 | 8,8 | 2,1 | 4,1 | 3,0 | 3,0 |
| منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا | 6,1 | 2,4 | 5,5 | 4,5 | 4,8 | 2,3 | 2,6 | 3,8 |
| المغرب (1) | 4,8 | 4,8 | 3,6 | 5,0 | 2,7 | 4,4 | 3,5 | |
| الجزائر | 4,3 | 1,6 | 3,6 | 2,8 | 3,3 | 2,8 | 3,8 | 4,0 |
| تونس | 4,8 | 3,1 | 2,6 | -1,9 | 3,7 | 2,3 | 2,8 | 3,7 |
| مصر | 5,1 | 4,7 | 5,1 | 1,8 | 2,2 | 2,1 | 2,2 | 3,5 |
| الأردن | 7,2 | 5,5 | 2,3 | 2,6 | 2,7 | 2,9 | 3,5 | 4,0 |
| **نمو التجارة العالمية** (%) | **7,0** | **-10,6** | **12,6** | **6,7** | **2,9** | **3,0** | **3,8** | **5,0** |
| **الأسعار الدولية لأهم المواد** | | | | | | | | |
| البترول (البرنت) (دولار للبرميل) | 54,6 | 61,9 | 79,6 | 111,0 | 112,0 | 108,8 | 105,7 | 104,0 |
| الفوسفاط الخام (دولار/طن) | 89,3 | 121,7 | 123,0 | 184,9 | 185,9 | 148,1 | 110,0 | 105,0 |
| القمح الصلب للولايات المتحدة الأمريكية (دولار/طن) | 196,7 | 223,4 | 223,7 | 316,2 | 313,3 | 312,2 | 267,8 | 218,9 |
| **2.1-تغير مكونات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة** (بالنسبة للسنة الماضية)(%) | | | | | | | | |
| **الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة** | **4,8** | **4,8** | **3,6** | **5,0** | **2,7** | **4,4** | **3,5** | **4,4** |
| القيمة المضافة للقطاع الأول | 5,0 | 30,4 | -1,9 | 5,6 | -8,9 | 19,0 | -1,4 | 3,9 |
| الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي | 4,7 | 1,2 | 4,5 | 4,9 | 4,4 | 2,3 | 4,2 | 4,4 |
| الصناعات التحويلية | 3,1 | 0,9 | 3,1 | 2,3 | 1,5 | 0,8 | | |
| البناء والأشغال العمومية | 7,5 | 3,4 | 2,6 | 4,2 | 2,1 | 1,4 | | |
| الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي | 3,3 | 9,3 | 2,9 | 5,8 | 6,7 | 3,4 | | |
| **الواردات من السلع والخدمات** | 9,7 | -6,0 | 3,6 | 5,0 | 1,7 | -1,5 | 4,4 | 3,5 |
| **الإستهلاك النهائي الداخلي** | 4,5 | 6,3 | 1,5 | 6,7 | 4,7 | 3,7 | 3,3 | 3,2 |
| الإدارات العمومية | 3,2 | 12,1 | -0,9 | 4,6 | 7,9 | 3,7 | 5,7 | 4,2 |
| الأسر | 5,0 | 4,6 | 2,2 | 7,4 | 3,7 | 3,7 | 2,6 | 2,8 |
| **التكوين الخام للرأسمال الثابت** | 9,4 | 2,6 | -0,7 | 2,5 | 1,6 | 0,2 | 1,9 | 2,8 |
| **الصادرات من السلع والخدمات** | 7,1 | -14,8 | 16,6 | 2,1 | 2,6 | 2,4 | 8,1 | 7,3 |
| **3.1-المساهمة في النمو الإقتصادي** (بعدد نقط) | | | | | | | | |
| **الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة** | 4,8 | 4,8 | 3,6 | 5,0 | 2,7 | 4,4 | 3,5 | 4,4 |
| القيمة المضافة للقطاع الأول | 0,7 | 3,7 | -0,3 | 0,7 | -1,2 | 2,4 | -0,2 | 0,5 |
| الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي | 4,0 | 1,0 | 3,8 | 4,2 | 3,8 | 2,0 | 3,6 | 3,9 |
| الصناعات التحويلية | 0,5 | 0,1 | 0,4 | 0,3 | 0,2 | 0,1 | | |
| البناء والأشغال العمومية | 0,4 | 0,2 | 0,2 | 0,3 | 0,1 | 0,1 | | |
| الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي | 0,3 | 0,7 | 0,2 | 0,5 | 0,6 | 0,3 | | |
| **الواردات من السلع والخدمات** | -2,7 | 3,1 | -1,4 | -2,2 | -0,8 | 0,8 | -2,1 | -1,6 |
| **الإستهلاك النهائي الداخلي** | 3,5 | 4,7 | 1,1 | 5,0 | 3,6 | 2,9 | 2,6 | 2,5 |
| الإدارات العمومية | 0,6 | 2,1 | -0,2 | 0,8 | 1,4 | 0,7 | 1,1 | 0,8 |
| الأسر | 2,9 | 2,7 | 1,3 | 4,2 | 2,2 | 2,2 | 1,6 | 1,7 |
| **التكوين الخام للرأسمال الثابت** | 2,7 | 0,9 | -0,2 | 0,8 | 0,5 | 0,1 | 0,6 | 0,8 |
| **الصادرات من السلع والخدمات** | 2,3 | -5,5 | 4,8 | 0,7 | 0,9 | 0,9 | 2,7 | 2,5 |
| **4.1- مؤشرات اقتصادية (%)** | | | | | | | | |
| الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام | 39,7 | 39,7 | 43,1 | 48,7 | 50,3 | 46,9 | 46,0 | 45,6 |
| الإستهلاك النهائي الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام | 76,0 | 75,3 | 74,8 | 77,2 | 79,1 | 79,1 | 78,2 | 76,8 |
| الإدارات العمومية | 18,3 | 18,2 | 17,5 | 18,2 | 19,2 | 19,0 | 19,1 | 18,8 |
| الأسر | 57,7 | 57,1 | 57,3 | 58,9 | 59,9 | 60,1 | 59,1 | 58,0 |
| الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام | 33,0 | 28,7 | 33,2 | 35,6 | 35,9 | 33,6 | 34,2 | 34,6 |
| معدل انفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج (%) (2) | 72,7 | 68,4 | 76,3 | 84,3 | 86,2 | 80,5 | 80,2 | 80,2 |
| نسبة الواردات في الطلب الداخلي (%) (3) | 37,2 | 35,8 | 39,2 | 43,0 | 44,0 | 41,4 | 41,1 | 41,1 |
| معدل الإستثمار الخام (4) | 30,7 | 35,6 | 35,0 | 36,0 | 35,3 | 34,2 | 33,6 | 34,2 |
| الإدخار القومي الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%) | 31,5 | 30,2 | 30,5 | 27,9 | 25,5 | 26,6 | 26,9 | 27,9 |
| القدرة (+) أو الحاجة للتمويل (-) بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%) | 1,2 | -5,4 | -4,5 | -8,1 | -9,7 | -7,6 | -6,7 | -6,2 |
| الدخل القومي الخام المتوفر للفرد (بالدرهم) | 19538 | 24508 | 25234 | 26151 | 26567 | 27980 | 28966 | 30394 |

*المصادر:* World Economic Outlook، صندوق النقد الدولي وcommodity price data، البنك الدولي

' - حساب مدير ية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2013 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2014 و2015

(1) المصدر حساب مدير ية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2013 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2014 و2015

(2) مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

(3) الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للطلب الداخلي من السلع والخدمات, يمكن اعتباره كمعدل انفتاح السوق الداخلي على المنتوجات الأجنبية

(4) (التكوين الخام للرأسمال الثابت + تغير المخزونات)\الناتج الداخلي الخام

| | متوسط 08-2002 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **5.1 - التجارة الخارجية** | | | | | | |
| **تطور الصادرات الإجمالية** (بمليون درهم) | **107239** | **113020** | **149583** | **174994** | **184885** | **184685** |
| **نسبة النمو** (%) | **9,9** | **-27,4** | **32,4** | **17,0** | **5,7** | **-0,1** |
| المواد الغذائية | 6,7 | -3,8 | 6,4 | 6,9 | 5,1 | 11,3 |
| بما في ذلك : - الحوامض | 6,5 | -22,1 | 27,8 | 23,7 | -30,3 | 23,5 |
| - منتوجات البحر (1) | 4,0 | -7,1 | 1,1 | 0,2 | 16,2 | -38,5 |
| الطاقة و زيوت التشحيم | -0,2 | -21,6 | -39,6 | 186,9 | 63,0 | 24,8 |
| المواد الخام | 18,8 | -58,9 | 85,4 | 25,9 | -3,0 | -20,0 |
| أنصاف المنتجات | 16,7 | -48,3 | 65,0 | 24,3 | -2,2 | -14,8 |
| مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (2) | 21,4 | -64,8 | 98,0 | 35,0 | -0,1 | -22,9 |
| مواد التجهيز | 21,7 | -10,2 | 44,3 | 14,9 | 3,0 | 16,8 |
| مواد الإستهلاك | 0,9 | -2,3 | 7,1 | 8,4 | 18,0 | 5,5 |
| **حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الصادرات (%)** | | | | | | |
| الإتحاد الأوروبي (28 دولة) | 71,9 | 66,0 | 59,7 | 58,7 | 56,7 | 60,5 |
| بما في ذلك : - فرنسا | 29,8 | 24,9 | 22,4 | 21,1 | 21,4 | 21,4 |
| - إسبانيا | 18,5 | 20,9 | 16,9 | 18,3 | 16,4 | 18,9 |
| **تطور الواردات الإجمالية** (بمليون درهم) | **200952** | **263982** | **297963** | **357770** | **386949** | **379920** |
| **نسبة النمو** (%) | **14,7** | **-19,0** | **12,9** | **20,1** | **8,2** | **-1,8** |
| المواد الغذائية | 10,9 | -24,0 | 20,2 | 33,4 | 7,7 | -14,6 |
| بما في ذلك : - القمح | 10,5 | -55,9 | 34,9 | 57,3 | 3,7 | -31,9 |
| الطاقة وزيوت التشحيم | 18,6 | -25,5 | 26,5 | 31,9 | 18,0 | -4,2 |
| بما في ذلك : - البترول | 11,3 | -44,1 | 46,2 | 25,2 | 19,7 | -3,4 |
| المواد الخام | 19,1 | -48,4 | 15,5 | 41,6 | 2,0 | -22,6 |
| أنصاف المنتجات | 14,6 | -22,0 | 17,3 | 21,8 | 0,8 | 3,9 |
| مواد التجهيز | 17,8 | -9,9 | 0,8 | 3,3 | 7,4 | 9,9 |
| مواد الإستهلاك | 8,7 | -1,2 | 5,4 | 10,2 | 6,2 | -2,3 |
| **حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الواردات (%)** | | | | | | |
| الإتحاد الأوروبي (28 دولة) | 55,1 | 52,4 | 49,2 | 47,6 | 47,4 | 50,0 |
| بما في ذلك : - فرنسا | 18,0 | 15,6 | 15,6 | 14,3 | 12,4 | 12,9 |
| - إسبانيا | 11,7 | 12,2 | 10,6 | 11,0 | 13,2 | 13,5 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 4,5 | 7,2 | 7,0 | 8,1 | 6,4 | 7,5 |
| **معدل التغطية التجارية من السلع والخدمات** (%) | **83,1** | **70,7** | **75,4** | **71,8** | **70,0** | **70,3** |
| **معدل التغطية التجارية من السلع** (%) | **55,2** | **42,8** | **50,2** | **48,9** | **47,8** | **48,6** |
| **العجز التجاري الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)** | **16,4** | **20,6** | **19,4** | **22,8** | **24,4** | **22,4** |
| **الفاتورة الطاقية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)** | **7,0** | **7,4** | **9,0** | **11,3** | **12,9** | **11,7** |
| **الفاتورة الطاقية بالنسبة للصادرات (%)** | **35,4** | **47,9** | **45,8** | **51,6** | **57,7** | **55,3** |
| **استيراد مواد التجهيز بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)** | **7,7** | **8,9** | **8,6** | **8,5** | **8,8** | **9,2** |
| **ميزان الأداءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام** | | | | | | |
| رصيد الحساب الجاري | 1,0 | -5,4 | -4,5 | -8,0 | -9,7 | -7,6 |
| مداخيل الأسفار | 7,8 | 7,2 | 7,4 | 7,3 | 7,0 | 6,6 |
| المداخيل الصافية للإستثمارات | -1,0 | -1,6 | -1,6 | -2,1 | -2,3 | -1,7 |
| التحويلات الجارية الصافية | 9,1 | 8,1 | 8,0 | 8,1 | 8,0 | 8,4 |
| رصيد حساب الرأسمال و العمليات المالية | -0,5 | 6,0 | 4,9 | 8,4 | 10,0 | 7,3 |
| **الإستثمارات والقروض الأجنبية** (بمليون درهم) | **25989** | **31133** | **39281** | **30441** | **33488** | **46932** |
| **6.1 - النقد** | | | | | | |
| **تطور المجمع النقدي M3** (بمليون درهم) | **12,7** | **7,0** | **4,2** | **6,4** | **4,5** | **3,1** |
| **الديون الصافية على الدولة بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)** | **61,5** | **87,9** | **93,6** | **98,4** | **100,3** | **98,4** |
| **الموجودات الخارجية الصافية بعدد شهور استيراد السلع الإجمالية (%)** | | **8,8** | **7,8** | **5,7** | **4,4** | **4,5** |
| **معدل السيولة الإجمالية للإقتصاد (%) (3)** | | **152,7** | **160,8** | **162,6** | **165,9** | **164,5** |
| **معدل نمو الرقم الإستدلالي لتكلفة المعيشة (%)** | **2,3** | **1,0** | **0,9** | **0,9** | **1,3** | **1,9** |
| **أسعار صرف أهم العملات بالنسبة للدرهم** (الشراء) | | | | | | |
| 1 أورو | 10,947 | 11,215 | 11,117 | 11,216 | 11,058 | 11,122 |
| 1 دولار أمريكي | 8,981 | 8,065 | 8,398 | 8,062 | 8,601 | 8,384 |

***المصادر*** : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات مكتب الصرف و بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط

(1) منتجات البحر : السمك الطري المملح والمنشف ، قشريات رخويات ومحارات، مصبرات السمك

(2) الفوسفاط، الأسمدة الطبيعية ، والحامض الفوسفوري

(3) السيولة الكلية للإقتصاد ( المكونة من المجمع النقدي M3 و مجاميع التوظيفات السائلة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

| | متوسط | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 08-2002 | 09/2008 | 10/2009 | 11/2010 | 12/2011 | 13/2012 | 14/2013 |
| **1.2 - الفلاحة** | | | | | | | |
| **معدل التساقطات على الصعيد الوطني (مم)** | **355** | **544** | **605** | **691** | **400** | **450** | **274** |
| **إنتاج الحبوب الثلاثة المهمة (بألف قنطار)** | **59383** | **101574** | **74426** | **83354** | **50794** | **96566** | **68000** |
| **مردود الحبوب الثلاثة المهمة (قنطار في الهكتار)** | **11,8** | **19,7** | **15,6** | **16,3** | **10,1** | **18,7** | **14,8** |
| | **08-2002** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | |
| **2.2 - المعادن** | | | | | | | |
| **الإنتاج التجاري للفوسفاط ( بألف طن)** | **25517** | **18307** | **26603** | **28052** | **27060** | **26430** | |
| **إنتاج الحامض الفسفوري( بألف طن)** | **3161** | **3077** | **3998** | **4488** | **4265** | **4464** | |
| **رقم المعاملات عند التصديرلمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط** | | | | | | | |
| (بمليون درهم) | **20881** | **18125** | **35888** | **48461** | **48395** | **37330** | |
| نسبة مشتقات الفوسفاط (%) | 70,5 | 75,4 | 75,0 | 74,0 | 73,5 | 75,6 | |
| **معدل نمو الرقم الإستدلالي للإنتاج المعدني (%)** | **3,7** | **-13,4** | **15,8** | **5,2** | **-3,2** | **-1,9** | |
| **3.2 -الطاقة والماء** | | | | | | | |
| **معدل نمو الرقم الإستدلالي لإنتاج الكهرباء** (%) | **6,1** | **3,0** | **10,8** | **6,3** | **9,2** | **0,8** | |
| **الإنتاج المحلي للكهرباء** (بمليون كيلواط) | **19642** | **25016** | **26531** | **28752** | **31056** | **31885** | |
| **استهلاك الكهرباء** (بمليون كيلواط) | **17802** | **22392** | **23749** | **25670** | **27559** | **27729** | |
| **معدل ملء السدود(%)** | **55,1** | **78,1** | **76,3** | **71,0** | **73,8** | **64,3** | |
| **4.2 - الصناعات التحويلية** | | | | | | | |
| **تغير الرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي حسب قطاعات النشاط الإقتصادي** | **4,1** | **0,2** | **2,0** | **3,4** | **1,1** | **0,3** | |
| منتوجات الصناعة الغذائية | 2,7 | 2,0 | 1,4 | 3,0 | 2,1 | 1,5 | |
| منتوجات صناعة النسيج | 1,4 | -0,9 | 0,0 | -4,2 | -0,7 | -1,3 | |
| منتوجات صناعة السيارات | 9,5 | -0,7 | 9,2 | 2,6 | -2,3 | 8,2 | |
| **5.2 - البناء والأشغال العمومية** | | | | | | | |
| **مبيعات الإسمنت الإجمالية (بألف طن)** | **10863** | **14520** | **14571** | **16130** | **15871** | **14864** | |
| **عدد رخص البناء** | **49370** | **49886** | **57296** | **53086** | **54446** | | |
| **الثمن المتوسط للمتر المربع (بالدرهم)** | **1171** | **1175** | **1188** | **1255** | **1293** | | |
| **6.2 - السياحة** | | | | | | | |
| **نسبة التوافد على الفنادق** (%) | **44,7** | **41,0** | **43,0** | **40,0** | **40,0** | **43,0** | |
| **الوافدون من السياح الأجانب غير المغاربة** ( بالآلاف) | **6060** | **8341** | **9288** | **9342** | **9375** | **10046** | |
| **الليالي السياحية في الفنادق المصنفة** ( بالآلاف) | **14365** | **16239** | **18020** | **16869** | **17484** | **19114** | |
| **المداخيل السياحية** ( بمليون درهم) | **43216** | **52834** | **56422** | **58904** | **57835** | **57579** | |
| **7.2 - المواصلات السلكية واللاسلكية** | | | | | | | |
| **عدد المنخرطين في الهاتف المحمول**(بالألف) | **13444** | **25311** | **31982** | **36554** | **39016** | **42424** | |
| كثافة الهاتف المحمول (%) (1) | 44,5 | 81,2 | 101,5 | 113,6 | 120,0 | 129,1 | |
| مدة المكالمات الخارجة بواسطة المحمول (مليون دقيقة) | 7649 | 11528 | 14076 | 23315 | 32520 | 40072 | |
| **عدد المنخرطين في الهاتف القار**(بالألف) | **1664** | **3516** | **3749** | **3566** | **3279** | **2925** | |
| كثافة الهاتف المحمول (%) (1) | 5,5 | 11,3 | 11,9 | 11,1 | 10,1 | 8,9 | |
| **عدد المنخرطين في الأنترنيت**(بالألف) | **311** | **1187** | **1867** | **3182** | **3957** | **5776** | |
| كثافة الانترنيت (%) (1) | 1,02 | 3,81 | 5,92 | 9,89 | 12,17 | 17,58 | |

***المصادر*** : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات :
- وزارة الفلاحة والصيد البحري
- وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
- وزارة السياحة
- المندوبية السامية للتخطيط
- المكتب الشريف للفوسفاط
- المكتب الوطني للكهرباء والماء
- الجمعية المهنية لشركات الإسمنت
- مكتب الصرف
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

(1) عدد المنخرطين بالنسبة لعدد السكان

| | متوسط | | | | | توقعات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 08-2002 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | ق.م 2014 م.ق.م 2015 |
| **1.3 - تحملات و موارد الخزينة** (بملايين الدراهم) (1) | | | | | | | |
| **المداخيل العادية** (2) | **128973** | **172596** | **174145** | **192298** | **201628** | **206890** | **207718 216113** |
| **المداخيل الجبائية** | **109895** | **150853** | **154005** | **163586** | **176068** | **174901** | **180173 184735** |
| الضرائب المباشرة | 48054 | 71734 | 65004 | 70850 | 78911 | 78116 | 77167 81750 |
| الضريبة على الدخل | 23202 | 26728 | 26928 | 29121 | 33418 | 34088 | 35137 36540 |
| الضريبة عل ـى الشركات | 23306 | 42395 | 35114 | 39370 | 43187 | 40417 | 39710 42780 |
| الضرائب غير المباشرة | 42549 | 58185 | 66767 | 71783 | 75094 | 75551 | 80630 80843 |
| الضريبة عل ـى القيمة المضافة | 26208 | 38555 | 45635 | 49923 | 52350 | 52687 | 57195 56197 |
| الرسوم الداخلية على الإستهـ ـلاك | 16341 | 19630 | 21132 | 21859 | 22744 | 22864 | 23435 24646 |
| الرسوم الجمركية | 12313 | 11830 | 12242 | 10286 | 9003 | 7677 | 7721 7272 |
| حقوق التسجيل والتمبر | 6979 | 9104 | 9992 | 10667 | 13060 | 13557 | 14655 14870 |
| **المداخيل غير الجبائية** | **15796** | **18125** | **16250** | **25223** | **22266** | **28893** | **24545 28378** |
| **مداخيل بعض الحسابات الخاصة** | **3282** | **3618** | **3890** | **3489** | **3294** | **3096** | **3000 3000** |
| **مجموع النفقات** (2)(3) | **139448** | **188496** | **209909** | **240569** | **259188** | **252033** | **254279 258068** |
| **النفقات العادية** (4) | **120010** | **152733** | **162020** | **194214** | **215623** | **209527** | **215638 213834** |
| السلع والخدمات | 89299 | 122131 | 117251 | 127144 | 140656 | 145425 | 156703 164374 |
| الأجور | 59915 | 75527 | 78768 | 88973 | 96673 | 98891 | 103700 105509 |
| سلع و خدمات أخرى | 29384 | 46604 | 38483 | 38171 | 43983 | 46534 | 53003 58865 |
| فوائد الدين العمومي | 17990 | 17326 | 17574 | 18240 | 20097 | 22502 | 23935 26560 |
| الداخلي | 15087 | 14463 | 15245 | 15204 | 16702 | 18620 | 20587 22776 |
| الخارجي | 2904 | 2863 | 2329 | 3036 | 3395 | 3882 | 3347 3784 |
| الموازنة | 12721 | 13276 | 27195 | 48830 | 54870 | 41600 | 35000 22900 |
| **نفقات الإستثمار** | **24542** | **46219** | **47031** | **50023** | **51458** | **48185** | **43741 49234** |
| رصيد الحسابات الخاصة | 5104 | 10456 | -858 | 3668 | 7893 | 5679 | 5100 5000 |
| **2.3 - مؤشرات المالية العمومية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)** | | | | | | | |
| **المداخيل العادية** (2) | **23,5** | **23,6** | **22,8** | **24,0** | **24,4** | **23,7** | **21,8 22,1** |
| **المداخيل الجبائية** | **20,0** | **20,6** | **20,2** | **20,4** | **21,3** | **20,0** | **18,9 18,9** |
| الضرائب المباشرة | 8,8 | 9,8 | 8,5 | 8,8 | 9,5 | 9,0 | 8,1 8,4 |
| الضريبة على الدخل | 4,2 | 3,6 | 3,5 | 3,6 | 4,0 | 3,9 | 3,7 3,7 |
| الضريبة عل ـى الشركات | 4,3 | 5,8 | 4,6 | 4,9 | 5,2 | 4,6 | 4,2 4,4 |
| الضرائب غير المباشرة | 7,8 | 7,9 | 8,7 | 8,9 | 9,1 | 8,7 | 8,5 8,3 |
| الضريبة عل ـى القيمة المضافة | 4,8 | 5,3 | 6,0 | 6,2 | 6,3 | 6,0 | 6,0 5,8 |
| الرسوم الداخلية على الإستهـ ـلاك | 3,0 | 2,7 | 2,8 | 2,7 | 2,7 | 2,6 | 2,5 2,5 |
| الرسوم الجمركية | 2,2 | 1,6 | 1,6 | 1,3 | 1,1 | 0,9 | 0,8 0,7 |
| حقوق التسجيل والتمبر | 1,3 | 1,2 | 1,3 | 1,3 | 1,6 | 1,6 | 1,5 1,5 |
| **المداخيل غير الجبائية** | **2,9** | **2,5** | **2,1** | **3,1** | **2,7** | **3,3** | **2,6 2,9** |
| **مجموع النفقات** (2)(3) | **25,4** | **25,7** | **27,5** | **30,0** | **31,3** | **28,9** | **26,7 26,4** |
| **النفقات العادية** (4) | **21,9** | **20,9** | **21,2** | **24,2** | **26,1** | **24,0** | **22,6 21,9** |
| السلع والخدمات | 16,3 | 16,7 | 15,3 | 15,8 | 17,0 | 16,7 | 16,5 16,8 |
| الأجور | 10,9 | 10,3 | 10,3 | 11,1 | 11,7 | 11,3 | 10,9 10,8 |
| سلع و خدمات أخرى | 5,4 | 6,4 | 5,0 | 4,8 | 5,3 | 5,3 | 5,6 6,0 |
| فوائد الدين العمومي | 3,3 | 2,4 | 2,3 | 2,3 | 2,4 | 2,6 | 2,5 2,7 |
| الداخلي | 2,8 | 2,0 | 2,0 | 1,9 | 2,0 | 2,1 | 2,2 2,3 |
| الخارجي | 0,5 | 0,4 | 0,3 | 0,4 | 0,4 | 0,4 | 0,4 0,4 |
| الموازنة | 2,3 | 1,8 | 3,6 | 6,1 | 6,6 | 4,8 | 3,7 2,3 |
| **نفقات الإستثمار** | 4,5 | 6,3 | 6,2 | 6,2 | 6,2 | 5,5 | 4,6 5,0 |
| **الضغط الجبائي(5)** | **22,1** | **22,9** | **22,7** | **23,0** | **24,0** | **22,6** | **21,5 21,4** |
| **3.3 - معدل المديونية للخزينة** | **57,6** | **47,1** | **50,3** | **53,7** | **59,7** | **63,5** | |
| مخزون الدين الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام | 43,8 | 36,4 | 38,3 | 41,3 | 45,5 | 48,6 | |
| مخزون الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام | 13,7 | 10,7 | 12,1 | 12,4 | 14,1 | 14,9 | |

***المصادر*** : وزارة الإقتصاد والمالية

(1) دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة

(2) مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق

(3) مع احتساب الرصيد الصافي للحسابات الخاصة للخزينة

(4) مع احتساب صندوق دعم الأسعار

(5) المداخيل الجبائية (مع احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام

ق.م قانون المالية

م.ق.م مشروع قانون المالية

| | متوسط 08-2002 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1.7 - الديمغرافيا** | | | | | | | | |
| **الساكنة (بالألف)(1)** | 30182 | 31543 | 31894 | 32245 | 32597 | 32950 | 33304 | 33656 |
| معدل التمدن (%) | 55,7 | 57,4 | 57,8 | 58,3 | 58,8 | 59,2 | 59,6 | 60,0 |
| معدل الأنوثة (%) | 50,3 | 50,4 | 50,4 | 50,3 | 50,3 | 50,3 | 50,3 | 50,3 |
| **متوسط عدد أفراد الأسر** | **5,2** | **5,0** | **4,9** | **4,8** | **4,8** | **4,7** | **4,7** | **4,6** |
| | **08-2002** | **08/09** | **09/10** | **10/11** | **11/12** | **12/13** | **13/14** | **14/15** |
| **المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)** | 20,3 | 19,2 | 18,9 | 18,7 | 18,5 | 18,3 | 18,1 | 17,9 |
| **المعدل الخام للوفيات (بالنسبة للألف)** | 5,6 | 5,7 | 5,6 | 5,1 | 5,1 | 5,1 | 5,1 | 5,1 |
| **المعدل الخام للتزايد الديمغرافي (بالنسبة للألف)** | 14,8 | 13,5 | 13,3 | 13,6 | 13,4 | 13,2 | 13,0 | 12,7 |
| **2.7 - التربية والتكوين** | | | | | | | | |
| **معدل التمدرس الخاص بالتعليم الاساسي (6 - 11 سنة)(%)** (2) | 90,5 | 91,6 | 94,8 | 97,5 | 97,9 | 99,6 | 99,5 | |
| الوسط القروي | 86,2 | 91,5 | 93,9 | 95,4 | 95,9 | 97,9 | 100,8 | |
| الإناث بالوسط القروي | 81,3 | 88,3 | 91,7 | 93,6 | 94,8 | 97,7 | 101,0 | |
| | **1994** | **1998** | **2004** | **2009** | **2012** | | | |
| **معدل الأمية ( بـ - %)** | **48,3** | **42,7** | **40,5** | **39,7** | **36,7** | | | |
| ذكور | 33,8 | 33,8 | 28,6 | 28,1 | 25,3 | | | |
| إناث | 61,9 | 61,9 | 51,9 | 50,8 | 47,6 | | | |
| | **08-2002** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | | |
| **3.7 - التشغيل والأجور** | | | | | | | | |
| **معدل النشاط ( بـ - %)** | **51,4** | **49,9** | **49,6** | **49,2** | **48,4** | **48,3** | | |
| الحضري | 45,1 | 44,0 | 43,6 | 43,3 | 42,8 | 42,4 | | |
| القروي | 60,1 | 58,4 | 58,4 | 58,0 | 57,0 | 57,4 | | |
| **معدل البطالة(%)** | **10,5** | **9,1** | **9,1** | **8,9** | **9,0** | **9,2** | | |
| ذكور | 10,4 | 9,0 | 8,9 | 8,4 | 8,7 | 9,1 | | |
| إناث | 10,9 | 9,5 | 9,6 | 10,2 | 9,9 | 9,6 | | |
| **معدل البطالة بالوسط الحضري حسب فئات السن (%)** | **17,2** | **13,8** | **13,7** | **14,7** | **13,4** | **14,0** | | |
| 15 - 24 سنة | 32,8 | 31,8 | 31,3 | 32,2 | 33,5 | 36,0 | | |
| 25 - 44 سنة | 17,6 | 14,0 | 13,5 | 13,3 | 13,3 | 13,9 | | |
| بدون شهادة | 9,8 | 7,7 | 8,1 | 7,0 | 6,9 | 8,1 | | |
| حاصل على شهادة | 23,7 | 17,8 | 17,5 | 19,0 | 18,6 | 18,4 | | |
| **4.7 -الصحة** | | | | | | | | |
| عدد السكان لكل طبيب ( في القطاعين العمومي والخاص) (3) | 1872 | 1637 | | 1630 | | 1925 | | |
| عدد السكان لكل مؤسسة للعلاج الطبي الضروري (3) | 12068 | 12002 | | 11970 | | 11943 | | |
| عدد السكان لكل ممرض (3) | 1145 | 1134 | | 1109 | | 1339 | | |
| أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات) | 71,7 | 72,8 | 74,8 | 74,9 | | | | |
| | **1985** | **1994** | **2004** | **2007** | **2008** | | | |
| **5.7 - مستوى المعيشة والتجهيزات الأ ساسية** | | | | | | | | |
| معدل الفقر (%) | | 21,0 | 16,5 | 14,2 | 8,9 | 8,8 | | |
| الوسط الحضري | | 13,3 | 10,4 | 7,9 | 4,8 | 4,7 | | |
| الوسط القروي | | 26,8 | 23,0 | 22,0 | 14,4 | 14,2 | | |
| | Moyenne 2002-08 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | | |
| **نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الماء الصالح للشرب** | 70,7 | 89,0 | 91,0 | 92,0 | 93,0 | | | |
| **برنامج كهربة العالم القروي** | | | | | | | | |
| نسبة كهربة القرى (%) | 78,1 | 96,5 | 96,8 | 97,4 | 98,1 | 98,5 | | |

***المصادر*** : - وزارة الصحة
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر
- المندوبية السامية للتخطيط

(1) إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية لسنة 2006
(2) نسبة السكان الممدرسين الخاصة بالفئة العمرية 6 -11 سنة ايا كان المستوى الدراسي
(3) المعطيات الخاصة بسنتي 2009 و2011 و2013 توافق شهر يونيو من السنة المعنية